الوزير المتمرد

مذكرات المهندس مرتضى أحمد إبراهيم

إصدارات مركز الدراسات السودانية بالقاهرة

تنويه

اهــــداء

لم أكن أعرف صلاح أحمد ابراهيم سوي أنه شقيقى الأصغر، الذى أكبره بسبع سنوات، وعليه أن يسمع كلامى، ويتبع ارشاداتى، وكما يقول المثل الانجليزى"Big Brother Knows Better". ولكن صلاح -رحمه الله- ظل يركض خلفى مداعباً حيناً، ومحتجاً حيناً، فى ود ومحبة، وضحكة ونكتة، وبسمة ونظرة، يسقينى بها فكره، وهكذا دفعنى لأكتب، وأقدم لك عزيزى القارئ كتابى عن "حياتى وجهدى وقدرى" وهو الجزء الثانى من ثلاثة أجزاء سأصدرها قريبا بإذن الله.

وفجأة، وصلاح يلاحقنى عبر الهاتف من باريس برأيه وارشاده فيما وصل اليه من فقرات، أُدخل إلى المستشفى الأمريكى هناك، ولكن بعد أن اطمأن على اكتمال الكتاب وإرسال ملازمه للطباعة والنشر. وما هى إلا أيام قلائل، رحل صلاح عنا فى ١٧ مايو ١٩٩٣ وهو يحدثنى قبل رحيله بساعات بأنه بخير ولاداعى للقلق أو المجئ اليه، وفجأة وأنا فى قمة الحزن والأسى عرفت الكاتب والشاعر وابن السودان البار -صلاح أحمد ابراهيم- فى صورة لم تخطر على بالى من قبل، عرفته من أصدقائه وأحبائه واخوانه وقرائه الكثيرين من مختلف الفئات والأجناس، ومن مختلف الأعمار والتخصصات. وكنت وفاطمة ضيفين فى مأتمه، وهم أصحاب الفقد والعزاء، واكتشفنا أن صلاحا ذهب وبرنا بالآلاف من الأخوة والأصدقاء مما خفف علينا فجيعتنا الكبرى فى رحيله المفاجئ. من أجل ذلك، ومن أجل ما قدمه صلاح لى، أهدى كتابى هذا له ولذكراه الحبيبة العطرة. ألا رحم الله صلاح وأسكنه فسيح جناته مع الأنبياء والصديقين.

وهكذا ذهب صلاح ابن عائلة وعشيرة لها إرث من الحكمة والحلم وحب الآخرين وولاء حينما يكذب أهليه الأمين

إذ يقول فى قصيدته:

نحن والردى

ياذكيٌّ العودِ بالمطرقةِ الصمّاءِ والفأسِ تشظى

وبنيرانٍ لها ألفُ لسانٍ قد تلظّى

ضُعْ على ضَوْئِك فى الناس اصطباراً ومآثرْ

مثلما ضوّع فى الأهوال صبراً آلُ ياسرْ

فلئن كنت كما أنت عبِقْ

فاحترقْ

* * *

يامنايا حوِّمى حول الحمى واستعرضينا

واصطفى

كلَّ سمح النفس بسّام العشيات الوفى

الحليمَ العفَّ كالأنسام روحاً وسجايا

أريحيَّ الوجه والكفِّ افتراراً وعطايا

فإذا لاقاك بالباب بشُوشاً وحَفِى

بضمير ككتاب الله طاهرْ

أنشُبِى الأظفار فى أكتافِهِ واختطفى

وأمانُ الله منّا يامنايا

كلما اشْتقْتِ لِميمونِ المحيّا ذى البشائرْ

شرِّفى

تجدينا مثلاً فى الناس سائرْ

نقهر الموتَ حياةً ومصائرْ

* * *

هذه أجنابنا مكشوفةٌ فليرم رامى
هذه أكبادُنا لُكْهَا وزَغردْ ياحقودْ
هذه أضلاعنا مثلومةٌ وهى دوامى
وعلى النطعِ الرؤوسْ
فاستبدِّى يافؤوسْ
وادخُلى أبياتنا واحتطبى
وأديرى يامنايانا كؤوساً فى كؤوسْ
من دمانا واشربى..
مالذى أقسى من الموت؟ فهذا قد كشفنا سِرَّهُ
واسْتسِفْنَا مُرَّهُ
صَدِئَتْ ألاتُه فينا ولازلنا نُعافِرْ
ماجزعنا أن تشهَّانا ولم يَرْضَ الرحيلْ
فله فينا اغْتِباق واصطباحٍ ومَقيلْ
آخر العمر، قصيراً أم طويل
كفنٌ من طرف السوقِ وشبر فى المقابرْ
ما علينا.. إن يكن حزناً فللحزن ذبالاتٌ مضيئة
أو يكن قصداً بلا معنى، فللمرء ذهاب بعد
جيئةْ
أو يكن خِيْفةَ مجهولٍ فللخوفِ وِقاءٌ ودريئة
مِن يقين ومشيئة
فهَلُمِّى يامنايانا جحافِلْ
تجدينا لك أنداد المحافل

القرى منا وفينا لك، والديوان حافِل

ولنا صبر على المكروه -إن دامَ- جميل

هذه أعمالنا مَرْقُومةٌ بالنور فى ظهر مطايا

عَبَرت دنيا لأخرى تستبِقْ

نَفَدَ الرملُ على أعمارنا إلاّ بقايا

تنتهى عُمراً فعُمْرا

وهى ندٌ يحترق

ما انحنَتْ قاماتُنا من حِمْل أثقال الرزايا

فلنا فى حلك الأهوالِ مَسْرَى

وطُرُق،

فإذا جاء الردى كَشَّرَ وجهاً مُكْفَهِرا

عارضاً فينا بسيفٍ دموىٍّ ودَرَق

ومُصِراً

بيدٍ تحصُدنا، لمْ نُبْدِ للموت ارتعاداً وَفَرَقْ

نترك الدنيا وفى ذاكرة الدنيا لنا ذِكْرٌ وذكرى

من فعالٍ وخُلُقْ

ولنا إرثٌ من الحكمة والحِلْم وحُبٌّ الآخرين

وولاءٌ حينما يكْذِبُ أهليه الأمين

ولنا فى خدمة الشعب عَرَق

* * *

هكذا نحن، مفاخِرْنا، وقد كان لنا أيضاً

سؤال وجواب

ونزوع للذى خلف الحجاب:

برهةً من سرمدِ الدهر أقمنا ومشينا
ما عرفنا بَم أو فِيمْ أتَيْنَا وانتهينا
وخبَرْنَا تَفَهَ الدنيا وما فى بهْرَج الدنيا الحقير

عَرَضاً فانٍ لِقَانِينَ فما نَمْلِكُهُ يفلتُ من بين يدينا
أو ذَهَبْنَا دونه حين بَقِى
فكما كان لدينا، صار مِلْكاً لسوانا، وغرور
لغرير غافلٍ يختالُ فى الوهمِ الهوينى
فى حبور
ربَّ من ينهَلُ من بحر الغوايات ظَمِى
والذى يملك عينين ولا لُبَّ – عَمِى
والذى تسحَرهُ الدنيا ولم يؤو المصير
أبلهُ يمرحُ فى القيد وفى الحلْم يسير
ريثما توقظه السقطة فى القاع ولايعرفُ أيْنَا
كل جيلٍ بعده جيل ويأتى بعد جيل
بَلِيَتْ جِدَّتُه، مرتقباً فى غبطةٍ أو غفلةٍ أو قلقٍ
فقعةَ الآمالِ فى جيل بديلْ
طالعٍ أو طامعٍ مستَبِقِ
أمس قد كنا سُقَاةَ القومِ بالكأس المريرْ
وغداً يحملنا أبناؤنا كى نستقى
فالذى تُخْلَى له مَضْيَفَةُ الدنيا سيُدْعى لرحيلْ

حين يبدو قادم فى الأفق

وكلا الذاهب والقادمُ فى دفترها ابن سبيلْ

* * *

كلُّ طفل جاء للدنيا أخى من عدمٍ

مُشْرق الوجْنَةِ ضحَّاك الثنايا والفمِ

يَسْرَجُ الساعات مُهْراً لاقتحام القممِ

سابحاً فى نشوةٍ للهَرَمِ

فإذا صاح به الموتُ اقدمِ

كان فَوْتُ الموتِ بعض المستحيلْ

عجبى من رمّةٍ ترفُلُ بين الرممِ

نسيْت سوءَ مآل الأمم

وسَعَتْ فى باطلٍ عقباهُ غيرُ الألمِ

ومُطِيْفِ الندمِ

والسأم

غَصَّةُ الموت، وإن مُدَّ لها فى فسحةِ العمرِ قليلْ

فالذى يعقبه القبرُ وإنْ طالَ مدىً ليس طويلْ

والسؤالُ الحقُ: ماذا بعدُ؟ ماذا بعدُ؟ ماذا

بعدُ فى هذا السبيلْ

يرتجيه الآدمى؟

أإذا متْنا انتهينا للأبد

غير مايمسك دهرٌ أو طبيعةْ

أم بدأنا من جديد

كيف أو أين سؤال هائل لن نستطيعَهْ

أفَمَنْ يذهبُ عنا سيعودْ

مثلنا تزعم شيعهْ

ثم هلْ عاد أحد؟

أم له فى داره الأخرى خلودْ

بعد أن يسترجع اللهِ الوديعهْ

بكتابٍ وأمَدْ

حُلْمُه صار حكيماً وهو طفلٌ فى سريرْ

فهو يزدادُ بما حاق بنا حُزْناً وحَزْماً ووقارا

وانفعالاً كلما عاثَ بنا دهرُ وجارا

هكذا يطْرَقُ فولاذُ البطولاتِ ويُسقى بالعذابْ

فَلَهُ فى غدهِ يومٌ كبيرْ

يوم أن يدلَج فى وادى طُوىً يطلب نارا

والجاً هَوْلاً مَهُولاً، خائِضاً نَقْعاً مُثَارا

وغِمارا

ضاحكاً فى حَنَكِ الموت عُتُواً واقتدارا

وقد استلَّ كسَيْفٍ بارقٍ جُرحاً عميقاً فى الضميرْ

خبِّرانى لهْفَ نفسى:

كيف يخشى الموتَ من خاشَنَهُ الموتُ صغيرْ

* * *

فى غدٍ يعرف عنَّا القادمون

أىَّ حبٍّ قد حملناه لَهُمْ

فى غدٍ يحسِبُ فيهم حاسِبُون

كم أيادٍ قُدِّمت منَّا لهُمْ

فى غدٍ يحكون عن أنَّاتنا

وعن الآلام فى أبياتِنا

وعن الجُّرحِ الذى غنَّى لهم

كلُّ جُرح فى حنايانا يهَون

حين يغدو مُلْهِماً يُوحِى لَهُمْ

جُرْحُنا دامٍ ونحن الصامتونْ

حزننا جمٌّ ونحن الصابرونْ

فابْطُشى ما شئتِ فينا يامَنُونْ

كم فتىً فى مكّة يَشبه حمزة؟

* * *

بالخشوع المحضِ والتقديسِ والحب المقيمْ

واتِّضاعٍ كاملٍ فى حضرةِ الروحِ السماوىِّ

الكريمْ

التحياتُ لها..

وبشوق أبدىّ عارمٍ ينزفُ من جرح أليمْ

وامتنانٍ لا يفيه قدرةُ قول ولا فعل حديثاً أو

قديمْ

التحياتُ لهَا..

ليتَ لى فى الجمرِ والنيرانِ وقَفَهْ

وأنا أشدو بأشعارى لها

ليتَ لى فى الشوكِ والأحجارِ والظلمةِ زَحْفَة

وأنا أسْقى بأشواقى لها

ليتَ لى فى زمْهريرِ الموت رَجْفَة

وأنا ألفظُ أنفاسى لها

ليت من ألمِ طاغٍ محَفَّةْ

وأنا أحْمَلُ مصروعاً لها.. كهدية

فأنادى باسمها الحلو بلَهْفَةْ:

لك يا أمَّ السلامْ

وهى ترنو لى وتصفو للتحية

بابتسامْ

وجبينى فى الرَّغامْ

والتحياتُ الزكيات لها، نفس زكيّةْ

رسْمُها فى القلب كالروضِ الوسيمْ

صنعتنا من معانيها السنية

وستبقى منبعَ النورِ العظيمْ

ياقبوراً فى عراء الله حَسْبُ الأبدية

أنكم من ذوقها العالى صميمْ

سنوات عشتموها أينَعت

حُقُلاً بالخير والبرِّ الحقيقى

ومَضَيْتُم فتركتم أثراً

نَبْشَ اسماعيل فى القَفْرِ السحيقِ

يا أحبائى ويانبض عروقى
كنتُم القدوةُ بالحب الوريق
فاهنأوا نحن كما أنتم على نفسِ الطريق

* * *

ربَّ شمسٍ غَرُبتْ والبدرُ عنها يُخبرُ
وزهورٍ قد تلاشتْ وهى فى العطرِ تعيشُ
نحن أكْفَاء لما حلَّ بنا، بل أكبرْ
تاجُنَا الأبقىَ وتَنْدكُّ العروشْ
ولمن ولىَّ جميلٌ يؤثرُ
ولمن ولىَ حديثٌ يُذكر

* * *



الشاعر صلاح أحمد إبراهيم - ١٩٣٣-١٩٩٣

توطئة

اليك أيها القارئ الكريم. أقدم كتابى هذا وهو حلقة من سلسلة من الحلقات على درب حياتى وعمرى. خطوات مشيتها كتبت عليّ ومن كتبت عليه خطى مشاها.

وأنا سعيد ومحظوظ إذ وجدت الوقت والمقدرة لالتفت إلى الوراء عبر عشرات السنين. أبحث وأتامل وأحلّل ما قطعته من مشوار فى حياتى، متنوّع وطويل.

وقلت لنفسى فى هدوء وطمأنينة وراحة ضمير: والله لو أعدت إلى نقطة البدء فى حياتى لفعلت نفس ما فعلته من قبل. ولنطقت بنفس ما قلته من قبل. ولكنى والله يعلم لم أكن أفكر أصلا فى كتابة تجاربى وما مررت به من محطات ومطبات. ولكنه شقيقى الشاعر الثائر الكاتب صلاح أحمد إبراهيم الذى استمع لقصصى واحاديثى فى مناسبة وغير مناسبة وكان يلح عليّ دوما أن اسجلها من أجل ابنائنا ومن أجل أجيال المستقبل أو هكذا كان يقول. بل ذهب لأبعد من ذلك فأهدانى عشرات الاشرطة التسجيلية أسجّل عليها، ملتزما أن يقوم بنفسه بتفريغها على الورق. وحتى تلك المحاولة لم تنجح. فلم أستطع أن أتحدث وحدى لمسجّل فقد كان يشعرنى كأننى فقدت عقلى. فحاول أخى مرة ثالثة مع زوجتى وشريكة حياتى لكى تتطوع بالإستماع إلىّ وأنا أحكى ما مررت به من خبرات ومواقف. فأعتذرت قائلة له «شكرا ياصلاح، لقد استمعت ورافقت أخاك فى دربه الطويل عبر ما يقرب من أربعين عاما، والآن أنا لا أملك الصبر أو الفسحة فى الحياة لاستمع إليه للمرة المليون. فلتجد لأخيك مستمعا غيرى» واخيراً وبالحاح منه بدأت الكتابة وهى عسيرة علىّ لأسجّل لك ياعزيزى القارئ هذه الذكريات وما تحويه من وقائع مرحلة فى دروب حياتى، وأنا شاكر له جهده الكبير من أجل الحقيقة ومن أجل السودان.

وكلى أمل أن تجد فيها ما يفيد وينفع. ودعنى أؤكد لك أننى اجتهدت فى صبر وعناية فى أن أنقِّب فى ذاكرتى وأبحث فى الماضى لأسجل لك فى صدق وأمانة ما حدث من وقائع وما قيل من حديث وما حكى من قصص لكى تصلك أيها القارئ العزيز، الحقيقة كل الحقيقة. إذ هكذا تربيت وهكذا نشأت لا أخاف فى كلمة الحق لومة لائم. ومن أجل ذلك لابد لى أن أسجل شكرى وعرفانى بفضل أهلى وعشيرتى، آل الفقيه إبراهيم جوّى وآل الناظر محمد أحمد فضل بيتىّ العلم والأخلاق، لما نشأت عليه من مسلك ومبادئ. كما كان لزوجتى وشريكه حياتى النمساوية الجنسية المسيحية العقيدة، الفضل كل الفضل فى وقوفها بجانبى وفى دعمها لى فى ساعات الشدة وأيام الحاجة والضعف. ولكل هذا فأنا محظوظ وشاكر ومقدر.

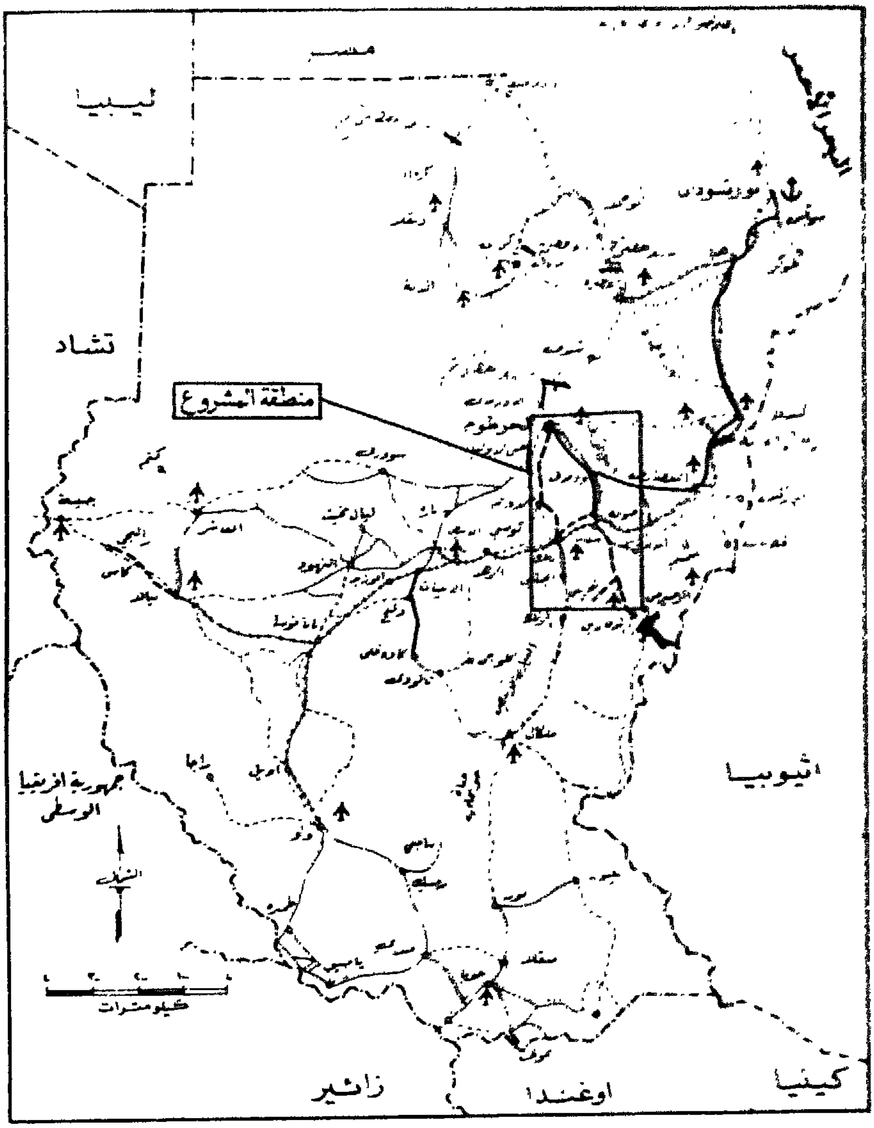
الفصل الأول
البدايات والإنجازات الوطنية فى مجال الرى

الفصل الأول
البدايات والإنجازات الوطنية فى مجال الرى

المهندس ميرغنى حمزة:

كان المهندس ميرغنى حمزه أول وزير للرى بعد الإستقلال وكان وزيراً للرى وللزراعة والتعليم فى نفس الوقت ولهذا كان يسمى وزير الخضرة والماء والوجه الحسن. وهو رجل ذو علم وشخصية وبدأ فى تنفيذ التنمية الزراعية على مستويات كبيرة لاستغلال حصة السودان من مياه النيل. إذ كانت الرقعة المرويه قبل الاستقلال تنحصر فى مشروع الجزيرة الذى تبلغ مساحته حوالى مليون فدان تروى من مياه التخزين خلف سد سنار الذى يقع على النيل الأزرق على بعد حوالى ٣٠٠ كيلو متر جنوب الخرطوم. وتبلغ طاقته التخزينية حوالى مليار متر مكعب. وقد بنى هذا السد فى عام ١٩٢٥ بتصميم وأشراف المهندس البريطانى فون لى، من الحجر والأسمنت الجيرى. وكان السد الوحيد الذى تملكه حكومة السودان لإستغلال مياهه فى الزراعة فقط، أما السد الثانى فقد كان فى جبل الأولياء على بعد حوالى ٤٠ كيلو متر جنوب الخرطوم على النيل الأبيض وتملكه الحكومة المصرية التى قامت ببنائه من أجل التحكم فى تصرفات النيل الأبيض وليس له أى قدرة تخزينية. وفى عهد الإستقلال وبتوجيه السيد ميرغنى حمزة تم تخطيط وتنفيذ مشروع المناقل الذى تبلغ مساحته حوالى مليون فدان ويروى من خزان سنار عبر ترعة كبيرة انشئ مدخلها وقنطرتها الرئيسية على جانب من بحيرة التخزين خلف السد دون المساس بالسد نفسه. كما تمت برامج بناء سدى الروصيرص فى المحابس العليا من النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية الأثيوبية وتبلغ سعته حوالى ٣ مليار متر مكعب. وسد خشم القربة على نهر عطبره وهو نهر منبعه فى الهضبة الأثيوبية ويصب فى نهر النيل على بعد حوالى ٢٥٠ كيلو متر شمال الخرطوم. وتبلغ سعته التخزينية حوالى مليار وثلاثمائة متر مكعب. كذلك تم تخطيط مواقع السدود للرى ولتوليد الكهرباء المائية على النيل وفروعه.

جمهورية السودان



مصطلحات :

حدود دولية

سكك حديدية

مطار

ميناء

العاصمة

مدن أخرى

دعم ميرغنى حمزه للشباب ذوى التأهيل العلمى العالى:

عرف المهندس ميرغنى حمزة بدعمه للشباب ذوى التأهيل العلمى لملء الوظائف القيادية والاطلاع بالمسئولية. وقد وجهنى بأن أرافق الفريق الألمانى الذى جاء من شركة سيمنز لمسح مواقع السدود لتوليد الكهرباء فى نهر النيل. كما ايد سفرى لألمانيا لمواصلة العمل معهم للتخصص فى هندسة توليد الكهرباء المائية. وبعد عودتى من المانيا عملت مستشارا فنيا فى مكتبه فى وزارة الرى بالخرطوم. حيث كنت استقبل العديد من السائلين عن مشروعات الرى المعدة للتنفيذ. وإذا كان من الممكن الحصول على تقارير أو مخططات فنية مسموح بأخذها. وأذكر أن جاءنى ذات يوم مندوبان لشركات يوغسلافية يسألان عن مشروع كهربة خزان سنار. وقمت بالرد على جميع استفساراتهما. وفى نهاية الاجتماع طلبا أن أعطيهما نسخة من تقرير فنى فاجبيت بأن ذلك غير مسموح به فما كان منهما إلا أن قالا لى دون تردد أو خجل بأنى إذا اعطيتهما نسخة فإن الشركة ستوجه لى دعوة لزيارة يوغسلافيا لأقضى أسبوعين على شاطئ الادرياتيك الجميل بصحبة أجمل الفتيات ممن اختار. وذهلت أولا لجرأتهما كأنما الأمر عادى وكأنما أنهما متأكدان من معرفة اخلاقى بأنى رجل يقبل الرشوة من حيث المبدأ وأنى رجل من الذين يسيل لعابهم للرشوه بالجنس. فانفجرت بصوت عال. قائلا «انكما تريدان إساءتى أم أن أحداً قد وجهكما بانى رجل من هذا النوع؟" فذهلا ولم يستطيعا الرد. فواصلت هجومى عليهما قائلا "أخرجا من مكتبى وإلا استدعيت البوليس"، فوقفا وهما فى ذهول تام وقال لى أحدهما «نحن آسفان لذلك ولكن أُخبِرنا بأن كبار موظفى الحكومة يفضلون الرحلات إلى أوربًا فى الصيف وقضاء أجازة ممتعة هناك ويفضلون أن تكون فى صحبتهم مضيفة لارشادهم فى كل شئ وهذا ما عنيناه». فقلت لهما أخرجا من مكتبى ولا تعودا مرة أخرى إلى هذه الوزارة.



لجنة مسح مواقع توليد الكهرباء على النيل، وهم من اليسار إلى اليمين: المستر مورس مستشار وزارة الرى، البروفسور راو من الهند، المهندس مرتضى، المهندس بنشتاين من شركة سيمنز الألمانية

١٩٥٧ - ١٩٦٤:

عدت من المانيا بعد قضاء سنة ونصف مع شركة "سيمنز" الالمانية فى العمل بمكاتبها المتخصصة فى هندسة توليد الكهرباء المائية فى مدينة "ارلانجن" ERLANGEN بالقرب من مدينة نورنبيرج المشهورة. هناك درست الالمانية وتخرجت من معهد "جوته" بتفوق وفى هذه الفترة احرزت عضوية جمعية المهندسين الالمانية .VDI بتقديمى لمشروع تصميم محطة توليد على نهر الراين كنت اقوم به أثناء عملى مع شركة "سيمنز". وفى هذه الفترة ايضا احرزت عضوية جمعية المهندسين البريطانية M. I. C. E. بعد جلوسى الامتحان القسم (ج) فى مقر الجمعية البريطانية بلندن.

كانت وزارة الرى قد استقدمت بتوجيه من لجنة ترأسها الوزير المهندس

مرغنى حمزه وضمت المستر موريس المستشار بوزارة الرى وهو مرجع عالمى فى مياه النيل واستاذ هندسة هندى، فريقا من المهندسين الالمان للقيام بدراسات نيلية. كنت اعمل يداً بيد مع المهندسين الالمان (الذين توطدت بينى وبينهم صلات وصداقات قوية امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً) فى دراسة مصادر القوى الكهربائية على نهر النيل من "نمولى" فى حدود السودان الجنوبية حتى الشلال الرابع شمال مدينة ابى حمد. وإذ كنت المهندس الملازم لهم حين قاموا بالمسح الحقلى لهذه المواقع فى السودان فقد تقرر سفرى معهم لالمانيا لمواصلة الدراسات المكتبية ووضع المخططات الهندسية لمحطات التوليد الكهربائى المقترحة فى تلك المواقع، بالإضافة للتوليد الكهربائى من خزان سنار الذى كان قد عهد به لشركة أخوان قرونر/ GRUNER BRS السويسرية.

من المانيا عينت فنياً فى مكتب وزير الرى والقوى الكهربائية وكنت مسؤولا عن الجوانب الفنية التى ترتبط بالتنمية فى مشاريع الرى والقوى الكهربائية، والإضطلاع بالرد على الاستفسارات عن مشاريع الرى والصرف والتوليد الكهربائى سواءً من الشركات العاملة فى تلك الحقول أو مؤسسات التمويل الانمائى، أو من الجهات الحكومية ذات المصلحة. وكان عملا ممتعا ومفيداً، اتاح لى الفرصة للتعرف والتعرض للمداولات والمكاتبات الداخلية والخارجية فى هذه الأمور كما أن الوزير المهندس ميرغنى حمزه رحمه الله أولانى ثقته للتعرض لتلك الأمور فى حرية ومسؤولية كاملة مما افادنى وأثرى تجاربى فى هذا المجال. ولقد كانت حصيلة الاشهر الستة التى قضيتها فى الخرطوم، وكسبى ثقة الكثيرين من رؤسائى فى الوزارة وخارجها، دافعاً لنقلى للعمل مهندسا مقيما لإنشاء محطة مضخات الحاج عبد الله على النيل الأزرق بين مدينتى مدنى وسنار وكانت أكبر محطة للمضخات فى ذلك الوقت واصعبها تشييداً.

المقاولان والملاحظ فى الحاج عبد الله:

كان المهندس بشير عبد الرحيم حامد، مقاول محطة المضخات بينما كان مقاول المستعمرة السكنية المكمّلة للمشروع هو المقاول والتاجر محمد على حميدة، من أهالى سنار. وكان الملاحظ الحاج محمد سيد أحمد يقوم بتنفيذ

أعمال المستعمرة السكنية. وكانت تجربتي مع ثلاثتهم في المراقبة والاشراف خير تجربة يحظى بها مهندس من حيث الإتقان في العمل والانضباط في البرامج، والالتزام بالتعاقد ثم الأمانة والصدق في التعامل. وحين أذكر ذلك، فلأن هذا هو مبدأى واخلاقياتي في مهنتي لأكثر من أربعين عاما، ثم للسمعه السيئة والفساد مما كانا يلازمان هذا القطاع من الأعمال في ذلك الزمان. لهذا قامت بيني وبينهم علاقة عمل بنيت على الاحترام والود والتقدير. وأني فخور بأن تلك الصلة الطيبة دامت بعد ذلك لعشرات السنين إلى أن فرق بيننا الزمان

أما المهندس بشير عبد الرحيم فقد كان من مهندسي الري المشهورين بوقوفهم بشجاعة أمام الانكليز. وكان مشهوراً بوطنيته، وعضويته في مؤتمر الخريجين، التجمع الذي كان يقود النضال من أجل الاستقلال أيام الاستعمار البريطاني. وبعد أن ترك وظيفته في الحكومة، بدأ العمل في المقاولات، وكان أول المقاولين المهندسين، مشهودا له بالسمعة الحسنة والأمانة، ومعتزاً بوطنيته وكرامته.

محمد على حميده والملاحظ سيد أحمد:

أما السيد محمد على حميده فهو من كبار تجار مدينة سنار وهو شقيق السيد حامد حميده وأخوانه وهم عائلة كبيرة ومشهورة بالتجارة والسمعة الطيبة والمبادرة في تقديم المساعدات في كل مناسبة تقتضي مساهمة خيرية للوطن أو المواطنين. وكانت الغالبية العظمى من المقاولين في أعمال الإنشاءات في ذلك الوقت من التجار لما لديهم من رأس المال والمعدات والسيارات التي لابد منها للدخول في عمل الإنشاءات. وكان السيد محمد على حميده رجلا نزيها يخاف الله ولهذا كان من المقاولين الذين يؤدون التزاماتهم التعاقدية حسب العقد وشروطه بغرض الربح الحلال، ولما كان السيد حميده غير متخصص في أعمال الإنشاءات والمسح والتخطيط الفني كان لزاما عليه أن يعين ممثلا عنه في موقع العمل يكون فنيا ومقبولا لدى الوزارة. ولهذا جاء بالملاحظ الفني محمد سيد أحمد الذي كنت اتعامل معه في الموقع بوصفه ممثل المقاول. وأذكر أنه عندما جاءني لإستلام أوتاد موقع المباني التي سيقوم بإنشائها. قلت له بأن ملاحظي

الفنى سيسلمه حدود كل مبنى على الأرض وبعدها عليه أن يقوم بتخطيط الاساسات حسب الخرائط التى سلمت له. وبعد الإنتهاء من عمله يخطرنا لكى نقوم بالمراجعة وإذا كان التخطيط صحيحا اصدرنا إليه الأمر ببدء حفر الاساسات فوافق دون تردد. وقام بعمله خير قيام وكان ذلك بدء احترامى وتقديرى له. إذ كانت العادة السائدة فى ذلك الزمان أن يقوم ملاحظ الحكومة بتخطيط حدود الاساسات للمقاول ويقوم مهندس الحكومة وملاحظيها الفنين بتنفيذ العمل ويكون المقاول ما هو إلا مورد للعمالة، وهذا خطأ اساسى، إذ أن على المقاول تنفيذ العمل بعمالة فنية مقتدرة ويكون واجب مهندس الحكومة وملاحظيها هو الأشراف والمراجعة للتدقيق بأن ما ينفذ هو حسب الخرائط والمواصفات.

إنتقال زوجتى "انجا" إلى الحاج عبد الله:

فى بداية اطلاعى بالأشراف على تنفيذ محطة مضخات الحاج عبد الله. كنت لازلت اسكن بمدنى، وكنت احضر يوميا من الساعة الخامسة صباحا إلى موقع العمل فى الحاج عبد الله التى تبعد عن مدينة مدنى بحوالى ٢٥ كيلو متر، وكنت أعود بعد الظهيرة فى ذلك الطقس الحار إلى بيتى بمدنى. وكان بيتى بمدنى به مراوح كما كنت قد اشتريت ثلاجة بالأقساط. كل ذلك لاهيئ لزوجتى النمساوية التى اتيت بها إلى تلك البيئة الغريبة عليها ليس فحسب فى الطقس ولكن فى كل شئ. وظلت تقف بجانبى تقاسى كل ساعة فى حياتها دون كلل أو ملل. ولم تكن لى سيارة خاصة. ولهذا كنا نستعمل الدراجة فى تحركنا فى مدينة مدنى لإنهاء أغراضنا أن كانت فى السوق أو فى زيارة الأصدقاء. وكم من مرة كنت اجلسها خلفى فى الدراجة لنذهب للسوق بمدنى أوللسينما، ولم أكن اهتم بنظرات الماره علىّ فى دهشة واستغراب. ولما تقدمت الأعمال فى موقع

العمل فى الحاج عبد الله وأصبح العمل ينفذ حتى ساعات متأخرة من الليل. رأيت أنه لابد من رحيلى للسكن فى استراحة الرى هناك، حيث لا مراوح ولا كهرباء ولا ثلاجة ولا ماء نقي بالمواسير. وفى ذات يوم كنت عائدا من العمل إلى مدنى وكان يصحبنى أحد معارفى فى السكة الحديد فى الحاج عبد الله أراد أن أخذه معى لمدنى. وكنت اقود سيارة لاندروفر وكان السائق جالساً فى الخلف. وبعد أن قطعنا شوطا من الطريق وتوقف الحديث بيننا. وأنا سائر على جسر ترعة كبيرة غمضت عينى لحظة فى غفوه فسقطت العربة من الجسر إلى مستوى الأرض فصحيت فى خلعة شديدة ووجدت أننا فى الأرض ولكن حمدا لله لم تنقلب العربة. فخرجنا مذهولين ورفعنا العربة ثم واصلت قيادتى للعربة ولكن رفيقى ظل فى ذهوله من هول الحادث ولم يتحدث ولم يرد على أى كلام أقوله له واظنه كان يحدث نفسه قائلا "ايه اللى جابنى مع المجنون المستهتر ده" إلى أن اوصلته لبيته فى مدنى حيث ودعته. ومن تلك الحادثة قررت الرحيل إلى الحاج عبد الله. وأخبرت زوجتى بذلك على أن أعوداليها فى كل نهاية أسبوع. فرفضت وقالت لى أنها ستذهب معى حيث أذهب مهما كانت المعاناة. وهكذا رحلنا للحاج عبد الله، وسكنا فى الاستراحة. وكانت تقوم بواجباتها نحوى ونحو ابنها الصغير سامى على خير وجه وفى صبر وجلد على الرغم من الظروف الصعبة التى كانت تعيش فيها. فاستراحة الرى تقع بالقرب من الموقع، حيث كان العمل ينفذ على ثلاث نوبات "ورديات" خلال الأربعة والعشرين ساعة فى اليوم، تتكون من غرفتين، وليست لها دورة مياه، أو توصيلات لمياه الشرب أو الغسل. نحصل على المياه "بالخُرج" المحمول على حمار، ونستعمل الحطب للطهى فى موقد بدائى، ونحمل الماء بالجردل للاستحمام وغسل اشيائنا، ولحفظ طزاجة الخضار وما تبقى من طعام فى جوال مبلل. ومع ذلك كانت من امتع سنوات حياتى المهنية والعائلية، وكان تشييد محطة مضخات الحاج عبد الله أول تحد مهنى كبير لى.



السيدة إتفابورج إبراهيم

الاعداد التمهيدى لمحطة كهربة خزان سنار:

كما جاء ذكره سابقا فإن المهندس ميرغنى حمزه هو الذى خطط لتنفيذ محطة كهربة خزان سنار كاولى محطات توليد الكهرباء المائية من السدود ولكن لم يهئ له تنفيذها نسبة لتردد المسئولين فى الحكومة الذين كانت تتجاذبهم الأحزاب والمصالح مما يعطل إصدار القرارات فى حينها وتنفيذ المشاريع حسب تخطيطها. وبعد الإنقلاب العسكرى فى نوفمبر ١٩٥٨. قررت حكومة عبود المضى قدما فى تنفيذ المشروع واستدعت الشركة الالمانية سيمنز شكرتقيرك للتفاوض إذ أن الحكومة الالمانية كانت قد ساهمت بقدر كبير فى إعداد المشروع. واستدعيت إلى الخرطوم للمشاركة مع الجانب الحكومى فى مباحثات تمويل وإنشاء المحطة مع الوفد الالمانى وشركة سيمنزوباويونيون للإتفاق على أسعار تكاليف أعمال تشييد المحطة.

استغرقت المداولات مع شركة "سيمنز باويونيون" للإتفاق على أسعار تكاليف أعمال تشييد المحطة وقتا طويلا. تراس الاجتماعات المهندس المرحوم محمود محمد جادين وكيل وزارة الرى وبرفقته المهندس الرشيد سيد أحمد مستشار الوزير وشخصى. وأذكر أنه حين احتدم الخلاف بيننا على الأسعار أن غضب الوفد الالمانى وأنفعل رئيسه قائلا لبقية زملائه بالالمانية "ماذا يظن هؤلاء البلهاء". ترجمت ما قاله لزميليّ وانسحبنا من الجلسة محتجين ونشأت أزمة اصر رئيس الوفد الالمانى بأنه قال "هل يظننا هؤلاء بلهاء" وبعد تدخل السفير الالمانى إعتذر رئيس الوفد الالمانى عن زلة لسانه وعدنا لطاولة المفاوضات حيث توصلنا إلى إتفاق باسناد العمل اليهم.

اسناد الوزير الأشراف على تنفيذ المشروع لسودانى بدلا عن الشركة السويسرية:

بعد ذلك جاء موضوع الأشراف على تنفيذ المشروع الكبير وكنت اتوقع تعيينى مهندساً مقيما اتمتع بجميع سلطات مهندس الأشراف. غير أننى فوجئت بأن رئيسى والمسؤول الأول من قبل الحكومة صاحبة العمل، وهو السيد المهندس محمود جادين وكيل الوزارة، قدم توصية للوزير اللواء أحمد عبد الله حامد رحمه الله، بأن تسند مهمة الأشراف إلى شركة أخوان قرونر، وأن أعين مديراً عاما للمشروع، بعد ترقيتى لوظيفة أعلى، ظنا منه بأننى ساقبل بذلك. رفضت مصراً على تحمّل المسؤلية كاملة فى الأشراف بكل ما يتطلبه ذلك من سلطات وإلا فلن أذهب إلى موقع الأعمال فى خزان سنار. هكذا بدأت أزمة جديدة أدت إلى استدعاء الوزير لى بحضور السيدين محمود جادين والرشيد سيد أحمد ومدير شركة أخوان قرونر. خاطبنى الوزير قائلاً: "يامرتضى، عرفت بإنك المهندس الوحيد المتخصص فى هذه الأعمال، وأنها أول محطة كهربائية مائية تشيد فى السودان، بل هى محطة من الخرسانة المسلحة تشيد فى سد قديم جداً هو الخزان الوحيد الذى يحجز لنا ماءاً للرى فى السودان، وسيكون العمل تحت ظروف خطرة جداً على سلامة الخزان. لذلك من الأحسن أن نسند المسؤلية للشركة السويسرية وتكون أنت ممثل الوزارة بدرجة مدير للمشروع".

رددت عليه بقوة ووضوح وإيمان، بأننى أعى جيداً جسامة المسؤولية وأننى واثق تماما من تحملها. فأما أن أذهب لسنار وأنا المهندس المقيم، المسؤول الأول عن الأشراف، من غير أن اطلب لنفسى ترقية أو لقباً، أو أن احال إلى عمل آخر بالوزارة. فأنا طالب خبرة فى تخصص ولست طالب ترقيات ومناصب. وحين أخذ الكلمة السيد محمود جادين قلت لنفسى "قرونر" ابوصلعه صعّب لهم العملية وخوّفهم ولذا يريدون ايكال المسؤولية إليه. قال السيد جادين: "نعرف مقدرة مرتضى وكفاءته، ولكن لا يوجد لدينا مهندسون آخرون لكى نقوم نحن أنفسنا بهذا العمل" فالتفت الوزير إلىّ مستفسراً فرددت على الفور بأننى أعرف مقدرتى وكفاءتى وأعرف أيضا أن هناك مهندسين من زملائى فى الوزارة قادرون تماماً على معاونتى واستطيع معهم أن نتحمل مسؤولية الاشراف كاملة.

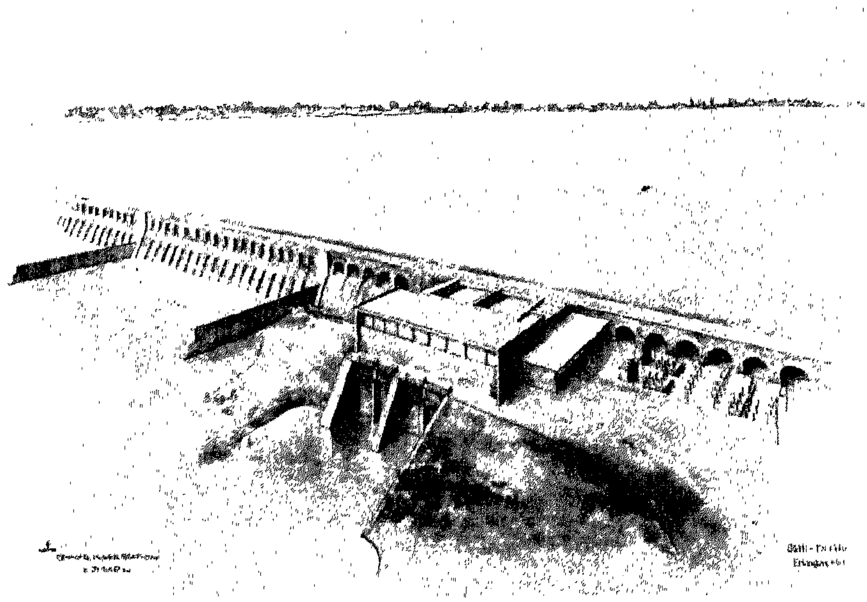
لعلنى قلت ذلك فى قوة وثقة، فما كان من الوزير اللواء أحمد عبد الله حامد، إلا أن رد بالطريقة السودانية ودون أن يلتفت إلى السيد جادين: "والله ياولدى عجبتنى. أسمع، أنا سأعطيك المسؤولية. لكن علىّ الطلاق، تلحق تغلط أو تهمل أحسن لك تقع من الخزان وتغرق هناك فى النيل. والله لو جيتنى هنا أقطع رأسك". وهكذا بدأت مسيرتى بالاضطلاع بتنفيذ محطة كهرباء خزان سنار، أول مشروع من نوعه فى السودان. وأننى لأعتبر لوحته التذكارية التى تحمل اسمى، تشريفا وتقديراً لكفاءة المهندس السودانى أكثر مما هى لى شخصياً.

وفى سنار الحبيبه وبين أهلها الخيرين الكرماء، عشت أكثر من ثلاث سنوات كانت لى فيها ذكريات عزيزة، وفلذة من عمرى وحياتى، ولى فيها أخوان واصدقاء فكان لها بذلك أكبر الأثر فى تطور فكرى وتعاملى، وفى توجيه دربى ومستقبل حياتى.

تعريف عن وزارة الرى والقوى الكهربائية المائية:

قبل الاستقلال كانت تعرف بمصلحة الرى وكانت رئاستها فى مدينة مدنى التى تقع فى قلب مشروع الجزيرة وعلى بعد حوالى ٨٠ كيلومتراً من مدينة سنار حيث خزان سنار وفى مدنى مقر المدير العام للرى ورؤساء أقسام

التشييد والمشروعات والصيانة والقسم الميكانيكي. وبعد الإستقلال سميت وزارة الرى والقوى الكهربائية المائية وأصبحت الخرطوم مقر مكتب الوزير ومستشار الوزير الفنى وقسم مياه النيل وهندسة المياه. وبقيت مدنى مقر وكيل الوزارة ونائبه ومساعد الوكيل لمشروع الجزيرة ومساعد الوكيل لمشروع المناقل ومساعد الوكيل للإنشاءات والسدود ومساعد الوكيل للأعمال الميكانيكية.



محطة كهرباء سنار بعد إتمام العمل فيها، ومعها خزان سنار وبحيرته من خلفه.

مدينة سنار: أو سنار المدينة الفترة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٦٣:

تقع مدينة سنار على الضفة اليسرى من النيل الأزرق على بعد حوالى ٣٠٠ كيلو متر جنوب الخرطوم. وكانت فى قديم الزمان عاصمة لمملكة الفونج. وقد بنى فيها خزان سنار فى عام ١٩٢٥ وأصبحت المعبر الوحيد للنيل الأزرق من منبعه فى بحيرة تانا فى الهضبة الأثيوبية وحتى الخرطوم حيث يوجد فقط فى

ذلك الوقت جسر الخرطوم بحرى على النيل الأزرق قبل أن يلتقى مع النيل الأبيض ليكونا نهر النيل العظيم. ولهذا فإن القوافل والمسافرين الذين يأتون من منطقة البطانة فى شرق النيل الأزرق يعبرون على سد سنار للوصول لأرض الجزيرة التى تقع بين النيلين الأبيض والأزرق، وكان معظم سكانها من التجار الشماليين من شمال السودان وبها مستعمرة حكومية من موظفى وزارة الرى والسكك الحديدية ومصلحة الرى المصرى. كما أن خط السكة الحديد يعبر النيل الأزرق على سد سنار لربط الخرطوم مع مدينة القضارف فى شرق السودان. وهناك مدينة صغيرة على بعد بضعة كيلو مترات من سنار المدينة تسمى سنار التقاطع حيث يتجه فرع آخر من خط السكة الحديد إلى الغرب عابرا الحدود الجنوبية من أرض الجزيرة ليعبر النيل الأبيض عند جسر كوستى التى تقع غرب النيل الأبيض ليواصل سيره إلى غرب السودان حيث ينتهى فى مدينة الأبيض عاصمة محافظة كردفان.

وكان عدد سكان سنار المدينة فى ذلك الوقت حوالى ٧ آلاف نسمة من التجار والموظفين وأصحاب الحرف، وكانت علاقتهم قوية فى مناسبات الأفراح والأحزان ويعرفون بعضهم البعض كما هو حال قرى وأقاليم السودان. وكان نشاطنا الاجتماعى فى نادى الموظفين حيث كانت لنا فرق للعب التنس والسباحة وكرة القدم. وبنيت فى المدينة سينما لأول مرة فى عام ١٩٥٦، وقد أشرف على بنائها زميلى وصديقى المهندس يحى عبد المجيد أبان أطلاعه بالأشراف على تشييد قنطرة ترعة المناقل الرئيسية، وكانت سينما سنار هى مكان الترفيه الوحيد لى ولزوجتى حيث كنا نذهب هناك مساءاً. وأذكر فى تلك الأيام لم يكن الكثيرون من رواد السينما من أهالى سنار يعرفون حقيقة السينما وكانوا يظنون أنها تصوير لحوادث فعلية تنفذ امام الكاميرا. ومن الطرائف فى ذلك أن سألنى واحد من معارفى التجار إذا كان مخرجي وأصحاب تلك الأفلام يدفعون تعويضاً لأهالى الذين يقتلون فى الفيلم. وكان الإندماج فى حوادث الأفلام يدفع الكثيرين من المشاهدين فى الكراسى الامامية للتصفيق بشدة للبطل عندما ينتصر فى معركة كما يشتمون الخائن عندما يقوم بفعل فاحش أو جريمة، كنا نستمتع من حوادث موضوع الفيلم وأيضا من تعليقات رواد الدار.

اصدقائي في سنار:

كان آل حميده عائلة كبيرة وذات قدر ومكانه بين الناس جميعا في سنار. وكانوا دائما سباقين للترحيب وحسن الاستقبال لأي زائر للمدينة كبيرا كان أم صغيرا. وكانوا يعملون بالتجارة أساسا والاشتراك في بعض المشاريع الزراعية الخاصة على النيل الأزرق لزراعة القطن الذي أصبح محصولا مربحا أبان الحرب الكورية. وكنت أعرف السيد حامد حميده منذ سنوات قبل نقلي لسنار لمشروع الكهرباء. إذ كنت أجئ للعمل في مسح وتخطيط المشاريع الخاصة في أيام عطلاتي لكي أحصل على بعض الدخل الإضافي. ولهذا عندما رحلت وعائلتي لسنار كان السيد حامد حميده وأهله أول المرحبين بي وبزوجتي الأجنبية التي كانت في أولى خطواتها لتعلم اللغة العربية وذلك بالإختلاط مع السيدات السودانيات. وأذكر لها من قصصها الطريفة ما حدث لها في ذلك الزمان، عندما أرادت أن تقوم بواجبها في عزاء لهم فقالت لي أولا أنها لا تستطيع أن تبكي كما تفعل النساء السودانيات وثانيا فهي أيضا لا تستطيع أن ترفع يديها بقراءة القرآن فهي أولا مسيحية وثانيا لاتعرف القرآن وثالثا لا تستطيع أن ترفع يديها وتحرك لسانها كذبا كما تفعل بعض النساء. فقلت لها قولي لهن "البركة فيكم" وهذا يكفي. فرددّتها عدة مرات وحفظتها وذهبنا سويا لمنزل العزاء. وهناك دخلت إلى الجناح النسائي من البيت وبصوت عالي أمام الجميع قالت لهن "البقره فيكم" فساد الصمت القاعة. ثم انفجر البعض ضاحكا. مما احرجها حتى أحمر وجهها وفجأة انفجرت تبكي ليس من أجل الميت ولكن على نفسها أمام ذلك الحشد الذي هو بيئة غريبة جدا بالنسبة لها. وهي وحيدة وبعيدة من أهلها ووطنها. وكان ذلك دافعا لجميع النساء الحاضرات لأن يبكين لا على الميت ولكن عطفا وحنانا على تلك السيدة الأجنبية التي جاءت إليهن لمشاركتهن في العزاء في صدق ومودة. ومن ذلك الحادث اتسعت دائرة النساء اللاتي أصبحن صديقات حميمات لزوجتي مما ساعدها في تعلم اللغة العربية بذلك الاختلاط القوي.



الصديقان حامد حميده والطيب عبد الرازق وشخصى فى الوسط - سنار ٢٧/مايو/ ١٩٦٦

المهندس المقيم:

لعله من المفيد أخذ فكرة عن مصطلح مهندس مقيم ومسؤولياته فى جميع أعمال الإنشاءات الهندسية بدءاً من تخطيطها وتصميمها وإنتهاءاً باكمال تشييدها وتشغيلها. هذه المهمه تقوم بها ثلاثة جهات أولها صاحب العمل أو المخدم كما يسمونه أحيانا Owner or Employer وهو الذى يملك المنشأة ويقوم بدفع جميع تكاليف إنشائها. أما الجهة الثانية فهى المهندس وهو الذى يقوم بتخطيط المنشأة وتصميمها وتقدير تكاليف أنشائها ومدة تنفيذها ووضع وثائق المناقصة وأعداد عقد الإنشاء وأخيراً الأشراف على تنفيذ المنشأة واصدار شهادات صرف استحقاقات المقاول الذى يطلع بتشييدها. وأخيراً أصدار التقرير النهائى عن أكتمال المنشأة واستلامها من المقاول ووضع ضوابط وأساليب تشغيل وصيانة المنشأة ولهذا فإن المهندس يكون له فى موقع تنفيذ المنشأة مهندس مقيم فى الموقع معه مساعدون من المهندسين والفنيين للأشراف اليومى على تنفيذ الأعمال والتأكد من مطابقتها لشروط العقد والمواصفات الفنية للمواد المستعملة

وللإجزاء المختلفة من المنشأة ويمكن أن يكون المهندس صاحب العمل فى نفس الوقت إذا كانت لديه القدرة والكفاءة الفنية للاضطلاع بمهمة المهندس ويمكن أن يكون جهة مستقلة متخصصة كبيوت الخبرة الهندسية وطنية أو أجنبية. والجهة الثالثة هى المقاول الذى يتم اختياره لتنفيذ المنشأة حسب العقد الموقع بينه وبين صاحب العمل ويحتوى العقد على شروط التنفيذ والدفعيات للمقاول وتعريف المهندس المسئول على الأشراف وسلطاته وممثله فى الموقع الذى هو ما يسمى بالمهندس المقيم المشرف والمسئول عن جودة العمل ومطابقته للمواصفات الفنية.

محطة كهرباء سنار:

أنشئت محطة توليد الكهرباء فى الجانب الأيسر من سد سنار من الخرسانة المسلحة وتحتوى على مولدين طاقة كل منهما ٧,٥ ميجاوات. ولها مدخلان منفصلان لتدفق الماء من أمام السد إلى توربينتين 2 Turbines كل واحدة متصلة بمولد كهربائى وبعد استغلال طاقة المياه فى إدارة التوربينتين تخرج المياه عبر قناة خلفية لتعود مرة أخرى إلى مجرى النيل الأزرق خلف السد. وبالقرب منها اقيمت محطة تحويل كهربائى من حيث تؤخذ أسلاك مد التيار الكهربائى ذى الضغط العالى إلى محطة التوليد المركزية الحرارية فى برى بالقرب من الخرطوم ليتم توزيعها على شبكة الكهرباء فى العاصمة المثلثة.

نبذه عن عبد الله وقاسم وفكرى وركشتول:

المهندس عبد الله محمد أبراهيم: خريج كلية الهندسة فى جامعة الخرطوم عام ١٩٥٣ وقد كنت أعرفه منذ الدراسة. وعندما التحق بالرى كنا نعمل معا فى أقسام المشروعات وكان مهندسا مقتدرا وذو نباهه وذكاء، وكان معروفا بصراحته وجرأته. وهو ابن عامل مناوره أو قطرجى فى السكة الحديد وقد مات باصطدام بين عربتين عندما كان يريد ربطهما وكان يفتخر بأن والده قطرجى ويقول عنه بأنه رئيس قطرجيه Head Shunter. وأذكر أننا عندما كنا نعمل فى

قسم المشروعات وكنت قد عدت من بعثتي في بريطانيا وترأست مهندسي التصميم في قسم المشروعات وكان بينهم عدد من المهندسين الهنود. وكان بينهم مهندس من طائفة المنبوذين Untouchables وهم طائفة محتقرة في الهند ويعملون في أعمال النظافة والأعمال التي تعتبر حقيرة. فجاء بقية المهندسين الهنود لعبد الله وذكروا له بأنه غير مقبول لديهم أن يشرب ذلك المهندس من نفس الأناء الذي يشربون منها. ولما عرف عبد الله السيب قال لهم. نحن ايضا عندنا طوائف حقيرة وأنني ورئيسي مرتضى من طائفة المنبوذين في السودان وبعد الاستقلال منعت هذه الأمور. وأحسن تلوذوا بالصمت وإلا إذا علم مرتضى فإنه سيلغي عقودكم. وهكذا اسكتهم وجاءني وقص على القصة. وفي الحقيقة قامت بيني وبين المهندس عبد الله صداقة قوية وعملنا معا في مجالات عديدة مهنية واجتماعية وكان لي دوما نعم الأخ ونعم الصديق. أما المهندس قاسم عثمان فهو من خريجي جامعات مصر. وينتمي لعائلة عريقة في السودان وميسورة الحال. وهو شخص وديع مؤدب ومهذب لطيف المعشر، تدرج في سلم الوزارة حتى أصبح وكيلا لها. وأما المهندس فكرى عبد الباسط فقد كان مصرى الجنسية، عمل مهندسا مع المهندس يحى عبد الجيد عندما كان المهندس المقيم لقنطرة ترعة المناقل. ثم تحول إلى العمل في محطة كهرباء سنار عندما جئت لتنفيذها. وهو مهندس قدير، وله علاقات عائلية مع الكثير من الأسر السودانية، ونشأت بيني وبينه مودة وصداقة حميمة. وأما المهندس ركشتول فقد كان سويسرى الجنسية، منتدبا من شركة أخوان قرونر الذين قاموا بتخطيط وتصميم محطة سنار. كان مسؤولا عن التعديلات التي تطرأ على التصميمات لأسباب واقعية ناتجة من طبيعة الموقع. رجل متواضع ولطيف، ولا يتردد في الحديث بصراحة عن أصله البسيط، ويعتبر نفسه عصاميا. وقد عمل معنا في أخلاص وتعاطف وتضامن إلى أن إنتهت فترة انتدابه معنا.

المحاسب والمسدس والجريمة الكاملة

كان معي محاسب هو مثال الموظف الذي يتقن عمله، متفنناً في حديثه، متظرفا في تعامله مع الناس. كان مشهوراً في أوساط الموظفين والتجار بأنه

رجل "صرِّيف" أى كثير الصرف ولا أحد يدرى من أين له. ولما قمت بزيارته بمنزله فى العيد، أدهشتنى مظاهر الترف من حولى إذ أن راتبه لا يكفى ماحشى به ثلاجة غرفة الضيوف مما لذ وطاب، وبيرة ووسكى بأنواعها غير الاثاث. كنت أعلم بأن الصرفيات التى نصادق عليها للمقاول الالمانى لا يمكن التلاعب فيها إذ أنها تعد بواسطة مهندسى الأشراف وتراجع بالرئاسة فى مدنى ثم تصدر الشيكات للمقاول من هناك. لم تبق غير مستحقات العمالة المؤقتة الخاصة بالأعمال التى كنا ننفذها نحن بما كان يسمى بالعمل المباشر، وتدفع بواسطة قوائم باسماء العمال وعدد الأيام التى اشتغلوها مضروبة فى الأجر اليومى للعامل. تعد هذه القوائم بواسطة المهندس المشرف ويوقعها، فيقوم المحاسب إياه بالمراجعة الحسابية ويعد أذن صرف باسمه بجملة المبلغ المطلوب ويرسله لى للتوقيع مصحوبا بالقوائم. وبعد مراجعتى أوقع على أذن الصرف الذى يعد من ثلاث نسخ، الأصلية ويذهب بها المحاسب لخزينة الحكومة فى مركز سنار لاستلام المبلغ بعد تسليمهم الأذن. ثم يقوم هو بالصرف لكل عامل بعد التوقيع أو يبصم بأصبعه عند الإستلام. ونسخه ثانية تذهب إلى الرئاسة بمدنى وتبقى الثالثه ثابته فى الدفتر حتى لو الغى أذن الصرف لتبقى الأرقام متسلسله كما هى. لذا رأيت أن أراجع المنصرفات مراجعة دقيقة فور إنتهاء عطلة العيد.

بالفعل اكتشفت أذونات صرف لا توجد نسخها الثابتة فى الدفتر. اعترف بأنه اقتطعها بالخطأ. زادت شكوكى فيه وطلبت منه احضارها ذهب إلى مكتبه وعاد ليخبرنى بأنه نسيها فى منزله وهو ذاهب لاحضارها. هاتفنى طالبا حضورى فى الحال لأمر خطير يحتاج لمعاونة منى له فيه. اخبرت رئيس الكتبه بما حدث وسلمته دفتر الصرف لابلاغ السلطات الأمنية إذا لم أعد بعد نصف ساعة وتوجهت إلى منزل المحاسب. وعندما سألته عن أسباب طلبه حضورى، أخرج مسدسا صغيرا وقال لى أنه اختلس مبلغا لحاجته ولا يمكن لأحد اكتشاف فعلته فاما اعطيته مهلة فيستقيل بهدوء وإلا أطلق علىّ رصاص مسدسه مدعيا بأنه لدى عودته خلال ساعات العمل تلك اكتشف وجودى بمنزله متلبساً بعلاقة مخلة بزوجته لاسيما وقد كانت زوجتى أنذاك خارج السودان. فرديت عليه فى سخريه أن يقلع عن مكيدته السينمائية هذه لأننى اتخذت التحوطات اللازمة وستكون الشرطة سلفا لدية. اسقط فى يديه ولم ير بداً من العودة معى إلى

المكتب واعداً بمحاولة مساعدته بعد اقراره بكل شئ. ولدى اتصالى بالسيد وكيل الرى بمدنى اشار علىّ بإبلاغ الشرطة فوراً لتأخذ الأمور مجراها القانونى. وقد كان ووضع المحاسب تحت الحراسة بمركز الشرطة بسنار حتى تتم إجراءات المحاكمة. ولكنه بعد أيام قليلة تمكن من الافلات من الحراسة فى الساعات الأولى من الصباح. فبدأت حملة إعلامية للمساعدة فى التعرف والقبض عليه. وأرسلت صورته واوصافه لجميع المنافذ ونقاط الشرطة فى السودان. وبينما البحث جار، وصلنى خطاب بريدى منه يقول لى بأننى بدل مساعدته آثرت أن أقوم بواجبى دون شفقه به أو بأولاده. لهذا قرر الإنتحار غرقا فى النيل فور استلامى لخطابه، راجيا منى أن اتحمل مسؤولية رعاية زوجته وأولاده.

احلت الخطاب لسلطات الأمن، ومن ثم بدأت حملة لمراقبة جثته طافية فى النيل الأزرق أو النيل الرئيسى. لم يعثر على الجثة المزعومة. وبعد شهر أو أثنين نسيه الناس ونسوا قصته. ولكن بعد ثلاثة أشهر القى القبض عليه فى مدينة أم درمان، خارجا من أحدى دور السينما بعد العرض المسائى الثانى، متنكراً فى زى اعرابى بلحية محترمة. احضر إلى مدينة سنار حيث جرت محاكمته وحكم عليه بالسجن خمس سنوات.

• المقاول محمد سيد أحمد ومشكلته مع فساد ملاحظى تنفيذ أعمال الرى:

الملاحظ محمد سيد أحمد الذى نشأت بينى وبينه علاقة قوية منذ أن كان يعمل معى فى محطة مضخات الحاج عبد الله، والذى كان ينفذ وقتئذ أعمالا فى مشروع شبكة رى المناقل فى عقد فاز به هناك، زارنى فجأة ببيتى بسنار. بعد السلام والسؤال والقيام بحق الضيافة، نظر إلىّ قائلا: "ياأخ مرتضى، جئتك من المناقل فى أمر سرى وهام للغاية، راجيا مساعدتى نسبة لما بيننا من معرفة حميمه وصلة طيبة. ولكن أرجو قبل فتحه، أن تعدنى بأن تساعدنى بالطريقة التى أريدها أنا إذا كان بمقدورك أو أن تنسى الموضوع تماما وتعتبرها زيارة أخ فارق أخاه من مدة وجاءت فرصة لاعادة اللقاء والذكريات" وعدته بما اشترط فأخذ يشرح ما جاء بسببه.

ذكر لى أنه فى أشكال كبير وحرج شديد. فهو ينفذ أعمالاً خرسانية وهو مرغم على دفع رشوة شهرية منذ زمن للملاحظين الذين تكلفهم الوزارة بالإشراف على تلك الأعمال. كان يستقطع تلك الاتاوة من ماله الخاص تفاديا لشرهم ومعاكستهم، ولكنه رجل يخاف الله ولهذا فهو ينفذ الأعمال حسب المواصفات تماما برغم ذلك. ولكنهم طمعوا فى المزيد وطلبوا منه تقليل كمية الأسمنت المحددة حسب المواصفات بما يسمح له بتوفير كميات يسلمهم نصف قيمتها ويحتفظ لنفسه بالباقى، مؤكدين له أن النقص لن يؤثر فى قوة الخرسانة ولن يلاحظه أحد. رفض ما طلبوه حيث يرأها خيانه للأمانة. هددوه بوضع العراقيل أمامه وهم يعرفون اساليبها جيدا، وواثقون من الحاق الخسارة الفادحة به. لهذا جاءنى يطلب منى الإتصال بالمهندس الهندى "ناريان" الذى يشرف على الأعمال من قبل الوزارة لاطلب منه دون أن يعلم أولئك الملاحظون، أن يكون حاضرا هو نفسه أثناء خلط الخراسانات وصبها ولم يتبق منها على أية حال سوى عدد محدود من المنشآت المطلوبة فى العقد. وقد قرر متى إنتهى هذا العقد إلا يشارك فى أية مناقصة تخص وزارة الرى، لأنه حاج ويخاف الله، ولا يريد أن يتعرض لمثل هذه الضغوط مرة أخرى، وفى الوزارات الأخرى متسع لأكل العيش الحلال.

اتصلت بالمهندس وأخبرته بذلك. علق بانه يعلم كثيراً مما يجرى فى الخفاء، وعن الفساد والرشوة، ولكنه لا يود التدخل فى أمور تجر عليه المتاعب ووعدنى بأن يقوم بنفسه بالإشراف المباشر حتى ينتهى العقد بدون ضجة. هكذا أفلت أخونا محمد سيد أحمد وشريكه السيد محمد على حميده من ابتزاز الملاحظين وحسب علمى، لم يتقدما بعد ذلك للاضطلاع بأى عمل لوزارة الرى.

وبذكر ما كانت تمتلئ به وزارة الرى من ممارسات فساد رهيب، وبطبيعة الحال من وجود مسؤولين على قدر عال من النزاهة والعفة. دعنى أقدم أمثلة على ذلك.

السيد "ى":

كان من المهندسين الذين ثبتت عليهم تهم الفساد وابعدوا من العمل وأذكر

قصة قالها لى المقاول "ج.أ" الذى كان قد فاز بعطاء تنفيذ قنطرة المناقل الرئيسية فى سنار أنه كان يدفع جزية للمهندس المقيم "ى" وإذا لم يفعل ذلك فأن ما ينجزه من عمل يكون مصيره التكسير بدعوى عدم مطابقته لمواصفات العقد. وعندما سألته عن رأيه فى صديقى وزميلى المهندس يحيى عبد المجيد الذى اضطلع بوظيفة المهندس "ى" بعد أبعاده قصّ على القصة التالية:-

"إنك تعلم أن الرشوة جريمة يعاقب عليها القانون كلاً من المرتشى والراشى. ونحن المقاولين عندما نفوز بعطاء ونأتى لتنفيذه نحاول أن نختبر نزاهة المهندس المقيم. فكنت أحضر لمكتبه واجلس أمامه ثم أضع ظرفا مليئا بكمية مغرية من الجنيهات ثم أضع صندوق سجائر أبو عشرين فوق الظرف أثناء حديثى مع المهندس وبعد إنتهاء قعدتى معه أترك صندوق السجائر وما تحته وأودّع وأخرج كأنما قد نسيت الصندوق وما تحته. فإذا لم يلحق بى المهندس لإسترداد ما نسيته على مكتبه، اتأكد بأن صاحبنا مرتشى. وهكذا نستمر فى الدفعيات دون التحدث فى الموضوع. وبنفس الطريقة نعامل معاونيه من الفنيين. اما صديقك يحي فعندما خرجت، وأنا سائر نحو سيارتى أخذ يصيح بأسمى بأعلى صوته وأرسل مراسلاته يركضون نحوى للعودة لأخذ أغراضى. فعرفت من يومها أن صاحبك مش بتاع حاجات زى دى وتعاملنا على أحسن حال وحقوقنا مصونه".

المهندس يحيى عبد المجيد:

صديقى وزميلى منذ أن كنا فى الثانوية وكنا فى نفس الفصل فى كلية الهندسة فى الخرطوم وتخرجنا سويا والتحقنا بوزارة الرى بعد التخرج. وكنا فى بعثة فى بريطانيا حيث احرزنا عضوية جمعية المهندسين البريطانية وعدنا للعمل فى أقسام الوزارة فى التشييد. وكان هو المهندس المقيم للقنطرة الرئيسية لترعة المناقل وبعد الإنتهاء من عمله عاد مرة أخرى لبريطانيا ودرس علم المياه فى لندن واحرز دبلوم فى علم المياه من لندن (Diploma of Imperial College) D.I.C. ثم عاد ليعمل فى قسم مياه النيل فى الخرطوم ثم أصبح عضوا يمثل السودان فى الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل المكونة من السودان ومصر.

وبعد إنقلاب مايو واضطلاعي بوزارة الرى رقيته لوظيفة وكيل وزارة الرى بدلا من السيد صفيرون الذى نقلته إلى الخرطوم مستشاراً فى مكتب الوزير. ونقلت يحى لواد مدنى مقر وكيل الوزارة. وعملنا فى تلك الفترة فى إنسجام تام حتى وقوع إنقلاب هاشم العطا. حين كنت فى إجازتى فى فيينا. وعند تكوين الوزارة الجديدة استدعي النميرى يحيى ليعينه وزيرا للرى بدلا عنى وكنت لا أزال خارج السودان. وقد بقى يحيى وزيرا للرى لعدة سنوات ثم أعفى. وخرج ليعمل فى الاستشارات الهندسية بمكتب أسسه حيث يعمل فيه حتى الآن. وعادت الأيام مرة أخرى وأنا أعمل مستشارا هندسيا فى الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية. وكنت مسئولا عن مشروع رى فى السنغال وتقدم مكتب المهندس يحيى بعرض للقيام بمهمة المهندس الاستشارى للمشروع فى منافسة مع بيوت خبرة عربية وأجنبية وفاز عرضه. وأوصيت بارساء العمل اليه. ومره أخرى علم أصحاب النفوس السيئة والمصالح من السنغالين والأجانب الذين فشلوا فى الحصول على القيام بالمهمة. فجاءوا يقولون بأن صاحب المكتب السودانى الذى اختير هو صديق لمرتضى آملين فى تلطيخ أسمى وإبعاده. ومرة أخرى جئت اليهم وقلت نعم هو صديقى وزميلى وهو خير من يقوم بهذا العمل وإذا لم يعجبكم ذلك فأن الصندوق الكويتى سينسحب من تمويل المشروع وتمويل الخدمات الاستشارية. وتأخر إرساء العقد عليه إلى أن تدخل الرئيس عبدو ضيوف وأشار على المسئولين بإنهاء الأمر والقبول بتعيين المكتب الاستشارى السودانى. وهكذا اضطلع يحيى عبد المجيد بالمهمة التى لازال يمارسها حتى الآن.

المناقشة مع يحيى بخصوص الترقية للمجموعة الثالثة:

هنا يلزمنى ذكر واقعة معينة وتأثيرها فيما بعد عندما خلت وظيفة فى المجموعة الثالثة بترقية المهندس صفيرون الزين إلى المجموعة الأولى وكيلا للوزارة خلفا للسيد محمود جادين. انحصرت المنافسة بينى وبين زميلى المهندس يحيى عبد المجيد والمهندس مزمل عبد الرسول. وكنت واثقاً بأن الاختيار سيقع اما علىّ أو على زميلى يحيى لأننا كنا نتمتع بتقارير جيدة فى الخدمة وبالإضافة كنا نحمل عضوية جمعية المهندسين البريطانية التى لم يوفق

المهندس مزمل فى الحصول عليها. وبما أنى عملت مع مزمل فى مدنى لفترة طويلة أكثر من يحيى ثم أنى كنت أعرف الكثير عن مشاكله ومعاناته فى أنه أصبح فى المؤخرة بالنسبة لزملاء دفعته محمود جادين وصغيرون الزين. رأيت أن نتعاون، أنا ويحيى، ونعطيه الفرصة للترقى فى الوظيفة بانسحابنا من المنافسة. وهذا ما دفعنى لمقابلة يحيى فى الخرطوم فى منزله لاقناعه بالتنحى عن المنافسة. مقنعا يحيى بأنى وهو مازال المجال امامنا طويلا للعمل والترقى، بالإضافة إلى أننى كنت اعتقد بأن مزمل إذا تخطيناه أنا ويحيى ستحدث له صدمه نفسيه عنيفة ربما أدت لانهياره العصبى والنفسى تماما. والحق يقال أن يحيى قد رفض اقتراحى بشدة. وفى النهاية قبل على مضض قائلا لى "حتشوف حيجى يوم وتندم على فعلتك هذه" أذكر هذه الواقعة، لأن نبوءة صديقى المهندس يحى عبد المجيد برهنت على صحتها، وكان جزائى اللدغ المرة بعد الأخرى.

السيد محمود جادين ومحاولاته ضمى لبطانته:

كان المهندس محمود جادين أول وكيل لوزارة الرى من خريجى الجامعة ومن حملة الشهادات العالية فى مهنة الهندسة وهو واحد من عدد قليل من الرعيل الأول للمهندسين الذين أكملوا دراسة الهندسة على المستوى الجامعى ثم بعثوا لانجلترا للحصول على عضوية جمعية المهندسين المدنيين والتى تعتبر أعلى شهادة فى مهنة الهندسة فى بريطانيا ومجموعة بلاد الكمونولث البريطانى. وكان رجلا طيب المعشر وخجولا لحد ما وسهل الإتصال بالناس ومن حوله، وبطبيعته لا يستطيع أن يقول لا لأى طلب أو مساعدة تطلب منه. وفى عهده فى وزارة الرى بدأ تنفيذ الأعمال الكبرى مثل مشروع المناقل وسدى الروصيرصى وخشم القربة وغيرها من المشاريع الأخرى وكانت ميزانية وزارة الرى أكبر ميزانية فى التنمية فى عهد الاستقلال. ولهذا استغل الكثيرون طيبته وضعفه فى الرفض لأى طلب حتى ولو كان يخالف النظم والقوانين. فدفعوه لإرتكاب الاخطاء والمخالفات التى لا تسمح بها الإجراءات والقوانين المالية، ولهذا كنت ومعى فئة قليلة من المهندسين ذوى المؤهلات الهندسية العالية ضد اساليبه وعدم حزمه فى تسيير العمل فى الوزارة والحق يقال بأنه حاول معى

بكل الطرق والأساليب أن يكسب تأييدى ولا أقول ودى إذ أنى ومن معى كنا نودّه لطيب معشره. ولكننا كنا نأخذ عليه أسلوبه فى قيادة وتسيير الوزارة، وحتى فى الأوقات التى كان الخلاف بيننا فى أشد حالاته. كنا نتعامل بود وأدب. وحتى عندما احيل إلى المعاش بعد التحقيق معه كان الجميع من كان معه ومن كان ضده يأسف له. إذ أنه كان ضحية البطانة السيئة التى استغلته لتحقيق أغراضها للكسب الحرام. كان مأخذنا على المهندس محمود جادين ضعفه أمام التماسيح الذين كانوا من حوله، يعرفون فيه عذوبته ومسايرته حتى تجاوز الضوابط والموانع التى كان عليه أن يكون حارسها.

المهندس الالماني وفصل عاملين سودانيين:

كان المهندس المكلف من الشركة الالمانية بالموقع، أى الرئيس المباشر لجميع المهندسين والفنيين والعمال الذين يقومون بالتشييد، ويدعى الهر"فون قوتيه" رجلا متغطرساً فظاً مع العمال، بسبب جذوره الارستقراطية وتربيته النازية. وكانت علاقتى معه متشدّدة وفى حدود الرسميات. كما كان مكروها ومرهوباً من جميع العاملين فى الشركة من المان وسودانيين.

ذات يوم جاءنى عاملان سودانيان يتظلمان منه لفصله لهما عن العمل بدعوى حدوث سرقة فى مخازن الشركة. جمع الهر"قوتيه" العمال وامهلهم ساعة لتسليم السارق. فى حالة عدم تعاونهم سيفصل عاملين عن طريق القرعة. بعد الساعة المحددة جمعهم فى صف واحد وطلب من السارق أن يتقدم. ولما لم يتقدم أحد أعلن أن الواقف الثالث والواقف التاسع فى الصف مفصولين عن الخدمة. هكذا! تعجبت من هذا الأسلوب وايقاع العقوبة بالأبرياء. واستدعيت الهر "قوتيه" إلى مكتبى.

عند استفسارى منه، أخبرنى بأن ذلك أسلوبه فى العقاب كان يمارسه مع المقاومة اليونانية عندما خدم ضابطا فى جيش الاحتلال الألمانى باليونان أثناء الحرب العالمية الثانية. كان عند اكتشاف مقتل جندى المانى، يجمع أهل القرية لتسليم الفدائى الذى أرتكب الجريمة، وإلا اختار عشرة منهم بعين طريقتة هذه واعدمهم بمرأى من الجميع. قال لى أن الفكرة نجحت، إذ كان الفاعل يجد نفسه

مضطرا لتقديم نفسه بدل أن يقتل عشرة من أهله دون محاكمة. قلت له اولا لسنا فى ساحة حرب. وثانيا، هناك نظم وقوانين تحكم العلاقة بين المخدم والمستخدم، ولا تسمح له بفصل العاملين بهذا الأسلوب بالذات، وتحت ظروف اتهام بسرقة غير مثبتة ضدهما. وبعد نقاش طويل، قبل بمنحها مرتب شهر والاستغناء عنهما بحجة إلا حاجة للعمل لهما.. بمعنى أخر، أصر على أسلوبه فى الفصل ولكن بطريقة قانونية. واردف قائلا بأنه مسؤول عن انجاح عمله حتى ولو بوقوع بعض الظلم على الأبرياء. لأنه بهذه الطريقة وحدها يمكنه تحقيق النجاح المنشود لمهمته الصعبة. فلا غرابة أن ظلت علاقتى معه فى توتر ومعاملاتى معه رسمية وصارمة.

حادثة المتفجرات وأبعاد المهندس الالمانى:

بدأت حفريات اساس محطة سنار الكهربائية تتعثر لوصولنا لأعماق فيها صخرة صماء من القرانيت. وبما أن الحفر يجب أن يكون بالأيدى، حيث أنه محظور استعمال متفجرات فى هذه المنطقة حفاظا على سلامة السد، فقد بدأ برنامج الحفريات يتأخر وصرف المقاول يزداد. فى عصر يوم أحد، عدت من اجتماع مع رؤسائى بمدنى. ورغم أن يوم الأحد هو يوم العطلة الاسبوعيه للأعمال بحكم كون الشركة المنفذة المانية، وبالتالى خلو الموقع من العاملين والمهندسين، فقد فضلت المرور على الموقع لتفقد سير الأعمال ثم الذهاب إلى البيت. لدى وقوفى بالموقع ومعاينتى حفريات الاساس صعقت بما رأيت من اسلاك التفجير المنتشرة على الصخور الصماء على أهبة التفجير، ولمحت الملاحظ الالمانى المسؤول عن أعمال الحفريات، الهر "شين"، يتوارى هربا من الموقع جاريا باتجاه المكاتب.

توجهت رأسا لمكتب مدير الشركة الهر "فاجنر" حيث وجدته برغم العطلة بمكتبه فى حالة توتر شديد حيث كان الملاحظ التابع للشركة قد سبقنى اليه. سألته كيف ترتكبون هذه الجريمة، ومن الذى أصدر أمر التفجير؟ كنت على علم بالخلاف بين "فاجنر" النمساوى و"فون قوتيه" الالمانى. كان "فاجنر" طيبا ووديعا على النقيض تماماً من مساعدة الهتلرى. لذا أردت الايعاز له باعتقادى أن الأمر

صدر من "قوتيه" دون علم من "فاجنر"وبالفعل، لاقى ايعازى هوى فى نفسه ولم يتردد فى تحميل المسؤولية لمساعده على الفور. وجهته إلى استدعاء الملاحظ "شين" والطابعة الالمانية.

كان الملاحظ "شين" نمساوى الجنسية مثل "فاجنر"، ومثل جميع زملائه الملاحظين الالمان يكرهون الهر "قوتيه" لقسوته عليهم وغطرسته المعروفه. لهذا، ما أن وصل الملاحظ "شين" حتى بادرته قائلا بالالمانية "لقد علمت من المدير "فاجنر" بأن الأمر بالتفجير المحرم بنص العقد، صدر اليك من المستر "قوتيه" على حين لم يكن للهر "فاجنر" سابق معرفة بذلك، هل هذا صحيح؟ تبادل الملاحظ "شين" النظرات مع مديره "فاجنر" والتفت إلىّ قائلا: صحيح! فوراً اشرت على الطابعة الالمانية بالجلوس إلى آلة الرقن وأمليت عليها اعترافا باللغة الالمانية من "شين" بأنه قام بنشر اسلاك المتفجرات بأمر من رئيسه "قوتيه" وطلبت من الملاحظ التوقيع ففعل.

بعد ذلك امليت على الطابعة الالمانية اقراراً باللغة الانجليزية تفيد بأن "فاجنر" لم يكن على علم بذلك العمل المخالف لشروط العقد وطلبت منه التوقيع عليه ففعل. وبعد استلامى للاقرارين امليت أوامرى كتابة بوقف جميع الأعمال فى الموقع، وحظر الدخول على جميع العاملين فى الشركة وغيرهم إلى حين تعليمات أخرى. وطالبت "فاجنر" بتنفيذ الأمر فوراً بناء على سلطاتى فى العقد لحدوث حالة طارئة تهدد سلامة الأعمال والاشخاص وابلغت رئاستى بما حدث طالبا أرسال خبراء مفرقعات من الجيش للموقع لتعطيل المتفجرات التى وضعت بالفعل فى ثقوب الصخور على وشك التفجير.

إنتشر النبأ عن طريق الأذاعة والصحافة، وتوقفت جميع أعمال تنفيذ المحطة بانتظار خبراء المتفجرات كما احيط العمل بالحراسة العسكرية المشددة ومنع أى شخص من الاقتراب إلى أن تم رفع المتفجرات بعد تفكيكها. ثم استأنفنا العمل كالمعتاد بعد ايقاف "قوتيه" وأحكام الرقابة والسيطرة الكاملة فى الموقع.

قرار أبعاد "قوتيه" وتلقينه درساً ينفعه:

وجهت خطابا رسميا للهر "فاجنر" طالبا أبعاد الهر "قوتيه" من المشروع واعادته إلى المانيا. جاءنى عدد كبير من الالمان العاملين فى الشركة راجين إلا اتراجع عن قرارى. جاءتنى زوجته فى البيت تؤكد لى بأن الأمر صدر للملاحظ من "فاجنر" ولا علم لزوجها به وأن هناك مؤامرة عليه ولذا رأت تنويرى بالحقيقة سألتها: ولماذا لم يأت زوجها بنفسه إذا كان الأمر كذلك؟ ردت بأنه شديد الاعتداد بنفسه. قلت لها: أن لم يحضر زوجك لى بالمكتب ليقدم وجهة نظره رسميا فلن استطيع مراجعة قرارى والنظر فى امكانية مساعدته. قالت ستضغط عليه كى يفعل.

حضر إلى مكتبى فى اليوم التالى واستأذن فى الدخول كان معى بالمكتب لحظتها المهندس عبد الله محمد ابراهيم فاقترح بأن "نلطعه" بالباب. بعد قرابة نصف ساعة سمحنا له بالدخول. كرر على مسامعي ما قالته زوجته بأن المسؤلية القيت عليه كيدا للتخلص منه. قلت له أعرف ذلك. سألنى بدهشة: إذن لماذا أمرت بطردى وابعادى؟ اجبته: لكى القنك درساً ينفعك فى حياتك. أولا أعلم بأن جميع العاملين الالمان أخبرونى بصورة أو أخرى بأنهم لا يريدونك هنا ويتوسلون ألا اتراجع عن قرارى بطردك. ثانيا أنك تتباهى بانتمائك للجنس الآرى وتنظر للناس جميعا باستعلاء وغطرسة. فأنت لا تخالط الملاحظين الالمان، وزوجتك تأنف من ركوب السيارة التى تستخدمها زوجاتهم، وأنت عندما تتحدث عن السودانيين لا تشير اليهم إلا بكلمة السود (Die Schwarzen) وبعد كل ذلك التبجح بالعظمة وأدعاء الكبرياء تبعث بزوجتك إلى بيتى أنا الأسود لتتحدث معى فى أمر يهمك فى العمل. فأعلم أننى هذا الأسود الذى لا ينتمى للجنس الآرى، لا تبيح لى تربيتى وأخلاقى قط، بأن ابعث بزوجتى إلى أى رجل فى الدنيا تستجديه لى مساعدة أو انصافا. ودعنى أعيد إلى ذاكرتك ما قلته لى يوم فصلت العاملين السودانيين لتعلم بانني بدورى المسؤول عن هذا العمل الكبير، ولكى احقق لنفسى فيه النجاح، فليقع الظلم عليك وأنت البرئ تطبيقا لمبدأك وعقيدتك – اليسا هما كذلك؟ أحمرّ وجهه وهبّ واقفا فجأة قاصدا باب مكتبى، ومن لحظتها لم تقع عينى عليه. فقط، بعد فترة وصل إلى زوجتى مظروف من المانيا بداخله بطاقة عليها رسم كاريكاتورى بتوقيع زوجة الهر "قوتيه" التى

كانت تتقن رسم الكاريكاتور يصور رجلا أبيض على اكتافة رجل أبيض على اكتافة أخر وهكذا حتى يعلوهم جميعهم فى النهاية رجل اسود يقطف الثمر من أعلى شجرة نخيل ومكتوب تحت الرسم "آخر الزمن وقيام الساعة" ولعلها كانت تعنينى بالأسود. اضحكنا الرسم بالرغم من أن زوجتى استشاطت منه غضبا فى البداية.

ابعاد رئيس الكتبة (الباشكاتب):

كان يعمل بمكاتبى شاب وسيم من عائلة لها مكانتها فى مدينة مدنى ووالده طبيب مرموق. كان هو أيضا معروفا بغروره وتعاليه استناداً لخلفياته العائلية. ذات يوم كلفته بآداء عمل عاجل، وعندما تلكأ فى أدائه عاتبته على ذلك فما كان منه إلا أن انفجر فى وجهى ساخطا على المساءلة. كانت دهشتى كبيرة لمسلكه الوقح فاصدرت له أمرى كتابة بترك المكاتب فورا والبقاء بمنزله إلى أن يتم نقله لمكان آخر. وبعثت إلى وكيل الوزارة السيد محمود جادين باشارة هاتفية، تتضمن قرارى هذا وطلبى نقل الموظف غير المنضبط. اتصل بى الوكيل هاتفيا يؤاخذنى على ما اتخذت من إجراء طالبا السماح للموظف بالعودة إلى مكتبه حتى يتخذ القرار بشأنه. رددت عليه فوراً بأنه لا سبيل إلى ذلك طالما كانت المكاتب تحت مسؤوليتى، وإذا شاء السيد الوكيل إلا يطول بقاء الموظف فى البيت فما عليه إلا أن ينقله فوراً إلى حيث يقرر. أصر الوكيل على طلبه باعادة الموظف للمكتب. قلت له: "طالما أنا رئيس هذه المكاتب فأنا صاحب القرار فيها. أما إذا أردت أن تنفذ ما طلبته، فيمكنك أرسال قرار هاتفى الآن باعفائى فوراً من وظيفتى كمهندس مقيم لهذا المشروع، ولك بعدها أن تفعل ما تريد بالموظف وبمن يبقى ومن لا يبقى بالمكاتب". وإنتهت المحادثة.

بعد فترة وجيزة وصل الأمر بنقل ذلك الموظف الذى لم تطأ قدمه المكاتب حتى ترك منزله وغادر وقد علمت فيما بعد أن السيد محمود جادين بعد إنتهاء محادثتى معه استشار مدير شؤون الموظفين السيد على شمس الدين الذى نصحه بقانونية موقفى وألمح له بأنه "حسب ما هو معروف عن الولد أياه فلا تستبعد أن يكون زودها حبتين بما دفع إلى إتخاذ ذلك القرار القاسى" وهكذا

إنتهت هذه المجابهة التى ما كان لها أن تحدث أصلا لو أن كل طرف تبين بوضوح ومسؤولية ما له وما عليه.

أصابة زوجتى فى حادث حركة واصابتى بمرض السكّر وميلاد ابنى "حسن":

ذات يوم دعيت لحضور اجتماع لجنة مشروع كهربة سنار فى الخرطوم وهى اللجنة الحكومية المشرفة عليه التى يرأسها وكيل وزارة الرى وتضم عضويتها كلا من المهندسين الرشيد سيد أحمد المستشار لوزير الرى، والمهندس المستر "باتى" مدير الإدارة المركزية للكهرباء والمياه، والمهندس محمد عبد الله قلندر مساعده وشخصى.

كنت متوجها للخرطوم بسيارة حكومية ومعى زوجتى وابنى "سامى" الذى كان عمره آنذاك أربع سنوات. وما أن بدأنا دخول المدينة وكان السائق قد تملكه الأرهاق تماما، حتى اصطدم بسيارة شحن كبيرة كانت واقفة على جانب الطريق. اصابت شظايا الزجاج الأمامى وجه زوجتى كله إذ كانت تجلس فى مقعد أمامى، بينما كان ابنى "سامى" معى فى الخلف ولولا ذلك لقضى نحبه. أخذت زوجتى تصرخ بأنها لم تعد ترى وأنها فقدت بصرها. سارعنا بها لمستشفى الخرطوم وأدخلت فوراً غرفة العمليات واتضح أن نظرها سليم لم يتأثر، ولكن فى الوجه جراحات كثيرة بما يستدعى إجراء عملية تجميل بعد شفاء الجروح. كانت الصدمة النفسية قاسية علىّ أدت فيما بعد لاصابتى بمرض السكر. ولكن وكما يقولون رب ضارة نافعة. فقد اصرت زوجتى بعد شفائها وكان وجهها لا يزال مشوها، على أنها تستحق تعويضا من الحكومة صاحبة السيارة التى تسببت فى الحادث، وكنت أرى من جانبى أننا فى السودان نعتبر مثل ذلك قضاءا وقدراً فلا نطالب بتعويض عنه. رفضت التخلى عن حقها، لذلك رفعنا دعوى ضد الحكومة مطالبين بالتعويض. تمت المحاكمة وثبت الاهمال واحيلت الدعوى لديوان النائب العام الذى قرر بعد مشاورات مع جهات الاختصاص وبعد الفحوص الطبية دفع تكاليف السفر وإجراء الجراحة التجميلية فى الخارج على أن ينظر بعد عودتها للسودان فى الجانب الثانى من الدعوى وكنا نطالب بثلاثة الآف

جنيها تعويضا عن المعاناة النفسية والتشويه الذى سيبقى بالوجه. بعد حوالى ثلاثة أشهر رجعت زوجتى ولم أصدق عينى. فقد عاد وجهها على ما كان عليه من قبل لا سيما إذا وضعت عليه مسوحات الوجه النسائية. هذا ما أدى إلى تخفيض ما كنا نطالب به من تعويض، إذ حكم لنا بمبلغ ثمانمائة جنيها فقط.

حمدنا الله على أية حال إذ ساعدنى ذلك المبلغ برغم تخفيضه فى دفع الجزء الأكبر من قيمة الأرض السكنية التى اشتريتها فيما بعد فى المزاد الحكومى المقفل وشيدت عليها منزلى الكائن فى شارع ٢٥ من إمتداد الخرطوم الجديد. ليس ذلك فحسب، بل منّ الله علينا بعد ذلك بميلاد أبنى "حسن" الذى أسميته كذلك تيمنا بصديقى منذ الصغر السيد حسن عبد الله هاشم الذى شغل فيما بعد منصب محافظ مشروع الجزيرة.

كانت زوجتى تصر على أنها ستلد بنتاً وهيأت نفسها وأعدت ملابس مولودها المرتقب على ذلك. ثم سافرت إلى الخرطوم للوضع فى مستشفى للولادة هناك. وقبل أيام من الولادة رأيت فى منامى بإنها وضعت ولداً وأن اسمه سيكون "حسن". فاخبرتها فى يقين بأن الأمر سيكون كذلك بإذن الله، ولكنها اعتبرت ذلك اضغاث أحلام إلى أن تمت الولادة وتحقق ما رأيته فى المنام وكان ذلك فى السادس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٢.

دعوتى لزيارة المانيا، ومشكلة المهندس عبد الله محمد ابراهيم مع المقاول وبناء منزلى بإمتداد الخرطوم الجديد:

وصلتنى دعوة من رئيس الشركة الالمانية سيمنز باويونيون لزيارة الشركة فى المانيا والتعرف على المشاريع التى كانت تنفذها فى المانيا وبخاصة تلك المشابهة لعملهم فى سنار. والتزاما بالمبادئ واستقامة التعامل بينى وبين الشركة، احلت الدعوة للسيد محمود جادين وكيل وزارة الرى، لإتخاذ ما يراه مناسبا. فما كان منه إلا أن أتصل بى هاتفيا عاتبا على تحويلى الدعوة اليه بخطاب رسمى ومضيفا "خليك من الرسميات. أمشى واعتبرها أجازة فى أوروبا بعد تعبك فى الشغل والمحطة" رددت عليه: "لا يامحمود هذه دعوة رسمية ولابد أن يرد عليها رسميا بقبول أو رفض. غدا سيقال أن مرتضى رشته الشركة

الالمانية حتى يتساهل معها فى الرقابة ويغمض عينه عن اخطائها. لا يامحمود أنا أوعى من ذلك. إما الذهاب بموافقة الحكومة رسميا أو لاذهاب" رد بأنه فى هذه الحالة سيرفع أمر الدعوة للوزير لإتخاذ ما يراه. وبالفعل تمت الموافقة الرسمية.

سافرت لالمانيا ووقفت على الكثير من الأعمال المشابهه لمحطة سنار وبينما أنا هناك علمت بأن أزمة نشبت فى موقع العمل بسنار قال لى رئيس الشركة بأنهم تلقوا خبرا من الخرطوم بأن المهندس عبد الله محمد إبراهيم مساعدى والقائم بأعمال المهندس المقيم، قام بتكسير أعمال خرسانيه اعتبرها غير مطابقة للمواصفات. وتصدى هو وملاحظوه لخلط الخرسانة طبق ما يرونه الأصح وقاموا بصبها فى المكان الخاص بها، ومهندسو الشركة وملاحظوها من الالمان واقفون ينظرون. قال لى أن شيئا كهذا لم يحدث للشركة من قبل قط فى أى مشروع تولته سواء فى المانيا أو خارجها. أجبته بأننى أولا فخور بذلك. وأننى ثانياً واثق تماماً من كفاءة المهندس عبد الله ومعاونيه وقدرتهم على إنجاز ما تصدوا له على أصح وجه. ولا أشك قط أنكم متى وصلتكم المعلومات كاملة ستجدون جماعتى على حق، تدعمهم نصوص العقد التى أرتكزوا عليها عندما أتخذوا قرارهم ذاك.

بعد فترة جاءت التقارير تؤكد قانونية وسلامة الاجراء الذى أتخذه المهندس عبد الله وجاءت نتائج مختبر الخرسانة تؤكد النقص فى القوة الخرسانية التى كسرت، ومطابقة قوة الخرسانة التى خلطها وقام بصبها المهندس عبد الله ومساعدوه. وقد كان ذلك يوما عظيماً فى حياتى وأنا فى الغربة بين كثيرين ممن كانوا ينظرون إلينا بأننا لازلنا تحت التدريب.

عدت للسودان لمواصلة عملى فى المحطة. كنا فى تلك الفترة قد بلغنا القمة فى حسن السمعة المهنيه، وتدفق سيل الزوار لموقع أعمال المحطة من رجال الصحافة، ومن طلبة كلية الهندسة بجامعة الخرطوم، والسفراء والوزراء وغيرهم، وأيضاً من زملائنا المهندسين فى الوزارات المختلفة. وفى هذه الفترة أيضاً خططت حكومة الفريق عبود أمتداد الخرطوم الجديد، وأعلنت بيع جزء منه فى المزاد المقفول لموظفى الحكومة. فرأيت الاشتراك فى هذا المزاد للحصول على قطعة أرض بسعر معقول، وبالفعل سافرت إلى الخرطوم لهذا الغرض.

فى اليوم الأول لم أستطع فتح فمى، فالأسعار كانت فوق استطاعتى. وفى المساء هاتفت زوجتى بسنار أخبرها بأنى عائد إليها فى الغد بخفى حنين لأنى لا املك المال الكافى. ولكن من حسن حظى أن كان فى زيارتها فى تلك الساعة آل حميدة، أحبائى وأصدقائى. فما كان من الأخ حامد حميدة إلا ان التقط سماعة الهاتف وخاطبنى قائلاً "لا يا مرتضى لا ترجع، اشتر الأرض وساقرضك الفرق لتسدده لى بالتقسيط". هكذا بقيت منافساً فى المزاد واشتريت القطعة التى فى شارع ٢٥ بحوالى الف جنيه، مستدينا ما احتجت إليه من آل حميدة. ليس ذلك فحسب بل وقام السيد محمد على حميدة ببناء البيت، كما تشير بذلك الوثيقة المنشورة مع هذه المذكرات. ولن أنسى لآل حميدة عطفهم وفضلهم علىّ، جزاهم الله عنى فى الدنيا والآخرة خير الجزاء.

ومن الطرائف أثناء بناء بيتى، أن قلّ التمويل ذات مرة واحتجت لدعم أضافى لمواصلة البناء. قلت لزوجتى المسيحية مازحا "ياعزيزتى لماذا لا تسلمى فتقبل علينا الدنيا وتسعى اليك الجنه سألتنى: وكيف ذلك؟ أجبتها "تذهبى معى يوم الجمعة إلى الجامع الكبير وبعد الصلاة أقودك إلى المنبر، فتشهرين أسلامك كما يفعل بعض أخواننا من الجنوب، وحينئذ تتدفق عليك التبرعات من أهل الخير من المصلين. بهذه الطريقة نجد ما نحتاج إليه لبناء بيتنا فى الدنيا، وتأتين الىّ فى الآخره وأنا فى الجنه." فردت بانفعال وكأننى كنت جاداً فيما اقترحته "أذهب إلى الجحيم أنت وبيتك فى الخرطوم. كفاى عشرتك فى الدنيا، أما الآخره ومن الذى سيدخل جنتها فعلم ذلك عند الله وحده" وقتلت بذلك حلّى الاسلامى لمشكلة أتمام بيتنا.

حادث الطائرة التى سقطت خلف الخزان:

عندما تقدمت الاعمال فى بناء المحطة جاءنى مهندس التركيب المنتدب من الشركة الانكليزية للكهرباء ENGLISH ELECTRIC المورده للمولدات، وذكر لى بأن له صديقا استراليا قائداً لاحدى طائرات رش المبيدات قابله فى أستراحة الرى حيث يقيمون. قَبِل أن يحملنا فى طائرته ويحلق بنا فوق الموقع على أرتفاع منخفض بحيث نتمكن من التقاط صور للمحطة التى كنا نشيدها. كان الموعد

المتفق عليه لذلك، الساعة الثالثة من عصر اليوم التالى. قلت له ساكون صباح الغد فى رئاسة وزارة الرى بمدنى، ولكننى ساعود لسنار قبل الموعد المحدد حيث أتوجه مباشرة للمطار حيث ستقلع الطائرة.

من حسن حظى تدخلت عوامل جعلتنى لا أصل للمطار بسنار إلا متاخراً بنصف ساعة فوجدت الطائرة أقلعت بعد يأسهم من حضورى فما كان لى إلا أن أذهب للموقع راساً. هناك وجدت كل العاملين فى المشروع يتابعون بنظراتهم تلك الطائرة الصغيرة ذات المحرك المروحى وهى تطير على أرتفاع منخفض ويلوحون لراكبيها فى أعجاب وسرور. وقفت معهم أتابع، وحين أستدارت الطائرة عائدة من الضفة الاخرى. وأصبحت فوق رؤوسنا، رأيت زميلى المهندس يلوح ويحرك يديه كمن يسألنى "أين أنت؟" رددت التحية ملوحاً بابتسامة وأنا أتحسر لسوء حظى الذى فوت على الفرصة. وما أن أتجهت الطائرة مرة أخرى فى تحليقها المنخفض نحو الضفة الاخرى، ونحن نتطلع إليها حتى رأيناها تهوى فجأة وباندفاع شديدة لتختفى فى لحظات تحت الماء فى وسط النهر بمقربة من الخزان.

لم نصدق أعيننا، وظللنا نتوقع ظهور الطائرة أو من كان فيها. هكذا مرت اللحظات والدقائق ونحن مشدودو الانظار إلى تلك الرقعة من الماء حيث أختفت الطائرة وأنتهى الأمر. بعد ذلك تمت الاتصالات والاجراءات وعلم السودان كله بالحادث الذى صار موضوع الصحافة والمجالس. وجاء الغطاسون باجهزتهم ومعداتهم لينشلوا الطائرة من قاع النهر. كانت الجثتان فى مقعديهما، والايادى قابضة بالغطاء الزجاجى فوق رأسيهما، فى محاولة يائسة لتحريكه بأمل الخروج من الطائرة .كان منظراً فظيعاً ومحزناً للغاية فحمدت الله إذ لم يكن قدرى الرحيل بتلك الصورة. فالسعداء من يودعون الدنيا وقد أدوا رسالتهم كاملة، ولم يعد لهم سبب واحد جدير للبقاء فيها. يغادورنها فى سهولة ويسر، بمثلما دخلوها أول مرة دون طلب أو علم.

زيارات الموقع وافتتاح المحطة:

كان مشروع محطة خزان سنار واحد من أهم المشاريع الكبرى للرى فى ذلك الوقت. فقد شارف تنفيذ مشروع المناقل الانتهاء، بينما مشروع خزان خشم

القـربة فـى مـراحله الأولى. وكـانت كل هذه المشـاريع الكبـرى فى خطة الدولـه للتنمية تمول من الخزانة العامة ومن موارد الدولة الذاتية، ولم نكن نعرف وقتئذ البنك الدولى، أو مـا يسمى بمؤسسات التنمية الدولية أو الاقليمية. لهذا كان يطل علينا فى الموقع من وقت لآخر السفراء المعتمدون فى الخرطوم ورؤساء الدول الذين يؤمـون بلادنا فى زيارات رسمية من حين لآخر، أذكر منهم الرئيس السوفيتى برزنيف والامبـراطور هيلاسلاسى الذى حضر الافتتاح الرسمى للمحطة. وكانت لى فى بعض هذه الزيارات طرائف ومواقف شتى خذ مثلاً ما حدث لى مع سفير صاحبة الجلالة البريطانية الذى جاء لزيارة أعمال المحطة، وأيضاً للصيد فى غابات نهرى الدندر والرهد. استقبلته بصحبه مفتش مركز سنار السيد الفاضل الطاهر، وعرّفته بما يدور فى الموقع مع المعلومات الوافيه حولها. وفى مساء نفس اليوم ذهبت لحضور حفل عشاء ساهر فى منزل المفتش احتفاءً بسعادة السفير. هناك ضمتنا أمسية سودانية ممتعة، كل مدعو يجاذب الانس من على جواره، يحتسى ما يحلو له من حلال أو حرام. فجأة سمعت السفير الذى كان يتحادث مع زوجتى بصوت عال نبه إليه جميع الحاضرين قائلاً "يا سيد مرتضى، علمت بأن فاطمة أحمد أبراهيم شقيقتك" أجبته "أجل، وهى نعم الشقيقة، وأنا فخور بها". رد باندهاش لما سمع منى قائلا :أنها شيوعية وينبغى أن تشعر بالعار منها". باغتنى بهذه الاهانة التى لم أكن أتوقعها قط. ساد التوتر الحاضرين وتوجسوا شرا وبخاصة مضيفنا لما يعرفونه من حدتى. والحق، لقد أرتج علىّ، فأخذت أفكر بسرعة فائقه بما سأفعله بالخواجة وأساليب الانتقام المشروع شتى، بينما العيون معلقة بى والاذان مرهفة. نهضت واقفاً • قلت: ياسعادة السفير لابد أنك فقدت وعيك من السكر فصرت لا تعى ما تقول. بما أننى واحد من الذين دعوا هنا لتقضى وقتاً طيباً بوصفك ممثلاً لبلد صديق، وبما أنك وبكل أسف بسبب فقدانك الوعى هبطت إلى الحضيض، لم يعد لى ولا لزوجتى سبب للبقاء هنا مع الاعتذار لصاحب الدار الكريم" وانسحبنا فوراً دون وداع.

فى صبيحة اليوم التالى أتصل بى مفتش المركز ينقل إلى اعتذار السفير ورغبته فى زيارتى بالبيت بعد عودته من الصيد ليقدم لى أعتذاره شخصياً. رفضت، حيث ما من صلة لى به، ولا أريد أن أرى وجهه ثانية. بعد عودة السفير

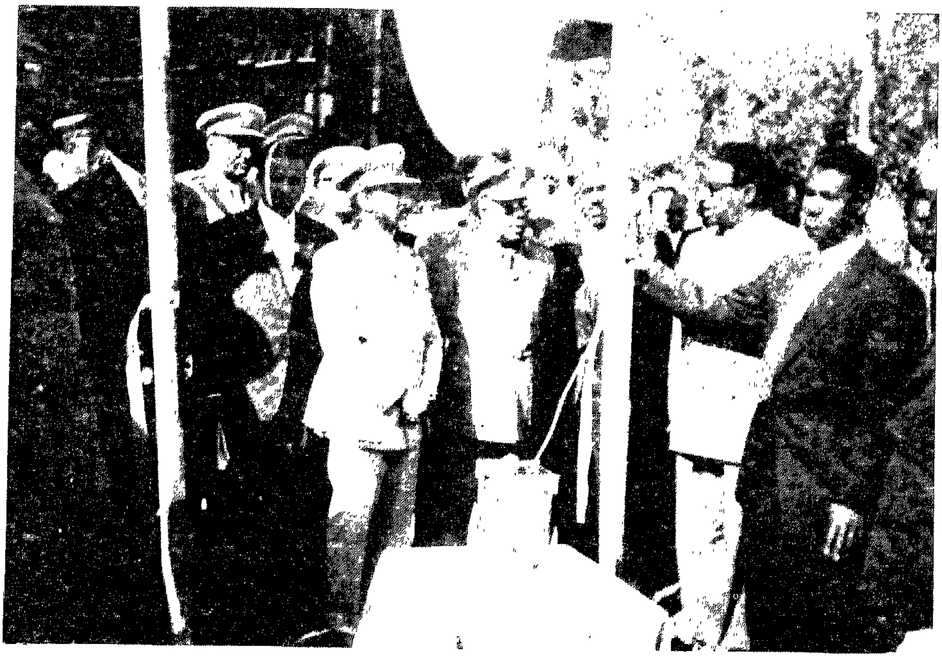
من الصيد حمل لى سائقه دجاجا بريا "دجاج وادى" وخطاب أعتذار منه. وبعد مدة أخبرتنى شقيقتى بأن السفير البريطانى زارها فى منزلنا المتواضع بحى العباسية بمدينة أم درمان، وقدم لها أعتذاره لما بدر منه فى تلك الليلة، طالبا منها إبلاغى أعتذاره الشديد.

كما أذكر زيارة السفير السوفيتى للمحطة حيث رحبت به واطلعته على ما يجرى من أعمال. كان بصحبته موظف منتدب من وزارة الخارجية السودانية. أختلى بى الموظف عندما سنحت فرصة واخبرنى بانه في الحقيقة رجل مخابرات مكلف بمراقبة السفير وذلك لأن لديهم معلومات بأن الحزب الشيوعى السودانى يعانى من شح فى الموارد المالية، ومن ثم رؤى تشديد الرقابة على جميع أعضاء السفارة السوفيتية لكيلا يتمكنوا من أيصال أموال للحزب. لهذا فهو لن يترك للسفير ومن معه فرصة للافلات من رقابته المحكمه. بعد قليل وأثناء انفرادى مع السفير فى مكان ضيق فى مبنى المحطة اشرح له بعض المعلومات الفنية، قال لى السفير بصوت هامس ملئ بالتهكم: "الذين فى الخرطوم أرسلوا معى مراقبا من المخابرات باعتباره دبلوماسيا من الخارجية يساعدنى فى الزيارة، لأنهم يعتقدون بأننى أنوى إيصال أموال للحزب الشيوعى، وأننى لم أجد فرصتى لذلك فى الخرطوم كلها، ولذا اصطنعت هذه الزيارة ليخلو لى الجو. ولكنهم ينسون أن بلدكم أكبر بلد فى أفريقيا، وفيه من الاماكن حول الخرطوم وغيرها ما يسمح بأقامة مسكن لمتسللين من بلاد أخرى دون أن يفطن المسؤلون عندكم لسنوات بأنهم أغراب". وابتسم فى استهزاء.

أخيراً جاء الافتتاح الكبير لبدء التشغيل. جاءنا الرئيس الفريق إبراهيم عبود بصحبة ضيفه الكبير الامبراطور هيلاسلاسى وكبار المسؤولين والضيوف، أقلهم قطار خاص إلى سنار لافتتاح أول مشروع من نوعه في السودان. أحتشدت جماهير أهالى سنار وما جاورها للترحيب. وحين وصل الركب الموقع، أستقبلهم وزير الرى آنذاك السيد مكى المنا، ووكيل الرى السيد حادين، وشخصى. تم قص الشريط التقليدى وأزيحت الستارة عن اللوحة التاريخية المحفورة عليها أهم

المعلومات عن المحطة وأسماء المهندسين الذين أشرفوا على إنشائها، وكان على أن أقود الضيفين الكبيرين لتفقد معالم المحطة، وأنا بينهما لأشرح. وصلنا إلى درج يتطلب الحذر، فتعثرت قدم الفريق إبراهيم عبود وكاد ينكفئ؛ فأمسكت بذراعه وساعدته على النهوض. فإذا به يهمس فى أذنى شاكياً: "أتعرف يا أبنى، مصيبتى الإمه (بكسر الالف الثانى كما فى النطق السودانى البلدى) ال ماشيه دائماً ورائى". وكانت تلك "الإمة" اعضاء مجلس الثورة والوزراء والكبارات وما إلى ذلك ممن يتبعونه ويحيطون به دائماً. فقد عُرف عنه رحمه الله، بأنه كان رجلاً متواضعاً سمح الخلق، لم تستطع سلطة أجبر على استلامها، النفاذ إلى رأسه لتملأه زهوا وتكبراً، بحيث يتوهم بانه رب العباد الاعلى كحال كثيرين ابتلانا الله بهم. وكان المدير الالمانى لشركة سيمنز الهر "فاجنر" يردد كلما نظر إلى صورة الرئيس الفريق عبود المعلقه داخل دواوين الحكومة بإنه "لا يشبه الدكتاتور العسكرى قط".

هكذا أنتهت أربع سنوات من حياتى فى سنار الطيبة خرجت منها نجماً لامعاً بين زملاء مهنتى فى الوزارة وخارجها. فقد حققت نجاحاً كبيراً فيما تحملته من مسؤولية عظيمة وأديته من عمل كبيرساعدنى فى كل ذلك إخوة وزملاء مقتدرون. فلم اسقط من فوق خزان سنار منتحراً كما هددنى وزير الرى السابق اللواء أحمد عبد الله حامد، الذى أعفى من منصبه فى تعديل وزارى قبل زمن من إنهاء العمل وافتتاح محطة التوليد الكهرمائى. غير أنى لن أنسى الثقة التى أولانى أياها والتشجيع الحار، من رؤسائى الذين يتهيبون تحمل المسؤولية.



حفل إفتتاح محطة كهرباء خزان سنار وفى الصورة الامبراطور هيلاسلاسى والفريق إبراهيم عبود وسفير أثيوبيا فى الخرطوم والمهندس المقيم مرتضى.

عودتى إلى الرئاسة (١٩٦٣ - ١٩٦٧):

عدت إلى مدنى لأضطلع بمهمة جديدة فى اقسام الانشاءات وصدر قرار بنقلى إلى مشروع خزان خشم القربة الذى سيستفاد منه فى توطين المهجرين من النوبه السودانية التى ستغمرها بحيرة السد العالى. كان المقاول شركة "تورنو" الايطالية، والمهندس المقيم شركة "سوفريا" الفرنسية، ويمثل الوزارة. فى الموقع جهاز برئاسة المهندس "ى. ع" لكننى رفضت نقلى إلى هناك مساعداً لهذا المهندس، وفى مقابلة أوضحت للوزير السيد مكى المنا أسباب رفضى.

لم تكن لى سلطات محدده مع المهندس "ى. ع" الذى يمثل صاحب العمل فى

الموقع إذ ليس له هو نفسه ما يقوم به غير الموافقه أو الاعتراض على ما يرفع إليه. فليس لصاحب العمل حق التدخل فى الاعمال سواء من الناحية الفنية أو الناحية التعاقدية. وثانياً كانت الشائعات عن الفساد الجارى فى خشم القربه حديث البلد. وأعربت عن اعتقادى بان الاخ الوكيل اراد التخلص منى لما بيننا من خلافات. فإذا ذهبت فأنا ذاهب إلى داهية. فأما أنغمست فى الفساد كالآخرين بما يسكت صوتى ويكبت جرأتى وأقدامى، وأما اشعلتها حربا على الفساد والفاسدين بما يمكن أن يؤدى حتى إلى أغتيالى فى منطقة حدودية كل شئ فيها وارد. لذا طلبت منه الغاء نقلى وابقائى بمدنى إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولا. ولما كان السيد مكى المنا رجلاً أميناً، وكان استاذى فى مادة المساحة بكلية الهندسة، فقد تفهم موقفى ووافق على ذلك.

ترقيتى لوظيفة مساعد الوكيل:

كنا دائماً يحى وأنا نترقى معاً لتصادف وجود وظيفتين فى نفس الوقت. ولكن هذه هى أول مرة نتنافس فيها على وظيفة واحدة خالية. جاءنى الوكيل السيد جادين قائلاً "هذه المرة وظيفة واحدة إما لك وإما لصديقك فماذا أنت فاعل؟ " أجبته. "ليست هناك مشكلة قط. فأنا وصديقى لا نشارك فى الاختيار. وثق، إذا جاءت النتيجة اختيار يحى فسأكون أول المهنئين وسيشرفنى أن أعمل تحته، إذ أنا أعلم الناس بمقدرته. وكم من مرة عملت تحت رؤساء أجهل منى. على الأقل، إن كنت سأعمل "تحت صديقى يحى، فسأكون أحسن حالاً". خرج مستغرباً إذ أن العلاقة بين زملاء الدفعة الذين يعملون فى نفس المرفق تتسم غالباً بالتوتر وتشوبها روح التنافس والتحاسد المرير مما يغرى رؤساءهم بالاستفادة منها.

تم أختيارى من قبل لجنة الخدمة المدنية لملء الوظيفة فى المجموعة السادسة مساعداً للوكيل مسؤولاً عن الانشاء والتعمير. فقمت بتنظيم هذا القسم وذلك بتكوين لجان لها كل الصلاحيات فى التخديم، وفى توزيع المقاولات الصغيرة التى لا تخضع لاجراء المناقصات المفتوحة. كل ذلك لدرء القيل والقال، ومحاربة المحاباة والوساطات.

أكتشافى لملاحقة الوكيل لى فى الخفاء:

بعد ترقيتى تلك أصبح من حقى الاطلاع على الملفات السرية المحتفظ بها فى خزانة وكيل الوزارة. ذات يوم وأنا بصدد إتخاذ إجراء فى موضوع هام أُحضر لى الملف السرى. وأثناء استعراضى للمكاتبات ذات الصلة بموضوعى، وجدت عدة وثائق تتناول موضوع المتفجرات التى اكتشفتها فى موقع حفريات محطة كهرباء سنار نتيجة ذهابى للموقع فى يوم عطلة، وما كان من إبطالها. عند حدوث هذه الواقعة (المتفجرات) كان الوكيل متغيباً فى أوروبا. ولدى عودته وجه خطاباً سرياً للوزير يطلب فيه تكوين لجنة للتحقيق معى فى الموضوع للتأكد مما إذا كان هناك أهمال أو تقصير من جانب المهندس المقيم، أى شخصى. جاءت لجنة من الوزارة وحققت فى الموضوع من أوله لآخره وتوصلت إلى أن ما قمت به كان صوابا وليس هناك ما يستوجب المؤاخذة. لم يقتنع الوكيل بل طلب مرة أخرى من الوزير تكوين لجنة من خارج الوزارة لعدم أقتناعه بما توصلت إليه اللجنة المصلحية. فكان له ما أراد وكونت لجنة من خارج الوزارة ترأسها المهندس المرحوم محمد عبد الله قلندر وضمت مهندسين من الاشغال والسكك الحديدية. وجاء تقرير هذه اللجنة مؤكداً حسن تصرف المهندس المقيم. وأذكر حين جاءتنى لجنة التحقيق الثانية هذه، أن اتصلت بالسيد جادين مستغرباً وسائلاً عن مبررات أرسال لجنة تحقيق جديدة. فاجابنى بأن ذلك بتوجيه من السيد الوزير لعدم أقتناعه بما خلصت إليه اللجنة المصلحية. مع ذلك لم يتوقف. بعث بخطاب للنائب العام يرفق به تقرير لجنة المهندس قلندر، طالبا منه التحقيق فيما إذا كان هناك تقصير إدارى أو قانونى فى تصرفات المهندس المقيم. رد النائب العام نافيا حدوث شئ كهذا فى نظره، إما إذا كان لوكيل الرى شك بأن المهندس المقيم أرتكب خطأ من الناحية الفنية، فهذا ما على الوكيل نفسه أن يقرره بصفته رئيسه الفنى. وهكذا باءت بالفشل جميع محاولات الوكيل لتجريحى.

بلغ منى الغضب أشده. فما كان منى إلا أن ضممت تلك الوثائق معاً فى الملف. وأرفقتها بقصاصة كتبت عليها: أهكذا كنت تكيد لى من وراء ظهرى. ولكن من حفر حفرة لأخيه لابد واقع فيها ذات يوم. بعثت بالملف والقصاصه إليه. كعادته وكأن شيئاً لم يكن، أرجع الملف إلى مكانه بعد أن ازال عنه قصاصتى تلك.

قرار الحاكم العسكرى بعدم استعمال عربات الدولة للأغراض الخاصة:

ذات يوم جاءنى إبنى سامى التلميذ بالمدرسة الاوليه شاكياً. فعلى أثر قرار من الحاكم العسكرى للنيل الازرق بمنع إستخدام عربات الحكومة في اغراض خاصة التزمت به كلية، صار يقطع أكثر من خمسة كيلو مترات مشياً بما يضيع منه وقتاً طويلاً وجهداً. سألنى لماذا يستمر أولاد الوكيل ومدير المديريه والحاكم العسكرى وغيرهم فى التنقل بعربات الحكومة وهو الوحيد الذى يطبق عليه القرار. وحيث تأكدت بنفسى من صحة ما قاله. أمرت سائقى باستئناف إيصال ابنى للمدرسة وإرجاعه فى نهاية يومه الدراسى.

بعد بضعة أيام قبضت الشرطه المكلفه بمراقبة تنفيذ القرار على سائقى واستفسر مكتب الحاكم العسكرى من وكيل الرى عن أسباب مخالفة القرار وبدوره استفسرنى فطلبت منه أن يبلغ الحاكم العسكرى بأننى لن اطبق القرار حتى يُطبق على الجميع دون استثناء. وما كان من الحاكم العسكرى إلا الدعوة لإجتماع بمكتبه ضم مدير المديرية ووكيل الرى وشخصى. سألنى عن دواعى أصرارى على عدم تنفيذ قراره. أوضحت له ألا فرق بين شروط خدمتى وشروط خدمة وكيل الرى وغيره من كبار الموظفين فى مدنى بما فيهم هو. فإذا صدر قرار يحرمنى من توصيل إبنى إلى مدرسته وبيتى بعيد عنها ولا أملك سيارة خاصة بينما سيارات الحكومة تنقل أبناء الآخرين فلن أنفذ القرار وأنا على أستعداد للذهاب إلى اى محكمة لأخذ حقى. رد الحاكم العسكرى بأن شروط خدمته في الواقع تعطيه هذا الحق وأما الآخرين فلا حق لهم. قلت له ليطبق القرار على الآخرين وعندها سألتزم بقرارك. وهكذا توقف الجميع وأنا معهم عن الاستخدام الخاص لسيارات الدولة.

ثوة أكتوبر ١٩٦٤ وجبهة الهيئات بمدنى:

فى اواخر أكتوبر ١٩٦٤ جاءنى ذات مساء بمنزلى الأخ الدكتور فاروق محمد إبراهيم ولم أكن أراه لفترة طويلة لانشغالى صباح مساء بالعمل فى مكتبى. والدكتور فاروق عالم وخبير كان وقتها بمصلحة الابحاث الزراعية التى

نسميها " التجارب" ينتمي لعائلة عريقه ومحافظة ذات صلات بآل المهدى وحزب الأمة الا أنه كان عضواً قيادياً في الحزب الشيوعي السوداني المحظور. والدكتور فاروق محمد إبراهيم من المثقفين السودانيين الذين عرفوا بشجاعتهم واقدامهم والتزامهم بمبادئهم التى اعتنقوها من أجل مصلحة الشعب وقضايا المسحوقين لا بسبب انتهازية أو مطمع أناني. وبعد التحية أخبرني بما حدث في الخرطوم من مظاهرات في الجامعة ومقتل الطالب "أحمد القرشي" في حرم الجامعة ومسيرة القضاة والمحامين وعلى رأسهم رئيس القضاء السيد بابكر عوض الله وغير ذلك من أحداث لم أكن أتابعها. ثم أخبرني بأن الاحزاب والهيئات أصدرت قرارا بالدخول في اضراب سياسي مفتوح حتى يزول النظام العسكري.

استفسرت عما يعنيه بالاضراب السياسي، فقال لي أن يتوقف العاملون في القطاع العام والخاص عن العمل، ويعتكفوا في بيوتهم إلى أن تسقط حكومة العسكر. فالمؤسسة العسكرية لا تنتج ولا تؤدي خدمات اجتماعية، بل عليها فقط حماية البلد إذا هدده خطر خارجي. لهذا إذا توقف الانتاج وتوقفت الخدمات فسيموتون جوعاً أو يستسلمون، إذا لم يدب الخلاف بينهم وهو أمر وارد. قال لي لهذا أريدك أن تتصل بمهندسي الري وتطلب منهم التوقف عن العمل وأنا أعلم مكانتك لديهم".

قلت له: "يا فاروق، أنا مضرب من هذه اللحظة ومعتكف ببيتي لأني "قرفت" من العمل والفساد. اما أن أحرض الآخرين فهذا ليس من شأني، بل مسؤولية الحزبيين والسياسيين والنقابيين. وإذا كان من جماعتكم مهندس في الري فاتصلوا به ليقوم بما تريدون تنفيذه". هكذا بقيت في البيت.

في اليوم التالي أتصل بي السيد محمود جادين يسألني عن سبب تغيبي فقلت له: "أنا مضرب أحتجاجاً على ما حدث في الخرطوم، وسأظل حتى يذهب العسكر". وهكذا توالت الاضرابات وانتشرت في مرافق الدولة وغيرها. ثم جاءني فاروق محمد إبراهيم مرة أخرى يطلب إلى الحضور لاجتماع جبهة الهيئات التى كونها المضربون في مدني. فوجدت فيهم الكثيرين من مختلف وزارات الحكومة والهيئات التى في المدينة. وعينت ممثلاً لوزارة الري في قيادة جبهة الهيئات في مدني. وحين أستلمنا برقية من عمال سنار تقول "إستلمنا

السلطة واعتقلنا البوليس" أقدمنا على الاستيلاء الكامل لكل مظاهر السلطة فى مدنى وسيطرنا على المرافق العامة ووزعنا المسؤوليات فيما بيننا.

وكانت أول مهمة قمت بها مع اللجنة حين سقطت السلطة بمدينة واد مدنى عاصمة محافظة النيل الازرق في ايدينا، قصدنا حاميتها العسكرية لتسلمنا سلاحها. ولكن الضابط المسؤول عنها أجاب بانه لن يسلم سلاحه لأحد، ولكنه يلتزم بأن يبقى هو وجنوده فى ثكناتهم ولن يتحرك لضرب أحد حتى ولو صدرت إليه الأوامر من الحاكم العسكرى. ومن ثم اتصلنا بالحاكم العسكرى نطلب منه البقاء فى منزله، ووافق على ذلك هو الآخر.

بدالة الهاتف والحاكم العسكرى:

فى اليوم التالى اسمعنى العاملون ببدالة الهاتف التابعة لمصلحة البريد والبرق والهاتف بمدنى تسجيلا لحادثة بين وكيل الرى والحاكم العسكرى، ينقل فيه الاول للثانى ما دار بينى وبينه حول غيابى عن العمل. ثم تسجيلاً آخر بين الحاكم العسكرى وقمندان شرطة مدنى يطلب فيها الحاكم العسكرى على ضوء الحادثة الأولى القبض علىّ ولكن قمندان الشرطة نصحة بأننى موظف كبير وربما أثار أعتقالى لغطاً وشغباً وتحركات بين العاملين بوزارة الرى وغيرها ويفضل أنتظار هدوء الأمور ثم إتخاذ اللازم ضدى. وافقه على ذلك الحاكم العسكرى.

والحمد الله لم تهدأ الأمور، بل تفاقمت وعم الاضراب جميع المرافق ولم تعد السلطة فى يد الحاكم العسكرى. لا، بل ها هو يطلب ايصاله هاتفياً مع أهله الذين بالقاهرة وموظفو الهاتف يطلبون رأى الجبهة. طلبت إيصالى به فكرر الحاكم العسكرى طلبه بالسماح له بالاتصال الخارجي. قلت له: ياسيد حسين، سبحان الله مغير الاحوال. بالأمس فقط كنت تطلب أعتقالى واليوم تطلب منى السماح لك بخط خارجي؟ آسف فقد قطعنا كل أتصال بخارج السودان حتى تسقط الديكتاتوريه العسكرية فى الخرطوم وأغلقت الخط.

مداولات جبهة الهيئات بمدني:

كانت اجتماعات الجبهة تعقد يومياً بمقر إتحاد مزارعى الجزيرة والمناقل بمدنى وهو من أكبر الهيئات الفئويه فى السودان وكان يقوده شيخ الأمين. كنا نناقش في الاتحاد الخطوات التى تمت أو يجب أن تتم لدعم الأضراب السياسى وتوسيعه فى كافة المجالات، كذلك كيفية تسهيل وصول الاحتياجات اليوميه للمواطنين والشلل يعم الحياة.

فى إحدى المداولات طالب بعضهم بحرق محصول القطن فى مشروع الجزيرة والمناقل. وقفت مدافعاً عن محصول القطن المسكين بأنه ليس ملكاً للعسكر، بل ملكنا ولابد من المحافظة عليه. لا، بل وطلبت السماح لمهندسى الرى الذين يعملون فى المواقع الحساسه كالخزان، وفى تشغيل قنوات الرى وكذلك العاملين فى تلك المواقع والمزارعين بسقى المحاصيل ورعايتها والاستمرار فى أعمالهم. فكان لحديثى وأنا من المضربين واشغل موقعاً مسؤولاً فى الوزارة أثره البالغ فى الحضور. أحببت تسجيل ما حدث بالضبط ليدرك القارئ فيما بعد كيف يشوه رجال الاحزاب المسؤولون الحقائق لحاجة فى النفوس بعد أن عادت أحزابهم للسلطة من جديد كما سيرد ذكره مستقبلاً.

الاستنفار من الاذاعة:

قبل أن يعلن الفريق عبود حل المجلس الأعلى لثورة نوفمبر ١٩٥٨ (وكل أنقلاب عسكرى يسمى ثورة) سمع السودانيون ذات يوم نداء من الاذاعة وجهه المحامى فاروق أبو عيسى عضو جبهة الهيئات فى العاصمة، يستنفر الشعب حماية انتفاضتة من المؤسسة العسكرية التى تخطط للتحرك من ثكناتها لقمع الانتفاضة فى العاصمة حيث قيادتها ومنطلق شرارتها. على الفور اجتمعنا نحن الجبهة بمدنى وأتخذنا قرارا بزحف جماهيرى من شعب الجزيرة على الخرطوم لنجدة الانتفاضة هناك. قررنا وضع يدنا على كل الشاحنات والسيارات، حكومية أو خاصة، لترحيل المتطوعين عليها.

توجهت فوراً إلى وزارة الرى حيث أتصلت بجميع الاقسام للاستيلاء على

عربات وشاحنات وحافلات الوزارة واحضارها إلى رئاسة الوزارة بمدنى، ومن هناك تتحرك إلى الخرطوم حاملة المتطوعين من الوزارة وخارجها. كان يوماً عظيماً لن أنساه قط فقد كنت واقفا لساعات أمام درج وزارة الرى، والسيارات والشاحنات تصطف أمامى ليستقلها المتطوعون ثم تتحرك بادئه رحلتها بالهتاف والحماس إلى الخرطوم هكذا قضيت صباح ذاك اليوم الخالد. ومن بعد جاءتنا فى المساء أخبار ما حدث فى الخرطوم من أقفال الجسور وسدها بالموانع والمتاريس والسيارات والبشر لكيلا يستطيع العسكر التحرك بعيداً عن ثكناتهم. ولم يحدث شئ حتي أنهارت السلطة العسكرية ببيان استقالة الفريق إبراهيم عبود المشهور.

إبعاد الوكيل محمود جادين من منصبه:

أستلمت حكومة جبهة الهيئات السلطة برئاسة السيد سر الختم الخليفة وعين السيد أحمد السيد أحمد وزيراً للرى. أصدر الوزير الجديد قراره بإيقاف وكيل الرى والتحقيق معه حول الاتهامات الموجهة والمخالفات العديدة التى أرتكبها. وكونت لجنة تحقيق برئاسة المهندس محمد عبد الله قلندر المدير العام للإدارة المركزية للكهرباء وعضوية كل من النائب العام لحكومة السودان وشخصى وأتمت اللجنة تحقيقها فى جميع التهم الموجهه للوكيل الموقوف، ورفعت تقريرها بادانته فى العديد من الاجراءات والقرارات التى تخالف اللوائح والقوانين الإدارية بما تسبب عنه إهدار المال العام. رفع الوزير التقرير لمجلس الوزراء الذى قرر احالة السيد محمود جادين إلى التقاعد.

ومن الطريف أنه أثناء التحقيق معه، أن وصل إلى وزير الرى خطاب يتهمنى فيه مرسلوه باستغلال منصبى والاستيلاء على مواد بناء من مخازن الوزارة فى سنار بزعم أننى استعملها فى بناء منزلى بالخرطوم ،كذلك أننى قضيت أجازة بأوروبا على حساب المقاول الالمانى الذى كنت اتولى الاشراف على أعماله. استدعانى الوزير بمكتبه وسلمنى الخطاب، وحين فرغت من قراءته ضحكت قائلاً: أولاً الموقعون على الخطاب هم بطانة الوكيل جادين وثانياً فأن الواقعتين المشار إليهما فيها قدر من الصحة وأن قدمتا بطريقة مشوهة للاساءة

لسمعتى. فمواد البناء طلبت بخطاب منى للمهندس المقيم لخزان سنار وأرسلت لبناء "جراج" فى المنزل الحكومى الذى كنت اسكنه بمدنى، لايواء السيارة الحكومية المخصصه لى، ولا يزال "جراج" السيارة الذى شيد بتلك المواد جزءاً من مبانى المنزل الحكومى لم يتحرك من مكانه. وكل ما يتصل بهذا الموضوع موثق فى ملفات الوزارة فى كل من مدنى وسنار.

وأما عن زيارتى لألمانيا على حساب المقاول، فهى حقيقة موثقة فى ملفات الوزارة وبتصديق من وزير الرى آنذاك. ولولا حرصى الشديد على إتباع الاجراءات الرسمية والنظم والضوابط لكنت اليوم نادما لاتباعى نصيحة السيد الوكيل عندما رفعت له الدعوة التى وصلتنى آنذاك لاتخاذ قراره. وطلبت من الوزير أحالة الخطاب إلى السيد صغيرون الزين الوكيل بالانابه ليحقق فى الاتهامين ويرفع له تقريراً بما يتوصل إليه. وبالفعل تم ذلك وجاءت التبرئه مثبته بالوثائق واتضح كما توقعت، أنها محاولة اطفال شريرين من سدنه الوكيل الموقوف لانقاذ ولى نعمتهم.

عودة الاحزاب إلى الحكم، واستلامى وظيفة مساعد الوكيل للانشاء والتعمير:

بعد أنتهاء الفترة الانتقالية التى تولت السلطة فيها الحكومة من الهيئات والنقابات التى قادت الانتفاضة. وإجراء الانتخابات النيابيه، تكونت حكومة أئتلافيه من حزبىّ الوطنى الاتحادى والامة، وعين المرحوم الشريف حسين الهندى وزيراً للرى فيها. كما تمت ترقية السيد صغيرون الزين وكيلاً للرى، والسيد "م. ع." (من دفعة السيدين جادين وصغيرون) نائباً مؤقتاً للوكيل ريثما تبت لجنة الخدمة المدنية فى ترقيته. وملأت أنا بدورى وظيفة مساعد الوكيل للانشاء والتعمير التى كان يشغلها السيد "م. ع." نفسه. وبما أن أقسام الانشاء والتعمير تعج بالعاملين والمقاولين والاعتمادات المالية الضخمة للانفاق على أعمال مشاريع التنمية، فقد أصبحت هذه الاقسام بؤرة للفساد والرشوة والسمعة الرديئة، على نحو ما ورد من قبل فى شكوى صديقى المقاول والملاحظ الفنى محمد سيد أحمد.

لهذا رأيت وضع الضوابط التى تحد من القيل والقال ومن المحاباة والفساد. فأنشأت لجانا لها. وحولت إليها السلطات المخوله لى. لتطلع بمهمة إقرار وإرساء المناقصات وتشغيل العاملين.

اتهامى بنسف الخزانات ورفع عريضة للمحكمة بذلك:

فور عودة الاحزاب للحكم من جديد، هب أصحاب المصالح الذين قفلت أمامهم أبواب الفساد والرشوة، وقصدوا الخرطوم لمقابلة أصحاب الجاه والسلطان الجدد، يستنفرونهم ضد ذلك "الشيوعى" - كما كانوا ينعتوننى - الذى أصبح يشغل وظيفة هامة تتحكم فى مصدر دخلهم غير المشروع. كان كل ما يحتاجه شخص لازاحة موظف من طريقة أو الهائه عنه، أن يرميه بكونه "شيوعى"، فينشغل هذا برد التهمة عنه بكل ما تجره عليه من مصائب. هكذا رفع ممثلون لحزبى الأمة والوطنى الاتحادى عريضة لقاضى محكمة مدنى مولانا عبد المنعم الزين النحاس يتهموننى فيها بأننى فى إجتماع لجبهة الهيئات بمدنى خلال الانتفاضة على الحكم العسكرى هددت بأنه إذا عادت الاحزاب الرجعية للحكم ثانية فسأدمر الخزانات ومنشآت الرى. وبما أننى أشغل وظيفة حساسة فى الوزاره تتيح لى تنفيذ تهديدى ذاك، فأنهم يطلبون فتح قضية جنائية لإثبات هذا التآمر الخطير.

لحسن حظى كان القاضى رجلاً بحجم مسؤوليته بل ومتنبهاً لأغراض مقدمى العريضة وعلى رأسها التشكيك واشانة السمعة، فلم يفتح القضية للنظر فى الدعوى، بل أرسل صحيفة الاتهام بخطاب سرى لوكيل وزارة الرى طالباً ردى على الاتهام وتعليق وكيل الرى بصفته رئيسى المباشر، وذلك قبل أن يقرر مصير الدعوى. قمت بأثبات ما قلته فى ذلك الاجتماع ابان الاضراب السياسى، وأن تدمير الخزانات حتى لو هدد به معتوه، يحتاج تنفيذه لتقنية ومعدات ودقة وقوة إنفجار لكى يحدث ذلك التخريب. وأكد وكيل الرى السيد صغيرون الزين بدوره، بأننى لست ممن يستهترون بالمسؤولية ويتفوهون بمثل تلك التهديدات الساذجة. فما كان من القاضى إلا أن تحفظ على الدعوى وقضى على المكيدة فى مهدها.

مقابلتى مع القاضى النحاس فى صنعاء:

كما جاء ذكره عن الهجوم الذى وجهته ضدى الاحزاب التى حكمت بعد انتفاضة أكتوبر ٦٤. فأن مولانا القاضى عبد المنعم النحاس الذى أنقذنى مشكوراً من الوقوف أمام المحكمة بمدنى متهما بالدعوة لتكسير الخزانات إذا عادت الاحزاب إلى الحكم. تلك الدعوة التى تقدم بها ضدى ممثلون عن حزبى الأمة والوطنى الأتحادى بمدينة مدنى، لم أجد الفرصة لشكره إلا بعد مدة طويلة. أولاً عندما عين رئيساً للقضاء بعد سقوط حكم النميرى وعودة الديمقراطية للسودان وكنت أعمل فى الكويت. فبعثت له ببرقية تهنئة بمنصبه الجديد وشاكراً له أفضاله على. والمره الثانية عندما التقيت به بعد مدة طويلة فى صنعاء وكنت قد جئت إليها فى عمل يخص الصندوق الكويتى للتنمية وكان هو أنذاك مستشاراً قضائياً للحكومة اليمنيه بعد أن أبعد أيضا مع المئات من خيرة المتعلمين السودانيين،. وهناك التقينا لأول مرة وتحدثنا عن تلك الأيام وشكرته على موقفه معى وقد أكد لى بانه كان واثقاً بأن العملية كيدية واتهامات باطلة دافعها أولا وأخيراً هو اشانه سمعتى فى إدخالى دوامة من التهم والاستفزاز لانشغل بإخراج نفسى من المصيبة والورطة وما يترتب على ذلك من أذى نفسى واجتماعى يلحق بى. وهذا كل ما كان يهدف إليه اولئك الاوغاد الحاقدون فهو مسلكهم وأساليبهم مع من يعتقدون أنهم معارضون خطرون يكشفون الاعيبهم فى غش المواطنين البسطاء الذين يصوتون لهم فى الانتخابات.

ولكن من المؤسف أن أصدر السيد الصادق المهدى فى ذلك الحين كتيباً بعنوان "رسالة من السيد الصادق المهدى إلى..." جاء فى إحدى صفحاته بأن هناك مسئولاً كبيراً فى وزارة الرى هدد فى جبهة الهيئات بكذا وكذا - أي نفس ما ورد فى التهمة التى رمانى بها نفر من اتباعه واتباع الحزب المؤتلف معه. يومها حزنت على السودان المسكين الذي سيقوده رجال يصدرون الكتب والمنشورات من دون التثبت من حقيقة ما يوردون. وقد أبلغت الصديق المرحوم داؤد عبد اللطيف (من قدامى الاداريين ومن كبار مستشارى حزب الأمة، عرفنى به صديقاى المهندسان يحى عبد المجيد وعبد الله محمد إبراهيم) بحزنى لما جاء فى رسالة الصادق المهدى الذى قام الصديق المرحوم داؤد بتوضيح الحقيقة له كما ذكر لى. ولكن من المؤسف أننى لم أسمع أو اقرأ ما يفيد بأن الاخير قام بتصحيح

مارماني به، إزالة لتجن واحقاقاً لحق واحتراما لعقول من يقرأون له. هذا واحد من قادة سودان اليوم، كان الله فى عون السودان المبتلى بقيادتهم.

شكوى المرحوم الرئيس الأزهرى واستدعائى للمساءلة:

جاءنى عدد من الاشخاص بخطاب من الرئيس الازهرى رئيس مجلس السيادة آنذاك معنون باسم وكيل وزارة الرى. ولما كنت أصرِّف أعمال الوكيل فى غيابه، فقد فتحت الخطاب فوجدته يطلب من الوكيل مساعدة حامليه ومن معهم فى الحصول على عمل. علمت منهم بأن عددهم خمسة عشر طالب عمل. أوضحت لهم أن عليهم تسجيل اسمائهم وحرفهم وعناوينهم بمكتب العمل، وعند الحاجه إلى خدماتهم نتصل بهم. أصروا أن سيادة الرئيس أكد لهم بأنهم جميعاً سيتم تعيينهم فور استلام وكيل الرى لخطابه. قلت لهم على أى حال الوكيل غير موجود، وأنا المسؤول الآن، وأنهم سيلحقون بالعمل متى سنحت الفرصة. فخرجوا غاضبين. وفى الواقع كانت تأتينا عدة خطابات من القصر ومن مكتب الوزير بالخرطوم أما لتشغيل أو لاعطاء مقاولات أعمال .... ألخ.. وكنت أحتفظ بكل هذه الرسائل فى ملف خاص.

بعد هذه الحادثة بالذات، أتصل بى الوزير وافادنى أن سيادة الرئيس غاضب جداً منى، إذ بلغه أننى كلما جاءنى طالب حاجة بتوصية منه، أمزق الخطاب والقى به فى سلة المهملات أمام حامل الرسالة ثم اطرده من المكتب بما يعنى الاساءة لشخص الرئيس. لذا قرر الوزير التحقيق معى فى هذا الامر والمطلوب مثولى بالخرطوم. جمعت أوارقى وتوجهت بالطائرة إلى الخرطوم صباح ذات يوم، ثم من المطار رأساً إلى مكتب الوزير حيث التقيت به وهو خارج من مكتبه قاصداً بيته فى ضاحية "برى" للأفطار، فسألنى أن كنت أفطرت فاجبته بالنفى فدعانى للذهاب والأفطار معه. اخذنى بسيارته التى كان يقودها بنفسه، سيارة "لاندروفر" لا تشبه سيارة وزير. فى الطريق سألنى: "يامرتضى الرى ده بتاع أبوك؟" أجبت بالنفى. قال لى، "طيب ، كلما نطلب حاجة لمساعدة الناس يقولون مرتضى رفض، مرتضى رفض". رددت عليه: "المشكلة فى الرى أنه لا توجد به حاجه يريدها اتباعكم هؤلاء الا فى قسم أعمال الانشاءات فى ميزانية

التنمية، وأنا المسؤول عنه" سألني "طيب، وأنت ليه بترفض؟ وكمان تمزق خطابات الرئيس أمام الناس؟" قلت له "ياشريف، أنت دلوقت سايقني لبيتك نفطر، إلا تعطيني حق الضيافة في الاول وبعدين لما نرجع المكتب تحقق معاي؟" ضحك قائلاً "معك حق". وهكذا وصلنا لمنزله حيث وجدنا الافطار وعدد كبير من الناس في الانتظار.

بعد الافطار عدنا للوزارة حيث التحق بنا السيد أبراهيم المفتي وزير الخارجية والعضو الثاني في لجنة التحقيق معي. اخبراني بما سمعه الرئيس من العائدين إلية محتجين على تصرفاتي غير الكريمة وردي لهم دون قضاء حاجتهم. قلت لهما: "اعرفا بان السيد الرئيس كان استاذي في المرحلة الثانوية، وهو صديق لوالدي وابن دفعته في الدراسة، وأنا من بيت أدب وحسن تربية. لذا لا يمكن أن أسيء لاستاذي أمام الناس حتى لو كنت مختلفاً معه. ثانياً، ها هو ملف كامل يجمع رسائل القصر وجميع رسائل الوزير التي وصلت اليّ يحملها من يطلب حاجة من الوزارة، دون تمزيق كما تريان، وهذا دليل قاطع على كذب الذين وشوا بي عند سيادته. ثالثاً، وكما تعلمون فإن هناك الآلاف من أصحاب الحوائج ممن لا يعرفون طريق الوصول إلى سيادة الرئيس أو سيادة الوزير ليأتوا لنا برسائل توصي عليهم، ولكنهم يأتوننا راساً. ولهذا، وتمشياً مع النظم والقوانين الحكومية فإن العمل وإرساء المقاولات والتوريدات يخضع لاجراءات معلومة محددة، تطبق على الجميع من يحمل خطاباً من القصر أو خطاباً من صاحب السلطة في الدولة، أو من يجئ بلا وساطة من أحد. فإن رايتم أن يكون لحامل التوصية أفضلية فلا يخضع لتلك الاجرءات والنظم والقوانين الحكومية، ما عليكم إلا أن تقننوا ذلك عن طريق أجهزة الدولة المعنية وبعدها سأنفذ ماتريدون إتباعاً للنظم والقوانين الجديدة. علماً بأنني كنت نفسي عضواً في اللجنة التي حققت في المخالفات التي ارتكبها وكيل الري السابق، الذي أحيل إلى التقاعد لما أرتكبه من مخالفات. فأتخاذ إجراء يتعارض مع النظم والقوانين بحجة استلام توصية خاصة من وزير أو كبير لن يعفي الموظف بأي حال من تحميله مسؤولية الخطأ وعقابه.

كان واضحاً أن السيدين الهندي والمفتي على اقتناع بان الشكوى مبعثها أصحاب المصالح، والامر برمته لا يستحق كل ذلك العناء، وعلى الاخص عندما

تصفحا الملف الذى جئت لهم به وأخذاه منى. كان المرحوم إبراهيم المفتى يعانى من ربو، ولم يطرح سؤالاً قط بل كان يضحك طوال التحقيق كأنه على يقين بأن الأمر مضحك من أساسه. وأخيراً اخبرانى بأن أعود لعملى بمدنى وأنسى الموضوع. عرفت المرحوم الشريف حسين الهندى عندما كان وزيراً للرى، وكنت الاحظ أنه دائماً وفى كل وقته من الصباح إلى ساعة متأخرة من الليل تحيط به أعداد كبيرة من الناس منهم أو أغلبيتهم من أصحاب قضاء حاجة لهم فى الدولة أو خارجها وأتباعه من الحزبيين والطائفيين وحتى هؤلاء لهم طلب ما من الشريف لتحقيقه لهم. وكان متحدثاً لبقاً وسريع الذكاء، وطيب المعشر. كما كان غير ملتزم بالضوابط القانونية أو البروتوكولية أو الاجتماعية. وكان متواضعاً لحد كبير جداً. ولهذا فإنه من الشخصيات التى مهما كان الإنسان مختلفاً معها يظل يكن له الود والاحترام. وبعد أن أنتهت فترة اضطلاعه بوزارة الرى، وبمحض الصدفة أكتشفت بأنه كان قد أصدر أمراً سرياً لمسئول الحسابات والمرتبات فى الوزارة بتوزيع استحقاقه من مرتب الحكومة لبعض العائلات والأشخاص تدفع لهم شهرياً دون علم أحد. وهكذا كانت اخلاقيات ذلك الرجل. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

على أننى أسفت لما بدر من المرحوم إسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة عندما جاء بعد فترة من ذلك التحقيق، فى زيارة رسمية لرئاسة الرى بمدنى. كان كل من وكيل الرى ونائبه غائبين، فكان واجبى استقباله وتقديم المسؤلين برئاسة الرى له. وعند نزوله من السيارة أمام مبنى الرى تقدمت إليه مادا يدى بالتحية. فإذا به يزيح يدى الممدودة إليه ويشيح وجهه نحو الشخص الذى يلينى من الزملاء وعلى وجهه تكشيرة وعبوس. ما كان منى عندها غير الابتعاد جانباً تاركاً أياه يحادث الزملاء الآخرين كل واحد عن مجال مسؤوليته. وأنصرف بعد ذلك دون أن اتقدم لوداعه. ولعله معذور إذ عليه أرضاء أنصاره، ولكن عليه أن يتفهم الضوابط التى تحكمنى.

زيارتنا لبراغ بدعوة من شركة "سكودا" للحفارات:

بعد أن أستقرت الأمور عقب إنتفاضة أكتوبر ١٩٦٤، وتسلم السيد صغيرون الزين وكالة الرى، جاءت دعوة للوزاره من شركة "سكودا" للحفارات" لإرسال مسؤول أو أثنين لمصانع الشركة بتشبكوسلوفاكيا للتعرف على أحدث

انتاجها من الآت وكان لدى الوزارة سلفاً عدد من آليات هذه الشركة تملكه أقسام الصيانة والقسم الميكانيكي. هكذا تقرر أن أسافر بوصفي الوكيل المساعد للأنشاءآت والتعمير ومعي كبير مهندسي القسم الميكانيكي السيد خليفة الصلحي. ومن ثم دعتنا شركة "ازمرليان"، وكلاء الشركات التشيكية في السودان، لحفل عشاء في الخرطوم حضره السفير التشيكي وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الري.

جلس بجانبي السيد "ازمرليان" الابن فقلت له: "يا فلان، أرجو أن تعلم بإن المسؤولين في الوزارة الآن اناس أمناء وسيتعاملون معكم من هذا المنطلق، فارجو إلا تحاولوا إفسادهم بالاغراءات والرشاوى" ضحك محتجاً وعاتباً بأنهم لا يفعلون ذلك بل هو قيل وقال وشائعات باطلة. قلت له بل أنا على علم بالمخالفات في اجراءات الشراء التي كانت ترتكب في الماضي من قبل بعض المسؤولين في الوزارة، الأمر الذي يدل على أن البائع قدم اغراءات للموظف المسؤول دفعت به للتجرؤ على إرتكاب المخالفة الواضحة. وعلى كل حال لا دخان بلا نار، وأنت تعرف سمعة شركتكم في أوساط وزارة الري.

في اليوم التالي كنا ببراغ. وفي حفل رسمي خلال الزيارة التقيت بإحد اعضاء المكتب السياسي في الحزب الشيوعي التشيكي وخلال حديثي معه تطرقت للفساد وما تقدمه الشركات الكبرى عن طريق عملائها في السودان من رشاوى وقلت للأسف فإن سمعة وكلائكم أزمرليان في السودان سيئة فلماذا لا تختارون شركات أفضل سمعة وتحظى باحترام الناس. فأنتم اشتراكيون يفترض فيكم المساعدة في خير الشعوب لا إغناء الجشعين من الرأسماليين. سألني أن كان عندي إقتراح باسماء أشخاص أو شركات محددين أثق فيهم أرشحهم لهم. أجبته أن ذلك ليس من شأني وإذا كنتم تريدون معرفه بديل أفضل سمعة في الخرطوم فتحروا بأنفسكم وستجدون الكثيرين ولن يكون الاختيار صعباً. وأنتهت بذلك محادثتي مع المسؤول الشيوعي القيادي عند هذا الحد.

من المفارقات العجيبة أنه بعد فترة من عودتنا، كان حديثي هذا قد وصل بحذافيره إلى ازمرليان والسلطات الأمنية. فاجأني المسؤول الأول عن الأمن السياسي بمدني ذات يوم قائلاً: يامرتضى، ورد اسمك في نشره سرية صباح اليوم بانك في براغ قلت كذا وكذا...

هجوم وزير المواصلات ضدى فى ليلة سياسية فى ميدان الملك بمدنى:

عاد السيد صغيرون الزين من الخرطوم إلى مدنى وفى مساء يوم وصوله إستدعانى من البيت لأحضر إليه بمكتبه فى الرئاسة. ذهبت اليه وبعد التحية والسلام والحديث العام عن أخبارنا وأخبار زملائنا سألنى فجأة: أنت يامرتضى ما اشتراكى؟؟ "قلت "إشتراكى" قال لى طيب ما عاوز تشترى الحفّارات التشيكيّة ليه؟" فى تلك اللحظة إستنتجت ما يكون قد سمعه فى الخرطوم فقلت له فوراً "هل إتصل بك حراميّة الخرطوم بخصوص حفّارات أزمرليان؟" أجابنى بأن السيد نصر الدين السيد وزير المواصلات إتصل به وأخبره بأنّى أرسلت خطاباً من سطر واحد لشركة أزمرليان أرفض به شراء الحفّارات دون إبداء أى سبب. لعلم القارئ الكريم فإن المرحوم نصر الدين السيد كان يعمل هو نفسه مديراً بشركة أزمرليان قبل أن يصير وزيراً.

سألته: "وما دخل نصر الدين السيد فى هذه الأمور؟ إلا زال يعمل لحساب شركة أزمرليان؟" فأصر السيد صغيرون على سؤاله لى، لماذا لم أوافق على الشراء؟ أعطيته القصة كاملة فقال ولماذا لم توضح لهم كتابة؟ قلت له أننى لا أعمل بشركة أزمرليان، ولست ملزماً بأن أكتب اليهم رسالة طويلة موضحاً أسباب رفضى. أما إذا أرادوا هم معرفة الأسباب فعليهم وحدهم تقع مسؤولية ذلك. صمت السيد صغيرون وسرح فى تفكير عميق. واصلت حديثى: وأما بالنسبة لموضوع أفكارى الاشتراكية وشراء الحفارات التشيكية فلتعلم أن ولائى وإخلاصى وجهدى هى أولاً لبلدى وشعبى. وإذا كانت الحفارات التشيكية لا تناسب متطلباتنا ولا تكون الأفضل لنا فلن نشتريها وذلك من أجل مصلحة بلادنا. وأما مصلحة تشيكوسلوفاكيا ومصلحة صناعاتها فهى مسئولية التشيك أنفسهم وليست مسئوليتنا نحن. وأما اللصوص من السودانيين فى الخرطوم واللصوص من التشيك الذين يتعاونون معهم فأولئك وهؤلاء يعملون لحساب منفعتهم الشخصية وإنتفاخ جيوبهم على حساب مصالح بلادهم. هذه هى اشتراكيتى ياصغيرون". فهب واقفا فجأة وقال لى "معك حق. كلهم أولاد كلاب" وإنتهى الأمر على ذلك.

وبعد أيام جاء الوزير نصر الدين السيد إلى مدنى وإستدعى صغيرون فى منزل أحد قادة الحزب هناك ليسأل فى حضرة عدد من الحزبيين الموجودين: "ماذا تم فى موضوع الحفارات؟" رد السيد صغيرون شارحا الأسباب التى رفضت على اساسها تلك الحفارات وأكد له بأن الإجراء الذى قمت به كان إجراء صحيحاً، ثم إستأذن وخرج. وبعد خروجه كما علمت فيما بعد، تحدث الجالسون عن السيد صغيرون موعزين بأنه شخصيته ضعيفة، وبأن الوكيل الفعلى هو مرتضى الشيوعى.

فى مساء يوم تلك المقابلة التى تمت بين السيد الوزير والسيد صغيرون الزين أقيمت ليلة سياسية للحزب الوطنى الإتحادى بميدان "الملك" تكلم فيها الوزير وجاء فى كلمته بأن "الشيوعى" مرتضى أحمد إبراهيم الذى يسير وزارة الرى كما يشاء، يجب تطهيره لأنه من المخربين، هنا دوت هتافات جماهير الوزير: "تطهير مرتضى واجب وطنى" حدث كل هذا وأنا أعمل فى تلك الساعات من الليل فى مكتبى بالوزارة ولا أدرى ما يدور فى المدينة عنى. وفى اليوم التالى كان لدينا اجتماع دورى فى مكتب الوكيل لجميع مساعدى الوكيل لمناقشة سير أعمال الوزارة. حضرت أحمل ملفاتى للمشاركة فى الإجتماع. وجدت الصديق والزميل المرحوم المهندس الطيب عبد الرازق واقفا أمام مكتب الوكيل صغيرون الذى كان جالسا على مقعده وعندما بدأت أتحدث إلى السيد صغيرون عن جدول أعمال الإجتماع التفت إلىّ صديقى الطيب غاضباً يؤنبنى: "هذه هى طريقتك. شايل هم الشغل على أكتافك وكل واحد يشتم فيك". فإلتفت إليه متفسراً: "من الذى يشتمنى؟" أجاب موضحاً: "البلد كلها امبارح عاملة مظاهرات مطالبة بتطهيرك، والسيد صغيرون بيقول أن الموضوع خاص بينك وبين نصر الدين السيد، ولا يريد التدخل". واستطرد يقص علىّ ما حدث فى الليلة السياسية بالأمس، وما قاله صغيرون عندما طلب منه الطيب التدخل لمؤازرتى وحمايتى. فالتفت فى دهشه وغضب إلى صغيرون الجالس فى مقعده وسألته بإنفعال: "أهل ما بينى وبين الوزير نصر الدين أمر خاص؟". وملقياً بالملفات على مكتبه قائلا: "لتذهب أنت ونصر الدين السيد وحكومة اللصوص فى الخرطوم إلى الجحيم". وخرجت ذاهباً إلى بيتى وأولادى الذين كنت لا أراهم إلا بضعة لحظات فى اليوم إذا سمحت لى الفرصة.

إنتشر الخبر فى الوزارة ثم فى المدينة وتوالت المكالمات الهاتفية على بيتى من مندوبى الصحف فى كل من مدنى والخرطوم. أخبرتهم بأننى مضرب عن العمل ومعتكف فى بيتى. وهكذا إنتشر الخبر فى الصحف ووقف معى أهلى وأصدقائى. هنا إتصل بى هاتفياً بمنزلى السيد الشريف حسين الهندى وزير الرى وقتئذ، فأخبرته بموقفى من التجنى الذى وقع علىّ من وزير المواصلات قائلا: "يا الشريف أنتم تعطوننى راتبا لا يكفينى لمعيشتى فى الشهر، وأنا أعمل لكم عملا يساوى أضعاف أضعاف ما استلمه منكم. ثم بعد كل هذا يأتى وزير منكم يدفع الجماهير للمطالبة بتطهيرى بدلا من أن يرفع الأمر إليك أو إلى مجلس الوزراء لإتخاذ ما ترونه ضدى. والله إن لم تصدر الحكومة إعتذاراً علنيا لى فلن أعود مرة أخرى للعمل". حاول الشريف حسين الهندى تهدئتى واعداً بأنه سيرد إلى حقى، غير أنه أصر على العودة للعمل، ومعالجة الأمر بالأسلوب القانونى الصحيح. ولكننى قلت له. "والله لن أعود إلى المكتب حيث لم يعد فى البلد قانون أو حقوق إذا كان وزيراً فى الحكومة لا يحترم القانون ولا يصون الحقوق". وهكذا إنتهت محادثتى مع الوزير.

وبعد عدّة أيام صدر بيان رسمى فى الصحف من السيد وزير الرى، يشيد بعملى وآدائى وأخلاقى، وينفى عنى كل ما أصابنى من تجريح معتذراً عما قاله زميله وزير المواصلات فى حقى. ومن ثم عدت للعمل معززاً مكرماً، وأشد إيمانا واقتناعا بمحاربة الفساد والمرتشين. وقد علمت فيما بعد من خالى المهندس محمد الفضل مدير عام السكك الحديدية فى ذلك الوقت، بأنه عندما علم بالموضوع إتصل بكل من السيد نصر الدين السيد والرئيس السيد اسماعيل الأزهرى لائماً ومحتجاً على ما لحق بى من تعد وظلم. وعلمت منه أن السيد نصر الدين فوجئ بمعرفة خؤولة محمد الفضل لى. وأما السيد اسماعيل الأزهرى فقد قال له مداعبا عليكم أن تجمعوا "الدناقلة" وتأخذوا حقكم من نصر الدين. وعلمت أيضا من صديقى وزميلى وإبن دفعتى المرحوم كرار أحمد كرار الذى كان فى ذلك الوقت أمينا عاما لمجلس الوزراء، بأن السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء آنذاك دافع عنى عندما أثير موضوعى فى المجلس. وعندما قيل بأنى شيوعى ولى نشاطات مخربة، سأل المحجوب وزير الداخلية إن كان لدية أى تقارير بذلك من أجهزة الأمن؟ وعندما أجاب بالنفى، هاجم وزير المواصلات على عدم المسئولية

ومن ثم وجه وزير الرى بنشر الإعتذار الرسمى. وأذكر أن الأخ كرار الذى كان قد دعانى إلى منزله فى الخرطوم ليخبرنى بما حدث، طلب منى بعدها أن أذهب معه لمنزل رئيس الوزراء المرحوم محمد أحمد المحجوب لاشكره لموقفه من قضيتى ولكننى رفضت وقلت لكرار: "أن المحجوب قد قام بواجبه بوصفه رئيس الوزراء وهو رجل قانون يعرف حقوق الناس. وإذا ذهبت إليه ربما يعتقد - وهو لا يعرفنى شخصيا - أننى من المطبلين والموظفين المتسلقين"، فقبل "كرار" موقفى على مضض قائلا "دائما رأسك قوى يا دنقلاوى ياحلاب التيس". فودعته قائلا "معليش يا أب أحمد (وهكذا كنا نسميه أيام الدراسة) المرة الجايه سأسمع كلامك". على أننى شكرت المحجوب على هذا الموقف فيما بعد، حين لم يعد له منصب، بل وكان معتقلا فى بيته بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ وجئت أنا وزيراً للرى.

بقاء الوكيل صغيرون فى الخرطوم، وإنهيار نائبه السيد "م.ع":

تحول السيد صغيرون إلى مكتب الوزير بالخرطوم وأصبح السيد م.ع هو الوكيل الفعلى فى تصريف أعمال الوزارة بمدنى. ويؤسفنى أن السيد م.ع كان رجلا ضعيف الإراده ومعروفا بإرتكابه إنتهاكات إدارية عديدة. فجأة وذات يوم إنهار فى المكتب وإتضح أن ذلك كان من أثر تناوله لشئ مما إعتاد عليه. إتصلت بالسيد صغيرون طالبا إليه العودة إلى مدنى لكى يعمل على مساعدة م.ع حتى نتمكن من الحصول على موافقة سريعة بإرساله لإنجلترا للعلاج على نفقة الدولة. لاحظت أن صغيرون وهو زميل دفعته لم يكن متحمسا. ولما الححت فى طلبى الإسراع من أجل إنقاذ زميلنا م.ع قال لى صغيرون: "لو كنت تعرف م.ع كان بيعمل فيك شنو لما ساعدته". "سألته" وماذا كان يعمل "م.ع" فى؟؟ قال "كان يرسل خطابات سرية للوزير يطعن فيك "فقلت، ياصغيرون، حتى ولو كان يفعل ذلك فإنه الآن فى حاجة للمساعدة. فأرجوك، عد إلى مدنى وتول الأمر". هكذا حضر لمدنى حيث قام بإطلاعى على خطابات م.ع التى كان يهاجمنى فيها بأننى شيوعى ومخرب وأحارب مؤيدى أحزاب الحكومة وأحرمهم من حقوقهم ومصالحهم. تجدر الإشارة بأن م.ع كانت لديه ميول للحزب الوطنى الإتحادى، ولهذا إرتكب

تجاوزات لا تتماشى مع القانون لمصلحة بعض المقاولين والأفراد الذين ينتمون لهذا الحزب. وفى الحقيقة، حزنت جداً لموقف م.ع معى بخاصة وقد كانت إتهاماته كلها كذبا وتلفيقا، ولم أعثر لذلك على مبرر إذ أن علاقتى معه كانت على أحسن حال. بل كنت دائما أعطف عليه وأعذره بأنه من دفعة جادين وصغيرون ومع ذلك تخطياه بدرجات عديدة، بما أثر على نفسيته وجعله يحاول نسيان ذلك بطريقته الخاصة؟

وبعد أن تم شفاؤه بحمد الله وعاد لمكتبه، دخلت عليه قائلا: يا م.ع، الله يعلم بأنى طوال عملى فى هذه الوزارة ما أردت لك فى السر أو العلن سوى الخير كل الخير وأظنك تذكر تنازلى والأخ يحيى لك فى المنافسة على وظيفة نائب الوكيل. أبعد كل ذلك تنشط لكتابة الخطابات السرية المليئة بالأكاذيب ضدى وترسلها للخرطوم، لماذا تفعل ذلك؟. فأنا لست منافسا لك فى وظيفة، وكنت دائما أودك وأعاملك خير معاملة، فلماذا لماذا تفعل فىّ ذلك؟". شردت نظرته بعيداً ودمعت عيناه. فقلت له "ثق يا م.ع أن مرتبى لا يكفى لإحتياجاتى، فإن كنتم تحسدوننى على ذلك، فما أتفه الطالب والمطلوب". وخرجت منه: ومن يومها تأكد لى بأننى لن استطيع محاربة الإفك والفساد. فقررت الإبتعاد بنفسى عن وظيفة مساعد الوكيل للإنشاء والتعمير، وكتبت خطاباً رسميا للوزير طالبا تنحيتى منها. وبالفعل، استجيب لطلبى وحولت لوظيفة مساعد الوكيل لخزان الروصيرص، حيث لا يوجد مجال للتنافس على مقاولات ولا توجد فرص لتشغيل عمالة حكومية. فالمقاول هنا أجنبى، والمهندسون المشرفون أجانب، ولا عمل لى سوى تحويل شهادات الصرف إلى جهات الإختصاص فى وزارة المالية لدفع الإستحقاقات. هكذا تفرغت للبحث عن عمل خارج الوزارة الملعونة.

الفصل الثاني
تجربة العمل خارج السودان

الفصل الثانى
تجربة العمل خارج السودان

مشروع البحيرات الإستوائية"

وحين كنت أبحث عن عمل خارج الوزارة، سنحت فرصة لى فى مشروع المسح المائى "الهايدرومترولوجى" لميزانية المياه فى البحيرات الإستوائية فى شرق أفريقيا، الذى تقوم به دول حوض النيل الممثلة فى كل من مصر السودان ويوغندا وكينيا وتنزانيا، بدعم وتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبتنفيذ من منظمة الأرصاد العالمية. وكان الخبير مطلوباً لملءوظيفة نائب للمدير العام للمشروع. فتقدمت بطلبى بواسطة الوزارة، وتم إختيارى. وحان يوم سفرى من مدنى، فلم يكن هناك لوداعى غير نفر قليل جداً من الزملاء، فى حين تنفس الكثيرون من المرتشين وأصحاب المصالح الصعداء وحمدوا الله على إختفائى عن الوزارة. بينما نفر قليل جداً من الزملاء الأوفياء تأسفوا لفراقى وسعوا لوداعى أعدهم على الأصابع.

عملى فى شرق أفريقيا وإفتتاح المشروع (ابريل ١٩٦٧ - مايو ١٩٦٩):

بدأت عملى فى هذا المشروع مساعداً للمهندس الهندى "كرشنامرثى". وكان يعمل تحت إدارتنا مهندسون وخبراء فى هندسة المياه من السودان ومصر وكينيا وتنزانيا ويوغندا ويوغوسلافيا. كانت رئاسة المشروع فى عنتبى فى يوغندا، حيث كنت أسكن فى قصر صغير تمتد حديقته حتى شاطئ بحيرة فكتوريا. وكنت أتقاضى مرتباً بالإسترلينى يبلغ حوالى ستة عشر ضعف مرتبى فى وزارة الرى وبالعملة الصعبة حيث بإمكانى أن أحول منه ما أشاء إلى أي جهة أشاء فى العالم. كان عملى يقتضى سفرى المتواصل لكل من كينيا وتنزانيا حيث افتتحنا مكاتب هناك وأنشأنا محطات عديدة فى حوض البحيرات لقياس كميات الأمطار، وكميات التبخر، وتدفق الأنهار والوديان

التى تصب فى تلك البحيرات، وذلك لحساب كميات المياه المتوفرة للإستغلال. وقد تمكنت ضمن حصة السودان فى توفير خبراء للعمل فى المشروع، من تعيين صديقى المهندس عبد الله محمد إبراهيم الذى آلت إليه مسئولية محطات الرصد فى منطقة "ماسندى" بيوغندا. وبعد أن أقمنا المحطات والمكاتب اللازمة وبدأ المسح الحقلى والمكتبى لجمع المعلومات وتحليلها، وتم إعداد التحضيرات اللازمة لبدء تنفيذ المشروع، تقرر إقامة إحتفال كبير لبدء المشروع توجه الدعوة لحضوره إلى وزراء المياه والرى فى الدول الخمس، وللشخصيات التى تعمل فى حقل تنمية مصادر المياه وإستغلالها، ويقوم بافتتاحه السيد "ملتون أبوتى" رئيس جمهورية يوغندا آنذاك. كنت المسئول الأول عن التحضير لهذا الاحتفال الكبير، فعملت مع الخبراء فى اصدار كتيب عن المشروع يحوى معلومات واحصائيات وتحاليل علمية قيمة لنهر النيل ومنابعه، ويحوى أيضا كلمة من كل رئيس للدول الخمس مع صورة له وكذلك كلمة كل وزير للمياه وصورة له. بُدأت إتصالاتى بوزارات الخارجية فى الدول الخمس لإرسال الصور والكلمات. فوصلنى ما أردت فى الوقت المناسب من كل من مصر وكينيا ويوغندا. أما السودان وتنزانيا، فقد كانت لى مع كل منهما واقعة لاتخلو من طرافة ومغزى.

حديث عبر الهاتف مع رئيس الوزراء السودانى:

عندما تأخر وصول الوثائق السودانية، إتصلت هاتفيا بمكتب وزير الرى فى الخرطوم آنذاك، السيد "بوث ديو" فعلمت بأن الوزير متغيب فى اجتماع بمجلس الوزراء. إتصلت بالمجلس وجاءنى على الهاتف السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء نفسه فتبادلت معه التحية وأخبرته بالأمر. أخبرنى بأن السيد بوث ديو لم يصل بعد، وفى رأيه أن الموضوع لايحتاج لكل هذه المساعى. نصحنى بأن أقوم بكتابة كلمة كل من الرئيس السيد اسماعيل الأزهرى وكلمة السيد وزير الرى ثم أنهى حديثه معى ضاحكا بهذا التعليق "يامرتضى- إن المطلوب منهم كتابة تلك الكلمات، ما أحسن منك وما أعرف منك بالموضوع، فتحمل إنت المسئولية عن الأثنين معاً وربنا يساعدك". فشكرته وطلبت منه تاكيد وصول السيد بوث ديو للاحتفال، فرد قائلا: "إطمئن. سأشحنه لكم فى

أول طائرة". فضحكت وشكرته، وإنتهت المحادثة التى تدل على بساطة السودانيين وإنعدام الكلفة بينهم مهما علت مراكزهم ومهما كانت ظروفهم.

وأذكر أيضا بعد وصول السيد بوث ديو وإنتهاء الإحتفالات أن قال لى السيد بوث ديو أنه لم يكن يود الحضور لإنهماكه فى التحضير للإنتخابات البرلمانية المقبلة ولكن السيد محمد أحمد محجوب ضغط عليه للحضور إثر محادثتى معه. ولهذا فهو يطالبنى بأن أتصل بمكتب الخطوط الجوية السودانية فى كمبالا، لإنزال الطائرة فى ملكال حيث دائرته الإنتخابية وبعدها تواصل الطائرة رحلتها للخرطوم. ولما تم الإتصال أخبرنى مدير المكتب بأن ذلك غير ممكن إلا إذا وصلته أوامر بذلك من الخرطوم. فلما نقلت ذلك للسيد بوث ديو، قال لى: "طيِّب إتصل إنت بالخرطوم وخليهم ينزلوا الطائرة فى ملكال". فقلت له أنا لا أستطيع عمل ذلك والأحسن أن تتصل أنت شخصيا بالسيد وزير المواصلات. فقال رحمه الله ضاحكاً: "أنت عرفت تجيبنى، بيغلبك تنزل الطائرة فى ملكال".

حديثى مع وزير المياه التنزانى:

فى صباح يوم الافتتاح وقبل وصول السيد ملتون أبوتى، وإذ أنا بمكتبى، حضر إلىّ المهندس "لوى قاروليلا" مدير مصلحة تنمية مصادر المياه فى تنزانيا وممثل تنزانيا فى اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ مشروع البحيرات الاستوائية، منزعجاً ومحتجاً بأن صورة الرئيس نيريرى فى الكتيب الذى سيوزع فى الاحتفال ليست هى الصورة الرسمية المصرح بها (AUTHORIZED PHOTO) إذ كان نيريرى فى الصورة لابسا الزى الأوروبى. فقلت له بأن المسئولين فى تنزانيا وأنت واحد منهم لم يرسلوا لنا أية صورة، وهذه الصورة وضعتها الشركة الناشرة للكتيب وهى دار صحيفة "الأرقص" اليوغندية، ولا أرى فيها أى مأخذ. فقال منزعجاً بأن الوزير التنزانى السيد عبد الرحمن إحتج عليها عندما تصفح الكتيب. فقلت له إذن هيا نتحدث فى أمرها مع الوزير، وبالفعل ذهبنا للسيد الوزير. فقلت له ما قلته للسيد المدير مضيفا بأن أهمية الكتيب هى فيما يحويه من معلومات علمية وهذه الصور ليست ذات أهمية فى ذاتها بقدر ما هى دلالة على المشاركة الرسمية لهذه الدول فى

المشروع. ثم أكدت له بصورة قاطعة بأنه لا مجال لإيقاف توزيع الكتيب. فنظر إلى وكأنما أصبح فى ورطة حقيقية، وقال لى: أريد "الإتصال بدار السلام". فسألته فى دهشة "لماذا؟ فقال لابد من الإتصال بالرئيس. والله يعلم كم إحتقرته. ذهبت معه لمكتبى من حيث إتصل بالرئيس نيريرى وأخبره بموضوع الصورة والكتيب يسأله إن كان لا يعترض على توزيع الكتيب على ذلك النحو. ورأيت علامات السرور تعلو وجهه ثم أقفل الخط وقال بإبتسامة ظافرة: "إن الرئيس لا يمانع فى توزيع الكتيب". خرجنا من مكتبى وأنا أقول فى قرارة نفسى "لى أن أشعر حقا بالفخر والإعتزاز لإنتمائى للسودان والسودانيين" فقد تذكرت حديثى ذاك مع السيد محمد أحمد محجوب ومدى بساطة الأمور عندنا.

علاقتى مع مدير تنمية مصادر المياه فى يوغندا:

كانت مكاتب المشروع بالقرب من مكاتب مصلحة المياه فى عنتبى بيوغندا حيث كان المدير السيد كابيقا ونائبه السيد روهيسى اليوغندبان والمستشار البريطانى المستر أوين. لاحظت أننى كلما أردت الذهاب للسيد كابيقا فى مكتبه لأمر ما، يقول لى لا داعى لحضورك بل سأمر عليك أنا فى مكتبك. وبعد فترة من الوقت وبجهد منى قامت بينى وبينه والسيد روهيسى علاقة ود وصداقة ودعوتهما وزوجتيهما إلى منزلى كمألوف عادتنا فى السودان. وعندما قويت صلتى بهما وإطمأنا إلىّ، ذكرا لى بأن المستر أوين كان قد نصحهما بألا يفرطا فى أسرار مكتبيهما لأننا فى السودان ومصر لنا مصلحة فى موضوع مياه البحيرات، إلى غير ذلك من التشكيك فى نوايانا. فقمت بعمل جهد كبير مع وزارة الرى فى الخرطوم لإستقبال بعثة من مهندسى المياه فى يوغندا لزيارة السودان ومشاريع الرى فيه وبالفعل تمت الزيارة التى اصطحبتهم فيها للسودان، وتفقدوا مشاريع الرى ومنشآته وقابلوا المهندسين السودانيين والمصريين الذين يعملون فى مجال الرى والمياه فى السودان. وأذكر أننى فى مطار الخرطوم ومعى الوفد اليوغندى فى طريقنا لمدنى، صادفت الوزير الشريف حسين الهندى فعرجت عليه للتحية وكنت ألبس البدلة السفارى التنزانية. فلم يتعرف علىّ حتى نبهته، فسلم على فى دهشة وحرارة وقال لى "بقيت زيهم"

فضحكت وقلت "أحسن لىّ، فأنا فى مأمن الآن من كلاب لهب". وكان ودوداً معهم ومرحبا بعد أن قدمتهم إليه. وبعد عودتنا ليوغندا إزدادت صلة السيد كبيقا ومعاونيه اليوغنديين بى وصاروا يستشيروننى فى كل كبيرة وصغيرة. ولم يعد بمقدور المستر أوين أن يفرق بينى وبينهم. وأصبحت سعيداً جداً فى عملى وفى صلاتى مع المهندسين اليوغنديين. ومن تجربتى فى العمل فى شرق أفريقيا، فإننى واثق من أنه بتوثيق الصلات المهنية بين العاملين فى مجال هندسة الرى والصرف والمياه فى دول حوض النيل، عن طريق تبادل الخبرات بإرسال الفنيين والمهندسين للعمل فى تلك البلاد ودعوة نظرائهم للعمل فى بلادنا، ستتوثق الروابط وتزول الريب والشكوك التى يزرعها السياسيون والحكام هنا وهناك لحاجة فى نفوسهم. ولنا فى خبرتنا الطويلةمع زملائنا فى الشقيقة مصر خير دليل على ذلك. وقد كنت أرى ولا زلت، أنه من الممكن عبر العمل الدؤوب المخلص، وعبر تبادل الزيارات والخبرات بين مهندسى المياه فى دول حوض النيل، ودعماً وتطويراً لمشروع حوض البحيرات الإستوائية، أن تكون لحوض النيل سلطة مستقلة من منابعه فى البحيرات الإستوائية وأثيوبيا وإلى مصبه فى البحر الأبيض المتوسط، لها مطلق التصرف فى ضبط مياه النيل والمحافظة عليها، وتنميتها لخير الشعوب التى تعيش على ضفاف هذا النهر العظيم وسعادتها. لأنه إذا ترك الأمر فى أيدى المهندسين والفنيين، وأبعد تدخل السياسيين فى شئون النهر ومياهه، فستعم الطمأنينة والمنفعة والخير على الجميع.

الجالية الهندية فى شرق أفريقيا:

من أكثر الأشياء الملفتة للنظر فى يوغندا وفى شرق أفريقيا عموما فى ذلك الحين، بجانب جمال طبيعتها الرائع وجود الجالية الهندية التى كانت لا تمت بصلة للمجتمع الذى تعيش فيه. فهم لا يختلطون بمن حولهم من عباد الله ويعيشون وكأنهم فى الهند. والغالبية العظمى منهم أصحاب متاجر، بدءا من المخازن الكبرى حتى البقالة الصغيرة فى القرية أو الحى. يتجمعون أيام العطلات فى الحدائق العامة، يدورون حول أطفالهم، ويتحدثون بلغتهم الخاصة. وقد كانت

لى معهم صولات وجولات. أذكر منها ما حدث لزوجتى مع أحد تجار الذهب. فقد كانت الأسعار لديه تختلف حسب جنس المشترى، فأرخص الأسعار يدفعها المشترى الهندى ويليه فى ذلك المشترى الأبيض ثم أخيرا المشترى الأسود. أى أن أصحاب البلد الفقراء يدفعون أعلى الأسعار فى كل شئ، ويعملون بأرخص الأجور والمرتبات. وفى ذات يوم دخلت زوجتى النمساوية لشراء حلى ذهبية من تاجر هندى وإتفقت معه على الثمن، وكنت وقتها فى مكان آخر فى السوق. جاءت وأخبرتنى بما أرادت شراءه. والسعر الذى إتفقت عليه مع صاحب المحل، وطلبت منى الذهاب لدفع المبلغ وإحضار السوار حيث أنها ذاهبة لمكان آخر. ولما دخلت للتاجر وأشرت إلى ما أريد شراءه، أخرجه وأخبرنى بسعر كان ضعف ما ذكرته لى زوجتى. فإندهشت وقلت له أن زوجتى كانت هنا قبل بضعة دقائق وإتفقت معك على مبلغ كذا. فأنتم لصوص تبيعون للخواجات بأرخص الأثمان ونحن أهل البلد ندفع أضعافهم. خاف ظنا منه أنى صاحب مركز فى الحكومة فكرر إعتذاره وطلب منى أن أدفع ما يقل بكثير مما إتفق عليه مع زوجتى. فدفعت المبلغ وأخذت البضاعة وخرجت متوعدا بأنهم إذا لم يغيروا من نوعية سلوكهم معنا نحن أهل البلد، فسيجئ يوم يندمون فيه وهيهات ساعة ندم. وبالفعل جاء "عيدى أمين" بإنقلابه المشهور، وأبعد "أبوتى" عن السلطة وطرد جميع الهنود من يوغندا فإذا هم يبكون على حالهم وسوء مآلهم.

علاقتى بأفراد السفارة السودانية فى كمبالا:

كانت صلتى بالسفير السودانى المرحوم محمد عثمان شندى والملحق العسكرى المرحوم بابكر النور سوار الذهب الذى أعدمه النميرى فيما بعد، والدبلوماسى على يسن قيلى، جيدة وقوية كما هو حال السودانيين فى الغربة. وأذكر أن السفير كان يأخذ على المرحوم بابكر النور بعض تصرفاته كملحق عسكرى، حيث كان الأخير يتصرف فى شئون مكتبه رأسا مع وزارة الدفاع فى الخرطوم وفى إستقلالية تامة عن السفير على اساس أنه يشرف على إستخبارات سرية فى غاية الحساسية لإتصالها بالتمرد والمتمردين الذين يحاربون الجيش السودانى فى الجنوب ويتخذون من يوغندا قاعدة لهم. ثم أنها

أمور على حسب مفهوم العسكر خارجة بطبيعتها عن إختصاص المدنيين. وعندما تفاقم الخلاف بينهما طلب منى السفير التوسط بوصفى صديق الطرفين. بالفعل حضرا لمنزلى فى عنتبى وتحدثنا فى المشكلة. كان موقفى دعما وتأييداً للسفير إذ أنه يمثل رأس الدولة السودانية فى يوغندا، وأن مكاتب السفاره ومن فيها من ملحقين وموظفين تابعين له، وجميع ما يقومون به من عمل لابد أن يكون بمعرفة السفير وموافقته وإشرافه. وقصصت عليهم ما حدث لى بسنار عندما طردت الموظف من المكاتب ليبقى بمنزله حتى يتم نقله لمكان آخر وذلك لعدم إحترامه للنظام ولمروقه على التسلسل الوظيفى الواجب الاحترام وإلا إنفرط عقد العمل وضاعت المسئولية. ثم إلتفت إلى المرحوم بابكر النور وقلت له يا أخ بابكر، ليس لك أى وضع خاص غير كونك ملحقا بالسفير سواء كنت عسكريا أو كنت مدنياً. وهو رئيسك المباشر هنا. وإذا أرادت وزارة الدفاع لاهمية عملك أن تكون مستقلا، فما عليهم سوى الإتصال بجهات الإختصاص فى الخرطوم لتعيينك سفيراً للسودان هنا بعد إنهاء إعتماد أوراق السيد شندى سفيراً ومغادرته يوغندا. فوافق المرحوم بابكر على ما قلت ووعد برفع الأمر لوزارة الدفاع فى الخرطوم. وبعد فترة تم نقل السيد بابكر النور للخرطوم وإستبداله بقريب له هو العميد عبد الرحمن سوار الذهب، الذى صار له شأن معروف ولكن بعد زمن طويل من ذلك.

حياتى فى يوغندا:

كانت الفترة التى قضيتها فى يوغندا من أسعد الفترات فى حياتى. فيوغندا "درة افريقيا" كما كانت تسمى، بلد جميل جداً وطقسها معتدل وأهلها طيبون. وكانت متطلبات عملى تقتضى كثرة سفرى وترحالى فى كل من يوغندا وكينيا وتنزانيا. كنت أمارس رياضتى المفضلة من كرة قدم وكرة مضرب (تنس) فى النادى الرياضى بعنتيبى، كما كنت أشارك فى مباريات كرة القدم التى كانت تقام من وقت لآخر، ومن ثم كان لى أصدقاء كثيرون هناك. كان الموظفون اليوغنديون فى ذلك الزمان يشربون البيرة كالماء، فى كل وقت وكل مكان، مما يجعلهم سكارى نوعاً ما أثناء ساعات العمل فى المكاتب. لهذا أصررت

بحزم على إيقاف هذه الظاهرة السيئة فى مكاتب المشروع. كما كان للكثيرين منهم عدّة زوجات، البعض مرتبط بعقد زواج رسمى والبعض من دون عقد، وللواحد أطفال كثيرون شرعيون وغير شرعيين. لم يكن المجتمع اليوغندى يأبه بهذه الظاهرة أو كانت تسبب حرجاً لأحد.

كانت لدينا خادمة يوغندية تدعى "بلكسيدا"، كان لها هى أيضا طفلها غير الشرعى. وفى ذات ليلة، أثناء غيابى خارج يوغندا فى رحلة عمل، جاءها والد الطفل ونشبت مشاجرة بينه وبين بلكسيدا. أخذ كل واحد منهما - الأب والأم- بطرف من الطفل يشده اليه، والطفل يصرخ، فوصلتهما زوجتى مسرعة وطلبت من الرجل أن يترك الطفل ويخرج. ولكنّه إستمر فى جذبه للطفل، فما كان من زوجتى إلا أن أحضرت عصا وبدأت تضرب الرجل على رأسه حتى أضطر لترك الطفل. وإستمرت زوجتى فى ضرب الرجل حتى خرج من المنزل. وبعد عودتى جاءتنى بلكسيدا طالبة إنهاء خدمتها معنا احتجاجاً على ضرب زوجتى لصديقها. فى الحقيقة عندما علمت بالقصة عاتبت زوجتى على فعلتها التى ربّما كانت قد سببت لها ضرراً كبيرا لو أن الرجل حاول الإنتقام لنفسه منها. قالت لى أنها فى تلك اللحظة التى كانت تنظر فيها طفلا مشدوداً يتجاذبه الطرفان من دون رحمة لم تفكر فى شئ سوى إنقاذ الطفل ولم تفكر فى أى أذى قد يقع عليها هى. هكذا انتهت خدمات بلكسيدا معنا من أجل زوجها غير الشرعى المناكف.

وفى يوغندا أيضا درس إبنى حسن مراحة الأولى فى مدارس الكنيسة الكاثوليكية هناك كما قمنا بختانه فى مستشفى كمبالا. وكان لإبنى أصدقاء كثيرون من أطفال الموظفين اليوغنديين والأجانب الذين كاوا يعيشون فى عنتبى. وهكذا كانت حياتنا الخاصة والعامة من أمتع ما يكون. بل وكنت أتمنى أن أقضى بقية عمرى هناك لا سيما وقد عرض على وزير تنمية مصادر المياه فى حكومة يوغندا وقتها السيد شودرى منحى الجنسية اليوغندية.

ترقيتى للمجموعة الثالثة فى وظيفة نائب الوكيل لوزارة الرى والقوى الكهربائية المائية:

كنت عند التحاقى بالمشروع معاراً من وزارة الرى. أى أننى لم أخرج من

إطار الوزارة الوظيفى. ولهذا وعندما أنشئت وظيفة إضافية فى الدرجة الثالثة فى الوزارة لنائب آخر للوكيل كان لابد من وضع اسمى فى قائمة المتنافسين على هذه الوظيفة. كنت أفضل المرشحين لها، يلينى زميلى وصديقى المهندس يحيى عبد المجيد. وبالفعل حصلت أنا على الترقية ثم أخليت الوظيفة لأنى لم أكن موجودا لملئها وملأها زميلى يحيى مترقيا. كل ذلك لكى لا أفقد حقى فى سلم الأسبقية فى الخدمة.

وأذكر بعد فترة من ذلك، أن وصلنى خطاب من صديقى يحيى يطلب منى أن أساعده بتعزيز طلب تقدم به لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لملء وظيفة مستشار للرى فى أفغانستان، وذلك لأنه لم يعد سعيداً فى عمله بالوزارة. أولا، لخلاف بينه وبين المسئولين فيها، وثانيا لأنه لم يعد له مستقبل بها، وبما أننى أصغر منه بقليل سناً، وأعلى منه فى سلم الاسبقية فى الوزارة فسأصبح يوماً وكيلا للوزارة فى المجموعة الأولى بعد ذهاب السيد صفيرون الزين ولن يكون له حظ إذ سيبلغ سن التقاعد المعمول بها فى الخامسة والخمسين، ويكون عندئذ فى المجموعة الثالثة فقط على وظيفة نائب وكيل.. أذكر أننى كتبت له رداً على رسالته بأننى سأسعى مع من لى معرفة به فى برنامج الأمم المتحدة بخصوص عمله فى أفغانستان، أما الحديث عمن سيكون الوكيل بعد السيد صفيرون فعلم ذلك عند الله. إذ قد تكون هناك عوائق وموانع عديدة قبل الوصول إلى تلك الوظيفة ولا أحد يدرى من سيتخطاها فتكون وظيفة الوكيل من نصيبه، ناهيك عن الموت والأمراض ومصائب الحياة الأخرى. ومن عجب أن تصدق الاقدار حدسى هذا كما سأبينه فى مكانه لاحقا.

هكذا وأنا فى بحبوحة من العيش، وفى غاية من السعادة والإستمتاع فى عملى وفى بيتى، وفى أحسن حال وأفضل فترة فى حياتى المهنية، وعلاقاتى الاجتماعية، ونشاطاتى الرياضية، وقعت على رأسى فجأة وبدون أية توقعات أو أرهاصات كارثة كبرى أعادتنى لساحة القتال ومسرح النضال فى بلدى ومع أهلى حيث لا يعجب أحد العجب ولا يرضيه الصيام فى شهر رجب.

إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩:

في صباح ذلك اليوم المشئوم صباح ٢٦ مايو ١٩٦٩، وأنا بمنزلي في عنتبي أستعد للسفر بالسيارة إلى مناطق أعمال المشروع في تنزانيا، إذا بالسفير السيد محمد عثمان شندي الذي جاء من بيته في كمبالا يدخل. فإندهشت للزيارة الطارئة الغريبة التوقيت، التي لم يسبقها إخطار أو إشعار. نظر إليّ في إستغراب متسائلا "إلى أين أنت ذاهب؟" أجبته أنني بصدد رحلة عمل إلى تنزانيا. قال بإندهاش: ألم تسمع الأخبار؟ قلت "لا" قال "ألا تعلم بأن إنقلابا عسكريا وقع في الخرطوم بالأمس وبأنك أصبحت وزيراً للري في الحكومة الجديدة؟" إنهارت ساقاي، وجلست أصرخ مستنكراً: "ما لهم ومالي عاوزين بي إيه؟ مش كفاية إلعملوه في من قبل". على أنه واصل حديثه قائلا بأنه تسلم رسالة لاسلكية من الخارجية في الخرطوم يسألون عن موعد وصولي. فقلت غاضباً" ليذهبوا جميعاً إلى الجحيم، فأنا لست عبداً لأحد يقرر مسار حياتي كما يشاء". وبعد حديث طويل وأسئلة وأجوبة، وزوجتي جالسة في ذهول تنظر إلينا ولا تصدق، أقنعني بتأجيل رحلتي وأنه سيرد عليهم بأني غير موجود في عنتبي حتى أعطي الأمر فرصته من التفكير. ومن تلك اللحظة دخلت في تفكير عميق، ومداولات ومناقشات مع زوجتي وأصدقائي وزملائي. كما بدأت ولأول مرة في الاستماع إلى إذاعة أم درمان والإذاعات الأخرى. والله يعلم، لم تغمض عيني في الأيام التي تلت، وأثناء محادثاتي وإستشاراتي. إتضح لي بأن جميع من حولي من الأصدقاء والزملاء من سودانيين أو يوغنديين أو أوروبيين في جانب قبولي المنصب والاضطلاع بالمسئولية الكبيرة، إذ أن ذلك في صميم مجال مهنتي وتخصصي، وفي وزارة عملت فيها من بدء حياتي العملية كمساعد مهندس إلى أن وصلت إلى وظيفة نائب الوكيل فيها. ولكن زوجتي وحدها كانت، ومنذ اللحظة التي سمعت فيها الخبر، غير راضية وغير سعيدة، لا بل وضد القبول بذلك وضد العودة إلى السودان. فهي قد عاشت معي هناك بين أهلي وأصدقائي لفترة بلغت إثني عشر عاما، وتعلمت اللغة العربية حتى اتقنتها نطقا باللهجة السودانية وقالت لي يومذاك "إن كان لي رأي فأنا غير سعيدة لما حدث لك وكم أتمنى ألا تقبل ما عرض عليك. لأني أعرفك جيداً وأعرف شعبك جيداً. فالسودانيون يفضلون ويحبون من يقول لهم الكلام الذي يريدونه إن كان

صدقا أو كذباً ليفرحوا به وهم يكرهون الحقيقة إن كانت لا تفرحهم، ويحبون أن يعيشوا فى الوهم والتمنيات والغيبيات، رجاء أن تتحقق أمنياتهم بقدرة قادر. وأنت لا تحقق لهم ذلك، بل تقول لهم الحقيقة حتى وإن كانت تغضب من يستمع إليك، وكما يقول المثل عندكم، إنت تقول للأعور فى عينه أعور. ولهذا فإنى واثقة بأن الذين إختاروك لهذا المنصب سينقلبون ضدك غداً عندما لا تنفذ لهم ما يريدون، وعندما لا تتفق معهم على ما يقولون. ولكنى أعرفك وأعرف ما يدور فى ذهنك من أفكار ومشاريع. ولهذا فأنا واثقة أنك فى نهاية الأمر عائد إلى الخرطوم". ولقد صدقت فى كل كلمة قالتها كما ستبرهن على ذلك التجربة.

لماذا قبلت العودة إلى الخرطوم؟

فكرت مليا طوال عدة أيام وليالى. وسألت نفسى لماذا أمانع فى العودة وقبول المنصب؟ وإقتنعت بأن السبب الأول والاساسى كان فقدانى للمتعة والسعادة التى كنت أعيش فيها، ومن ذلك المرتب الكبير، والعمل المريح الخالى من المنغصات ومن أصحاب المصالح الأنانية وفقدانى أيضا هناء الحياة العائلية الخالية من المشاكل اليومية فى الحصول على حاجتنا هن مأكل أو ملبس، ومن إنقطاع الماء والكهرباء لسبب أو آخر. فإحتقرت نفسى لهذه النظرة الأنانية للأمر، ثم فكرت فيما عرض علىّ من تكليف، قائلا أنهم الآن يطلبون منى أن أتسلم قيادة الوزارة التى عملت فيها طوال حياتى العملية. وهذا يعنى أننى الآن أستطيع أن أفعل ما ظللت دائما أتمناه لها من إصلاح وتقويم. فإذن ليس لى من سبب واحد للتمنع فى قبوله سوى مصالحى المادية الخاصة بما سأفقده وهو جد كثير، فما أتفه الطالب والمطلوب. قلت لزوجتى أننى عائد إلى الخرطوم، لأنى لو بقيت هنا فسأموت بوخز الضمير وتأنيب النفس. وأذكر وأنا أستمع لإذاعة أم درمان أن جاء فى سياق الهجوم على السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء المبعد بأنه كان يحصل على مرتب يبلغ ثلاثة آلاف جنيها سودانيا بإعتبار ذلك نوعا من الفساد وإستغلال النفوذ. وتعجبت يومها من معيار السودانيين لإستغلال النفوذ فى مرتب لرئيس وزرائهم كان يقل كثيراً جداً بشكل مضحك عما كنت اتقاضاه من عملى فى عنتبى. وسمعت أيضا بيانا من مجلس قيادة

الثورة بأن الثورة قد أعدت البرامج والخطط الكاملة لعمل الوزارات ومرافق الدولة المختلفة بهدف تحسين الآداء ومحاربة التسيّب والفساد فى الخدمة العامة. وتساءلت فى نفسى كيف جاز لهم؟ ومن هم أولئك الذين فى استطاعتهم وضع خطة أو برنامج لوزارة الرى؟ وهل يظن اولئك الذين إختارونى لقيادة وزارة الرى أنى مجرد "طرطور" يستجلبونه للقيام بتنفيذ ما يخططون؟؟ لابد من معرفة الحقيقة كاملة قبل أن أوافق على الإضطلاع بالمهمة. وهكذا بدأت أستعد للسفر إلى الخرطوم لمقابلة الحكام الجدد ومعرفة ما كانوا يريدونه منى عندما إختارونى للمنصب.. بخاصة ولم أكن على معرفة بأى واحد منه. ولم أقابل أيا منهم مقابلة تعلق بذهنى سوى العقيد بابكر النور، الذى جمعتنى به يوغنده حيث كان فيها كلانا قبل نقله للخرطوم منذ فتره.

الفصل الثالث
مسئولية الوزارة وتطورات حركة مايو ١٩٦٩

الفصل الثالث
مسئولية الوزارة وتطورات حركة مايو ١٩٦٩

وصولى إلى الخرطوم ومقابلة أهلى وأصدقائى:

وصلت مطار الخرطوم فى أوائل يونيو ١٩٦٩، تاركاً أولادى وأشيائى فى عنتبى. كان فى استقبالى رهط من المستقبلين لاسيما من الإعلاميين. وعندما بدأ الأخيرون يخاطبوننى بعبارة: "يامعالى الوزير". شعرت فجأة بإنقباض فى صدرى وصرخت منفعلا: "لست معالى وزير. ولم أقبل ما عرض علىّ بعد، حتى أتحقق من كثير من الأشياء". وكان ذلك مفاجأة لعديد من السامعين. فسألنى آخر "ماذا تريد أن تتحقق منه؟" قلت "أولا لدى إستشارات لابد منها. وثانيا لدى إستيضاحات لمعرفة بعض الأمور قبل قبولى المنصب المعروض علىّ". وهكذا خرجت من المطار متوجهاً إلى أهلى فى حى العباسية بأم درمان. وهناك سمعت الكثير عن الإنقلاب وإن الذين قاموا به من الضباط والشباب، وإنها ظاهرة فى تاريخ الإنقلابات العسكريةأن يكون مجلس الوزراء كلّه من المثقفين والمهنيين ذوى الكفاءات والسمعة الطيبة فى مجالات عملهم، بالإضافة إلى ما أعلنه قادة الإنقلاب بأن ما يحدث فى مايو ١٩٦٩ إن هو إلا إمتداد لثورة أكتوبر ١٩٦٤ التى أجهضت فى مهدها وأن مجلس الوزراء الجديد ما هو إلا إمتدادلحكومة جبهة الهيئات التى وأدتها الطائفية والأحزاب. وكل من إستمعت إليه من أهلى وعلى رأسهم خالى المهندس محمد الفضل وشقيقى صلاح وشقيقتى فاطمة وأبى وأمى، ومن معهم من الأهل والجيران، وأصدقائى وزملائى فى وزارة الرى فى الخرطوم، وغيرهم ممن جاءوا لإستقبالى والترحيب بى فى دارنا فى حى العباسية ولتهنئتى وتأييدى، كان واضحاً عليهم وعلى كل من قابلت من الناس الفرح بالتغيير الذى حدث. هذا بجانب الفرح الخاص بعودتى من الغربة والمهجر وأن آتى واحداً من الذين أختيروا لقيادة البلد.

مقابلة مجلس قيادة الثورة وحلف اليمين:

في اليوم التالي، أخذتني سيارة إلى مقابلة أعضاء مجلس الثورة حيث إلتقيت بهم لأول مرة وتصافحنا في حرارة وتعرفت بهم وجلست. تحدث السيد بابكر عوض الله، الذي بدأ لي بأنه الرئيس الفعلي لهم جميعاً، فهو أكبرهم سناً، وأشهرهم صيتاً، وأرفعهم قدراً. فقد كان أول رئيس لأول برلمان في السودان، وكان رئيساً للقضاء، وكان مفجر ثورة أكتوبر ١٩٦٤. سألني السيد بابكر لماذا كانت اجاباتي للإذاعة عند وصولي في اليوم السابق حادة آملا ألا يكون هناك سبب لذلك.فرددت عليه بأنها طبيعتي ونهجي في الحديث وثانيا لأني حتى هذه اللحظة لم أستقر على قرار بقبول المنصب. سألني عن السبب فقلت له بأني قد سمعت بيانكم الذي جاء فيه أن لديكم خططاً وبرامج جاهزة للتنفيذ لجميع الوزارات. وبما أنني إشتغلت في الري منذ يناير ١٩٥١، وحيث أنني أدرى بالوزارة وأعمالها، فلن أقبل أن أنفذ خططاً وبرامج يضعها لي آخرون. فرد بابكر عوض الله ضاحكاً بأن ما جاء بالبيان جاء لإعتبارات أخرى ولا يذهب بأبعد من ذلك، قائلا: "دا كلام ساكت. إنت الوزير وإنت تعمل إللي عاوزه في الوزارة". فوافقت وتقرر أن أحلف اليمين في نفس اليوم لأحضر جلسة مشتركة لمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة في القيادة العامة للقوات المسلحة، مساء ذلك اليوم.

أول إجتماع لي مع الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة:

في هذا الاجتماع المشترك قابلت الوزراء وكنت أعرف منهم سلفاً المهندس سيد أحمد الجاك وزير المواصلات، والدكتور محمد عبد الله نور وزير الزراعة، والمحامي فاروق أبو عيسى وزير الدولة لمجلس الوزراء ومعاون السيد/ بابكر عوض الله الذي كان رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، والدكتور طه بعشر وزير العمل، وتعرفت أيضا بالآخرين. بدأت المداولات أولا في بحث طلب من الإتحاد العام لنقابات عمال السودان لرفع حالة الطوارئ، فتحدث من أيد ذلك ومن عارض. وأذكر بالذات حماس الرائدين أبو القاسم محمد إبراهيم وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر لرجوع الجيش لثكناته – قائلين بأن الجنود الذين في

المدرعات والدبابات التى دخلت الخرطوم فى الساعات الأولى من صباح ٢٥ مايو قادمة من خور عمر والمنتشرة وقتها فى الطرق يتساءلون أين الشعب الذى قلتم أنه معنا، وأنه سيخرج للشوارع هاتفاً ومؤيداً ومرحباً. وقالا لقد أصبحنا فى حرج مع تلك القوات، وكانت من المظلات وتحت قيادتهما. فتحدثت أنا قائلا: "لقد قلتم بأن ثورة مايو هى إمتداد لثورة أكتوبر ١٩٦٤. وقد قامت ثورة أكتوبر من أجل الشعب وحريته. وفى ثورة أكتوبر لم تكن الدبابات والمدرعات فى الشوارع بل كانت جماهير العاملين والشعب تسيطر على الشارع. وها أنا منذ أن خرجت من المطار بالأمس لم أر سوى الجيش منتشراً فى كل مكان، فإذا كان الشعب حقا معنا، فلا داعى لمظاهر الكبت والتسلط وليعد الجيش إلى ثكناته، ولترفع حالة الطوارئ ويترك الشعب يخرج ليقول لنا كلمته. فإذا كان معنا بقينا فى قيادته وإلا فلنذهب، فما جئنا إلا للعمل بإخلاص وخدمة الناس". وقد كان لحديثى وقع كبير بخاصة لدى "أبو القاسم محمد إبراهيم و"زين العابدين محمد عبد القادر" اللذين ترعرعت بينى وبينهما بعد ذلك مودة وصداقة قوية. وتم إقرار رفع حالةالطوارئ فوراً وعودة الجيش إلى ثكناته، والسماح لمن يريد بالتظاهر والخروج إلى الشوارع للتعبير عن رأيهم.

أما الموضوع الثانى فكان تخصيص وزارة لشئون الجنوب، وتم بحثه أيضا فى هذه الجلسة. عارضه بشده كل من رئيس الوزراء السيد بابكر عوض الله والدكتور محى الدين صابر. وكانت الحجّة فى ذلك أن مشكلة الجنوب هى نفس مشكلة الأجزاء الأخرى من البلاد فى التخلّف، كما هو الحال فى غرب السودان وفى شرقه وفى شماله وليس هناك أمر يميز الجنوبيين عن بقية السودانيين لكى تخصص لهم وزارة لشئونهم. وقد لاحظت أيضا بأن كل من الوزيرين الجنوبيين، أبيل الير وجوزيف قرنق يؤيدان ويطالبان بتخصيص وزارة لشئون الجنوب - فإشتركت فى المناقشة قائلا لهم: "إننى دخلت هذه القاعة ولا أعرف الكثيرين منكم. ولا أدرى من أى جزء من السودان أو لأى قبيلة أو طائفة ينتمى أى منكم. ولكنى تأكدت بأن السيدين أبيل الير وجوزيف قرنق جنوبيان حتى قبل أن أتعرف إليهما. فالجنوبيون لهم خصائصهم ولهم ميزاتهم التى تدل عليهم حتى لو كانوا يعيشون فى أى مكان آخر غير الجنوب. والجنوب منذ أن كان الإستعمار فى السودان وقبله يختلف إختلافاً كبيراً عن بقية أجزاء

السودان وعن بقية الأجناس التى تعيش فى أرضه الواسعة. ولهذا فلا داعى لدفن الرؤوس فى التراب، ومغالطة الواقع. فإن كنا حقاً أمناء وصادقين مع شعبنا، فلنعترف أولا بأن للجنوب مشكلة، وللجنوب وضعاً خاصاً ولنجلس مع إخواننا الجنوبيين نتدارس المشكلة ونضع لها الحلول الصحيحة. وليكن أول عمل صادق من هذه الثورة نحو الجنوب هو تخصيص هذه الوزارة لتكون رأس الرمح لحل مشكلة الجنوب نهائياً. وهكذا أجيز تخصيص وزارة للجنوب. وكوّنت لجنة لحل مشكلة الجنوب كنت واحداً من أعضائها بطلب من الوزيرين ابيل البير وجوزيف قرنق وهى التى اصدرت بيان ٩ يونيو المشهور عن مشكلة الجنوب.

سفرى لمدنى وإستقبالى فى رئاسة وزارة الرى هناك:

بعد ذلك سافرت لمدنى لمقابلة المسئولين العاملين فى الوزارة هناك، إذ أن مدنى هى مقر رئاسة الوزارة الفعلى وفيها جميع أقسام الوزارة ماعدا قسم مياه النيل الذى كان فى الخرطوم مع مكتب الوزير. وصلت إلى مدنى والجو ملئ فى جميع الوزارات ومرافق الدولة بشعارات تطهيرالفساد والمفسدين وإبعاد المرتشين والمتسيبين. وعندما وصلت لمقر الوزارة التى فارقتها لأكثر من عامين، إستقبلنى الآلاف من العاملين بهتافات الترحيب والتأييد، مطالبين بتطهير الوزارة من القمّة إلى القاعدة، وأنا أعرف الناس بها، بل وكنت الضحيّة الكبرى لما كان فيهامن فساد ومحاباه. وبعد أن هدأ هدير الهتافات وخطب الخطباء مشيدين بى وبمواقفى المعروفة للجميع، ومهنئين الثورة على إختيارى، طالبوا بتطهير الوزارة من الفساد والفاسدين، حيث الذين أنا أعرف الناس بهم وبأساليبهم. بعد ذلك وقفت على المنصّة المرتفعة وتلفتّ يمنى ويسرى حيث يقف الآلاف من الناس يتطلعون إلىّ، تذكرت يوم تركت الوزارة ولم يودعنى عند ذلك إلا قلّة لا تزيد على أصابع اليد، هم إخوتى وأصدقائى الذين تركتهم وحيدين فى ساحة النضال من أجل الحق والعدل. قلت لهم "أتدرون فيم أفكر الآن؟؟ إننى أفكّر فى اليوم الذى تركت فيه هذا المكان وحيداً محقوراً مظلوماً، ولم يودعنى إلا قلّة منكم. واليوم تأتون إلىّ بالآلاف مرحبين مسرورين". وسكتُّ وسكتوا ينظرون كالأطفال لايدرون ما هو آت بعد ذلك. ثم واصلت حديثى "اليوم جئتكم

وأنا فى قمة الوزارة، أحمل سلطات لم تتهيأ لغيرى فيما مضى، أستطيع أن أطهر من أشاء وأستطيع أن أرفع من أشاء. وأنا أوّل وزير لهذه الوزارة منذ إنشائها يأتى إليها من داخلها ومن أبنائها. أعرفكم جميعا فرداً فرداً وأعرف كل أمر فيها. أصدقائى ومن كانوا يقفون معى، يتوقعون بأنى جئت رافعاً سيفى لأطهّر الفاسدين والمتسيبين لأنى أعرف الناس بهم. وأولئك الذين كانوا يضمرون لى الكراهية والعداء، ويقفون فى المعسكر الآخر يتوجسون إنتقامى والتشفى منهم. ولكنى أقولها لكم جميعا بأنى لن أفعل لا هذا ولا ذاك. ولن أطهر أحداً أو أنتقم من أحد فكلكم اليوم إخوتى وزملائى. أتطلع أن تعملوا معى جميعا يداً واحدة من أجل الناس ومن أجل البلد. فأنا اليوم فى موقع الحكم بالنسبة لكم جميعا. ولن أستعمل ما أعرفه ضد أى منكم لأعاقبه على ذلك. واقولها لكم علناً، إن كان بينكم من يعلم بأن أحداً قد إرتكب ذنباً فليتقدم إلى بإتهاماته وما يدعمها من برهان. وسأحقّق فى الدعوى. وإن ثبتت فسيلقى المذنب عقابه العادل وأن لم تثبت فسيبقى معى معززاً مكرّماً. وكل عريضة إتهام تصل إلىّ غير موقعة فلن أقرأها وسيكون مصيرها سلّة المهملات". ولم يجد خطابى ترحيباً من بعض الأصدقاء، وبعض من كانوا يقفون بجانبى فى الوزارة. ولكنها أخلاقى وتربيتى وطريقتى فى الحياة.

مقابلتى للسيد رئيس الوزراء بمكتبه:

بعد فترة بلغت حوالى أسبوعين كان لابد لى من العودة إلى عنتيبى لإنهاء معاملاتى هناك وإحضار عائلتى وأمتعتى. وبما أنى أعلم بأنه لابد لى من دفع جمارك على سيارتى "الفولكس واجن" الخنفساء وممتلكاتى الشخصية التى كنت أستعملها فى بيتى بعنتبى، رأيت أن أتحدّث للسيد بابكر عوض الله فى هذا الشأن. فذهبت إليه فى مكتبه وأخبرته بأن الحكومة هى التى إستدعتنى للعودة فجأة للعمل فى السودان وأنى اتقاضى منها مرتباً شهريا يبلغ ٢٥٠ جنيهاً سودانياً وهو يساوى أقل من سدس مرتبى فى عنتبى. ولهذا فإنى أطلب الإعفاء من دفع الجمارك على ممتلكاتى التى سأحضرها معى من هناك. فوافق السيد بابكر عوض الله وإتصل بالسيد منصور محجوب وزير المالية لإصدار الوثائق

اللازمة لذلك. وبعدها عدت إلى عنتبى.

إنتهاء مهمتى فى يوغندا وعودتى نهائياً للخرطوم:

أثناء وجودى بعنتبى، تحدث معى السفير شندى مذكراً بما حدث بينه وبين العقيد بابكر النور إبان عمل الأخير معه فى السفارة. قال لى أنه يخشى نفس الشئ من خلفه طمأنته ووعدته برفع الأمر لوزير الخارجية السيد بابكر عوض الله. وإتفقنا أن يبعث رسالة باللاسلكى للسيد بابكر عوض الله يخطره بأنى أحمل رسالة هامة لعنايته شخصياً.

أنهيت جميع أعمالى فى مشروع البحيرات الإستوائية، ومهدت لكى يتولى صديقى وزميلى المهندس عبد الله محمد إبراهيم وظيفتى فى المشروع. ودعت الأصدقاء والزملاء وأخذت عائلتى وأمتعتى وعدت إلى السودان، لبدء مرحلة جديدة من حياتى. وعند وصولى لمطار الخرطوم، إستقبلنى السيد بابكر عوض الله فى المطار وأخبرته بالمشكلة بين السفير شندى والملحق العسكرى سوار الذهب ورأيى فى الموضوع. لاحظت إهتمام السيد بابكر عوض الله بما أقوله وما أقترحه من حلول للمشكلة خاصة وقد كنت ملماً بها منذ أن كان العقيد بابكر النور ملحقاً عسكريا فى كمبالا. فأصر السيد بابكر عوض الله على أن يأخذنى معه فوراً لإجتماع مجلس قيادة الثورة لأحدثهم بنفسى فى الموضوع إذ شعرت بأنه يواجه معارضة من داخل المجلس فى توجهاته لحل تلك المشاكل. فذهبت معه رأساً من المطار إلى حيث ينعقد المجلس وذهبت عائلتى إلى البيت.

حديثى لمجلس الثورة عن مشكلة الملحقين العسكريين:

وبينما نحن فى طريقنا للإجتماع، علمت من السيد بابكر عوض الله بأن لديه مشاكل فى بعض السفارات بين السفراء المدنيين والملحقين العسكرين الذين بدأوا يشعرون بأهميتهم بعد إنقلاب مايو وبدأوا يتصلون بوزارة الدفاع أو بعض زملائهم فى مجلس الثورة يطالبون بتطهير السفير لسبب أو لآخر. ربما كان السبب الرئيسى هو الإحتكاك الذى كان موجودا من قبل كما حدث فى

عنتبى بين السفير شندى والعقيد بابكر النور. ولهذا رأى السيد بابكر عوض الله بأنى سأساعده كثيراً فى موقفه عندما أتحدث مباشرة فى الموضوع. قدمنى السيد بابكر لأشرح للمجلس ما لدى من معلومات وما أقترحه من حلول. فقمت بسرد ما حدث بين العقيد بابكر النور والسفير شندى وما قلته لهما آنذاك. ثم واصلت حديثى عما حدث بين السفير شندى والملحق العسكرى العقيد سوار الذهب، وحديث السفير شندى معى فى الموضوع عندما كنت فى كمبالا. وقد كان واضحاً لى بأن النميرى وبعضاً من زملائه كانوا مؤيدين بوضوح لآرائى وما أقترحه من علاج بينما كان السيد بابكر النور غير راض تماماً عن طريقة عرضى للمشكلة. وفى نهاية الأمر وافق المجلس على مقترحاتى وتقرر تكوين لجنة فى الخارجية لوضع ضوابط لهذه العلاقات وتصفية تلك المشكلة حتى لا تسبب ضرراً وخلافات بين العسكريين والمدنيين فى السفارات. وطلب بابكر عوض الله أن أترأس تلك اللجنة المكونة من السفير السيد الحضرى وكيل الوزارة والسيد عبد الله الحسن السفير السابق.

زيارتى للسيد محمد أحمد محجوب فى منزله وهو معتقل:

فى الأيام الأولى من اضطلاعى بحقيبة وزارة الرى، وكان الصديق وزميل دفعتى فى الدراسة الاستاذ كرار أحمد كرار مازال أميناً عاماً لمجلس الوزراء فى حكومة مايو الجديده باقيا فى وظيفته التى كان يشغلها فى حكومة السيد محمد أحمد محجوب التى اطاح بها الإنقلاب. وكنت اجلس دائما بجواره فى الاجتماعات وفى ذات يوم ونحن نتحدث قبل بدء الاجتماع ذكرته طلبه لى فى الماضى لزيارة المحجوب معه لشكره على حمايته لى عندما نوقشت مشكلتى مع الوزير نصر الدين السيد واضرابى عن العمل آنذاك. فاقترحت عليه أن نذهب للمحجوب سوياً فى بيته حيث كان معتقلاياً لأقدم له شكرى على موقفه معى آنذاك. وايضا لنزور الرجل فى بيته مجاملة لما وقع عليه فوافق كرار واتصلنا بوزارة الداخلية وأخذنا أذنا بذلك وذهبنا اليه. وهناك استقبلنا المحجوب فى ترحاب وكرم وتحدثنا عن الماضى وما وقع علىّ آنذاك وموقفه من قضيتى فى المجلس. وذكرته اتصالى به من يوغندا ابان افتتاح مشروع البحيرات الاستوائية

وشكرته على موقفه معى فى المناسبتين. وكان حديثى مطيبا لخاطره ورفع من معنوياته إذ كان حزينا لما حدث. وقال لى على الرغم من أن أحداً لا ينكر كفاءة ومقدره الذين يجلسون فى مجلس الوزارء اليوم، إلا أنها خطوة إلى الوراء وكارثه حلت على السودان وسيأتى يوم قريب تتأكد لكم ولغيركم هذه الحقيقة ولكن بعد فوات الأوان، وبعد أن يخرب السودان، ويومها لا ينفع الندم ولن يرجع الزمان. وكنت استمع اليه، غير مؤمن بما يقول معتقداً بأن الرجل حزين لما فقد من مكانه وسلطان.

عملى كوزير للرى والقوى الكهربائية المائية:

أول عمل بدأت فيه هو إجراء التغييرات اللازمة فى الوزارة لتؤدى مسئوليتها فى كفاءة ومقدرة. وكان صديقى وزميلى السيد صغيرون الزين لا يزال وكيلا للرى ويعمل فى مكتب الوزير بالخرطوم. فتحدثت معه عن الظروف الجديدة والمرحلة الصعبة التى سنمر بها، وبأنى أرى أنه قد بقى فى منصبه طويلا ولم يعد لديه جديد يقدمه وإقترحت عليه أن أحوله لوظيفة مستشار فنى للوزير فى نفس درجته. وافق على ذلك ورقيت السيد يحيى عبد المجيد ليكون وكيلا للرى على أن ينقل لمدنى ليبقى فى قيادة العمل اليومى للوزارة هناك. هنا ذكرت أخى يحيى عبد المجيد بخطابه الذى كان قد بعث به إلى فى عنتبى عندما كان يريد العمل فى أفغانستان، ذاكراً فيه وقتها بانه لن يصبح يوماً من الأيام قط وكيلا للرى. ها هو الآن قد أصبح وكيلا للرى ويشاء قدرى أن أكون أنا الوسيلة وأن تنعكس الأقدار بصورة لم تكن فى الحسبان. بل وفى نهاية المطاف أحلت أنا على المعاش فى المجموعة الثالثة بينما أحيل يحيى على المعاش فى المجموعة الأولى. وأما السيد م.ع. نائب الوكيل فقد أوقفته عن العمل وطلبت منه أن يبقى بالخرطوم لحين البت فى الإتهامات الموجهة ضده من نقابة مهندسى الرى، بإرتكاب مخالفات عديدة. قلت له أننى بصدد تكوين لجنة من خارج الوزارة للتحقيق معه. فإذا برأته اللجنة، فإنى سأعيده لمنصبه وأرد إليه حقوقه. وإذا بى أفاجأ برفضه للعرض فى عصبية معترفا بانه إرتكب مجبراً كل المخالفات التى جاءت فى صحيفة إتهام النقابة، وطلب أن يقدم إستقالته فاشرت إليه فى

هدوء بأن يجلس على المكتب ويسجل إعترافه والأسباب التى دفعته لإرتكاب المخالفات والتوقيع على الإعتراف. إحتفظت بتلك الوثيقة فى خزانة المكتب وطلبت اليه الذهاب لبيته حتى أتوصل إلى أفضل السبل لمساعدته بالإحالة على المعاش إذ أن الإستقالة ستفقده الكثير من حقوقه، فشكرنى وخرج. ومن ثم رفعت الأمر لمجلس الوزراء طالبا إحالته على المعاش. وعند مناقشة المذكرة فى المجلس هاجمنى كل من السيدين فاروق أبو عيسى وسيد أحمد الجاك إذ أنهما كانا يعلمان أن مسلكه لم يكن سليما وطالبا بأن يقدم للتحقيق والمحاكمة. فقدمت للمجلس كل الحقائق وقصصت عليهم قصته كاملة معى وفى الوزارة. وأكدت بأننى إذ طلب إلى المجلس إحالته على المعاش لمعرفتى الشخصية بما يكتنفه من ضغوط وبسبب ضعف شخصيته، لا أريد أن أكون مسؤولا أو سبباً فى تحطيم حياته. فأنا أعلم بأنه إرتكب تلك الأخطاء بتحريض من بعض الوزراء أو رجال الأحزاب الحاكمة الفاسدين، بجانب الحالة النفسية التى كان يعيشها. أما إذا رأى المجلس أن يقدمه للمحاكمه فأنى أفضل أن أتقدم بإستقالتى لكى يقوم وزير آخر بهذه المهمة. تأثر النميرى بالذات من حديثى وطلب من المجلس الموافقة على طلبى وإنهاء الأمر. هكذا أحيل نائب الوكيل إلى المعاش وقد كان الموظف الوحيد الذى أبعد من وزارة الرى كلها فى تلك الحقبة التى إشتهرت بالتطهير الواسع من الخدمة العامة. نعم، الموظف الوحيد وما له ثانى، وبإحالته على المعاش فقط حتى لا يفقد حقوقه.

العمّال الفائضون عن الحاجة فى الوزارة:

كان هناك ما يزيد عن حوالى سبعة آلاف عامل فائض عمالة فى الوزارة، أى بلا عمل يؤدونه. وكانت القوانين لاتسمح بفصل عامل إذا كانت الدولة عاجزة عن توفير عمل يؤديه. فقمنا بفتح كمائن لصنع الطوب الأحمر الذى نحتاج إليه فى المبانى ونتحصل عليه من الموردين بأسعار عالية. وحولنا بذلك حوالى نصف العمال للعمل فى هذا المجال. أما نصفهم الثانى فحولناه للعمل فى الوزارات الأخرى التى كانت بها حاجة لعمالة على أن تتولى وزارة الرى دفع أجورهم. ومن بقى بعد ذلك حول إلى مقاولى المبانى والحفريات فى القطاع الخاص، على أن

يدفع المقاول نصف الأجر وتدفع وزارة الرى النصف الآخر. وإتفقنا معهم على أن يفصل أى عامل يتخلف عن العمل أو يثبت أنه غير قادر على القيام بالعمل الذى يوكل إليه وأشركنا نقابة العمال معنا فى كل تلك الإتفاقيات والتحويلات التى تتمشى مع شروط خدمة العمال. هكذا تخلصنا من العمالة الفائضة فى وزارة الرى التى كانت من أمراضها المستوطنة. وبعد فترة وجيزة تخلصت الوزارة من دفع أى أجور لأولئك العمال الذين الحقوا بالوزارات الأخرى أو بالقطاع الخاص.

مشروع تسمين الماشية فى سوبا:

كنت قد علمت من وزير التجارة آنذاك زميلى السيد منصور محجوب بأن هناك ضائقة فى اللحوم فى العاصمة المثلثة وأن أسعارها مرتفعة بسبب قلة الوارد من الماشية من الأقاليم لأسباب مختلفة. وكان وزير الثروة الحيوانية آنذاك الرائد هاشم العطا يقول بأنه يمكن عمل مشروع لتسمين الماشية بالقرب من الخرطوم وتوفيرها للبيع لتجار الماشية، وأن هذا المشروع يحتاج إلى توفير الأعلاف من مزرعة تكون على مقربة من العاصمة ومفتاح الحل بيد وزارة الرى. فتحدثت مع زملائى المختصين فى الوزارة وتوصلنا إلى أنه بإمكاننا ومن موارد الوزارة الخاصة من غير حاجة لإعتمادات مالية إضافية من وزارة المالية أن نشيد مشروعاً لرى الأعلاف فى سوبا، على أن تتولى وزارة الزراعة العمليات الزراعية. وبالفعل قمنا بتخطيط المشروع وحفر القنوات والمصارف اللازمة وتوصيل مياه الرى من نهاية القنوات الشمالية لمشروع الجزيرة. وقد نفذنا ذلك العمل فى بضعة أسابيع كانت محط تقدير وإعجاب الكثيرين. وأذكر حادثة شيقة حدثت إذ دعوت الرئيس نميرى للذهاب معى صباح يوم أثناء عمليات التشييد لتفقد أعمال المشروع ومقابلة العاملين هناك. ذهبنا معاً إلى الموقع، وأثناء تفقدنا للأعمال والعمال يلتفون حولنا، والمهندس المشرف يشرح للرئيس ما كان يشاهد من أعمال، جاءت آلة حفر كبيرة (بلدوزر D8) يقودها سائق ضخم أوقفها من

خلفنا ونزل منها وتقدم نحو النميرى للتحية. وبسجيته الودية الساذجة عانق العامل بجسمه الضخم الرئيس مبرتا على ظهره بتلك الكف الضخمة العريضة، حتى إنحنى النميرى من ثقل التربيت على ظهره والعامل يقول له بصوت جهور " أوعى تنفنسً ياريس نحن وراك" فردّ النميرى مبتسماً "لا. ما بنفنس". وعانقه مرة أخرى بحرارة. هكذا هم السودانيون الطيبون، بسطاء لايعرفون التكلف والتطبيل. يحبونك عندما يعتقدون بأنك مخلص تبتغى الخير والعدل للناس. ولا يخافون منك ولا يرهبونك إن كنت باطشاً أو ظالماً أو متكبراً. فالمثل عندنا يقول "ما كبير إلا الجمل".

صلتى مع أعضاء مجلس الثورة والوزراء:

فى الأسابيع الأولى من إضطلاعى بالوزارة وفى زحمة العمل والاجتماعات والمناسبات، قامت بينى وبين الكثيرين من أعضاء مجلس الثورة والوزراء صلات ود وزمالة، بسبب طريقتى فى التعامل مع من حولى من الناس. فأنا رجل صريح وأتكلم بما يجيش فى صدرى ولا أعرف النفاق والكذب حتى البرئ منه، وأتحدث دائما بثقة وإيمان فيما أقول كما أننى رجل عاطفى قوى المشاعر أفعل كل شئ بفكرى وعواطفى وأندمج فيما أعمله وفيما أقوله وكأنه جزء من نفسى ووجدانى. وكما قال لى يوما الأستاذ عبد اللطيف يوسف الحمد المدير العام للصندوق الكويتى للتنمية عندما كنت أعمل معه مستشاراً هندسياً "يامرتضى إنك تأخذ كل شئ إلى قلبك حتى العمل الرسمى يصبح جزءا منك". وفى إعتقادى أن تلك الصفات وما كنت أظهره من حماس شديد للعمل، ومن إنجازات ملموسة فيما ألتزم به قربنى منهم وقوى الصلة بينى وبين الكثيرين منهم فى المجلسين. وكنت فى أكثر الأحيان أقضى الأمسيات بينهم كما كان بيتى ملتقى للأصدقاء والزملاء من العسكريين والمدنيين.

وأذكر يوم جمعه أن إتصل بى النميرى فى بيتى طالبا أن أرافقه إلى

حفل فى جامعة الخرطوم بمناسبة مؤتمر للاقتصاديين هناك، جاءنى صباحاً فى بيتى وذهبنا معاً. هناك جلسنا جنباً لجنب فى قاعة الإمتحانات بالجامعة حيث كان الإحتفال. أذكر أن أحد الاقتصاديين السودانيين وقف فى المنصة يلقى خطابه وفى نهاية حديثه قال: "نميرى الغذاء.. نميرى الدواء.. نميرى الكساء". فقلت للنميرى هامساً فى أذنه "يا عبد إنه يدمر فيك" فرد علىّ فى همس. "حاقوم أبهدله". فقلت له "لا. حاقوم أنا وأفعل ذلك بدلا عنك". وبالفعل، وقفت وذهبت إلى المنصة وأمسكت بورق المحاضر وقلت له بصوت عال والمكرفون أمامه "سيب السخف والتطبيل ده" وعدت إلى مقعدى. فهمس النميرى فى أذنى "مبسوط منك".

هكذا كان النميرى فى ايامه الأولى فى السلطة رجلا بسيطاً إحتل فجأة مركزاً كبيراً. ولازال فى براءته وتواضعه يلحظ المنافقين والمطبلين ويتعرف عليهم بسرعة. وأذكر أيضا أنى كنت معه فى سيارته والتفّ حولنا بعض الطلبة والمواطنين يهتفون مطالبين بفك سراح عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعى وغيره من المعتقلين. هاج النميرى وغضب وأراد أن ينزل لشتمهم. فأمسكت به وقلت له "عيب ياريس". وأمرت السائق بمواصلة السير. ثم قلت له إنت رئيس الجميع، الذين معك والذين ضدك. وأنت مسئول عن حمايتهم جميعاً، وتوفير الحرية والعدالة للصديق وللعدو. فرد على قائلا "أنا الله؟ أنا حتة عسكرى." فقلت له "لو إنت حتة عسكرى فهذا ليس مكانك إذن". فسكت ونظر إلىّ فى إستغراب.

مشكلتى مع رئيس مجلس الوزراء:

فى اجتماع لمجلس الوزراء فى الأسابيع الأولى لحكومة مايو، كان هناك خلاف بين الإتحاد العام لنقابات العمال واللجنة الوزارية برئاسة السيد بابكر عوض الله بشأن مطالب تقدموا بها. وعند طرح الموضوع للنقاش فى المجلس، ذكر

السيد بابكر عوض الله فى أثناء عرضه بأن الإتحاد لا يمثل العمال. وبعد فتح باب المناقشة طلبت الحديث فسمح لى. وبدأت حديثى الذى كان يخالف رأى رئيس الوزراء وعلقت على إدعائه بعدم تمثيل إتحاد النقابات للعمال، قائلا بأنها إسطوانة قديمة كان يرددها الحكام البريطانيون كلما شب خلاف بين حكومة الحكم الثنائى والإتحاد. وواصلت حديثى قائلا: "كيف يحق لنا نحن الجالسين فى المجلس أن ندعى باننا نمثل الشعب وإرادته، وننفى حق الإتحاد فى تمثيل العمال والذى جاء عن طريق الإنتخاب من نقابات العمال المنضوية تحت لوائه". وهنا لم يتحمل السيد بابكر عوض الله حديثى اللاذع وقاطعنى بعنف وغضب مردداً: "لا أسمح لك بأن تقول كلاما كهذا. لا أسمح لك بالكلام". فما كان منى إلا أن رفعت صوتى مصراً بأنى سأواصل حديثى وليس فى قدرته إيقافى عن الكلام، فذلك حقى، وإذا لم يعجبه ذلك فلا سبيل لإسكاتى سوى إحضار الشرطة من خارج المجلس لإخراجى بالقوة من القاعة وقلت له: "أظنك لا زلت تحسب أنك جالس فى منصة المحكمة". فتوتر جو الاجتماع وزاد الهرج والمرج. خاصة وأن السيد بابكر عوض الله رجل صعب وشديد الحساسية والغضب. وتكهرب الجو وإرتفعت الاصوات مطالبة بالهدوء، بعضهم يطلب منى التراجع بوصفى أصغر سناً، وبعض آخر يحاول تهدئة رئيس الوزراء. ولما فشلت كل المحاولات فى إسكاتى أو إعتذارى ما كان من رئيس الوزراء سوى الوقوف فى غضب والخروج من القاعة. ومنذ ذلك اليوم لم أعد أتحدث معه أو أتبادل معه التحية والسلام. ومما لاشك فيه أن الذين كانوا يخططون فى الظلام لإقصاء الوزراء المدنيين قد وجدوا فى هذه الحادثة معولا لهدم الوزارة المدنية وإحكام قبضة العسكريين. كما أنها أيضا رفعت من قدرى بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء. بعضهم يظن بأنى مجنون بعض الشئ وبعضهم يعتقد بأنى شجاع لا أخاف من أحد. وكانت تلك المجابهة حديث الزملاء فى المجلسين.

مقابلتى للدكتور منصور خالد وتعرفى عليه:

أذكر بعد عودتى من عنتبى أن قالت لى شقيقتى فاطمة محتجة على تعيين الدكتور منصور خالد وزيراً للشباب والرياضة بأن هناك قولا بأن منصور خالد عميل للمخابرات الأميريكية وأنه منذ أن كان طالبا فى الجامعة كان موضع إرتياب. فقلت لها ربما هداه الله وعاد إلى رشده، إذ أنى سمعت "بأنه كتب مقالا يهاجم فيه حل الحزب الشيوعى فردت على قائلة "ليس هناك شخص سئ يصبح طيباً. ولكن بإمكان الطيب أن يتدهور ويسوء". فى اليوم التالى ذهبت إلى مكتب رئيس الوزراء وهناك وجدت الدكتور منصور خالد جالسا أمامه ويتحدث إليه، ولم أكن أعرفه. وعندما لاحظ السيد بابكر ذلك قام بمهمة التعريف. وبدا لى بأن الدكتور منصور خالد الذى كان يعمل فى منظمة اليونسكو حلت به نفس الظروف التى وقعت فيها عندما أستدعيت من عملى مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وربما كان يطلب إعفاءات جمركية لسيارته وممتلكاته الشخصية عندما يحضرها إلى السودان. لهذا أشار عليه السيد بابكر عوض الله بأن يذهب معى إلى جانب من مكتبه الكبير لأحدثه فى الأمر. فعلنا ذلك وفى حديثى مع الدكتور منصور سألته عن كيفية إنهائه لعمله مع اليونسكو. فقال لى أنه إتفق معهم على أن يقبل المنصب الوزارى فإذا حدث أمر ما وتغير الوضع أو أعفى من منصبه يعاد إلى وظيفته معهم حيث أنه غير واثق بأن هذا الوضع سيستمر طويلا. فنظرت إليه فى إحتقار. وعندما سألنى ماذا فعلت أنا عندما أنهيت عملى فى عنتبى. قلت له أنى أنهيت كل صلة لى بعملى السابق وأنى مع هذا الوضع قلبا وقالبا وإذا راح فى داهيه فأنا ذاهب معه فى ستين داهيه ولن أدبر لنفسي مخرجا خاصا بى قبل أن أبدأ في العمل أو حتى أفكر مجرد تفكير بذلك. ومن يومها لم أجد لهذا الرجل فى نفسى سوى الإحتقار.

معركة الجزيره أبا:

كان الأنصار وهم طائفه دينيه من أتباع الأمام المهدى الذين حاربوا الأتراك واخرجوهم من السودان في أواخر القرن الماضي، وظلو يمثلون جزءا كبيرا من السودانيين. كما ظل في قيادتهم أبناء وأحفاد المهدى. ولما جاء إنقلاب ٢٥ مايو إلى الحكم أبعدت قيادتهم التي كان على رأسها آنذاك السيد الهادى المهدى. ولهذا فقد كان لهم موقف شديد العداء ضد حكومة مايو. وكان الهادى المهدى مقيما في الجزيره أبا في نهر النيل الأبيض على بعد قرابة ثلاثمائة كيلو متر جنوب مدينة الخرطوم. هناك معقل طائفة الأنصار ومركز نفوذهم على غالبية القرى والأرياف على ضفتيّ نهر النيل الأبيض. فارادت الحكومة أن تقضى على نفوذهم في تلك المنطقة، وتؤكد له واتباعه بأن سلطة الدولة موجودة في ذلك الجزء من البلاد أيضا، ولهذا تقرر أن يقوم النميرى وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء بزيارة للمنطقة إبتداء من الخرطوم وإنتهاء بمدينة كوستى على بعد حوالى ٢٥٠ كيلو متر جنوب الخرطوم. وبدأت الرحلة بالباخرة النهرية من مرفأ الخرطوم لتقف في المراسى النهرية على ضفتى النيل الأبيض حيث كانت إستقبالات الموطنين حارة ومرحبه حتى مدينة الدويم، وهي حوالى ١٨٠ كيلو جنوب الخرطوم، وبعد ذلك مباشرة بدأنا نشاهد اعدادا كبيرة من الأنصار المسلحين بالحراب والسيوف على ضفة النهر ويلوحون باسلحتهم في تهديد ووعيد وهتافات عدائيه استفزازية وما أن وصلنا إلى مدينة الكوه التي تقع على بعد ٣٠ كيلو مترا جنوب الدويم حيث نزلنا لمقابلة المواطنين هناك، حيث قابلتنا جماعة منظمة في ضفتين على جانبى طريقنا من الأنصار المسلحين يهتفون بشعارات عدائيه ويتحركون لتضييق طريقنا في تحد وإستعداء. قررنا العودة إلى الباخرة فوراً وهناك عقدنا اجتماعا وناقشنا ذلك التحدى والاستفزاز وتقرر إرسال الضابط أبو الدهب مع نخبة من العسكر لمقابلة السيد الهادى المهدى في مقره في الجزيرة أبا ودعوته لوقف تلك الإستفزازات وسحب اتباعه وعودتهم إلى مناطقهم. ثم واصلنا رحلتنا إلى كوستى. هناك عاد الينا الضابط أبو الدهب ورفاقه وأخبرنا بأن هناك حشودا كبيرة من الأنصار المسلحين في الجزيرة أبا. وأن ما رأيناه من اعداد منهم في طريقنا لا يمثلون إلا قمة جبل الجليد. وأنهم تحرشوا به ومن معه وكادوا يفتكون بهم لولا حماية كبار الأنصار الذين قادوهم

لمقابلة السيد الهادى المهدى. كما أن الهادى نفسه كان متحرشا وعدائيا فى استقباله لهم وأنذرهم بأنه يستطيع أن يقضى عليهم وعلى النميرى ومن معه فى الباخرة فى لحظات بل يستطيع أن يقضى على النظام بأسره إذا أراد أن تكون المجابهه دمويه. ولكن حقناً للدماء سيسمح لهم بالعودة للنميرى ليبلغوه بشروطه الآتية:-

أولاً: إبعاد جميع الشيوعين الذين فى الوزارة.

ثانياً: الجلوس معه لمناقشة الوضع فى البلاد والإتفاق على تكوين حكومة مقبوله له لحلفائه فى الحزب الوطنى الإتحادى.

ثالثاً: الإتفاق على فترة محددة تجرى بعدها إنتخابات عامة تأتى بحكومة تتسلم السلطة من الحكومة المؤقتة ويعود بعدها الجيش إلى ثكناته.

وقد أكد لنا أبو الدهب بأن هناك إستعدادات كبيرة للقتال تدل على أن السيد الهادى يخطط إلى تفجير حرب ضد الحكومة ونصح بأن نقطع رحلتنا ونعود فوراً إلى الخرطوم إذ لا يستبعد أن يهاجم الأنصار الباخرة فى تلك الليلة. وبالفعل قطعنا رحلتنا وعدنا على طائرة مروحيه إلى الخرطوم.

الهجوم على الجزيرة أبا:

بعد عودتنا إلى الخرطوم قرر العسكر دون اشراك مجلس الوزراء أو حتى إعلامه رسميا. بضرب الجزيره أبا جوا وبراً وبُعث بالضابط أبو القاسم محمد إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة لقيادة الحملة ضد الانصار فى معقلهم هناك. ومرت الأيام وكثرت الاشاعات. وجاء الناس الينا نحن المدنيين فى حكومة العسكر يسألوننا عن صحة الاخبار التى يتداولها الشارع فى العاصمة والاقاليم بأن قوات الإمام الهادى قد قضت على قوات الحكومة أو أن الإمام قد قتل وهدم قصره عليه، أو أن الإمام هرب إلى مناطق نفوذه النائيه إن كانت فى غرب السودان أو شرقه. وبما أن اجتماعات مجلس الوزراء كانت متوقفة بسبب معركة الجزيرة أبا. فقد أصبحت رئاسة القوات المسلحة فى الخرطوم مقراً للنميرى وزملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة وكبار ضباط الجيش. ولم يعد وزراء

الشعب من المدنيين يعلمون بما يجرى من قتال ومعارك. بل أصبح الشارع مصدر ما يصلهم من شائعات منها أن مصر شاركت بقوات جوية فى المعركة. ولهذا قررت أن أذهب إلى هناك لاقف على حقيقة الأمر.

عندما دخلت إلى مبنى رئاسة القوات المسلحة. قابلنى منصور خالد خارجا. وبعد التحية والسلام سألته عن مكتب الرئيس إذ كنت ذاهبا إليه لأعرف حقيقة ما يجرى من قتال فى الجزيرة "أبا". فنصحنى منصور ألا أذهب قائلا أن الرئيس مشغول بإدارة المعركة ومتوتر الأعصاب ولا يظنه يرغب فى استقبال أحد. فلم أهتم بما قاله إذ أنى كنت أحتقره لتطبيله وتأليهه للرئيس وواصلت سيرى نحو المكتب. ودخلت عليه مسلماً وجلست أمامه. ولاحظت فورا أنه يعبث بتثقيب غطاء الجوخ الأخضر الذى على مكتبه بواسطة فتاحة الخطابات الحديدية بعصبية واضطراب. فقلت له "أيه ياريس الحكاية؟" رد قائلا "حكاية أيه؟؟" قلت الحرب دى طالت والناس بتسألنا عن الحاصل "فرد فى غضب وانفعال" أنتو فاكرين الحكاية دى لعب. ديل ستين ألف مقاتل مسلح". قلت. ديل يطلعوا مين؟ قال "الأنصار. أنتم فاكرنهم حاجة سهلة. ده جيش. "قلت جيش بتاع مين وأنصار أيه. ولا أنت عاوز تخوفنى. ده كلام تقوله ياريس. وأنت القائد. أحسن نقول الحقيقة للناس لأن الشائعات ماليه البلد. وضررها أكبر واخطر من الستين ألف أنصارى. وظل ينظر إلىّ فى استخفاف بل أظنه لم يكن يستمع إلىّ. فالهلع والخوف كانا يملأن قلبه وكل ما يحيط به. ولم يكن يود أن أواصل حديثى معه بل شعرت بأنه يفضل خروجى. فودعت وخرجت. والشك يملأنى. فى قدرته وتماسك أعصابه. وحسن تقديره فى وقت الشدائد. حتى فى مجال عسكريته. وقد علمت فيما بعد أنه كان ينوى الدخول فى مساومات مع الأنصار. لولا ضغوط وتدخلات حسمت الموقف. كما كان لقيادة أبو القاسم محمد إبراهيم للمعركة وحسمها فى عنف، الأثر الكبير فى إنهاء مقاومة الأنصار بهروب زعيمهم الهادى المهدى. وما تبع ذلك من هجوم فاشل للأنصار فى "ود نوباوى بأم درمان".

دعوة أهالى القطينة للأحتفال بالسيد بابكر عوض الله:

دعينا فى يوم جمعة إلى القطينة على النيل الأبيض بمقربة من الخرطوم

للإحتفال بإبنيّ القطينة الذين أصبحا فى قيادة الثورة، وهما السيد بابكر عوض الله وشخصى. وفى الحقيقة لم أكن من أبناء القطينة تماماً ولكنها موطن أهلى وأبى وجدى. وكانت ظاهرة الإحتفالات تكريماً لأعضاء مجلس الثورة والوزراء الذين جاءوا من مناطق خارج العاصمة فرصة لتعرف الناس بهم ومناسبة لطرح شكاوى تلك المناطق وما ينقصها من خدمات. فجئنا جميعاً من مجلس الثورة والوزراء إلى القطينة وقضينا يوم جمعة بأكمله هناك. وفى العصر تجمع الناس فى عصرية سياسية. جلسنا نحن جميعا فى المنصة الرئيسية نستمع للخطباء والشعراء الذين كانوا يمجدون الثورة وأبناءها البرره. ثم جاءت قائمة مطالبهم فى توفير الماء والكهرباء وغير ذلك من الخدمات التى يفتقدونها. وفى النهاية عندما جاء دور المحتفى بهما فى الرد بالشكر على الدعوة الكريمة على ما جاء من مطالبهم طلب منى السيد بابكر عوض الله الرد نيابة عنه وعن الضيوف. فوقفت أرتجل القول، وبعد عبارات الشكر والتقدير وبعد التأكيد لهم بأننا سائرون فى الدرب الذى إخترناه من أجل الشعب وحقوقه، بدأت أرد عليهم فى موضوع مطالبهم بأننا لسنا كالحكومات السابقة نكذب على الناس ونوعدهم بتوفير خدمات غير مدرجة فى الخطة، حيث لا بدّ من التريث حتى يأتى دور منطقتهم فى ذلك أو عليهم أن يوفروها بالعون الذاتى.

لم يعجب حديثى السامعين بل كانوا يتمنون أن أقول لهم بأننا سنحقق ولو بعض ما يطلبون، فيصفقون ويهتفون وينفضون سعداء وغدا ينسون ما سمعوا. ولهذا وقف التصفيق بغتة فقال لى السيد بابكر عوض الله من خلفى: "ليه يا مرتضى تقول لهم الكلام دا "فقلت: "أليس تلك هى الحقيقة وما أقره مجلس الوزراء فى ميزانية هذا لعام؟" فقال "يعنى لأزم نقول لهم الحقيقة؟". ولكنى لم أردّ، وأنهيت خطابى. وجاءنى بعدها من قال لى بأننى غير دبلوماسى. ولا أعرف دروب السياسة وأساليبها، وإننى لم أوفق فى ردى على الذين أرادوا أن يحتفلوا بنا.

والدى وتأديب إبنه الوزير:

بعد أن تسلمت حقيبة وزارة الرى والقوى الكهربائية المائية وفى الشهور

الأولى من إنقلاب مايو. قرر وزير الخزانة السيد منصور محجوب، إنهاء خدمات جميع موظفى الدولة الذين بلغوا سن المعاش التى كانت آنذاك ٥٥ سنة ولا زالوا يعملون تحت ما كان يسمى بنظام المشاهرة أى إيقاف صرف المستحق من المعاش والإستمرار فى الخدمة بالمرتب الذى كان يتقاضاه الموظف وذلك بعقد شهرى يجدد نهاية كل شهر. وكان الغرض من ذلك هو توفير اعتمادات ناتجه عن الفرق ما بين المرتب والمعاش لتشغيل العاطلين من خريجى الجامعات الذين لم تتمكن الوزارات من استيعابهم لعدم توفر الاعتمادات. وعندما تسلم العم المهندس "م.ف" الإنذار بإنهاء خدمته من وكيل وزارة الرى. طلب مقابلتى. والعم "م.ف" كان زميل الدراسة وصديقا لوالدى رحمهما الله.

دخل علىّ العم (م.ف) فى مكتبى وبعد أن قمت باستقباله فى احترام وترحيب وأجلسته على مقعده وجلست إليه لاستمع لما يريد، قال لى "ياإبنى كم فرحنا عندما عينت وزيرا لنا. وتفاءلت خيرا بقدومك على رأس هذه الوزاره. وفجاة وصلنى إنذار إنهاء خدماتى. ولهذا جئت اليك لتوقف هذا الضرر". حاولت شرح الموضوع له ومسبباته وما يهدف اليه القرار، عاذراً السيد الوكيل فى إصدار أوامره التى هى اصلا أوامر وزير الخزانة بتوجيه من الحكومة ممثلة فى مجلس الوزراء. ولما شعر بأنى لا أنوى تغيير الوضع وقف فجاة وودعنى وخرج.

ذهبت وزوجتى واولادى كعادتى فى نهاية كل أسبوع إلى منزلنا فى حى العباسية بمدينة أم درمان لزيارة والدىَّ فاستقبلتنا فى مدخل البيت والدتى المرحومه الحاجة عائشة محمد أحمد فضل. وحذرتنى بأن الوالد غاضب علىّ إذ أنى تسببت فى إنهاء خدمة العم "م.ف" الذى كان قد زار والدى وقص عليه قصته الحزينة. دخلت مع أولادى إلى ديوان والدى تصحبنى زوجتى وأمى. وسلمنا عليه وجلسنا لنتحدث عن صحته وأحواله، وهو مسرور فرح يضم إبنى "سامى" إليه ويداعب إبنى "حسن" باسماً.. ضاحكا. وفجاة التفت إلىّ وقال "ليه يامرتضى رفت عمك؟ "رددت عليه" يا أبى. إننى لم "ارفت" عمى كل ما فى الأمر أن وزارة الخزانة أصدرت أوامرها لجميع الوزارات لإنهاء خدمات الموظفين الذين بلغوا السن المعاشيه ولا زالوا يعملون بعقد المشاهره، وذلك لتوفير اعتمادات لتشغيل خريجى الجامعات العاطلين عن العمل. "فردّ "ولكنك الوزير ويمكنك أن تستثنئ من تشاء" رددت مندهشا "باوالد، أتظن أنى استغل مركزى لاعبث بالأموال

العامة، التى أنا حارس عليها، لمنفعة من لهم صلة بى وأنا بالأمس. أمام الناس جميعاً حلفت اليمين لكى احترم قوانين البلاد وأؤدى عملى بأمانة وصدق"؟ نهض فجأة وأمسك بعصا منتهراً: "ياولد. أتعلمنى الأخلاق وتحدثنى عن المحافظة على الأموال العامة؟" وبدأ يضربنى بالعصا فما كان منى سوى أن اخذت اتحاشى بيدىّ وقع العصا على رأسى. جاءت والدتى محتجة مستاءة تبعد العصا عنى وتدفعنى للخروج من باب الديوان. وهكذا خرجت بينما اولادى وزوجتى جالسون ينظرون لهذا المشهد الغريب فى دهشة ورعب.

ذهبت مع والدتى إلى الجانب الآخر من البيت حيث جلست مع والدتى استمع لاستيائها من فعلته، مفسرة لى بأنه يحسب نفسه لايزال مشرفا على تربيتى ويحسبنى لازلت ولده الصغير المحتاج لتأديبه وتوعيته حتى ولو صرت وزيراً. وضحكنا. تلك كانت حياتنا وذلك كان أسلوب تعاملنا وتربيتنا. وبعد قليل جاء والدى رحمه الله يحمل "حسن" الصغير ويمسك بيد "سامى" وهو يتحدث لزوجتى. وجلسوا الينا وتواصل الحديث والأنس والسمر وجاء العشاء ونسينا ما حدث فى الديوان وكأن شيئا لم يكن. وفجأة استفسرنى ابنى "سامى" يا أبوى "الدق حرقك؟؟" قلت ضاحكا. طبعا، ما شفت العصاية غليظة كيف؟" وضحك والدى وضحكنا جميعا. فقد كانت حقا نكتة كبرى. وهكذا كان والدى رحمه الله رجل شديد الحساسية، يثور بعنف إذ أعتقد أنى جرحت كرامته وكبرياءه وكان رجلا سريع الإنفعال لا يتردد فى المجابهة مهما كان الثمن، لأسترداد كرامته وعزة نفسه ولتكن بالعصا فأنا لازلت بعد إبنه الصغير، وزيراً كنت أم غفيراً.

إعفاء الدكتور محمد عبد الله نور وتعيين السيد على التوم:

كانت صلتى فى الشهور الأولى بالرئيس النميرى قوية جداً وكان واضحاً أننى أتمتع بثقته ووده، وكان هذا هو الحال مع الأغلبية من أعضاء مجلس الثورة. أذكر أنى كنت معه بمكتبه فى القصر عندما جاءه عدد من الخبراء فى وزارة الزراعة يشتكون من وزيرهم لعدّة أسباب ذكروها وكان من بينهم المرحوم الدكتور تاج الدين البيلى الذى تربطنى به صلة نسب. وبعد إنتهاء المقابلة تحدث

النميرى معى فى الموضوع فقلت له من الأفضل أن تتحدث مع الدكتور نور بعد عودته من القاهرة حيث كان فى زيارة رسمية. بعد عدة أيام إتصل بى النميرى فى منزلى مساء وكنت مريضا أعانى من الحمى بسبب أوجاع فى الحلق. بعد السؤال عن صحتى، أخبرنى بأنه بصدد إعفاء محمد عبد الله نور وتعيين "الدكتور قريبك" ولم يكن يتذكر حتى أن اسمه "تاج الدين بيلى". كل ما يتذكره أنه "قريبى" وكأنها مكافأة لى أن لم يكن ما هو أبعد من ذلك. إندهشت وقلت له "هذا لا يجوز ياريس أولا محمد عبد الله نور لا زال خارج البلد وثانيا أنت لم تسمع وجهة نظره فيما هو مأخوذ عليه. وبعدين تاج الدين بيلى داما ممكن تحكم بأنه الأصلح من مقابلتك له يومذاك. فسيبك من الموضوع دا. قال لى "قلت كدا؟" وإنتهى الأمر. وبعد عودة محمد عبد الله نور بفترة وجيزة أعفى من منصبه وعين السيد على التوم وزيراً للزراعة".

مصالحتى مع رئيس الوزراء وبدء تحرك العسكر للإستئثار بالسلطة:

سافر السيد بابكر عوض الله لحضور اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٩. وفى طريق عودته زار برلين الشرقية إذ كانت حكومته قد إعترفت بألمانيا الديمقراطية وبصدد تبادل التمثيل الدبلوماسى معها. هناك ألقى خطاباً يشيد بدور الشيوعيين السودانيين فى التحرّر من الإستعمار البريطانى وفى دعمهم لثورة مايو. أثار ذلك الخطاب العسكر فى مجلس الثورة وفى القوات المسلحة، وبالطبع كانت هناك جهات متعددة فى الوزارة وخارجها تخطط وتعمل فى الظلام والعلن لحل الحكومة المدنية للتمهيد لبسط سيطرة المؤسسة العسكرية، لمعرفتهم بطبيعة تكوين المؤسسة وخلفيات ضباطها. فقد كانوا يعلمون بأن جميع الضباط فى المؤسسة من خريجى المرحلة الثانوية. والغالبية العظمى منهم كانوا من الطلاب ضعيفى الدراسة والمعرفة وناقصى التحصيل العلمى كما كانوا يعرفون تعطش العسكر للسلطة وإصدار الأوامر للناس وجرهم صفوفا خلفهم دون مناقشة أو محاسبة أو سؤال. فكل شئ فى فكر العسكر وعقيدتهم خاضع للضبط والربط. وأصحاب المصالح يدركون بأنه إذ تم بسط السلطة العسكرية يسهل التضليل والتهويش، وتنفق الملايين فى الصرف

البذخى ومشاريع الأفيال البيضاء. عند ذلك تسهل الرشوة والفساد وتنتفخ الجيوب فى المؤسسة العسكرية وفى بعض القطاعات المدنية والشركات الأجنبية تحت المظلة المحكمة التى لا ينفذ منها صوت أو نور، مظلّة نصبت فى أجواء من الضبط وأحكمت بأوتاد حديدية للربط. كانت غالبية الوزراء، كما جاء ذكره من قبل، يتصفون بالنزاهة والوطنية والأمانة متمرسين فى أعمال وزاراتهم، عارفين بالنظم والقوانين التى تحكم المعاملات فى الانفاق والصرف العام. وكان التقشف والإنضباط الطابع المميز للحكومة فلم تخصص سيارات حكومية للوزراء بل كان كل منهم يستعمل سيارته الخاصة، كما خفضت مرتبات الوزراء حتى أصبح دخل الوزير أقل من مرتب وكيل الوزارة ومخصصاته. وكان الوزراء يسكنون فى منازهم الخاصة أو أينما كانوا يسكنون من قبل تولى المنصب. ووضعت خطة لتنمية واقعية وميزانية تقشفية هدفها المصلحة العامة دون محاباه لمنطقة أو فئة من المواطنين. وأعُطى للعاملين فى جميع القطاعات حق التجمع والتعبير والتظاهر وتم إشراكهم فى برامج الوزارات وقيادة العمل وتوجيه التنفيذ والإنفاق العام بهدف الاقتصاد وتخفيض التكاليف. هذا ما شجع الكثير من العاملين على زيادة العمل الإضافى دون أجر أو مكافأة.

وبالنسبة لمشكلة الجنوب فقد أنشئت لأول مرة وزارة تعنى بشئون الجنوب ومشاكله شغلها السيد جوزيف قرنق. وتم إعلان ٩ يونيو المشهور الذى ردّ للجنوب إعتباره وحقه فى الحكم الذاتى وإدارة شئونه بواسطة أبنائه. كما تحسنت العلاقات بين السودان وجميع جيرانه بعد أن أُرسلت وفود من الوزارة لكل جارة لحل المشاكل وحسم الخلاف وتأكيد الصداقة والود وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرفين. أما الجارة الشقيقة مصر، مصر عبد الناصر، فقد أصبحت علاقتنا معها فى قمة المتانة والجودة والمودة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر الأب الروحى والشقيق الأكبر وموضع الحب والتقدير والثقة من الجميع.

لكل ذلك كان واضحا بأن مجلس الوزراء المدنى، والوزراء كل فى وزارته، هم السلطة الحقيقية الفاعلة فى أمور الدولة والوطن. وهذا أمر لم يكن يتوقعه أحد بعد إنقلاب عسكرى أبعد حكومة مدنية من السلطة ولم يكن له من سابق لذلك. شعر العسكر فى مجلس قيادة الثورة وفى القوات المسلحة أنهم وقد إستولوا على السلطة، إلا أنها طارت من أيديهم. لاسيما حين يأتى إليهم أصحاب

المصالح الخاصة ولا يستطيعون عمل شئ. أحسوا بالفراغ وهم شباب ممتلئون قوة وحيوية وفى قمة السلطة. ولازالت مرتباتهم ومخصصاتهم كما كانت عندما كانوا ضباطاً فى الجيش. واكتشفوا أنهم على رأس دولة، وليست لديهم سلطة تنفيذية فى تسيير أمور الدولة وشئون الناس. وهكذا، وهم ضائعون محتارون، إنهال عليهم التشجيع والإغراء من أصحاب المصالح واللاهثين وراء المناصب والمراكز للإستيلاء على مجلس الوزراء. حيث السلطة الحقيقية وحيث الوصول إلى مصالح الناس ومطالبهم. أفليسوا هم الذين وضعوا رؤوسهم على أكفهم عندما تحركوا ليلا من "خور عمر" للإستيلاء على السلطة فى الخرطوم؟ فالسلطة كل السلطة مركزة فى مجلس الوزراء وليس فى مجلس رأس الدولة. إذن لابد من تكملة ما تآمروا على سرقته والحصول عليه والإستئثار به.

ومن ثم، بدأت الخطوة الأولى بتحرّك من مجلس قيادة الثورة بالهجوم العلنى على رئيس الوزراء الذى كان خارج البلاد. وإمتلأ الجو بالشائعات عن إقالة رئيس الوزراء وإجراء تعديل وزارى وشيك لتصحيح مسار الثورة وتغيير مواقع الثوار. فتحركت مع بعض الزملاء من الوزراء أذكر منهم فاروق أبو عيسى والشبلى وسيد أحمد الجاك وذهبنا لمقابلة النميرى وزملاءئه. تحدثنا عن خطأ الأسلوب في التعامل مع الأزمة، وعدم المسئولية فى إتخاذ قرارات تفسر وتذاع بناء على ما نشرته وكالات الأنباء الأجنبية. طلبنا منهم التريث حتى يعود رئيس الوزراء إلى البلاد، وتعرف الحقائق. أشعرناهم بأننا لن نسمح بإقالة رئيس الوزراء إذ أننا سنذهب معه أيضا إذا تم ذلك. فتراجعوا وبدأنا نخطط للمجابهة، تضامنا مع السيد بابكر عوض الله. وقد كنت أعتقد بأن السيد بابكر عوض الله لن يقبل أية إهانة أو تجريح. وأنه سيعود محتجاً على ما أصابه من نقد وتهجم وهو فى الخارج. وبدافع من ضميرى ومشاعرى نسيت في تلك الأيام ما كان بينى وبين السيد بابكر عوض الله من خصام. وتحمست للدخول بجانبه فى مجابهة العسكر وأساليبهم فى التعامل مع البشر. وذهبت مع غيرى لإستقباله فى المطار. وبعد نزوله من الطائرة وتبادل التحية والترحيب والسلام، لاحظت أن الفارس يبدو حزينا ومنكسر الجناح. صحبته مع زملائى من الوزراء إلى داره التى دخلتها لأول مرة منذ أن تعرفت به فى أول لقاء بيننا بعد مايو. وهناك فتحنا الموضوع ونحن فى حماس للمجابهة. وكم كانت خيبة أملى كبيرة،

وشعرت بإحباط شديد، حين قال لنا السيد بابكر عوض الله بأنه قابل الرئيس جمال عبد الناصر عندما كان فى القاهرة فى طريق عودته للخرطوم. وأنه تحدث معه فى الأزمة وأشار إليه جمال بعدم المجابهة مع العسكر بل طلب إليه أن يقبل بأى منصب يعرضونه عليه، وذلك ما إستقر عليه رأيه.

من ذلك اليوم إنتهى الرجل وإنطفأت فيه نار المقاومة والتحدى ورضخ لما يطلبه منه العسكر، الذين كانت أغلبيتهم فى سن أبنائه، بعد أن كان لهم قدوة وأبا ومستشاراً. ولم يتخذ أى إجراء ولم تقال الحكومة وتعدل فى تلك الأيام. وربما كان قد إتفق معهم على أمر ينفذ فى المستقبل بعد أن تزول العاصفة. وهذا ما أثبتته الأيام فيما بعد.

فى هذا الجو بدأت التكهنات والشائعات فى مجلس الوزراء وفى القوات المسلحة ومجالس الليل فى العاصمة تتحدث عن التعديل الوزارى المرتقب. وفجأة فى يوم من الأيام إتصل بى فى مكتبى الرائد أبو القاسم هاشم أمين عام مجلس قيادة الثورة فى حوالى الساعة الواحدة ظهراً وطلب منى الحضور فوراً للقصر الجمهورى حيث سيعقد إجتماع مشترك لمجلس الثورة والوزراء. ولما سألته عن السبب، فضل أن يخبرنى بعد وصولى القصر. هناك قابلنى فى الممر المؤدى إلى القاعة. وأخذنى جانباً ليقول لى بأن مجلس الثورة قرر إجراء تعديل وزارى يصبح فيه النميرى رئيساً لمجلس الوزراء ويصبح السيد/ بابكر عوض الله وزيراً للعدل. كما تقرر أيضا إخراج عدد من الوزراء ليحل محلهم بعض أعضاء مجلس الثورة وبعض ضباط الجيش. وأن الخارجين من الوزارة قد أخطروا بالقرار ورحبوا به. كما تقرر تعيينهم سفراء فى بعض الدول، ومناصب السفراء عادة هبات العسكر البراقة للمثقفين المتطلعين إلى المناصب، ولضباط الجيش ذوى الطموحات فى السلطة، حيث المستوى المعيشى العالى الذى لا يكلفهم كثير شئ بسبب المعاملة الدبلوماسية التى تهئ لهم المشتريات المعفاة من الضرائب فى السوق الحره وعلى الأخص المشروبات الروحية التى يسيل لها لعاب غالبية الضباط والمثقفين "الوطنيين". ذهلت لما سمعت. وقبل أن أنطق بكلمة طلب منى بناء على نصيحة من زملائه - كما بدا لى - بعدم إثارة أى مشاكل إذ أن الجميع فى داخل القاعة التى سأدخلها بعض لحظات وقد حضروا قبلى بفترة، رحبوا بالخطوة المباركة.

دخلت القاعة الكبيرة وكان الجميع جالسين. ووجدت مقعداً خاليا بالقرب من الأخ والصديق عبد الكريم ميرغنى وزير التخطيط جلست عليه. تحدث السيد بابكر عوض الله قائلا: "أن الثورة دائمة الحركة، والثورة لا تعرف التوقف والسكون والثوار فى درب الثورة يتبادلون المواقع من أجل الثورة وتقويتها ودعم مسيرتها. ومن هذا المنطلق تخليت عن رئاسة مجلس الوزراء للأخ الرئيس القائد ليصبح رئيسا للمجلسين لتتوحد القيادة وتنتظم الخطوة للأمام". ثم تحدث بعده النميرى شاكراً له مواقفه الشجاعة وتفهمه للثورة وأهدافها ومتطلباتها فى كل مرحلة. ثم شكر الوزراء الذين تقرر إعفاؤهم وتمنى لهم التوفيق فى مناصبهم الجديدة. ثم رحب بالثوار الذين دخلوا المجلس مؤكداً ولاءهم ودعمهم للمسيرة كما إقتضت بذلك المرحلة الجديدة. تحدث بعده الدكتور محيى الدين صابر وزير التربية والتعليم مؤيداً التعديل ومؤكداً أنها خطوة فى الإتجاه الصحيح وفى أثناء ذلك لاحظت الدكتور منصور خالد وزير الشباب والرياضة، الذى كان يجلس فى المقعد الملاصق لمقعد عبد الكريم ميرغنى من الجانب الآخر، يومئ لرجال الإعلام فى جهازى الإذاعة والتلفزيون للدخول إلى قاعة الإجتماع، كما لاحظت أيضا أنه أخرج ورقة من جيبه. ثم وقف فجاة وذهب إلى النميرى وسلمه الورقة. وهنا وضحت لى المؤامرة كاملة.

عاد منصور خالد وجلس فى مقعده. فى تلك اللحظة لم أستطع أن أتمالك مشاعرى وتملكنى غضب شديد. تأكد لى بأن هناك طبخة تم إعدادها وأنا وغيرى من الذين لا يعرفون العمل فى الظلام غير فاطنين لها وإننا أصبحنا "طراطير" معهم. ما كان منى إلا أن وقفت فجاة، ودون طلب الإذن بالحديث إلتفت أولا نحو مقعد منصور وإنحنيت نحوه وبصقت فى وجهه. ثم إنتصبت واقفا وبدأت حديثى فى غضب وإنفعال شديد مخاطباً النميرى وبابكر عوض الله قائلا: "يعنى الحكاية كلها مطبوخة. وأنا غير دارى بما يدور من حولى. فجاة يتصل بى الأخ أبو القاسم هاشم يطلب منى الحضور إلى إجتماع هام ولا يخبرنى بموضوع الإجتماع. وعند وصولى يأخذنى جانباً ليخبرنى بما أتخذ من قرارات خطيرة وبأن الجميع موافقون ومتفهمون لما حدث. ويطلب منى إلا أثير أى مشاكل. ثم أحضر إلى هنا لأسمع حديثا عن مسيرة الثورة وما تتطلبه من تغيير لمواقع الثوار. ويخرج هذا ويدخل ذاك ولا أدرى لماذا حدث ذلك. ويقال لى بأن السبب هو

الثورة ومسيرتها. إنتو فاكرين أنا طرطور، ولا نحن فى نادى كوره. يعنى لما أطلع من هنا ويسألنى الناس. لماذا خرج هذا ودخل ذاك. أقول لهم أنها الثورة وتغيير المواقع؟؟ أنا كنت فاكر إننا أخوة ورفاق. نعمل يداً واحدة لخدمة البلد والناس. أما إذا كانت الحكاية مؤمرات، ومناصب توزع، وقرارات تتخذ دون علمى ومشورتى، فأنا لست فى حاجة لمنصب وزير. وأنا أيضا خارج مع الخارجين". ثم التفت إلىّ الأخ الدكتور طه بعشر وزير العمل، وقد كان من الذين أخرجوا من الوزارة، وكانت لى به صلة العمل المشترك عندما كان رئيسا لإتحاد الطلبة السودانيين بالمملكة المتحدة وكنت أميناً عاماً للإتحاد فى أوائل الخمسينات. قلت له "وأنت يا بعشر. أمحتاج أنت لكى يوظفوك سفيراً؟ أما لديك فى مهنتك فى الطب ما يكفى لملئ يديك؟" ثم إنفجرت باكيا من الحزن والأسى والغضب لما شاهدته وسمعته فى هذه المسرحية السخيفة. ولابد لى هنا أن أذكر بأنى مريض بالسكر ولهذا فأنا سريع الغضب وشديد الإنفعال. وعلى الفور وقف الصديق عبد الكريم ميرغنى وضمنى إليه مواسيا وأقعدنى فى محبة وود. ثم طلب إحضار كوب من الماء مردداً "إشرب يامرتضى". وكان الصمت يهيمن على القاعة والحاضرين. وفجأة وقف النميرى وقال مخاطبا الإجتماع "ياجماعة لقد حان موعد سفرى (وكان يومها مسافراً فى أول رحلة له بعد الإنقلاب فى ٢٥ مايو إلى خارج العاصمة تلبية لدعوات من الأقاليم). لننسى ماحدث. ولينفض الإجتماع ولنلتقى مرة أخرى للتشاور والبحث". ثم ودع وخرج. وانتهى الإجتماع إلى لا شئ. وعاد رجال الإعلام ومعداتهم دون أى أخبار أو بيانات. وملأت المرارة قلوب أهل المكيدة والتآمر.

التعديل الوزارى والإستيلاء على مجلس الوزراء:

بعد حوالى شهر من اجتماع القصر الذى فشل فى إقرار التعديل الوزارى، دعا مجلس الثورة كل وزير على حده لمناقشته فى أمر التعديل الوزارى المزمع إجراؤه. وكلفت لجنة جلس فيها النميرى وبعض أعضاء المجلس لمناقشة الوزراء فى أبعاد هذا أو إدخال ذاك. وعندما جاء دورى وجلست معهم كان الجو وديا للغاية. وأذكر عند سؤالى عن أسباب إخراج الدكتور طه بعشر من وزارة العمل

أجابوا بأن العاملين فى الوزارة غير راضين عن آدائه لتردده وعدم حسمه للأمور. فقلت لهم يعنى يصبح العاملون هم الذين يراقبون الوزير ويحكمون على آدائه وليس العكس؟ دا كلام دا؟ ولم يكن لديهم سبب آخر سوى أنهم يريدون إخراجه لإدخال شخص آخر مكانه. وفى النهاية حوّل الأخ بعشر ليصبح وزيراً للصحة بدلا من الدكتور موريس سدره، الذى كان محسوباً على الحزب الشيوعى. وكان أبعاد الشيوعيين أو من كانوا محسوبين عليهم من الدوافع المعروفة للتعديل الوزارى. وعندما سألتهم أيضا عن أسباب إدخال الضابط محمد عبد الحليم فى مجلس الوزراء وزيراً للدولة، ردّ النميرى بأن محمد عبد الحليم له صلة قوية بمصر، وفى كثير من الأحيان يحمل رسائل إلى الرئيس جمال ولهذا فمن اللائق أن يوضع فى مركز يناسب المهمات التى توكل إليه فقلت له "يعنى ياريس عاوز واحد مراسلة بدرجة وزير؟" فضحكوا جميعا. هكذا تم التعديل الوزارى الأول لحكومة مايو بعد هذه المداولات التى كانت بمثابة ظاهرة لإثبات حسن نوايا العسكر وتأكيدهم لمبدأ المشاركة والشورى فى الأمور الهامة مع زملائهم المدنيين. ومع ذلك كنت متأكداً من أن هناك مؤامرة ذات أهداف بعيدة تمت حياكتها فى مجالس الليل من قوى خفية داخلية وخارجية. بعد ذلك أصبح النميرى رئيسا للوزراء وأصبح السيد بابكر عوض الله وزيراً للعدل ودخل عدد من أعضاء مجلس الثورة وبعض ضباط الجيش ممن كانوا قد أحيلوا إلى المعاش فى السابق من أمثال عمر الحاج موسى الذى حل محل محجوب عثمان فى وزارة الإعلام.

اللجنة السرية بين مجلس الثورة والحزب الشيوعى:

فى تلك الفترة التى كانت علاقتى بالنميرى وزملائه فى مجلس الثورة تزداد وتقوى، إتصلت بى شقيقتى الثائرة والمناضلة الجسورة منذ طفولتها، فاطمة أحمد إبراهيم رئيسة الإتحاد النسائى وعضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى، وأخبرتنى فى إحتجاج بأن سلطات الأمن قد إعتقلت العديد من أعضاء حزبهم. وهى وقيادة الحزب لاتدرى الأسباب التى دعت لذلك. فأجبتها بكونى لا أعلم عن الأمر شيئا ووعدتها بالإتصال بالمسئولين. وبعد تفكير فيما سمعت قررت فتح الموضوع مع النميرى. فإتصلت به وأخبرته بأن لدى أمراً هاماً

أود بحثه معه. فطلب منى الحضور إليه فى منزله بعد ساعات العمل لإنشغاله فى ذلك اليوم بمكتبه. وبالفعل توجهت إلى هناك بعد ساعات الدوام الرسمى.

وجدت معه عددا من زملائه أعضاء مجلس الثورة. فسألنى إن كنت أفضل الحديث إليه على إنفراد حتى نخرج من الغرفة. رددت بأن الأمر ليس خاصا، بل من الأفضل أن أضعه أمامهم جميعاً. كان معه الرائد فاروق حمد الله وزير الداخلية، ومأمون عوض أبو زيد رئيس جهاز الأمن القومى، وأبو القاسم محمد إبراهيم وزير الحكومة المحلية، وخالد حسن عباس وزير الدفاع. فدخلت فى الموضوع مباشرة وقصصت عليهم ما حدثتنى به شقيقتى فاطمة. مواصلا حديثى دون توقف. "إننى لا أنتمى للحزب الشيوعى أو أى حزب آخر ولا أنا بصدد الدفاع عن الحزب الشيوعى والشيوعيين ولكن من حقى عليكم أن أعرف منكم إن كنت أنتم أعداء للشيوعيين على اساس أنهم كفار أو عملاء لجهات أجنبية" فرد نميرى بالنفى. وقال لى بأن الشيوعيين هم الذين ضدنا وخلى فاروق يحدثك بما عنده. فتحدث فاروق قائلا بأن الشيوعيين وزعوا منشورات ضد الثورة وضد بعض ضباط القوات المسلحة وهذه الفعلة عملت لنا مشكلة وأثارت القوات المسلحة. فكان لابد من إعتقال الشيوعيين وأخرج من ملف كان يحمله معه منشورات أطلعنى عليها. لدى قراءتها، ذهلت لما فيها من هجوم ضد الحكومة وتبعيتها لجهات خارجية... إلخ وقلت لهم والله هذا شئ يحير. إذ أنى فهمت من فاطمة والشفيع فى عدة مرات بأنهم معكم ومع هذه الحكومة. والله يعلم، لو أن فاطمة أو الشفيع نصحنى بعدم التعاون معكم ورفض ما عرضتموه علىّ. لما قبلت المنصب الذى أشغله الآن. فرد فاروق فى ثقة "نعم فاطمة والشفيع معنا ويقولان ذلك علناً ولكن حزبهم يقول شيئا آخر" فقلت: "إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا تجلسوا معا لحسم الأمر ووضع الأمور فى نصابها؟".

كان لحديثى وقع طيب ومقبول لهم. ووعدوا بحسم الموضوع. وبعد فترة أخبرت بقرار سرى لمجلس قيادة الثورة بتكوين لجنة سرية للتباحث مع الحزب الشيوعى لحل المشاكل والخلافات بينهما، تتكون من فاروق حمد الله وزير الداخلية، وأبو القاسم محمد إبراهيم وزير الحكومة المحلية، يمثلان مجلس قيادة الثورة، وجوزيف قرنق ومحمد إبراهيم نقد ويمثلان الحزب الشيوعى، وعينت أنا سكرتيراً لتلك اللجنة. بدأت هذه اللجنة المشتركة أول إجتماعاتها فى بيتى

وإستمرت لفترة طويلة تعمل للتوفيق بين الجانبين كلما بدرت مشاكل أو خلافات. لأن الشيوعيين كان لهم تنظيم سرى نشط فى جميع المرافق، وكان يسبب إحراجاً للحكومة فى كثير من المناسبات. وقد عالجت تلك اللجنة الكثير من أسباب المشاكل والخلاف. ولكن كان واضحا بأن الشيوعيين منقسمين فيما بينهم، فقسم منهم يؤيد الحكومة وقسم يعمل ضدها. وقد أخلّوا بكثير مما كان يتم الإتفاق عليه. لهذا ضقت ذرعاً بعدم إلتزامهم بما تم الإتفاق عليه، وكم من مرة وزعوا المنشورات ضد الحكومة ومواقفها. أذكر أنى إتصلت بفاطمة والشفيع محتجاً على أفعالهم، فذكرا بأنهما لا علم لهما. فقلت لهما "والله لو كنت وزيراً للداخلية لوضعتكما فى السجن". وطلبت من الرائد فاروق حمد الله إعفائى من اللجنة ولكنه توسل إلىّ فى البقاء والصبر. وأذكر أنى قلت لنقد وقرنق فى إجتماع بمنزلى أن موقف حزبكم والنظام كمثل رجل يحمل بندقية وأمامه شخص آخر يقول له "أنى صديقك" ثم يضربه على وجهه وهكذا يستمر الحال إلى أن يجئ اليوم الذى يفرغ فيه صاحب البندقية رصاصاته على صدر الذى يدعى صداقته على ذلك النحو. كذلك أذكر أن اللجنة تسلمت وثيقة من السيد عبد الخالق محجوب يرفض فيها التأميم والمصادرات ويطالب بإعادة الممتلكات إلى أصحابها أو اللجوء إلى القضاء إن كان هناك ما يثبت إجرام أصحابها، وعدم تأميم البنوك بل يوصى بدخول الحكومة فى شراكة مع المساهمين والتخلص من أصحاب الأسهم الأجانب بشراء أسهمهم بطريقة عادلة وقانونية حتى لا نستعدى الجهات الأجنبية ذات المصلحة. رفض مجلس الثورة المذكرة وكان النميرى أكثرهم حماساً ضد المقترحات بل كان النميرى أكثرهم حقداً على كل من كان يملك ثروة أو كان معروفاً بيسر الحال.

إبعاد السفراء الذين لهم زوجات أجنبيات:

أذكر أيضا فى الأيام الأولى وقبل التعديل الوزارى الذى جاء ذكره من قبل، وبعد عودتى من يوغندا، أن اتصل بى الدكتور محمد عبد الله نور وزير الزراعة آنذاك. وأخبرنى أن مجلس الوزراء - أثناء غيابى - إتخذ قراراً بعدم السماح للسفراء أو موظفى الدولة الذين يشغلون مراكز حساسة أو قيادية أى

فى المجموعة الثالثة وما فوقها، بالزواج بأجنبيات. وعرفت الأجنبية فى تلك المذكرة المقدمة من السيد بابكر عوض الله بوصفه وزيراً للخارجية بأنها الزوجة غير العربية وغير الإفريقية. وعلى أولئك الموظفين والسفراء الذين تنطبق عليهم تلك الحالة إما أن يطلق الزوجه أو يعفى من الوظيفة القيادية ويبعد لوظيفة أخرى. سألته ألم تخبرهم بأنك وأنا فى المجلس متزوجان بأجنبيتين؟؟ فرد بالنفى قلت له "إذا كان الأمر كذلك لابد لى ولك أن نتخلى عن منصبينا. ولهذا فإننى سأفتح الموضوع فى الإجتماع القادم. وبالفعل فى أول إجتماع بعد عودتى، فتحت الموضوع كما أخبرنى به الدكتور محمد عبد الله نور وطلبت إعفائى وزميلى لاسيما ونحن فى قمة القيادة ولقد كانت أغلبيتهم لاتدرى بتلك الحقيقة وبدأ بعضهم يقول بأن القرار لا ينطبق على الوزراء لأننا ثوار إختارتهم الثورة لثقتها فينا وما إلى ذلك من الأسباب الواهية. ولكنى أصررت وقلت لهم إن كنتم تعتقدون بأن الذين يتزوجون بالأجنبيات هم الذين يخونون أوطانهم فلتعلموا أن كل الخيانات التى حدثت فى تاريخ السودان جاءت من سودانيين متزوجين بسودانيات، وخيانة الأوطان تأتى من أخلاقيات الشخص وليست من الزوجة إن كانت سودانية أو أجنبية. وإن كنتم تعتقدون بأن الموظف القيادى فى الخدمة العامة معرض لذلك بسبب زوجته الأجنبية فالوزير أكثر تعرضاً وأكثر ضرراً إذا خان الأمانة. وأصريت على موقفى فما كان من المجلس إلا أن ألغى القرار، وإستبدله بآخر ينطبق على السفراء فقط ويعمل به دون أثر رجعى ويطبق على السفراء الجدد.

مشروع الجموعية الزراعى على النيل الأبيض:

دعينا فى حفل قرية الجموعية على النيل الأبيض بالقرب من جبل الأولياء أقامه أهالى الجموعية إبتهاجاً بإبنهم وزير الصناعة وقتها السيد موسى المبارك. حضر الحفل أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء. وجاء فى خطاب الترحيب بالضيوف رجاء من الأهالى لقادة الثورة بتنفيذ مشروع زراعى على النيل الأبيض فى منطقتهم لزراعة الخضروات والأعلاف يهئ لأهالى المنطقة مورداً للعمل والعيش الكريم. كنت أجلس بالقرب من النميرى، فإلتفت إلى سائلا إن

كنت أعرف شيئا عن المشروع. أجبته بالنفى ونصحته أن يقول لهم عندما يجئ دوره فى الحديث بأنه طلب إلىّ أن اضطلع بدراسة الموضوع بهدف تحقيقة إذا ثبتت جدواه. وبهذا وعدهم النميرى وإنتهى الإحتفال.

فى اليوم التالى إستدعيت المسئولين فى الوزارة لمراجعة الوثائق والملفات للحصول على معلومات عن تلك المنطقة. وبالفعل أفادونى بأن هناك فى منطقة الجموعية ما يقرب من حوالى ١٢ ألف فدان صالحة للرى والزراعة على الضفة اليسرى من النيل الأبيض تمت سلفا دراستها منذ أيام الحكم البريطانى ولما كانت تكاليف الإستصلاح عالية، أهمل الموضوع. طلبت تحديث الدراسة وتقدير التكاليف والبحث فى إمكانية تخفيضها على نمط ما حدث فى مشروع سوبا للتسمين. وجاءنى المسئولون بالبشرى بأنه من الممكن تنفيذ المشروع من فوائض المواد المتبقية من المشاريع الكبرى التى إنتهى تنفيذها. أمّا بالنسبة لمضخّات رفع المياه من النيل الأبيض فبالإمكان الإستفادة من مضخات كانت مستعملة فى مشاريع القطاع الخاص على النيل الأبيض، التى آلت ملكيتها للحكومة بعد إنتهاء فترة عقد الإيجار (Lease) ومداها خمسة عشر سنة وكانت الوزارة قد أعادت تخطيطها للرى بطرق أفضل كفاءة، ممًا أدّى لتوفير عدد من المضخات. كما استغنى عن مبانى محطة الضخ وذلك بوضع المضخات على عوامه وتوصيلها إلى حوض تدفّق المياه بواسطة الخراطيم المطاطية. وهكذا لم يعد ناقصاً لتنفيذ المشروع سوى تكاليف الوقود لآليات الحفر والشاحنات والعربات والمعدأت التى طلبنا من وزارة المالية تخصيص إعتماد مالى لها وهو ما يمكن توفيره. ذهبت بعد ذلك للنميرى وشرحت له الموضوع وما توصلنا إليه وتم الإتصال بوزارة المالية والزراعة للقيام بالإجراءات والتحضيرات اللازمة لتنفيذ المشروع. وأعلنت فى الإذاعة والتلفزيون القرار بتنفيذ :مشروع الجموعيّة الزراعى" هدية من العاملين فى وزارة الرى إلى الثورة وإلى أهالى قرية الجموعية. استجابة من الثورة لمطلبهم فى حفل تكريم ابنهم موسى المبارك. ومن ثم وضعنا البرامج وخطط التنفيذ. كما اتصلنا بوزارتى الزراعة والمالية وأعلمناهما ببرنامج التنفيذ وذلك لأخذ التدابير والخطوات اللازمة فيما يتعلق بمسئوليًاتهما المحدًدة نحو المشروع وإدارته وتشغيله. كما كنًا دائما نفعل مع لجنة مشروع الجزيرة والمناقل فى مناطق زراعة القطن. بالإضافة لإتصالى الشخصى عدة مرات مع وزير

الزراعة السيد على التوم. وهكذا بدأنا تنفيذ المشروع تحت رقابة مقتدرة ومنضبطة وواعية وكان من بنود لائحة إرشاداتها إيداع تقرير فى مكتب الوزير صباح كل يوم عن تقدّم سير الأعمال وما تم إنجازه خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية ومقارنتها بالرسم البيانى لبرنامج التنفيذ والمعوقات التى طرأت. وعلاوة على ذلك، كان للزيارات التفقدية لموقع العمل ومناقشة العاملين على جميع المستويات من قبل المسئولين عن الإشراف الذين كان على رأسهم كل من المهندس محمد صالح حسن والمهندس محمد عبد الكريم عساكر. وهكذا أنجز المشروع فى مده قياسية بلغت ٤٥ يوماً لم تزد. وافتتح المشروع الرئيس نميرى وتدفقت مياه الرى فى الترعة الرئيسية. ولكن لم تكن الحقول قد جهزت للزراعة. إذ كان المسئولون فى وزارة الزراعة يغطون فى نوم عميق. ويومها قامت ضجّة كبرى فى الصحف والإعلام ضد وزارة الرى التى تعمل دون تنسيق مع الوزارت الأخرى الأمر الذى أدى لضخ المياه فى القنوات ومجارى رى الحقول دون أن تكون البذور قد دفنت فى الأرض. وكان الهجوم على الوزارة والمسلط على شخصى أولا وعلى العاملين معى ثانيا فى صحف الحكومة بإيعاز وتوجيه من الذين كانوا يعملون فى الظلام ومن بينهم وزير الإعلام الضابط المتقاعد عمر الحاج موسى. فآليت على نفسى أن أتصدى لتلك الإدعاءات طالبا من مجلس الثورة التحقيق فى الأمر ومعرفة أسباب القصور والغش، وإذا كان المذنب وزارة الرى يعفى وزيرها وإذا كانت وزارة الزراعة فيعفى وزير الزراعة وإذا كانت الوزارتان معاً فليذهب الإثنان معاً. وأصررت على موقفى. فاضطر المجلس لتكوين لجنة تحقيق برئاسة السيد بابكر عوض الله والدكتور قريب الله الأنصارى وكيل وزارة التخطيط أميناً لها، ومن أعضائها كل من الرائد أبو القاسم هاشم والرائد هاشم العطا رئيس القطاع الزراعى آنذاك. عقدت اللجنة جلساتها فى وزارة التخطيط وفى أول اجتماع لها، قدمت فى تفصيل وبالوثائق الخطوات التى اتخذتها وزارة الرى فى الإضطلاع بتنفيذ المشروع والرسائل المتبادلة بينها وبين الجهات ذات الاختصاص فى كل من وزارة المالية ووزارة الزراعة. وأذكر بعد انتهاء عرض موقف الوزارة من القضية إن اتصل بى الدكتور قريب الله فى مكتبى وذكر لى بأن السيد بابكر عوض الله قال له معلقاً على عرضى لقضيتى بأنها المره الأولى له وبصفته قاضياً يستمع فيها إلى دفاع جيد من شخص لا صلة له بالقانون كالذى عرضته على اللجنة. وبعد السماع لأقوال السيد على التوم، اتخذت اللجنة قرارها الذى علمت بأنّه ألقى باللائمة على وزير الزراعة. ولكن نسبة للعلاقة

التى كانت فى إزدياد بين الرئيس النميرى والسيد على التوم فقد فضل النميرى عدم اتخاذ قرار بإعفائه. وظلت نتيجة التحقيق فى الكتمان، على الرغم من إلحاحى عدة مرات لبعض أعضاء مجلس الثورة بإعلان قرار اللجنة وإعفاء الوزير المذنب. هكذا إلى أن جاء عيد الإستقلال فى أول يناير ١٩٧١ الذى أقيم احتفاله فى مدينة الأبيض. هناك أشاد النميرى فى خطابه بالسيد على التوم والإنجازات التى حققها. فقررت أن أقدم أستقالتى فور عودتى إلى الخرطوم. دخلت على النميرى فى القطار الخاص الذى أقلنا بينما يتأهب القطار للدخول إلى محطة الخرطوم وكان يجلس معه بعض أعضاء مجلس الثورة. قلت له "ياريس إذا لم يتخذ قرار فى أمر التحقيق الذى أجرى بشأن مشروع الجموعية فثق أننى غير عائد لمكتبى فى الوزارة من صباح الغد". فى مساء ذلك اليوم نفسه جاء فى نشرة الأخبار المسائية قرار إعفاء الوزير على التوم وتعيين الدكتور عثمان أبو القاسم وزيراً للزراعة.



فى احتفال إفتتاح مشروع الجموعية بالقرب من الخرطوم.

مشروع السوكى الزراعى:

كان مشروع السوكى من أولّ المشاريع الكبرى الذى اضطلعت الوزارة بتنفيذه بالعمل المباشر بعد مايو ١٩٦٩ إذ تبلغ مساحته حوالى ٩٠ ألف فدان. وقد كنت مصمماً بعد اضطلاعى بقيادة الوزارة التى عملت فيها منذ تخرجى من الجامعة، أن أثبت بأن العمل المباشر فى تنفيذ أعمال الرى إذا أحكمت رقابته واضطلع به مهندسون وفنيون أمناء مقتدرون، وهيئت لهم الظروف والأجواء الطيبة والمشجعة والعادلة للعمل، مع الحزم والإنصاف والتقدير من المسئولين فانه سوف يحقق لا محالة مستويات عالية فى الإنتاج وتقليل التكلفة. ولهذا كان مشروع الرهد الزراعى ومشروع السوكى فى قمة الخطة الخمسية للتنمية التى إعتمدها مجلس الوزراء. تم وضع برامج تنفيذ المشروع واختيرت له مجموعة ممتازة من خيرة المهندسين وعلى رأسهم المهندس/ الريح عبد السلام نائب الوكيل للإنشاء والتعمير والمهندس عبد الفتاح يوسف مهندساً مقيماً للإشراف على التنفيذ تساعده نخبة ممتازة من المهندسين المدنيين والإنشائيين والميكانيكيين ومساعديهم. وفّرت لهم جميع المواد والمعدات والشاحنات والعربات اللازمة للتنفيذ، كما أحكمت الضوابط فى الشراء والحصول على المواد الإنشائية والوقود سواء كانت من المخازن التابعة للحكومة أو كانت من السوق. ووضعت الإرشادات فى كيفية الصرف وأحكمت الرقابة المحاسبية والمراجعة الدورية. وكما حدث فى مشروعىّ سوبا والجموعية، كانت تصل إلى مكتبى فى الخرطوم صباح كل يوم المعلومات اللازمة عن سير الأعمال وإجمالى الصرف والمعوقات التى طرأت والتوقعات فى المستقبل. هذا بالإضافة لزيارات الموقع التى كنت أقوم بها من وقت لآخر للوقوف على سير الأعمال على الطبيعة ومقابلة العاملين هناك وجهاً لوجه والإستماع إلى آرائهم أو شكاويهم. وتجدر الإشارة بأن مشروع السوكى قد تّم تخطيطه وتصميمه وتنفيذه بواسطة العاملين فى الوزارة مع استغلال الإمكانات المتاحة فيها لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل تكلفة.

غضب الشركات الأجنبيّة والمحليّة:

منذ أن توليت حقيبة وزارة الرى وأعددنا أساليب العمل ومصادره

وتخطيطه بهدف تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف، ثارت الجهات صاحبة المصلحة فى الداخل والخارج على أسلوبنا فى تقليل الإعتماد على المقاولين أجانب كانوا أم محليين. وكما جاء ذكره من قبل، بدأوا يخطِّطون فى الظلام ضد وزارة الرى وضدى شخصياً لأسلوب عملنا الجديد. فقد كانت تصميمات محطات المضخات وبعض المشاريع تحال لبيوت الخبرة الأجنبية ولتنفيذ الشركات العالمية. وكانت محطة مضخات مشروع السوكى قبل مايو قد أوكلت إلى شركة يابانية للقيام بالتصميم وتوريد المضخات. وبعد مايو أبعدنا الشركة اليابانية وأوكلنا مهمة التصميمات للمهندسن السودانيين وعلى رأسهم المهندس محمد صالح حسن. كما وقع عطاء توريد المضخات على شركة إندرتز النمساوية ولهذا كانت العيون الغاضبة مسلطة على مشروع السوكى والعاملين فيه آملين أن تحل بنا أيه كارثة لكى ينقضوا علينا وعلى أسلوبنا فى العمل وخاصة بعد أن حققنا نجاحات لها دوى كبير فى مشروعىّ سوبا والجموعية. وقد كنت آلاحظ ذلك من بعض ما يكتب فى جرائد الحكومة التى يحركها وزير الإعلام عمر الحاج موسى ويقوم بالكتابة فيها ضد وزارة الرى بعض المأجورين من الصحفيين الصغار.

إضراب العمّال فى مشروع السوكى:

وبينما نحن فى سباق مع الزمن، وصلنى خبر بأن العمال الذين يعملون فى مشروع السوكى هدّدوا بالإضراب ووقف العمل احتجاجاً على توجيهات من المسئولين تضر بمصالحهم وحقوقهم. فقررت الذهاب إلى هناك فوراً ومعرفة الأسباب التى دعت لذلك وكان يصحبنى كل من السيد يحيى عبد المجيد وكيل الوزارة والسيد الريّح عبد السلام نائب الوكيل. وعند وصولنا بالعربات فى موقع المشروع قابلتنا الشعارات فى الطريق المؤدى إلى مكاتب رئاسة الإشراف، تهاجم المهندس المقيم وتصرفاته وتنادى بتطهيره. فغضبت على هذا الأسلوب الظالم من نقابة العمال ضد شخص المهندس المقيم. وقررت عدم الإجتماع معهم أو معرفة تظلماتهم حتى تجمع تلك الشعارات واللافتات وتعتذر النقابة للمهندس عبد الفتاح يوسف. وبالفعل عند وصولى ومقابلة مسؤولى النقابة أخبرتهم

بقراري وقلت لهم بأن الأمر في يدكم، إذ أني لا أقبل هذا الأسلوب في التعامل بين العمّال والمهندسين المشرفين. وبعد أن قامت النقابة بجمع كل الشعارات واللافتات وقدمت اعتذارها للمهندس عبد الفتاح جلست معهم استمع لشكواهم، التي تلخصت بأن المهندس المقيم قد سحب سلطات الملاحظين في إصدار طلبات استجلاب المواد من المخازن كما هو الحال في السابق. وعندما احتج الملاحظون المعنيون، أمر السيد عبد الفتاح بنقلهم للرئاسة بمدني، الأمر الذي أثار حفيظة العاملين. حين إستفسرت عن الداعي لإصرار الملاحظين على إصدار تلك الطلبات وهي مسئوليات خارجة عن إختصاصاتهم وكانت مستغلة في الماضي من بعض الملاحظين بغرض السرقة، جاءني جوابهم بأن سحب تلك السلطة منهم أمر سيشين سمعتهم. فقلت لهم إذا كانوا هم أبرياء وليست لهم دوافع سوء فإن سحب تلك السلطة وإعادتها لمهندس الإشراف هي الإجراء السليم الذي يتمشى مع النظم والأساليب الصحيحة في توفير المواد اللازمة للإنشاء. وأيدت قرار المهندس المقيم على أن يلغي أمر النقل إذا قبل الملاحظون الإنصياع للتعليمات الجديدة. وهكذا تم الإتفاق، وسار تنفيذ المشروع كما كان مخططا له.

إنهيار بيارة السوكي:

كانت حفريات بيارة السوكي حيث تقام محطة المضخات التي ترفع مياه النيل الأزرق إلى حوض الرميّ حيث الترعة الرئيسية للمشروع تنفذ على مدار الأربعة وعشرين ساعة في اليوم سباقا مع الزمن للوصول إلى مستوى قواعد المضخات التي كانت على عمق يزيد كثيراً عن مستوى سطح المياه في النيل الذي يبعد بضعة أمتار عن تلك البيارة. هذا وكنا قد قمنا أثناء المسح الميداني للموقع، بعمل ثقوب الجسات اللازمة للتعرف على نوعية التربة في تلك الأعماق. ومن ثم تقررت نوعية الحماية المطلوبة لمنع إنهيار التربة أثناء الحفر، كما تقررت الأسس والمعطيات الفنية اللازمة لتصميم القواعد الخرسانية. كنت في تلك الفترة في زيارة رسمية للقاهرة بصحبة النميري، عندما وصلنا خبر إنهيار بيارة السوكي وغمرها بالمياه، ذلك الحدث الذي ضخِّم بصورة مفزعة من خلال إستغلال وسائل الإعلام الحكومية بإيعاز من الحاقدين وعلى رأسهم وزير الإعلام

الضابط بالمعاش عمر الحاج موسى. لذا قررت العودة فوراً للخرطوم قائلا للنميرى: "إذا وجدت السبب هو إهمال من جانب زملائى فى الوزارة فإنى سأتنحى عن الوزارة لأفسح الطريق لكم لعقاب المسؤولين عن الإهمال. أما إذا كانت الحادثة لأسباب خارجة عن الإرادة فإنى سأعلن الحقيقة كل الحقيقة للشعب".

المؤتمر الصحفى فى السوكى وأسباب أنهيار البياره:

عند وصولى لبيتى فى الخرطوم، وجدت فى إنتظارى المهندس الريح عبد السلام مساعد الوكيل للإنشاء والتعمير الذى كان فى حالة توتر شديد، وهو يحدثنى فى قناعة بالأسباب التى أدت لأنهيار الحفريات وتدفق مياه النيل فى أساسات محطة الضخ، فالذى حدث كان أمراً طبيعياً ومحتمل الحدوث، كما هو معروف فى مراجع هندسة التربه، أذ أن فحص التربة فى أعماق طبقات الأرض للتعرف على نوعيتها وخصائصها تتم بالثقوب بمعدات خاصة ترفع عينات من تلك الطبقات التى تخترقها الحافره، وهذا ما قمنا بعمله فى المسح الميدانى أبان تصميم القواعد للمضخات، ولكن تواجدت فى تلك الأعماق تربة رملية فى شكل إنبوب يمتد من النيل إلى البياره يخترق الطبقة الطينيه التى تمثل النمط العام فى ذلك الموقع، ولكن لم تخترقها الثقوب التى اجريت للفحص لصغر حجمها وبالتالى لم يكتشف تواجدها، وهذا وارد فى المسح، ومعروف فى علم ميكانيكية التربة. وعندما وصلت الحفريات لمستوى ذلك الأنبوب الطبيعى إنجرفت التربة الرملية الأنبوبية بسبب الضغط العالى للمياه من جانب النيل، وفتحت بذلك مجرى تدفقت عبره مياه النيل إلى حفريات الاساس. فأستفسرت منه مندهشا: ولِمَ لم تبدأوا فى حفر بيارة أخرى؟ ردّ قائلا: بأن ذلك ما فعلناه ولكن السيد الوكيل يحى قد أمر بوقف الحفر فى الموقع الجديد بعد أن قطعنا شوطا كبيراً فيه حتى تعود أنت من القاهرة. قلت إذن عد إلى الموقع، ودع رجالك يواصلون الحفر فى البيارة الجديدة، وهكذا عاد الريح فى مساء ذلك اليوم، وهو أشد قوة وعزيمة فى مواصلة العمل الذى بدأوه فى ثقة وبمعرفة ودراية. ولكن نسبة للضجة والتهويل الذى صاحب إعلان الحادث ونشره بصورة مغرضه – رأيت أن أوضح للرئيس وزملائه ما حدث فى بيارة السوكى. وهنالك فى القصر شرحت

ما حدث، وأخبرتهم بقرارنا ببدء الحفر فى البيارة الجديدة. ولكن النميرى سألنى فى دهشة إن كنت أضمن أن البيارة الجديدة لن تنهار كشقيقتها المشئومة، فأجبت بأنى لا استطيع أن أضمن ذلك، ولكن المعطيات التى لدينا تشير إلى أن ما وقع من قبل بعيد الأحتمال، خاصة ولدينا فكرة عن موقع الأنبوب الرملى الذى سبب الحادث. ولكن النميرى لم يقتنع وأصر أن أؤكد له بأن ما حدث لن يتكرر. فضحكت قائلا: أنى لا أضمن أن أعيش لنهاية يومى هذا، فكيف لى أن أضمن ما هو موجود فى باطن الأرض فى تلك المنطقة. وذكرت له المقولة الهندسية عن المفاجآت فى الاساسات التى تقول "مهما كانت أساليب فحص التربة المتاحة فأنك لن تعرف ما هو قابع فى الاساسات حتى يتم الحفر إلى المستوى المطلوب "وأضفت قائلا" ياريس إذا أراد المرء أن يسمو ويتطور فلابد له من قبول المخاطر المعقوله... وهذه طبيعة الدنيا وسنة الحياة". وتدخل الصديق الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، الذى كنت دائما أحظى بوده وأعجابه. حتى لقد أسمى أول ابنائه "المرتضى". قائلا: "ياريس، عندما توجهنا إلى الخرطوم من خور عمر فى صبيحه ٢٥ مايو فهل كنا ضامنين النجاح؟ ياريس خلّى مرتضى يشوف شغله هو وعصابته، (وهكذا كان الرائد الزين يسمينا فى وزارة الرى)، وهم عارفين البيعملو فيه" وهكذا إنتهى الاجتماع.

بعد ذلك، دعوت الصحافه وأجهزة الإعلام لزيارة موقع الأعمال فى السوكى، ودعوت معهم بعض اساتذة جامعة الخرطوم وكلية الهندسة، حيث عقدت مؤتمراً كبيرا تحدث فيه المهندسون المشرفون والمسئولون فى الوزارة عما حدث فى البياره التى إنهارت موضحين ذلك بالبيانات والخرائط، وأجابوا على الاسئلة والاستفسارات العلميه والإدارية، وكان انتصاراً كبيراً للوزاره والعاملين فيها، وفنّدت الاشاعات المغرضه والاكاذيب الملفقة التى نشرها الحاقدون فى داخل الحكومة وخارجها. وتوجت ذلك النصر المبين، بنشر مقالى المشهور الذى أصبح عنوانه حديث المجتمع والمجالس" فلتنهار بيارة السوكى الأولى والثانية ولتبقى الحقيقة فهى أنفع وأجدى لشعبنا". (أنظر الملاحق)



إحتفال مشروع السوكى يوليو ١٩٧١ حيث قُلدت وشاح النيلين من الطبقة الأولى.

مشروع الرهد الزراعى:

ظل مشروع الرهد الزراعى الذى تبلغ مساحته الاجمالية حوالى مليون فدان حبيس الخرائط والمخططات القابعة فى مكاتب وزارة الرى والمالية والزراعة منذ الإنتهاء من تشييد خزان الروصيرص على النيل الأزرق فى أوائل الستينات. وأذكر فى حفل افتتاح الخزان - أن قال وزير الرى آنذاك - السيد الشريف حسين الهندى بأنه حائط أقيم عبر النيل الأزرق ليست له فائدة إلا إذا تحقق مشروع الرهد. أى لابد من إستصلاح أراضى الرهد المنبسطة الشاسعة لتنساب خلالها مياه ذلك الخزان عبر قناة الرهد الرئيسية التى كان مأخذها بفتحاته ذات الأبواب الحديدية الضخمة التى شيدت كجزء من ذلك السد دون أن تحفر القناة التى يبلغ طولها حوالى ١٠٠ كيلو متراً لتصل إلى أراضى الرهد الخصبة حيث المشروع الكبير وكانت العقبة الكبرى هى حفر تلك القناة

الضخمة، والتى يعتمد حفرها على توفير آليات ذات تكاليف باهظة تحتاج إلى دعم خارجى لم توفق الحكومات المتعاقبة فى الحصول عليه. وقد كنت فيما مضى مسئولا عن إنشاء سد الروصيرص إبان مراحله النهائية فى التشييد، وكنت أعرف الكثير عنه، ولهذا آليت على نفسى أن احقق الأمل الكبير فى تنفيذ المشروع لإستغلال مياه الخزان التى لم يتم إستغلالها بعد. وفور إستلامى لحقيبة الوزارة بدأت إتصالاتى مع البنك الدولى فى الحصول على التمويل. عقدت عدة اجتماعات مع مندوبى البنك الدولى بهدف اقناعهم بمساعدتنا فى تحقيق المشروع بتوفير العملة الأجنبية لشراء الآليات اللازمة للحفر. وكان واضحا مماطلة البنك ومراوغته لأسباب سياسية. ذلك أن حكومة مايو لم تكن تحظى بعطف الإدارة الامريكية وتوابعها من حكومات الغرب، والبنك الدولى وغيره من مؤسسات التمويل الدولية تخضع بصورة كبيرة لضغوط تلك الحكومات التى تملك حصة كبيرة فى رؤوس أموال تلك المؤسسات. وعلى الرغم من ذلك، بدأنا فى تنفيذ القناة الرئيسية من مصادرنا الذاتية التى خُصصت لنا للمشروع فى خطة التنمية الخمسية التى اقرتها الحكومة. وهكذا احتفلنا ببدء العمل فى الموقع عند السد وتحت أضواء مكثفة من الإعلام محليا وعالميا خاصة والمشروع كان أكبر مشروع للرى فى القارة الأفريقية فى ذلك الوقت. وفى نفس الوقت، بدأت إتصالاتى بالمسئولين فى الإتحاد السوفيتى أملا فى مساعدتهم لنا فى توفير الآليات اللازمة.

سفرى إلى موسكو وإختلافى مع السوفيت:

كان يسكن بجوارى فى شارع ٢٥ فى إمتداد الخرطوم الجديد، دبلوماسى سوفيتى، اسمه "اناتولى"، وكنا نتبادل الزيارات الاجتماعية من وقت لآخر كلما اقتضت المناسبات. وعندما علم بما احتاج اليه من الآليات أحضر لى كتيبا يحوى أنواع آليات الحفر المتوفرة فى الإتحاد السوفيتي. ثم سافرت إلى موسكو فى أواخر عام ١٩٧٠ فى وفد ترأسه النميرى، وبه كل من اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع، وعبد الكريم ميرغنى وزير التخطيط، والدكتور سيد أحمد الجاك وزير المواصلات، وشخصى وهناك استقبلنا المسئولون فى الحزب والدولة،

وعلى رأسهم أمين عام الحزب الشيوعى ورئيس الوزراء كوسيجين، والوزراء المختصون، بغرض الإتفاق على ما جئنا للحصول عليه. وكان علىّ أن اجتمع إلى وزير المعدات كما يسمى هناك للتباحث معه فى طلباتى لآليات الحفر، وقد كان رجلا كبير السن. تحدثنا كثيراً عن شبكات الرى والصرف وتخطيطها وحفرها بالأيدى فيما مضى. ثم أخبرته بقطاع قناة الرهد، وعمقها ونوعية التربه التى تخترقها، وحاجتنا لنوعية خاصة من الآليات ذات المقدره التى تناسب ما ستقوم به من اداء. وأخرجت له الكتيب الذى احضرته معى موضحاً له ما أريد منها. فقلب صفحاته مبتسما، وقال لى أنه دعاية فقط، لأنهم فى الحقيقة لا ينتجون تلك الآليات، مؤكدا لى أن آليات أقل قوة يمكنها أن تؤدى المهمة المطلوبة، ويمكنه أن يزودنى بالاعداد المطلوبة منها. فرفضت شارحا له فى تفصيل تربة الطين السوداء وصلابتها مما يستدعى أن تكون الحافرة ذات قوة عالية وشرحت له آليات كتربلر (CATERPILLAR) التى نستعملها فى السودان فرد بأننا تعودنا على الآلات الأمريكية ولهذا نصرّ على الحصول على آلات مثلها. بينما الآلات السوفيتية التى تقل كثيراً فى قوتها تستطيع أن تؤدى نفس المهمة إذا استغلت بالأسلوب الصحيح. فقلت له، "ياسيدى الوزير، أن الآلة التى تستطيع أن تحفر التربة الطينية السوداء فى بلدى لابد لها أن تكون ذات قوة تعادل قوة ١٢٠ حصانا على الأقل، والآلات التى تعرضها علىّ لا تزيد قوتها عن قوة ١٢ حصانا فقط. وبما أن الحصان هو الحصان أن كان امريكياً أو سوفيتياً، فلابد لى من الحصول على آلة سوفيتية لها قوة ١٢٠ حصاناً سوفيتياً لكى أستطيع أن أحفر بها قناة الرهد التى بدأت حفرها قبل أن أجئ اليكم. أما أن كنت تعتقد بأنكم قادرون بما لكم من معرفة وخبرة- وهذه حقيقة لا أنكرها - أن تحفروا أرضنا الصلبة بآلياتكم ذات القوة الصغيرة التى تعرضها علىّ فلا مانع لدى ولكن بشرط واحد هو أن تبعثوا الينا بالآلات مع سائقيها ومهندسيكم، وتقوموا أنتم بحفر قطاع القناة الذى يبلغ عرضة ٤٠ مترا وعمقه ٤ أمتار، وتعلمونا كيف تؤدون ذلك، وعندما نتأكد من نجاحكم ونتعلم طريقتكم بعد ذلك فقط نوقع معكم إتفاق شراء تلك الآلات. هزّ رأسه مبتسماً ورافضاً ما اقترحته عليه. ثم وقف فجأة وطلب منى مرافقته إلى الجانب الآخر من مكتبه الكبير حيث علقت لوحة كبيرة للسد العالى فى مصر. قال لى مؤشرا اليها، "أتعرف هذا السد"؟ قلت: نعم، قال

"لا ياسيدى الوزير، كفانا ما فعلناه فى هذا المشروع، ولن نكرر تلك الغلطة التى كلفتنا كثيرا، وعليكم وحدكم مسؤولية القيام بتنفيذ الحفريات، وعلينا نحن أن نساعدكم بتوفير الآليات التى لدينا بعد أن توقعوا على الوثائق الخاصة بشرائها "رددت مبتسماً" لا ياسيدى الوزير، أنا أعلم بمواصفات الآليات التى احتاج اليها، والآليات التى تعرضها علىّ لن تفى بالغرض، وما لمثلها أتيت إلى بلدكم". وانتهت المداولات بيننا دون إحراز أى نتائج.

الاجتماع الختامى مع الرئيس كوسيجين:

فى نهاية الزيارة الرسمية، عقد اجتماع ختامى، حضره الوفد السودانى بكامل اعضائه مع الرئيس النميرى، كما حضره الجانب السوفيتى برئاسة رئيس الوزراء، وذلك للتوقيع على الإتفاقيات التى تم التوصل اليها. كنت الوزير الوحيد الذى خرج من المولد بدون حمص كما يقولون، وعندما علم كوسيجين بذلك خاطبنى بصوت عال. "يا وزير الرى. لماذا لم توفق فى إنجاز مهمتك؟ فزميلك وزير الدفاع قد حصل على ما يريد من معدات كثيرة". فرددت عليه بصوت عال" ياسيد رئيس الوزراء، أن زميلى وزير الدفاع لم يخض حربا بالمعدات التى وفرتموها له مشكورين، أما أنا، فقد حفرت الأرض فى بلدى بالآليات وأعرف جيدا ما إحتاج اليه، ولكن السيد وزير المعدات أخبرنى بأن ما اطلبه لا وجود له فى بلدكم. وهكذا رجعت إلى السودان خالص الوفاض دون أن اظفر بما يساعدنى على مواصلة حفر قناة الرهد التى أصبحت العقبة الكبرى فى إنجاز المشروع".



زيارة الرئيس جعفر نميرى إلى الإتحاد السوفيتى - المستر كوسيجين رئيس وزراء الإتحاد السوفيتى آنذاك، عبد الكريم ميرغنى وزير التخطيط، أحمد سليمان سفير السودان فى موسكو، المهندس سيد أحمد الجاك وزير المواصلات وشخصى.

المخطط السودانى لحل مشكلة رى الرهد:

بعد عودتى للسودان خالى الوفاض، اجتمعت مع زملائى المختصين فى الوزارة، ووضعت أمامهم المأزق الذى وقعنا فيه. فالبنك الدولى يقدم رجلا ويرجع أخرى، ولا ندرى أن كنا سنحصل على مساعدته أم لا، والإتحاد السوفيتى خيب أملنا بإصراره على الآليات الصغيرة التى لا فائدة منها لحفر ذلك المجرى الكبير للقناة المشئومة، ولابد لنا من إيجاد الحلول للخروج من المأزق الذى دخلنا فيه. ولما كانت لى الثقة التى لا حدود لها بمقدرة وكفاءة زملائى فى هندسة الرى علماً وخبره، وثقتى بمقدرتهم الخلاقة لتذليل المصاعب والمعضلات. طلبت منهم

البحث والتفكير فى إيجاد الحلول للخروج من الأزمة، وكانوا حقا عصبة واحدة تملك خيرة العقول والأفكار الثاقبة سخروها فى سخاء وكرم من أجل هدف واحد هو المصلحة العامة، مصلحة كل الناس والوطن الذين حملوهم المسئولية ووثقوا فيهم لإداء المهمة. وبعد الدراسات والبحث والمداولات، تمكن اولئك المهندسون الذين أسجل اسماءهم هنا فى فخر وإعتزاز من تغيير المخطط الاساسى الذى كان قد وضعه المكتب الهندسى الاستشارى البريطانى "السير ميردوخ ماكدونالد وشركاه"، والذى كان قد أقره خبراء البنك الدولى عندما وافقوا على تمويل خزان الروصيرص وهو رى المشروع الضخم بمأخذ فى سد الروصيرص لقناة موصلة إلى منطقة المشروع التى تبعد حوالى ١٥٠ كيلو متراً. ولهذا السبب كان لابد من حفر قناة عريضة وعميقة وطويلة تحتاج لآليات عديدة ذات قدرة عالية، الأمر الذى أدى إلى تكلفة باهظة تمثل نسبة كبيرة من اجمالى تكاليف استصلاح المشروع. ومن هذا المنطلق توصل المهندسون السودانيون بعد الفحص الفنى الدقيق، وبعد الدراسات المتعمقة فى البدائل، وما تنطوى عليه من متطلبات التنفيذ والتكلفة، إلى إلغاء القناة الرئيسية والاستغناء عن مأخذها الذى كان قد شيد فى جسم السد، واستبداله بالمجرى الطبيعى للنيل الأزرق كقناة موصلة للمياة من الخزان إلى مينا الشريف القريبه من منطقة المشروع حيث تقام محطة مضخات كبرى لرفع تلك المياه التى وصلت من الخزان إلى قناة تحملها إلى الأراضى المستصلحة التى تبعد حوالى ٨٠ كيلو متراً فقط. ونسبة لتقاطع مجرى نهر الدندر على بعد ٣٠ كيلو متراً اقتضت الحلول الهندسية حمل المياه عبر سحاره (سايفون) تحت مجرى نهر الدندر ومن ثم، تستمر القناة إلى أن تصل مجرى الرهد حيث تصب مياهها خلف سد صغير (براج) على نهر الرهد. ومن هناك، وعبر مأخذ فى السد تنساب المياه مرة أخرى إلى قناة موصله قصيرة حتى تصل إلى شبكات الرى فى الأراضى المستصلحة فى الرهد. وقبل اقرار المخطط الجديد تم إعداد التصاميم المبدئية لجميع المنشآت وحساب كمياتها وتكاليفها، وإتضح أن التخفيض فى التكاليف بين المخططين يبلغ حوالى ٢٥٪.

اقرار المخطط الجديد لتنفيذ مشروع الرهد:

فى ثقة وإعتزاز حملت المشروع الجديد إلى مجلس الوزراء حيث قدمت مذكرة ضافية شرحت فيها كل ما يتعلق بالمشروع والنتائج التى توصلنا اليها طالبا إقراره من المجلس وإعتماد مخصصاته المالية السنوية حسب الخطة الجديدة لتنفيده. ومرة أخرى كان ذلك يوماً عظيماً للوزارة والعاملين فيها. رأيت من واجبى نحو أخوتى ورفاق دربى الذين حققوا ذلك النجاح الكبير ومن حق الناس علىّ أن أذهب وهم معى إلى الأذاعة والتلفزيون لأعلن للسودان باكمله الحقيقة كل الحقيقة، وكان يدفعنى دائما شعور عميق لأثبت للناس جميعا ولأولئك المشككين فى مقدرة وكفاءة المهندسين السودانيين أن لهم فى ابنائهم وأخوانهم مهندسى الرى خبراء ذوى علم ومعرفة يضاهون خبرة المتخصصين فى هذا المجال على المستوى العالمى، وأنهم قادرون على تحمل مسئولياتهم الفنية والأخلاقية فى كفاءة عالية دون الوصاية من بيوت الخبرة الاستشارية الاجنبية أو موظفى مؤسسات التمويل الدولية. والحق يقال أنه ربما كان لما واجهته شخصيا فى حياتى المهنية من إنكار وتشكيك فى إمكاناتى وكفاءاتى المحرك الباطنى العنيف لأبراز الحقيقة والمغالاة فى اثباتها لكل الناس فى بلدى، وعلى الأخص الذين فى موقع مسؤولية إتخاذ القرار، الذين ربما يتعرضون لضغوط من جهات أجنبية ذات مصلحة، أو من دوائر محلية ذات منفعة، أو هم مدفوعون بعقدة الخواجه وعدم الثقة فى كل ما هو وطنى، أو حماية لمراكزهم إذا وقعت كارثة أو لحاجة فى نفس يعقوب.

وهكذا ذهبت إلى مبنى الأذاعة والتلفزيون فى أم درمان تصحبنى تلك النخبة الممتازة من المهندسين الذين كان لهم الفضل الأكبر فى استنباط المخطط الجديد لرى مشروع الرهد. وبدأت حديثى أمام الكاميرات والأضواء المسلطة وهم ملتفون حولى قائلا للناس – كل الناس – أننى بموافقة الحكومة بدأت فى حفر قناة الرهد عند سد الروصيرص، صرفت مبلغا كبيراً تنفيذا للمخطط المعتمد من قبل، ولكن راح ذلك الصرف هباءا منثورا. ولما سدت أمامنا السبل فى الحصول على التمويل اللازم لحفر تلك القناة، أن كان من البنك الدولى، أو من الأصدقاء السوفيت، فرض علينا إيجاد المخرج من المأزق الذى وقعنا فيه، إذ نحن فى أشد الحاجة لمشروع الرهد الزراعى، ولهذا طلبت من المسئولين فى الوزارة

الذين يجلسون معى هنا اليوم أن يجدوا لنا حلاً واقعياً ومخرجاً مشرفاً لما تورطنا فيه بدافع الأخلاص والتفانى فى خدمة الوطن. وقد كانوا عند حسن ظننا بهم، وكانوا على مستوى التحدى والمسئولية التى حملوها واستطاعوا بمقدرة وكفاءة الاستغناء عن المخطط الذى أجيز من قبل لتنفيذ المشروع، واستبداله بمخطط جديد يستغنى عن القناة المشئومة، وفى نفس الوقت يوفر لنا حوالى ٢٥٪ من التكاليف. وبعد إجراء الفحوص والاختبارات اللازمة، وبعد التأكد من أننا حصلنا على أفضل البدائل اقتصادياً وفنيا رفعت الأمر لمجلس الوزراء الذى أقر المخطط الجديد واعتمده فى خطة التنمية. ولهذا رأيت أن أقدم لكم أخوتى وزملائى الذين كان لهم الفضل فى صياغة المخطط الجديد. ومن ثم قدمتهم واحدا واحدا وهم المهندس يحى عبد المجيد الوكيل، والمهندس الطيب عبد الرازق نائب الوكيل، والمهندس الريح عبد السلام مساعد الوكيل للإنشاء والتعمير، والمهندس محمد صالح حسن كبير مهندسى المشروعات، والمهندس الهادى عبد الملك مساعد كبير مهندسى المشروعات، والمهندس عثمان محمد حسن كبير المهندسين الميكانيكيين، والمهندس محمود السر جماع كبير مهندسى التشييد، والمهندس الخير حاج الأمين مساعد كبير مهندسى التشييد والمهندس فيصل طه المهندس المقيم لقناة الرهد.

وشرحت فى تبسيط التعديل الذى أقر والتخفيض فى التكاليف الذى تحقق وبرامج تنفيذ العناصر الاساسية فى المشروع، وهكذا طوينا صفحة فى مشروع الرهد، وفتحنا صفحة جديدة كتبناها بأنفسنا فى ثقة وتحدى ومضينا قدما فى تنفيذ أشغال البنية الاساسية لمشروع الرهد السودانى.

غضب السوفيت علىّ وعلى وزير التخطيط:

بعد أن فشلنا فى الوصول إلى أى إتفاق مع السوفيت بخصوص شراء الآليات السوفيتية، وبعد أن توصلنا إلى التعديل الجوهرى لرى مشروع الرهد أتصل بى تليفونيا الرئيس نميرى بمكتبى، وقال لى بأن السفير السوفيتى حضر اليه وأخبره أن الحكومة السوفيتية غير راضية عنى لعدم تعاونى معهم فى اتمام صفقة الآليات، وزيادة التعاون بين الوزارة وبينهم. فقلت لنميرى

ليذهب السفير السوفيتى وحكومته إلى الجحيم، وفى اعتقادى أن موقفى الصادق معهم يخدم مصالح بلدى ومصالح بلدهم. لأنى لو قبلت ما عرضوه علىّ سيأتى يوم قريب تصبح فيه تلك الآليات اكواماً من الحديد الخرده دون أن تحقق العمل المطلوب منها. ويومها سيغضب الشعب هنا ضدى وضد السوفيت، ضحك النميرى، وإنتهى الموضوع. ولكن بعد فترة قليلة وصلت مذكرة عن طريق وزارة الخارجة من الحكومة السوفيتية تتهمنى وتتهم السيد عبد الكريم ميرغنى وزير التخطيط بأننا نحمل أفكاراً ونعمل بدوافع معادية للسوفيت، وكانت تلك المذكرة مبعث استهزاء منى ومن الصديق عبد الكريم، ومن جميع الذين علموا بها فى الحكومة.

الأستعجال فى رى مشروع السوكى قبل موعده المحدد:

سارت أعمال تنفيذ الرهد حسب البرنامج المقرر، وعلى ما يرام، إن كان فيما يخص محطة المضخات، أو فيما يخص إستصلاح الأراضى وشبكات الرى والصرف. وكان من المقرر أن يبدأ ضخ المياه فى الحقول فى شهر أغسطس ١٩٧١ حين يبدأ رى محصول القطن للموسم ٧١-١٩٧٢. ولكن فى حوالى شهر مايو أتصل بى الضابط بالمعاش محمد عبد الحليم الذى أصبح وزيرا للتخطيط (بعد أن كان وزير دوله للرسائل لمصر) بعد تعديل وزارى أعفى فيه الصديق عبد الكريم ميرغنى. إتصل بى طالباً منى أن كان فى الامكان التعجيل بإنجاز مشروع السوكى فى غضون شهر يونيو ليتمكن من رى محصول الفول السودانى الذى يزرع فى شهر يوليو، أى تخفيض فترة التنفيذ شهراً واحداً، وأردف قائلا "إذا تمكن مهندسوك من تحقيق ذلك فأنا على إستعداد للإستجابة لمطالبهم فى الحصول على الزيادات والترقيات التى كنت قد تقدمت بها إلىّ فى مذكرتك التى أمامى"، فوعدته خيراً على أن أبحث الأمر مع المسئولين عن تنفيذ المشروع. ذهبت بعد ذلك لموقع الأعمال فى السوكى يصحبنى المسئولون فى الوزارة حيث عقدت اجتماعاً موسعاً حضره جميع المهندسين المشرفين على تنفيذ العناصر المختلفة، وهناك حدثتهم بما طلبه السيد وزير التخطيط، وما قدمه من مكافآت مقابل ذلك. وعند بدء النقاش طلب الحديث مهندس يقوم بتنفيذ أعمال محطة

المضخات، وقال يخاطبني فى ثقه وثبات "يا أخ مرتضى ما كنت أتوقع أن أسمع منك هذا الحديث الغريب. فأولاً، أنت كمهندس تعلم بأننا خططنا برنامج التنفيذ على أسس علميه تأخذ فى الاعتبار متطلبات التنفيذ من جميع جوانبها، وإذا طرأت مستجدات تتطلب أعادة النظر فى البرنامج، فأن ذلك يتم على اساس الدراسة الفنية التى يتقرر بموجبها إن كان فى الإمكان تخفيض المدة، وكم هو الثمن. أما أنك تفكر بعقلية السيد وزير التخطيط بأننا نستطيع تخفيض مدة التشييد برشوتنا ببعض العلاوات والترقيات ففى ذلك إساءة لنا ولك يا أخ مرتضى وما كنا نتوقع ذلك منك". والله يعلم كم شعرت بالاحتقار لنفسى وتحسرت على قلة عقلى وتمنيت لو كان فى استطاعتى أن اختفى تحت المنضدة التى كنت أجلس عليها، وتلك العيون المتسائلة تنظر إلىّ فما كان منى سوى إسترداد شجاعتى والرد بموافقته مبدياً أسفى وإعتذارى وساحباً كلامى الذى أثار عتابه. ثم طلبت فوراً من المسئولين تكوين لجنة لبحث إمكانية ضخ المياه فى شبكات الرى فى أول يوليو بدلا عن أول أغسطس، ورفع ما تتوصل اليه اللجنة لبحثه معهم قبل عودتى للخرطوم فى مساء ذلك اليوم.

المتطلبات الإضافية لتحقيق البرنامج وتوسلى للنمساويين:

فى العصر عقدنا اجتماعا لسماع ما توصلت اليه اللجنة، وقد تأكد بأنه من الممكن تشغيل المضخات وتدفق مياه الرى فى الشبكه فى أول يوليو إذا تحققت المتطلبات التالية:-

أولا: زيادة عدد آليات الحفر بقدر معين على أن تبدأ العمل بالحقل فى تاريخ معين.

ثانيا: تعديل تصميم محطة المضخات ليصبح سقفها من الحديد والزنك (جملون) بدلا من سقف الخرسانة المسلحة كما كان مخططا من قبل، والاستعجال فى توفير تلك المواد للتركيب فى تاريخ معين. تلك كانت متطلبات قسم التشييد التابع للوزارة.

أما الشرط الثالث والأهم، والذى يقع خارج اختصاص قسم التشييد هو أن

تقبل شركة اندرتز النمساوية المورِّدة للمضخات والمسئوله عن تركيبها وتشغيلها قبل التسليم، البدء فى تركيب المضخات على قواعدها، قبل إنتهاء الأعمال المدنية فى مبنى المحطة وسقفها، خلافاً لما هو منصوص عليه فى شروط العقد. وعلى الفور طلبت رئيس عمال التركيب النمساوى ليحضر إلىّ. وعند حضوره تحدثت معه فيما نحن بصدده، وما نطلبه منه لتحقيق البرنامج المقترح. فرد علىّ معتذراً أن قوانين العمل فى النمسا لا تسمح بعمل تركيب الماكينات، إذا كانت هناك أى أعمال مدنية تجرى حولهم، أو فوق رؤوسهم. وينص عقد الشركة مع الوزارة على أن يبدأ تركيب المضخات على قواعدها بعد إكتمال مبنى المحطة وإنتهاء جميع أعمال الإنشاء والتشطيب فيه. ومن ثم تسليمه لشركة اندرتز لبدء تركيب المضخات، وتشغيلها قبل التسليم. فقلت له أننى أعلم ذلك، ولكنى أرجو منك أن تتفهم احتياجاتنا، وتتعاون معنا بغض النظر عن شروط عقد الشركة معنا، فرد بأنه لا يملك تلك الصلاحيات، ويعلم أيضا أن رئاسة الشركة فى النمسا لن توافق على ذلك للخطورة على حياة عمال التركيب، إذا سمح بوجود أعمال مدنية فى المبنى أثناء التركيب. وعندما لاحظ حزنى وخيبة أملى، وتطلعى اليه فى استجداء، أردف قائلا "ياسيد الوزير أن القرار بذلك فى ايدى العمال أنفسهم، فإذا هم إستجابوا لرجائك فعليهم وحدهم تحمل المسئولية، وليس للشركة حين ذلك أى دخل فى الموضوع، ويمكنك أن تتحدث اليهم شخصيا". ثم استفسرت منه اين التقى باؤلئك العمال. فرد بأنهم فى راحة الظهيرة فى إستراحة سكنهم فى الموقع. فطلبت منه الذهاب معى اليهم فإعتذر قائلا أنه لن يذهب معى، ولن يحضر تلك المفاوضات، والأمر لا يخصه ولا يخص الشركة. فذهبت وحدى إلى الاستراحه، وهناك وجدتهم مستلقين على سرائرهم عراة تماما إلا بالقدر اليسير من اللباس، وكانوا حوالى ستة عمال فى أعمار تتراوح بين العشرين والخامسة والعشرين. فحييتهم باللغة الالمانية، وتحدثت اليهم بها، وعرفتهم بنفسى فجلسوا على أسرتهم ينظرون إلىّ، وأنا واقف فى مدخل الغرفه، ثم واصلت مخاطبتى لهم شارحاً لهم الموضوع برمته، وما دار من

مناقشات بين المسئولين عن تنفيذ العناصر المختلفة فى المشروع، وما توصلوا اليه، وحدثتهم بما قاله لى رئيسهم عندما طلبت اليه بدء التركيب أثناء تشييد مبنى المحطة، ثم توسلت إليهم أن يساعدونى فى تحقيق البرنامج المعجّل. فوعدونى ببحث الأمر بينهم، وإخطارى فيما بعد قبل عودتى للخرطوم مساء ذلك اليوم، وكم كنت سعيداً وشاكراً ومقدراً عندما جاءوا إلىّ جميعا فى العصر فى مقر اجتماعنا، وأخبرونى بقرارهم بالموافقة على بدء تركيب المضخات حسب البرنامج المعجّل. وهكذا تم إقرار البرنامج بمشاركة ومباركة كل القائمين بالتنفيذ مع تحملى مسئولية توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق البرنامج.

الفصل الرابع
توجهات وصراعات الحكم العكسري
حتي يوليو ١٩٧١

الفصل الرابع
توجهات وصراعات الحكم العكسرى حتى يوليو ١٩٧١

بدء التوتر فى علاقتى مع النميرى:

بدأ النميرى يتغير شيئاً فشيئاً، لما كان يسمعه من الكثيرين فى أنه العبقرى الفذ الذى فجر الثورة إلى غير ذلك من التكبير والتطبيل الذى كان يقوده منصور خالد والضابط المتقاعد أحمد عبد الحليم والضابط المتقاعد عمر الحاج موسى وغيرهم، فى داخل الحكومة وخارجها. وبدأت الاحظ تباعد النميرى عنى يوما بعد يوم إذ أن نوعية الكلام الذى كان يسمعه منى لم يعد يصادف هوى فى نفسه. وبدأ يصدق بأنه بالفعل عبقرى زمانه، وأنها مشيئة الله وقدرته فى اختياره شخصيا لقيادة الأمة، لما فيه من صفات مميزةكانت غائبة عليه وعلى من حوله فيما مضى. وفى الحقيقة فى تلك الشهور التى كانت صلتى به قوية، وكنت أقضى فى صحبته ساعات طويله تعرفت على شخصيته، وانكشفت لى جوانب واضحة فى قدراته العقلية، وما به من عقد نفسيه. فجعفر النميرى ينتمى لعائلة بسيطة جداً، كان والده يعمل حارساً فى مكاتب شركة تجارية فى مدينة مدنى، وكان شقيقه الأكبر مصطفى من زملاء فصلى فى المرحلة الابتدائية فى مدنى. وكان النميرى من التلاميذ المتخلفين فى دراستهم. ولهذا إنتهى من الدراسة والتحصيل دون نتيجة فى المرحلة الثانوية، وكان مشهوراً بالرياضة "والفتونه" بين زملائه فى تلك المرحلة، وكنت الاحظ تخلفه الفكرى وعجزه عن فهم أبسط الأشياء، الأمر الذى كان يستدعى أن تشرح له الأمور بقدر قليل وبأسلوب بسيط حتى يستوعبها، وكان ضحل المعلومات العامة وسطحى التفكير، وقد كنت أقول عنه لو كان هذا الحائط يفهم فأن النميرى يفهم، أما عقده النفسيه فقد اتضحت لى فى عدة ظروف ومناسبات فهو يتصف بانفصام الشخصية التى ربما كانت بسبب قصوره العقلى، إذ لاحظت عندما اتحدث اليه بعد اجتماعات مجلس الوزراء فى موضوع يخصه كرئيس لمجلس قيادة الثورة، أنه كان يقول لى "لا يامرتضى، ده موضوع يخص مجلس الثورة فلتحضر لى فى القصر وتحدثنى عنه هناك". وعندما كنت احتج على ذلك لضيق الوقت وبأنى أود الحصول على

موافقته، يرفض بشدة، طالبا حضورى أو ذهابى معه إلى القصر حيث أفتح معه الموضوع، وبالفعل كنت اصحبه إلى هناك. وبعد أن يجلس على مكتبه يطلب منى فتح الموضوع، لأنه فى تلك اللحظة أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة. كذلك كان الأمر بالنسبة له، عندما كان يتسلم حقيبة وزارة ينوب فيها عن الوزير المختص لغيابه خارج البلاد. إذ أنه كان ينوب عن كل وزير متغيب فى الخارج، وكان يحب ذلك جدا، وقد كانت هذه الظاهره معروفه عنه ببرقياته التى كان يرسلها للرئيس من موقع ما، ثم يرد عليها كرئيس ويتم أذاعة البرقيتين. وأذكر بعد أول تعديل وزارى وهو رئيس للدولة، بعد إنقلاب هاشم العطا أن حضر إلىّ بمنزلى الوزير يحى عبد المجيد والذى أصبح وزيرا للرى بعد اعفائى فى يوليو ١٩٧١، وقص علىّ القصه التالية:-

"إنه فى اجتماع لمجلس الوزراء، حيث كان يحى يقدم مذكرة تخص أعمال وزارته، كان يلاحظ أن الرئيس نميرى غير ملتفت لما يجرى من حديث، وكان من وقت لآخر ينظر إلى المدخل الجانبى من قاعة الاجتماع فى انتظار أمر ما. وبعد فترة حضر أحد أمناء المجلس بورقة وسلمها له. فأوقف النميرى المناقشات، وبدأ يقرأ من الورقة على النحو التالى: "لقد تقدمت باستقالتى للسيد رئيس الجمهورية، وقبلها مشكورا وطلب منى أن ابلغكم بشكره وتقديره لما اديتموه من خدمات". وهكذا حل مجلس الوزراء.

والنميرى يكره المتعلمين، والذين ينحدرون من عوائل ذات سمعه طيبه أو ذات يسر فى الحال والمال، وأذكر مرة أن كنت بمدنى، حيث القيت خطاباً فى تجمع كبير للعاملين فى الوزارة جاء فيه: "أننا قد تربينا على أيدى رجال، ما جاءت سيرتهم إلا وذكروا بالخير والعرفان اذيع بعد نشرة الأخبار فى مساء ذلك اليوم، وعندما قابلته فى اليوم التالى، بادرنى سائلا فى احتجاج "أيه الكلام الفارغ اللى قلتو امبارح عن أبوك منو وأهلك." فرديت عليه وأنا مدرك لحقده" ياريس أنها الحقيقة وأنا فخور بها، واللى موش عاجبو يشرب من البحر".

وأذكر أيضا ذهبنا للقضارف لتفقد الزراعة المطريه فى تلك المناطق، وهناك نزلنا نحن الوزراء فى ضيافة منزل لأحد كبار تجار القضارف، وكان رجلا معروفا بكرمه وهو مسيحى قبطى، لا أذكر أسمه الآن. ونزل النميرى وأعضاء

مجلس الثورة مع زملائهم فى ثكنات الحاميه العسكرية هناك، وفى الحقيقة كانت أول زيارة لى للقضارف، وتعجبت لما وجدته من مستوى رفيع لمنزل مضيفنا.وبعد دخولنا للغرف المخصصه لكل منا، جاءنا الخادم يدفع عربه على عجلات بها جميع أنواع المشروبات الباردة والكحولية، وزاد ذلك من دهشتى إذ لم أكن اتوقع ذلك المستوى من الخدمة حتى فى بيوت الأغنياء فى الخرطوم، وبحماسى وسجيتى اتصلت تلفونياً بصديقى العزيز الرائد زين العابدين عبد القادر فى منزل ضيافتهم فى الحاميه. ووصفت له ما نحن فيه من عز وترف، ودعوته وزملاءه ليأتوا الينا. ولما جاء هو وأبو القاسم محمد ابراهيم وغيرهم، ورأوا بأنفسهم ما نحن فيه من عز نصحونى إلا أخبر الريس لأنه حاسد وسيزعل. وفى مساء اليوم، حيث التقيت به فى مكان التجمع السياسى حيث ستلقى الخطابات السياسية، سألنى عن مكان ضيافتنا فما كان منى إلا أن حدثته بالحقيقة، مردفا بأن الرجل صاحب الدار معروف بكرمه، لكل من يزور القضارف من المسئولين فى الحكومة وغيرهم. وهو أيضا عضو فى لجنة استقبالنا، فرد فى استغراب أنه لم يسمع به أو بكرمه من قبل، على الرغم أنه جاء فى السابق كقائد لتلك الحاميه. فقلت له ربما لم يسمع عنك يومها. فقال محتجا كيف يكون ذلك وأنا قائد الحاميه، ثم التفت إلىّ الزين يطلب منه مصادرة ممتكات مضيفنا الشهم الكريم. فما كان منى إلا وأنفجرت غاضباً "ده كلام ده ياريس. الرجل يكرمنا ويسكننا فى بيته وتقول نصادر ممتلكاته لأنه ماجاب خبرك عندما حضرت إلى القضارف زمان وأنت ضابط - ده كلام ده - أصلو أنحن عصابه حراميه، والله يحصل هذا أعمل لك أزمة قدام الناس، ما تعرف تتخارج منها كيف. "وهنا جرنى الزين بعيدا وبسرعة قائلا لى: "أنا ماقلت ليك تمسك خشمك الفاكى ده". وإنتهى الموضوع بنفس الطريقة التى بدأ بها، كلام ساكت.

وظاهرة أخرى فى النميرى لاحظتها، وأيدنى فى ملاحظتى لها الكثيرون ممن عرفوه عن قرب، وهى أنه إذا قصيت عليه قصه وقعت، وكان محورها شخص تحلى بالشجاعة أو الاقدام أو الكرم أو أى صفه طيبة، وعجبته القصة، فأنه يحكيها للآخرين واضعاً نفسه شخصياً فى مكان بطل القصة حتى أنه فى بعض الأحيان ينسى أنك قد قصصتها عليه. فيقصها عليك أو لأشخاص بطريقته إياها. وكنت فى الأيام الأولى أعتقد بانه يريد أن يضحك علىّ، أو هى طريقته فى

المداعبة، ولهذا كنت اقفشه قائلا ياريس أنت فاكرنى عبيط.

عضويتى فى مجلس محافظة النيل الأزرق ومقالى الذى جرّ لى المتاعب:

بوصفى وزيرا للرى أصبحت عضوا فى مجلس محافظة النيل الأزرق، بناءً على توجيهات من مجلس الوزراء، فيما يخص الصله بين المحافظات ووزارة الحكومة المحلية أو الوزارات الأخرى ذات الصلة، وكان مجلس محافظة النيل الأزرق يترأسه صديقى وابن دفعتى المرحوم صلاح قرشى، كما كان فى عضويته استاذى المعلم محى الدين دياب الذى يمثل وزارة التربية والتعليم فى المحافظة، وصديقى الدكتور عوض محمد أحمد أو عوض القون كما كنا نسميه إذ كان يلعب حارس مرمى أيام الدراسة وغيره ممن كان لى بهم صله قوية فيما مضى. وفى أول اجتماع جئت من الخرطوم لحضوره أصر رئيس حرس المحافظة أن ينظم لى قرقول شرق، لتحية الوزير حسب تعريفه. فرفضت قائلا أنى لا أطالب بهذا الشرف، واكره التعظيم والتكبير والهيلامان، ولكن الرجل لم يتقبل كلامى واصر أن ذلك عمله ومسئوليته. وتدخل صلاح قرشى وهمس فى اذنى بأن لا مفر من قرقول الشرف، وأن الأمر هام بالنسبة لرئيس الحرس، وسيعتبر رفضى اساءة له ولعمله، وأننى لن أستطيع دخول مبنى المحافظة إلا بعد تفقد الحرس ورد التحية، رضيت أم أبيت. وهكذا وقفت منتصباً انتباهاً أمام الحرس حتى اكملوا طقوسهم، ثم تفقدت الجنود ورفعت يدى تحية للعلم وبعدها دخلت المبنى.

بدأ الاجتماع وأنا جالس بجانب صلاح قرشى، وبدأت الاحظ أن الجميع كانوا يلتفتون نحوى بعيونهم الفاحصه بعد مناقشة أى موضوع، كأنما يطلبون منى إرشادهم بالرأى الصائب. فتضايقت وفجأة طلبت الحديث، وقلت لهم بكل صدق وأمانة ما كان يدور فى خاطرى فى تلك اللحظات "كلما تلتفتون نحوى كأنما أنتم تطلبون منى أن ألهمكم بالرأى السديد وأوجهكم إلى الحل الوحيد. أتمنى أن أختفى عن أنظاركم بانزلاقى تحت التربيزة خجلاً. فأنتم أعلم منى فيما تناقشون، ومن بينكم استاذى الجليل محى الدين، ومنكم زملاء واصدقاء أعزاء على كانوا بالأمس يتهكمون ويقرعون علىّ فيما اجهله من أمور، حتى ما

كان معروفا للجميع. فماذا تغير بالنسبة لى؟ أصرت اليوم عبقرى زمانه؟ لأنى أصبحت وزيراً؟ لقد جئت اليكم لأتعرف على مشاكلكم واحتياجاتكم لأساعد ما أستطعت فى الحصول على ماتريدون من الخرطوم أن كان أمراً يقتضى موافقة الحكومة. وإن كان أمراً استخلصه لكم من وزارة الحكومة المحلية أو غيرها من الوزارات والدواوين. فأنا حلقة الوصل بين مجلسكم وبين أصحاب القرار هناك" وبعدها تغير جو الاجتماع وبدأوا يعاملوننى كواحدا منهم، وعادوا لسابق عهدهم معى. ولهذا كتبت مقالى "عبقرى زمانه" بعد عودتى للخرطوم. وقصيت ما حدث لى فى اجتماع مجلس المحافظة. وجاء فى مقالى ما يفهم منه أن كل عسكرى أو متعلم كغيرهم من الناس، ما أن يشغل منصباً وزارياً أو يستولى على سلطة حتى يصبح بين يوم وليله وبقدرة قادر عبقرى زمانه. وكلما يصدر منه قرار أو أى حكمة ومعجزة لم يأت بها الأولون ولا الآخرون. فغضب النميرى من مقالى وعاتبنى عليه. وهكذا شيئاً فشيئاً بدأت علاقتى معه تدخل فى مرحلة من الفتور، وبعدت الشقة بينى وبينه.

السلم التعليمى واستقالة النميرى:

بعد السيطرة الكاملة للنميرى وأعوانه على الحكومة بمجلسيها. وبعد أعفاء العديد من الوزراء أصبح فى مجلس الوزراء عدد من ذوى النفوس الضعيفه والمنافقين والمطبلين، الذين كانوا فى كل مناسبة وفرصة يطالبون بأعادة السلطة للعسكريين ومجلس قيادة الثورة. إذ هم الذين وضعوا رؤوسهم فى اكفهم، ودخلوا الخرطوم فى ٢٥ مايو، وفجروا الثورة وحققوا التغيير. ولهذا أصبح الوزراء المدنيون يهرولون إلى مجلس قيادة الثورة عارضين عليه مشاريعهم أو الأمور التى تخص وزاراتهم ليحصلوا على الموافقة عليها دون عرضها على مجلس الوزراء صاحب الاختصاص حسبُ النظم والقوانين تفادياً للفحص والمساءلة ومجابهة المجلس بالأمر الواقع. وعندما تفاقمت الأمور أثيرت هذه الظاهرة فى المجلس وأنتقدت بشدة من الجميع ووجه كل الوزراء بالإلتزام بالأسلوب الصحيح وعدم الإتصال بمجلس قيادة الثورة فى أمور ليست من اختصاصه. وفى صباح ذات يوم طالعت فى الصحف خبراً يشير بأن وزير

التربية والتعليم قد رفع لمجلس قيادة الثورة مشروع السلم التعليمى وتمت مناقشته بحضور الوزير وأقره المجلس فى اجتماعه بالأمس. فأندهشت لذلك وإتصلت هاتفياً بالنميرى فى مكتبه محتجاً على ما تم. فوافقنى ووجهنى أن أرفع الأمر لمجلس الوزراء، وبالفعل كتبت مذكرة ضافية وسلمتها لأمين عام مجلس الوزراء لتضمينهافى أجندة المجلس. وفى أول اجتماع عادى قدم الأمين العام الأجندة التى تمت الموافقة عليها للمناقشة فى ذلك المساء.

تقديم مذكرة وزير الرى وهجوم النميرى وتنابلته علىّ:

ولما جاء دور مذكرتى فى المناقشة لم يطلب النميرى منى كمقدم للمذكرة أن أشرحها للمجلس كالعادة. بل تصدى هو بنفسه للحديث مهاجماً شخصى باننى أتدخل فى كل شئ، وأنى عامل نفسى مسئول عن البلد وعن الثورة. وبعد أن أكمل هجومه الشخصى ضدى تناولنى زبانيته والحاقدين علىّ، وبدأوا يهاجموننى واحداً تلو الآخر. الدكتور منصور خالد والضابط بالمعاش أحمد عبد الحليم والضابط بالمعاش عمر الحاج موسى والدكتور محى الدين صابر مؤيدين سيدهم ومؤكدين أحقية مجلس قيادة الثورة وناقدين تطاولى وتدخلى فيما لا يعنينى، وحتى اولئك الذين كانت تربطنى بهم مودة كفاروق أبو عيسى ومنصور محجوب وغيرهم، فقد وقفوا معى فى الاحتجاج على تخطى مجلس الوزراء فى أمر من صميم أختصاصه وعمله. إلا أنهم عتبوا علىّ أسلوبى فى تقديم المذكرة. قائلين بأنه كان من الاجدر بى بحث الموضوع مع رئيس الوزراء، وترك الأمر له لتصحيح الخطأ دون أن أقدم مذكرة رسمية بوصفى وزيرا للرى لأن الموضوع لا يخص وزارتى، ولكنهم عذرونى لأن "مرتضى دائما متحمس ودى طريقته". وكنت طوال هذه المدة صامتاً، وعندما أنتهى الجميع من التعليق من كان ضدى ومن أيدنى بتحفظ. تلفت النميرى. ولما لم يجد من يطلب الحديث قال موجها حديثه لى. تكلم يامرتضى. فنظرت اليه فى احتقار وقلت "اتكلم أقول أيه؟ أولاً لم تعطنى حقى فى تقديم مذكرتى بل سمحت لنفسك أن تقدم مذكرتى بالهجوم علىّ، ومن ثم تفتح باب النقاش ليهاجمنى الباقون ويعتبوا علىّ تأييداً لك. وحتى عندما انتقدنى البعض لعدم استشارتى لك قبل تقديم المذكرة

ظللت صامتاً ولم تقل لهم الحقيقة. "ثم نظرت لفاروق ومنصور وقلت لهما "لقد إتصلت بالرئيس بالتليفون وحدثته برأىّ فيما قرأته فى الصحف، ولو قال لى الرئيس ده مش شغلك أو أشار إلىّ بما يريدنى أن أفعله لفعلت ما يريد، ولكن سيادته أشار علىّ بتقديم هذه المذكرة وهذا ما فعلت، ولهذا فأنا اليوم متهم بحب السلطة والتدخل فيما لا يعنينى". فذهل الجميع مما سمعوا وساد الصمت القاعة ونظروا نحو النميرى فى تساؤل وترقب. وفجأة وقف النميرى وقال: "يا جماعة أنا فشلت فى قيادة هذا المجلس ولهذا ساتقدم باستقالتى لمجلس قيادة الثورة، وينفض الاجتماع". وكان لا يزال واقفا متكلاً على عصاته القصيره. وحقيقة كان ذلك الإعلان مفاجئة أكبر ليس بالنسبة لجميع الوزراء فحسب بل بالنسبة لى شخصياً وكان رد فعلى المباشر أن سحبت عصاته قائلا: "أقعد" فجلس وهو ينظر إلىّ. ثم قلت له: "لو كنت أنا ما مقتنع برئاستك لذهبت لبيتى وتركت هذا المجلس. ولكننا جميعاً وأنت معنا رفضنا الأساليب الخاطئة والتقليل من شأن هذا المجلس، وهذا ما اتفقنا عليه، وهذا ما أردت أنا تقويمه". ثم بدأ الآخرون واحداً تلو الآخر يعارضون ما أعلنه النميرى أى استقالته وأذكر حديث الصديق عبد الكريم ميرغنى حين وقف قائلا للنميرى: "لا ياريس أنت قائد ثورة وقائد الثورة لا يستقيل فأما أن يظل فى قيادتها أو يقتل". وهكذا تغير الموقف تماماً. فما كان من النميرى إلا أن وجّه هجومه فجأة نحو محى الدين صابر عاتياً عليه تخطيه لمجلس الوزراء وبعدها تبعه الباقون وعلى الأخص أولئك المنافقون، وتذكروا ما قيل فى المجلس من قبل عن ذلك الأسلوب الخاطئ، وطالبوا الوزير أن يقدم للمجلس مذكرته عن المشروع المقترح ليدرسها ويصدر توجيهاته وقراره بشأن ذلك المشروع الهام الذى سيؤثر على التعليم وعلى الأجيال القادمة فى السودان. وأنفض الاجتماع بعد منتصف الليل، وبدأ الوزراء فى الخروج من القاعة. ولما مررت بمحى الدين وأنا خارج اوقفنى وهو لا يزال جالساً، وقال فى تهكم ومداعبه: "يادنقلاوى ما تفتكر أنك انتصرت علىّ، والله ماحتشوف مذكرة ولايحزنون، وما تصدق ماحصل".

اقرار السلم التعليمى الجديد والنميرى يدق الجرس إعلانا بذلك:

مرت الأيام ولم يحدث شئ، وذات صباح جاء فى صدر الصحف الصادرة أن الرئيس سيدق بنفسه الجرس المدرسي فى إحدى مدارس العاصمة معلناً بدء الدراسة على اساس السلم التعليمى الجديد. وفى نفس اليوم وصلت إلى مكتبى ومكاتب الوزراء مجموعة من الوثائق عن السلم التعليمى، وبعد قليل، وقبل إنتهاء ساعات العمل الرسمية إتصل بى أمين عام مجلس الوزراء يخطرنى بعقد جلسه مشتركة للمجلسين فى رئاسة القوات المسلحة مساء ذلك اليوم لمناقشة مشروع السلم التعليمى. وبالطبع لم اتصفح تلك الوثائق وتأكد لى بأن ما يجرى ما هو إلا مسرحية شكليه يراد بها اخراج الموضوع على اساس النظم والإجراءات. إذ أن القرارات قد إتخذت، والتنفيذ قد برمج وخطط، وسيتم الاخراج صباح اليوم التالى كما نشر فى الصحف.

بدأ الاجتماع المشترك فى رئاسة القوات المسلحة، وتحدث النميرى بأنه سيقوم بإعلان السلم التعليمى الجديد فى صباح الغد، ولهذا فقد طلب توزيع الوثائق على الوزراء لتتم المناقشة فى ذلك المساء ليتمكن من الإعلان صباح اليوم التالى. تم فتح باب المناقشة طالبا التعليق ممن يريد الحديث، ولم يعلق أحد سوى اولئك الذين يعتبرون أن الإنجاز عظيم، وأنها ثورة فى التعليم تليق بمايو المجيدة التى اصبحت نقطة البدء فى كل جوانب الحياة فى السودان. وفجأة وبدافع أنهاء الاجتماع قال النميرى بصوت مرتفع: يامرتضى عندك تعليق؟؟ فنظرت للجالسين، ورأيت من بينهم معلمين واخصائيين فى التعليم ومناهجه وهم صامتون. فحزنت على السودان وأجياله القادمه الذين شاء حظهم العاثر أن تتولى شئونهم وتتصدر لقيادتهم تلك المجموعة من المثقفين وقلت: "لقد استلمت الوثائق نهار هذا اليوم بعد أن قرأت فى الصحف أن الإعلان سيتم صباح غد ولم افتحها. دعك عن عدم قدرتى على الفهم الكامل لما هو السلم التعليمى وما اصلح للتعليم فى بلدنا، وكنت اعتقد أن فى هذا المجلس وزراء ذوى علم وخبره فى هذه الأمور، وهم الذين لهم الرأى والقدره على مناقشة الموضوع وإيضاح ايجابياته وسلبياته للمجلس، وهذه هى مهمة أعضائه ليتمكن المجلس من إتخاذ القرارات والتوجيهات الصحيحة التى ترعى مصلحة البلد أما إذا كانت القضية هو أنا وما لى من رأى فى أمر كهذا فعلى بلدنا السلام"، وانفجرت ابكى حزناً على السودان

المسكين ومستقبله فى الدراسة والتعليم الذى أصبح يعتمد على رأى منى، وأصحاب المعرفة والتخصص ساكتين لأنهم من النميرى والعسكر خائفين، وفجأة وقف النميرى وأعلن إنتهاء الجلسة وخرج يتبعه كل الجالسين ما عدا الرائدين الزين محمد أحمد عبد القادر وأبو القاسم محمد ابراهيم اللذين جاءا إلىّ حيث اجلس وجلسا حولى يواسيانى ويتحدثان معى فى ود وأسف لما حدث والقاعة فارغة ليس فيها أحد، وهكذا تم فى اليوم التالى إعلان سلم محى الدين صابر التعليمى الذى درسه وأجازه مجلس الثورة والوزراء لحكومة مايو.

النميرى وزياراته المفاجأة للوزارات:

بعد أن تأكدت له السلطة كل السلطة وأصبح الرئيس القائد وزعيم الأمة ومفجر ثورة الشعب كما كان يسميه تنابلته. بدأ النميرى يزور فى الساعات الأولى من الصباح ودون إنذار أو اشعار الوزارات المختلفة ويجلس فى مكتب الوزير ثم يقوم بتفتيش الدواوين والمكاتب ويكون الوزير لم يحضر بعد وليس له علم بأن الرئيس فى وزارته يجلس فى مكتبه ويتفقد العمل والعاملين. من حضر مبكرا ومن لم يحضر بعد. يحقق مع من يقابل من الرؤساء والمستخدمين. يسأل عن هذا وذاك، وفى ذات يوم جاء لوزارة الصحة ولم يكن وزيرها الدكتور طه بعشر قد حضر من بيته بعد وهناك ومن مكتب الوزير وقع قرار احالة وكيل وزارة الصحة للمعاش. وعندما علمت بالخبر اتصلت بالأخ طه بعشر وعتبت عليه قبول هذا الإجراء. وفى مساء نفس اليوم التقيت بالنميرى ومعه عدد من أعضاء مجلس الثورة وبعض الوزراء وقلت له "ياريس أنت اليومين دول تنط كل صباح فى وزارة قبل حضور الوزير وبدون علمه وتقعد فى مكتبه وتفتش فى المكاتب. أحب أقول لك بأنك إذا أردت زيارة وزارة الرى فلازم تكلمنى بيوم وموعد حضورك وسأستقبلك فى باب الوزارة وأذهب معك أينما تشاء وتقابل كل من تشاء وتتكلم مع أى واحد، وأنا معك، وبعدها تجى لمكتبى وتطلب منى ما تريد أن افعله فى الوزارة، وإذا كان مقبولاً لدى فعلته بنفسى وأن لم يكن فسأقنعك بوجهة نظرى، وهذا هو الأسلوب الصحيح أما إذا دخلت وزارة الرى كما تفعل الآن فثق أنى لن أعود لذلك المكتب بعد ذلك. وكان يستمع وينظر إلىّ ولم يعلق ولم

يرد. وإلى أن اعفيت من الوزارة لم يدخل النميرى وزارة الرى.

فتح الممر الثالث عبر خط السكه الحديد لربط شمال مدينة الخرطوم بجنوبها :

الخرطوم عاصمة السودان يدخل اليها قطار السكه الحديد عبر كوبرى على النيل الأزرق من الخرطوم بحرى التى تقع شمال العاصمة على الضفة اليمنى من النيل الأزرق على بعد بضعة كيلومترات من ملتقى النيل الأزرق والنيل الأبيض حيث يكونان نقطة البدء لنهر النيل العظيم الذى يشق السودان ومصر ليصب فى البحر الأبيض المتوسط. يدخل القطار حتى ينتهى فى محطة السكك الحديدية الرئيسية فى الخرطوم. ومن هناك يستمر الخط إلى المخازن وبعض الورش التى تقع فى الغرب بالقرب من النيل الأبيض وبذلك أصبحت الحركة بين شمال وجنوب المدينة لابد لها أن تعبر خط السكة الحديد، وكان هناك ممران للعبور أحدهما بجسر يمر القطار من تحته مقابل للمنطقة الصناعية لا يؤثر على سير الحركة عليه، والثانى ممر مزلقان بالقرب من مستشفى الخرطوم الرئيسى يوقف الحركة إذا تصادف مرور القطار. وهكذا كانت الحركة بين شمال المدينة وجنوبها فى اختناقات أثناء النهار وعلى الأخص فى ساعات الذروة، وقد لاحظت ذلك أثناءذهابى من بيتى فى شارع ٢٥ من إمتداد الخرطوم الجديد فى الجنوب إلى مكتبى المطل على النيل الأزرق فى شمال المدينة. وفى الحقيقة كانت هذه المرة الأولى فى حياتى أن أسكن وأعمل فى الخرطوم. بدأت أفكر وابحث فى وقت فراغى عن فتح ممر ثالث وبالفعل وجدت نقطة بالقرب من مدرسة سانت فرانسيس شمال مزلقان مستشفى الخرطوم تناسب فتح ممر مزلقان ثانى. واتصلت بصديقى وزميلى المهندس الفى جرجس كبير مهندسى بلدية الخرطوم الذى أكد لى بأن الموقع الذى عثرت عليه مخطط من مكتبه لإنشاء ممر هناك ولكن لعدم وجود الاعتمادات المالية نام المشروع ومخططاته وعناصره وتكاليفه حبيسة الادراج. فاتفقت معه أن يزورنى بمكتبى لنبحث معا كيفية التنفيذ، وتوصلت معه على ما يمكن أن نوفره له من وزارة الرى وما يمكن أن يوفره هو من البلدية وما يمكن أن توفره مصلحة السكك الحديدية، واتصلت فوراً بزميلى

وكيل الرى الأخ يحى عبد المجيد وطرحت عليه الفكرة متوسلا منه أن يساعد بما لديه من إمكانات لعدم وجود أى اعتمادات، واتصلت تلفونياً بعطبرة مع صديقى المهندس عبد المنعم عباس مدير عام السكك الحديدية، وتوسلت اليه أن يساعد هو من وفورات اعتماداته ومعداته. ورحب هو أيضا بالفكرة، وبدأنا العمل وفتحنا الممر الثالث لربط الأحياء الشمالية للمدينة مع الجزء الشمالى حيث الدواوين والوزارات والسوق الكبير. ولايزال هذا المنفذ الهام يعمل اليوم رابطا شارع الملك نمر بشارع سعد الدين فوزى فشارع افريقيا حتى المطار.

موقفى مع الأخوان المسلمين فى الوزارة:

وصل إلىّ تقرير سرى من جهاز المخابرات بأن هناك عدداً من المهندسين ينتمون لحزب الأخوان المسلمين لهم نشاط سرى معاد للثورة وذلك لإعلامى لإتخاذ ما اراه مناسباً، وكان حزب الأخوان المسلمين محظور النشاط وأبعد عدد منهم من وزارة التربية والتعليم وغيرها تحت شعار تطهير العناصر المضادة للثورة فاستدعيت اولئك المهندسين لمكتبى بالخرطوم وأريتهم ما كتب عنهم، وقلت لهم أنه لاشأن لى بما يحملون من افكار سياسية وهذا حقهم ولكن إذا قاموا بنشاط سرى ضد النظام ووقعوا فى يد المخابرات فذلك يكون قدرهم وعليهم وحدهم تحمل تبعاته. ونصحتهم بالحذر الشديد، وكان من بينهم واحد مرشح لبعثة فى انجلترا فنصحته بالأسراع فى إجراءات سفره وبالفعل تم ذلك وسافر فى بعثته، ولم اسمع بعد ذلك عن أى نشاط لهم.

الأخوان الذين فصلوا من وزارة التربية والتعليم:

وفى يوم أخر حضر إلى مكتبى عدد من المدرسين الذين تم تطهيرهم من وزارة التربية والتعليم على اساس أنهم فى حزب الأخوان، وعنما دخلوا إلى بمكتبى بالوزارة ذكروا لى بأنهم سمعوا عنى بأنى رجل أمين يقف مع الحق ويحارب الظلم، ولهذا فانهم أتو إلىّ بشكواهم لفصلهم من الخدمة، فقد كانوا فى حزب الأخوان عندما كانوا فى الدراسة وأنه لم يعد لهم أى نشاط سياسى، وهم

مظلومون ويطلبون أن أدافع عن قضيتهم. فتحدثت اليهم طويلاً شارحاً لهم مهمتى الصعبة فى مساعدتهم خاصة وستكون معركتى مع الدكتور محى الدين صابر، خاصة وأنا خارج من معركة السلم التعليمى بتاعه، ولكنى وعدتهم خيراً وطلبت منهم العودة إلىّ بعد اسبوعين. وبالفعل تقدمت بمذكرة لمجلس الوزراء شارحا فيها الظلم الذى وقع على بعض الناس فى عملية التطهير، وإذا علم أى وزير باى ظلم وقع على أى فرد فواجبه رفع الظلم عنه. وهكذا تكون المسئولية الأولى لكل من يتصدى لقيادة الناس والتحكم فى شئونهم إذا كان أميناً وإذا كان له واعز من ضمير. وفى المناقشة تحدث من قال بأننا إذا فتحنا الباب فسيدخل منه كل من هب ودب وحتى اولئك الفاسدين والمرتشين وقلت لهم يومها "خير لنا أن يهرب ألف مجرم من العقاب من أن نعاقب أى شخص واحد برئ". واقر المجلس ما يسمى بالقرار الذى لايذاع ولا ينشر. بتكوين لجنة كان رئيسها الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، ليحول اليها أى وزير تصله شكوى بظلم وقع، وبعد ذلك اتصلت باولئك المدرسين واعطيتهم العنوان وتمنيت لهم التوفيق والسداد. ومن يومها لم اقابلهم ولم أعرف ما حدث لهم، ونسيت الموضوع. وبعد سنوات عديدة فى عام ١٩٧٣ جاء إلى مكتبى شخص لم أعرّفه (بعد فصلى من الوزارة بعد إنقلاب هاشم العطا فى عام ١٩٧١ عملت مهندساً فى شركة مقاولات المهندس سيد عبد الله السيد وشركاه حتى عام ١٩٧٢ وفى عام ١٩٧٣ فتحت مكتباً فى الخرطوم للاستشارات الهندسية بأسمى)، وعندما جلس عرفنى بنفسه أنه فلان أحد المدرسين الذين ساعدتهم برفع الظلم عنهم أيام كنت وزيراً وحكى لى القصة التالية: "أنهم قابلوا اللجنة السرية وقدموا شكواهم وتقرر أرجاعهم إلى وظائفهم، ولكن وزير التربية والتعليم لم يسره ذلك فأمر بنقلهم فوراً إلى جهات نائية فى المديريات الحدودية. وكانوا قبل مغادرتهم للخرطوم يودون الحضور إلىّ بمكتبى لشكرى ولكنهم علموا بأنى كنت خارج البلاد. ومن ذلك الوقت تتابعت الأحداث وتشتتوا أيدى سبأ كما وأنى قد اختفيت من مسرح الأحداث والأخبار إلى أن فتحت مكتبى وبدأت إعلانات مكتبى تظهر فى الجرائد عن الأعمال التى أقوم بالأشراف عليها. حين علموا كيف يتصلون بى. وقد كلفه زملاؤه الذين خارج العاصمة بأن يصل إلىّ ليقول لى أنهم لن ينسوا فضلى عليهم، وظلوا كلما جاءت مناسبة يذكرونى بالخير وكم من مرات سألوا لى الله

أن يجازيني خير الجزاء. فشكرته وأكدت له بأني لم أفعل سوى واجبي وحملته شكري لزملائه.

محاولة زيادة مرتبات الوزراء:

بعد ماخلا الجو للمطبلين وأصحاب السلطة الجدد من الضباط، وما أن شعر اولئك بالأستقرار في مناصبهم الجديدة إلا وانفتحت شهيتهم وطمعوا في الحصول على مزيد من الدخل والمنافع والاستمتاع بالسلطة. كيف لا، فهم وزراء وحكام يضحون بكل وقتهم وأرواحهم من أجل الشعب ومصالحه ويؤمهم الناس في بيوتهم من أجل قضاء حوائجهم وحل مشاكلهم، وهذا يعرضهم للصرف والإنفاق الذي لا تطاله مرتباتهم البسيطة التي كانوا يتقاضونها عندما كانوا موظفين في الحكومة أو ضباطا برتب متواضعة في القوات المسلحة. ولهذا فلابد من تعديل مرتباتهم لتتناسب ومسئولياتهم الضخمة، ومن هذا المنطلق واستنادا على مثل هذه الحجج تقدم وزير التخطيط الضابط بالمعاش محمد عبد الحليم بمذكرة لرفع مرتبات الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة، واقرار حق المعاش لكل وزير بعد اعفائه بمرتبه الوزاري كاملا. وبغض النظر عن المدة التي خدمها وبدون أن يستقطع من مرتبه مساهمته في ذلك المعاش، ودعم طلبه في ذلك بأن شرح للمجلس ما يحدث في مصر قائلا بأن الوزير المصري عندما يعفى من الوزارة يحتفظ بمرتبه وبسيارته وحتى بسائقها الذي تدفع مرتبه الدولة، وذلك حفاظا على كرامة الدولة والذين خدموا في قيادتها، فقمنا بمهاجمة المذكرة واوضحنا القوانين التي تحكم المعاشات في الخدمة العامة خاصة وكنا نحن الوزراء الذين أتينا من الخدمة العامة قد احلنا على المعاش في الدرجات التي كنا نشغلها قبل الاضطلاع بالحقائب الوزارية وكانت معاشاتنا مجمدة كما تنص بذلك القوانين. ورفضنا تلك الرشوة متسائلين كيف يجوز لنا ذلك ونحن ندعو الشعب لربط الاحزمة ثم نأتي هنا لنزيد من مرتباتنا وامتيازاتنا وأين ذلك الكلام عن الثوار الذين وضعوا رؤوسهم فوق أكفهم من أجل خلاص الشعب وسعادته. وأذكر بعض الأخوة الذين تصدوا لأ لاعيب أحمد عبد الحليم وهم منصور محجوب وطه بعشر وعثمان أبو القاسم وغيرهم. ورفضت المذكرة بجميع مقترحاتهم، وقد علمت بأنه

بعد إنقلاب هاشم العطا وعندما تركزت السلطة فى يد النميرى كرئيس للدولة زيدت المرتبات والبدلات والإمتيازات.

زوجتى وتهديدى لها بوضعها فى السجن وتقديمها للمحاكمة:

بدأ الناس يتحدثون فى مجالسهم عن بدء المحسوبية فى الحكومة خاصة بعد التعديلات الوزارية المتعاقبة التى كانت تتم من وقت لآخر. وفى يوم كان فى منزلى ضيوف من الاصدقاء والمعارف وكنا نجلس فى حديقة منزلى فى شارع ٢٥ حيث كان الحرس يقف فى كشك أمام المدخل، وبدأ الضيوف يتحدثون عن المحسوبية والفساد وما يشاع عن ذلك فى أوساط الناس، وكنت أنفى هذه الشائعات قائلا بأنها اكاذيب الثورة المضادة من رجال الأحزاب الذين فقدوا السلطة. وفجاة عارضتنى زوجتى فى دفاعى قائلة "بأنك الوحيد الأمين فيهم والباقين عساكر ووزراء كل واحد شايف مصلحته وأنت ما جايب خبر". فقلت لها يعنى أنا مغفل وطرطور قاعد أشتغل مع حرامية وأنا ما جايب خبر. فرددت قائله بأنها لم تقصد بأنى طرطور ولكن الذين أعمل معهم حرامية، فغضبت وقلت لها "علىّ الطلاق ترددى هذا الكلام مرة ثانية لاستدعيت الحرس لأخذك لمركز البوليس، وتقديمك للمحاكمة". وكان واضحا بأني أعنى ما اقول، وبقيت أنظر اليها فى تحدٍ وينظر اليها الضيوف، وتأكدت بأنى فاعل ما اقول، فما كان منها إلا وأنفجرت باكية وهرولت إلى داخل البيت. وعلى الرغم من إعتذارى لها فيما بعد، إلا ن هذه الحادثة تركت فى نفسها جرحا لازال يدمى كلما تذكرت تلك الحادثة قائلة بأنها لن تنسى تلك الواقعة ولن تسامحنى عليها حتى تموت.

كل شئ بدأ بمايو:

كان الحديث بين العسكر والوزراء فى أوقات فراغهم وجلساتهم المسائية أن كان فى منزل أحد أعضاء مجلس الثورة أو الوزراء يدور عن ثورة مايو الخالدة والتى جاءت بالتغيير والتوجه إلى الطريق الصحيح طريق الاشتراكية وسلطة الشعب والكادحين، ولهذا كان بعض الناس من داخل الحكومة وخارجها يؤكدون

بأن كل شئ بدأ من مايو وبالطبع ينطبق ذلك على الوزراء الذين أصبحوا ثوارا ودخلوا التاريخ من أوسع أبوابه، وكان هذا الحديث يبسط النميرى ويهواه لأنه يعنى بأن الرئيس القائد هوالذى اصطفى اولئك المثقفين لمشاركته فى القيادة وبالتالى خلق منهم ابطالا. وفى ذات يوم كثر فيه هذا النمط من التطبيل وضقت بذلك ذرعا خاصة أنه كان يصدر من بعض الوزراء فقلت للنميرى: "ياريس أنا ماخلقتنى مايو، ولم ابدأ منها، فلى تاريخ غنى فى العمل والنضال إن كان أيام الدراسة وإن كان فى عملى فى وزارة الرى وأنت وزملاؤك فى مجلس قيادة الثورة عندما وضعتم اسمى كوزير للرى أيام كنتم تخططون للإستيلاء على السلطة لم تكونوا تعرفون عنى شيئا، ولكن عندما أردتم اختياروزير للرى حدثوكم عنى وعن سمعتى وعملى فى الرى، وأنا خارج البلاد. ولهذا فياريس أنا بسمعتى فرضت نفسى عليكم، ولم تخلقنى مايو ولم أبدأ من مايو وإن أردت أن تتحقق الآن من ذلك فأعفنى من الوزارة، وأعلن بأنك تريد تعيين وزير للرى باختيار جميع العاملين فى الوزارة، وأجرِ تصويتاً سرياً، فإذا لم أت اليك بأغلبية ساحقة أقطع رأسى، وهذا تحدى منى لاثبت لك بأن مايو لم تخلقنى". فلم يرد ولم يعجبه حديثى، وتغير الموضوع.

أحمد سليمان وتطبيله للعسكر:

كنت أعرف أحمد سليمان المحامى الشيوعى منذ أن كنت فى الدراسة الثانوية، وكان يومها طالباً مشهوراً بالاستهتار والصعلكة. ثم جاء منتصف الأربعينات وسافر مع موجة من طلبة الثانوية السودانيين إلى مصر للدراسة هناك، وعاد بعدها محامى فى الخرطوم. اشتهر بشيوعيتة وشرفه الماركسى، إذ كان فى ذلك الوقت كثير الحليفه بشرفه الماركسى وكان صديقا للكبارات ومشهورا بإرتداء الملابس الأنيقة الغالية ومحاميا وافر الدخل معروف بشيوعيته وعضويته فى قيادة الحزب الشيوعى، ودخل نائبا فى البرلمان مرشحاً فى دائرة بالخرطوم من الحزب الشيوعى، وكانت سمة التناقض الواضح فيه أنه شيوعى ومحامى للطبقات الكادحة. وفى نفس الوقت يعيش حياة البذخ والترف واللبس الأنيق الغالى وجلسات الوسكى فى ليالى الخرطوم ومجالسها الراقية، وكان من

المؤيدين والمتحمسين لإنقلاب مايو وصديقاً للكثيرين من أعضاء مجلس الثورة والنميرى شخصيا، وعين سفيراً للسودان فى الإتحاد السوفيتى بعد الإنقلاب. وأذكر عند لقائى به بعد تسلمى حقيبة وزارة الرى أن قابلته فى إحدى الامسيات، وأخبرنى بانه هو الذى رشحنى للعسكر لكى أكون وزيراً للرى. إذ اتصل به العسكر أثناء التحضير لإنقلاب مايو وسألوه بوصفه من أهالى مدينة مدنى حيث رئاسة الرى عن الشخص المناسب ليكون وزيراً للرى - مهندس الرى مرتضى، أم مهندس الرى عبد الله محمد ابراهيم - فرشحنى بوصفى أكبر سناً وكنت رئيساً لعبد الله وكان أحمد سليمان مشهورا فى ذلك الوقت ايضا بحماسه الشديد للعسكر وهجومه الشديد على أى جهة تقف ضد إنقلاب مايو. وكم من مرة كان يهاجم ويشتم أمين حزبه الشيوعى ومن معه لأنهم ضد الإنقلاب ويعملون للاطاحة بالنظام. وأذكر فى مناسبة كان فيها الرئيس جمال عبد الناصر معنا فى الخرطوم قابلته صدفة، وكان غاضباً وقال لى بأن "عبد الخالق يخطط ويعمل لتقويض هذه الثورة، وأنه وزمرته من الحاقدين سيقتلون جزاء على مؤامرتهم ضدها". وكان دافعه لاخبارى سببين أولهما كان يعلم بصلة الصداقة والود التى تربطنى بعبد الخالق منذ أن كنا طلبة فى فصل واحد فى المرحلة الثانوية حين لم يكن أحد منا يعرف السياسة، أو ماذا تعنى الشيوعية، وكان يعرف احترامى وتقديرى لعبد الخالق، وثانياً كان يسمع عن مواقفى المتشددة فى مناسبات عديدة ضد تسلط العسكر ودكتاتوريتهم، وكان هو شخصيا من المثقفين الذين كانوا يطبلون لهم، ويقولون لهم أنكم العباقرة الذين أتيتم للسودان بمعجزة القرن العشرين، بل كان أحمد سليمان يبالغ فى تطبيله فى كل مناسبة وفرصة بصورة سمجة يقشعر لها الإنسان حتى أن الكثيرين منهم كان يكرهه لمبالغاته فى تعظيمهم وتكريمهم خاصة وقد كانوا شبانا أصغر سناً منه بكثير. وأذكر فى إحدى الأمسيات وكنا فى ضيافة الرائد أبو القاسم محمد ابراهيم فى منزله، وكان هناك عدد من أعضاء مجلس الثورة والوزراء فى جلسة ودية خاصة دار فيها نقاش اختلفنا فيه، وإذا بأحمد سليمان يقوم من حيث يجلس ويسجد أمام قدمى أبو القاسم فى وضع ذليل ويردد قائلا "نحن بولكم، نحن خراكم" فغضب أبو القاسم ومسكه من شعر رأسه وبقوة وإحتقار وجذبه إلى فوق قائلا له "قوم، خليك من هذا الكلام الوسخ وهذا الانحطاط". وإن

كان لى أن أحمل المثقفين السودانين فى تلك الحقبه المسئولية الكبرى فى التطبيل للعسكر وايهامهم بأنهم الآلهة والمنقذين حتى تجبروا وتكبروا وفسدوا فإن أحمد سليمان المحامى كان له القدر الأعلى فى ذلك.

منصور خالد وحديثه فى اجتماع مشترك فى القصر واعفائه من الوزارة:

استمر منصور خالد فى تأليبه العسكر وفى مؤامراته لأبعاد كل ما هو خير، والعزف على الوتر بأن السلطة يجب أن تكون للنميرى وزملائه الذين فجّروا الثورة، وكنا فى اجتماع مشترك عقد فى القصر لبحث بعض المواضيع العاجلة ذات الأهمية الكبرى التى تقتضى جلسة موحدة لمجلس قيادة الثورة والوزراء. وهناك اختلفنا فى النقاش وكنت اقف فى جانب مضاد لما يريده النميرى فوقف منصور خالد يهاجمنى ويؤكد سلطة النميرى، وأنه قائد الثورة، وأننا جميعاً من خلفه ولا مجال لمعارضته. ووقفت من بعده وقلت للاجتماع بأننا لا نقبل أن يكون هناك أناس لهم أحقية فى شئ على الآخرين وكلنا هنا بيض فى سلة واحدة كما يقول دائما فاروق ابو عيسى. نبحث الأمور فى مساواة وزمالة ولا أحد أحسن من حد، وهنا لا رئيس أو مرؤوس، خارج القاعة وأمام الناس فهناك الرئيس القائد ونحن من ورائه. وبعد ذلك الاجتماع ذهبت للرئيس يؤيدنى عدد من أعضاء مجلس الوزراء مطالبين بإبعاد منصور خالد وأذكر أننى قلت له ياريس إن الاشتراكية لايبنيها إلا الاشتراكيون، فإن كنتم حقا تريدون إشتراكية فى بلدنا فأن منصور خالد وامثاله لا يمكن لهم أن يبنوها وبعد فترة أبعد منصور خالد وعين مندوبا دائما للسودان فى الأمم المتحدة، وسلمنا من شره ومؤمراته لبعض الوقت.

الدكتور سيد أحمد الجاك وزير المواصلات وما حدث مع خالى المهندس محمد الفضل رئيس مجلس إدارة السكك الحديديه:

كان خالى المهندس محمد الفضل أول مدير عام سودانى للسكك الحديدية

فى السودان، وبعد احالته للمعاش وتحويل سكك حديد السوادن إلى مؤسسة عامة أصبح أول رئيس متفرغ لمجلس إدارتها. ولكنه ولفترة طويلة لم يكن يستلم مكافاته كرئيس لمجلس الإدارة لسبب أو لآخر. وبعد إنقلاب مايو طلب خالى برسالة إلى وزير المواصلات أصدار توجيهاته بصرف الإستحقاق، فتقدم الدكتور سيد أحمد الجاك للنميرى بالتصديق على طلب خالى، وكان النميرى بوصفه رئيس الوزراء قد مُنِح سلطة المجلس فى التصديق على الترقيات وسفر البعثات الحكومية إلى الخارج وصرف المكافآت وغير ذلك من الأمور التى كانت من اختصاص المجلس، وتأخذ وقتاً كبيراً منه، ولهذا رؤى أن ينظر فيها الرئيس ويتخذ القرار المناسب الذى يراه. وهذه ايضا واحده من الخطوات لتركيز السلطة فى يد النميرى مما أوحى لعقله المتخلف بأنه قادر على إدارة شئون البلاد بمفرده. أليس فى ذلك دليل على عبقريته الخارقه. وفوجئ الوزير سيد أحمد برفض النميرى الذى قال له بأن محمد الفضل رجل غير نزيه وسمعته سيئة، فأتصل سيد أحمد بى وأخبرنى بما قاله النميرى فتعجبت لذلك الإتهام الكاذب والذى لم يكن له أى مبررات أو اساس. وكان المهندس محمد الفضل رجلا معروفاً ومشهوراً بين جميع المهندسين وفى جميع أواسط المثقفين بنزاهته وحزمه فى العمل والانضباط، ولهذا شعرت بغضب شديد وشعرت بأنى شخصيا المتهم، فقد كان خالى رحمه الله قدوتى فى دربى الذى اخترته وكنت دائما أتمنى أن أكون مهندسا مثله. وكان مثلى الأعلى فى كل شئ وعندما احيل إلى المعاش وكنت وقتها مساعدا لوكيل الرى بمدنى. وسمعت فى الأذاعة تسجيلا لحفل الوداع الكبير الذى اقيم له فى عطبرا، والذى جاء فيها أنه خدم مهندسا فى السكك الحديدية أربعون سنه، ولم يرتكب ذنباً، ولم يتهمه أى أحد بأى منكر أو فساد أو محسوبية أو تسيب والكل يودعونه فى شكر وتقدير. قلت لزوجتى يومها سعيد من يترك الخدمة العامة فى بلدنا والكل يذكره بالخير ولا أحد يقول عنه أنه سرق شيئاً من المال العام، وأنه كان يحابى هذا أو ذاك، ولوليّ أن اتمنى كيف تكون خاتمتى لتمنيت أن تكون كخاتمة خالى. فقد كان مثلى الأعلى فى كل شئ. ولهذا إتصلت بالنميرى تلفونياً ودخلت مباشرة فى الموضوع مستفسراً عن مصدره فيما وصل اليه مدافعاً فى حماس وحزن لما قاله عن خالى. مؤكداً أننى شخصياً فى قفص الإتهام وأن سمعتى وشرفى وأهلى جميعا وضعوا فى المحك للدفاع عن

شرفهم وإثبات برآتهم. فاندهش النميرى وقال لى أنه كان يظن أن الرجل شخص آخر له اسم مقارب، ولم يكن يقصد محمد الفضل مدير السكك الحديدية السابق، ولم يكن أيضا يعلم بأنه خالى. وأعتذر ووعد بتصحيح الخطأ، وبالفعل تم صرف إستحقاق الخال، وإنتهى الأمر ولكن تأمل كيف كانت تحكم الأمور.



مهمتى فى تنزانيا ولوساكا:

عقب اجتماع فى أديس أبابا لرؤساء الدول الافريقية فى منظمة الوحدة الافريقية عاد النميرى للخرطوم ودعانى والزميل المهندس سيد أحمد الجاك وزير المواصلات لمقابلته ليعلمنا بأن الرئيس كاوندا قد تحدث اليه فى حاجة بلده لمواصلة دعم السودان للسكك الحديدية فى زامبيا، وحاجته لتنظيم ودعم وزارة تنمية المياه. وذكر لنا النميرى بأنه أخبره أن لديه وزيرين متخصصين فى تلك

الجوانب وسيبعث بهما إلى لوساكا للقيام بوضع التصور اللازم لدعم السودان له وطلب منا الاعداد للسفر فى اقرب فرصة ممكنة. وهكذا بدأت وصديقى سيد أحمد فى التحضير اللازم لسفرنا وصادف أن كانت هناك دعوة للسودان لحضور حفل تنصيب الرئيس التنزانى، يوليوس نيريرى لفترة رئاسة جديدة فأقر مجلس الوزراء حضورنا للاحتفال فى دار السلام ثم مواصلة سفرنا للوساكا.

الاعداد للسفر والحصول على مقدم السفر:

بدأت اعدادى للسفر بالحصول على ما استحق من نفقات لما يسمى فى الخدمة العامة مخصص السفر ويحسب على أساس العلاوة اليومية لفئة الموظف كما أقرتها وزارة المالية حسب معدل غلاءالمعيشة فى البلد الذى سيسافر اليه الموظف ويضرب المخصص اليومى فى عدد الأيام التى سيقضيها الموظف فى المهمة، بدءاً من يوم سفره وإنتهاءاً بيوم عودته لمقر العمل وبما أنى لم أكن أعرف مخصص السفر اليومى للوزير فى كل من تنزانيا وزامبيا فقد طلبت إلى أمين مكتب وزير الرى الحصول على مخصصاتى فى السفر وأن تكون شيكات سياحية. كما طلبت منه أيضا تغيير مائة جنيه إلى شيكات سياحية ودفعتها له من جيبى بهدف شراء لوازم خاصة لى. وهكذا تسلمت نصيبى من الشيكات السياحية ووقعت المستندات بالإستلام.

دار السلام ومقابلتنا للرئيس نيريرى:

وفى دار السلام استقبلنا فى حفاوة وترحاب ونزلنا ضيوفا على الحكومة مما ساعدنا على توفير مخصصنا للسفر عن تلك الأيام. وبعد الاحتفالات أخذونا لمقابلة الرئيس "نيريرى" وهناك تحدث الينا الرجل فى ود وتواضع. وأذكر ما جاء فى سياق الحديث عن رحلته إلى بريطانيا. قال أنه يذكر جيدا أيام الاستعمار وأيام النضال من أجل الاستقلال ولهذا فعندما استقبل فى مطار لندن بواسطة الملكة وبضرب واحد وعشرين طلقة من المدفع تكريما له ولبلده، لم ترمش عيناه أو يشك فى أن القضية كلها للمظاهر ولن يغير ذلك من نظرة الاستعماريين له

ولبلده لمواصلة نهبها بأية صورة تتفق مع الزمان والمكان. وبذلك رأى أن المسئولية كلها فى حماية بلده ومصالحها تقع على عاتقه وعاتق المسئولين والمثقفين فيها. ذكر أنه حدث نفسه وهو يتفقد حرس الشرف بجانب الملكة: "لا تغشك هذه المظاهر، أن كانت تحية بواحد وعشرين مدفعا أو حتى بأربعين. لا تدعها تدخل إلى رأسك يا أبنى. تذكر دائما أصلك وجذورك. وتذكر دائما واجبك نحو قومك. ولا يغرنك هذا التكبير والتعظيم" وهكذا سار الحديث بيننا وحدثناه عما نقوم به من أجل بلدنا ورفعة شأنها وذكرنا له من بين أمور أخرى أننا اعترفنا بالمانيا الديمقراطية وطلبنا منه أن تحذو تنزانيا حذونا فضحك وقال لنا: "لا. شكرا. أن سياسة تنزانيا الخارجية لا تقرر فى الخرطوم" وإنتهى لقاؤنا معه فى ود وعلى بساط أحمدى كما يقولون. وفى اليوم التالى سافرنا إلى لوساكا.

لوساكا وما وقعنا فيه من ورطة وإحراج:

وصلنا إلى لوساكا وانزلنا على حسابنا فى فندق "انتركونتننتال" كل واحد منا فى جناح. وعلمنا أن علينا الانتظار بضعة أيام حتى يعود الرئيس ووزرائه من خارج لوساكا حيث كان يعقد مؤتمرا للحزب الحاكم. وبعد أن قمت بإجراء حساب لتكاليف أقامتنا حتى نعود إلى الخرطوم، أتضح لى بأن كل ما معى من نقود وبما فيها المائة جنيه التى أتيت بها لمشتريات خاصة، لن تكفى لسداد فاتورة الإقامة فى الفندق. فاتصلت فوراً بسيد أحمد الجاك زميلى فى الرحلة، وأخبرته بما وقعنا فيه من ورطة. وقررنا فوراً الرحيل لغرف عادية، وتقليل الصرف فى المأكل والمشرب. ولولا أننا استعنا بالأستلاف من المهندس شاكر عبد الرحمن الذى كان ومعه المهندس صالح فريد من السكك الحديدية السودانية فى إعارة لسكك حديد زامبيا، لوقعنا فى إحراج عند دفع فاتورة الفندق. وعند عودتنا رفعنا الأمر لمجلس الوزراء طالبين أن يعامل وزراء الشعب بطريقة أفضل. فهكذا كان الحال فى أيام مايو الأولى قبل أن تتغير الأمور وقبل أن يبدأ النهب والسلب.

سفرى لأديس آبابا ومقابلة الامبراطور هيلاسلاسى:

فى الشهور الأولى قررت الحكومة إرسال وفود لبعض الدول المجاوره لتحسين العلاقات بينها وبين السودان، وكان من نصيبى السفر إلى أثيوبيا مع زميلى وزير الزراعة آنذاك الدكتور محمد عبد الله نور. وهناك قابلنا السيد رئيس الوزراء الذى كان حادا معنا فى موضوع مياه النيل ومدعيا بأننا والمصريين تقاسمنا واحتكرنا مياه النيل الأزرق كما لو أنها ملك لنا، ولم يكن اجتماعنا معه موفقاً، وكان علينا أن نقابل الأمبراطور فى اليوم التالى بعد الساعة الحادية عشرة لأنه كان فى رحلة خارج أديس آبابا. وقد دربنا السيد سفير السودان على البروتوكول فى المثول أمام الامبراطور وأسلوب التحدث اليه وكيفية وداعه والخروج من حضرته، وكان المفروض مقابلته لمدة لا تزيد عن ٢٠ دقيقة. وذهبنا لقصر الامبراطور بصحبة السفير، وهناك فى قاعة اجتماعات القصر وجدنا السيد رئيس الوزراء ورئيس الديوان الامبراطورى وانتظرنا حتى دخل علينا الامبراطور. فانحنينا جميعا، ثم تقدمت وزميلى محمد عبد الله نور لتحيته وبعدها تقدمنا إلى حيث مائدة وجلسنا مع الامبراطور الذى سألنا عن مهمتنا وماذا أنجزنا مع رئيس الوزراء والذى كان وجماعته يقفون بعيدا ومعهم السفير السودانى. وبدأت أقص عليه ملخص ما دار بيننا وبين رئيس وزرائه وبالطبع نسيت توجيهات السفير فى الحديث إلى الامبراطور وبدلا من ياصاحب الجلالة الامبراطورية بدأت أقول له ياصاحب المعالى. التى كنت متعودا عليها كما كان حديثى عادياً وبطريقتى التى تعودت عليها مع الناس. وبدأ الامبراطور يصغى بانتباه لحديثى ويقرب من كرسيه الينا. وعندما قلت له بأن رئيس الوزراء قال لنا بأنهم سيوقفون تدفق مياه النيل الأزرق إلى بلدنا احتجاجاً على تصرفاتنا فيما يخص مياه النيل. سألنى مبتسماً ومداعباً عن رد فعلى على ما قاله رئيس الوزراء. فابتسمت قائلا بأن ذلك إذا تم. فليس أمامنا فى السودان سوى الهجرة إلى أثيوبيا لنعيش معكم هنا. فضحك الأمبراطور وسألنى إذا كنت سأكون سعيدا فى الحياة فى أثيوبيا فرديت" ياصاحب المعالى نحن الرجال فى السودان معروفون بولعنا بجمال الفتيات الاثيوبيات، وأنا شخصيا لى اصدقاء عديدون متزوجين باثيوبيات، أضف إلى ذلك حبنا للطعام الاثيوبى وشطته الحاره الممتعه التى تفتح الشهيه. وكان الامبراطور يصغى للحديث

مأخوذا به، وهو يقرب من مقعده ليتأكد من سماعه كاملا، ثم انفجر ضاحكا ومرددا: "لا.لا." والتفت إلى رئيس الوزراء قائلا له "نحن لن نحجز المياه من السودان، وإلا فسيجئ الينا السودانيون ليعيشوا معنا هنا كما يقول الوزير". وفى الحقيقة وفى اعتقادى أن ذلك كان بسبب أنه رجل كبير السن فى حوالى ٧٧ سنه. وكنا نحن شبابا نتكلم معه ببساطه وبراءة خاليه من الرسميات التى تعود عليها من الذين هم دائما من حوله، أن كانوا من بطانته وأتباعه، وأن كانوا من الضيوف الذين تقتضى مهماتهم مقابلته، كما كان الحال بالنسبة لنا، ثم تحدثنا معه عما قالوه لنا عنه، وعن الأسود التى فى قصره. وحدثته ايضا عن أننى شخصيا كنت أعرفه منذ الحرب العالمية الثانية، عندما كنت تلميذا فى المرحلة الابتدائية فى مدينة مدنى، حيث كان يسكن فى فيلا على شاطئ النيل، وكنا نحن التلاميذ نمر بها فى طريقنا لمدرسة مدنى الابتدائية، وكنا نراه وهو واقف أمام الباب وكنا نحيه وهو يبتسم لنا. وقد كان لهذه القصة وقعها المؤثر عليه. وهكذا طالت الجلسة، ثم فجأة عرض علينا أن نبقى معه للغداء واستمتعنا بالجلسة معه. واستمتع الامبراطور بوجودنا معه. وفى النهاية قال لنا، بأن صلة الشعب السودانى والشعب الاثيوبى صلة أبدية ولا يمكن لأى حكومة فى الخرطوم أو فى أديس ابابا أن تعبث بها. وإذا أخطأت فى ذلك فأنها بداية نهايتها. وفى إعتقادى بأننا عدنا للخرطوم ونحن مسرورين لنجاح مهمتنا فى تحسين علاقاتنا مع الجارة الشقيقه أثيوبيا.

مهمتى فى يوغندا ومقابلتى للجنرال ايدى أمين والرئيس ملتون ابوتى:

بوصفى عشت فى يوغندا قبل استدعائى للمشاركة فى الوزارة فى الخرطوم، فقد أصبحت الوزير المسئول عن العلاقات مع يوغندا، وفى الحقيقة كنت الوزير الوحيد فى المجلس الذى يعرف الكثير عن يوغندا، ولهذا كان توجيه المجلس لوزارة الخارجية أن أكون حلقة الوصل بينهم وبين الجارة يوغندا، اضف إلى ذلك صلتى الوثيقة مع السفير السودانى فى كمبالا السيد محمد عثمان شندى. ولهذا قرر المجلس سفرى ليوغندا فى زيارة صداقة لتعريف المسئولين

فيها عن الأوضاع الجديدة فى السودان، وتوجيهات حكومته الثورية بالنسبة لعلاقات الجوار مع الجاره الشقيقة يوغندا، فسافرت إلى هناك حيث قابلت ايدى أمين فى مكتبه وبصحبتى السفير السيد محمد عثمان شندى. وتحدثت معه عن نوعية النظام الجديد فى السودان، وقلت له أننا نوع جديد من الرجال فى السودان، استولينا على السلطة فى السودان من أجل الناس، كل الناس فى بلدنا. ولهذا فنحن نبتغى أن تكون علاقتنا مع كل الجيران على أحسن حال، لنتفرغ للعمل من أجل حياة أفضل لشعبنا، وهذا يعنى أن يجد كل فرد منا الفرصة فى التعليم، وأن يجد كل فرد منا آمن فى بيته، وأن نكون جميعا سواسيه أمام القانون، وتلك مهمة صعبة، ستأخذ كل وقتنا، وتستهلك كل مواردنا وطاقاتنا. ولهذا جئت اليكم، اطلب ودكم، واعاهدكم على حسن الجوار، وعدم التدخل فى شئونكم، أو الاساءة اليكم، فنظر إلىَّ فى استغراب وتهكم، وقال لى بكل وقاحه. أنت تقول لى بأنكم تريدون حسن الجوار، وأنتم ترسلون قواتكم عبر الحدود فى أرضنا تقتلون أهلنا، وتحرقون قرانا، وتقولون أنكم تتعقبون المتمردين السودانيين الذين وجدوا ملاذاً عندنا، فنحن شبعنا من أكاذيبكم، وسنجعل لكم مياه النيل التى نرسلها اليكم دماء حمراء من جثث جنودكم الذين يعبرون الحدود. وأنا أعلم بأن سفيركم هذا يتنقل بعربته المرسيدس من مكان لآخر فى كمبالا ليرشى بعض الوزراء والمسئولين فى الحكومة. واستغربت حقا من وقاحته وقلة أدبه فما كان منى سوى أن وقفت فجأة وقلت له فى حده وغضب" يبدو أنك غير متمدن ولا أخلاق لك" وخرجت يصحبنى شندى قائلاً لى بأنها تلك هى اخلاقه وطريقته مع الكثيرين حتى مع بعض وزراء حكومته، فهو رجل جلف. وعند لقائى بالرئيس ابوتى، حدثته بما قاله ايدى أمين فضحك قائلا أنه عسكرى متخلف، ولا يعرف كيف يخاطب المدنيين، ولكن لا تأخذه بجديه. وقد كان أبوتى رجل رقيق ومهذب، وقد كان لقائى معه ودياً، وكان يبدو عليه أنه يريد حسن الجوار مؤكداً بأنه لابد من إنهاء مشاكل الحدود بيننا عن طريق إنهاء مشكلة الجنوب، وطلب منى أن أبلغ الحكومة السودانية بأنه سيكون سعيداً أن يساعد فى حل مشاكلنا مع اخواننا الجنوبيين، خاصة إذا طلب منه ذلك رسميا، وهذا ما رفعته لمجلس الوزراء عند عودتى للخرطوم.

هفوة السيد بابكر عوض الله عند مناقشة تقرير تحسين العلاقات مع تشاد وافريقيا الوسطى:

عندما قرر مجلس الوزراء أرسال وزراء لزيارة الدول المجاورة لتحسين علاقات السودان معها، وكما جاء ذكره من قبل. كان من نصيبى السفر إلى كل من يوغندا واثيوبيا. الأولى لأنى كنت أعمل فيها من قبل، وثانيا فهى دولة من دول حوض النيل، أما اثيوبيا فهناك بحيرة تانا منبع النيل الأزرق شريان الحياة لكل من مصر والسودان. كما سافر إلى تشاد وافريقيا الوسطى كل من الدكتور محيى الدين صابر وزير التربية والتعليم والدكتور أحمد الطيب عابدون وزير الثروة الحيوانية، وذلك لأنهما يتكلمان اللغة الفرنسيه اللغه الرسميه للبلدين. وبعد عودتهما قدما تقريراً للمجلس عن نتائج رحلتهما. وأثناء إستماع المجلس لعرضهما الذى أكدا فيه دعمهما لرغبة البلدين فى تعزيز علاقاتهما مع السودان الذى هو البوابة الرئيسية لهما على العالم الإسلامى والأراضى المقدسه، كان واضحا حماس الوزيرين لذلك التوجه. وفجأة قاطعهما السيد بابكر عوض الله وكان لايزال رئيسا للوزراء محتجا على تدفق الأفارقة السود إلى السودان مؤكدا عروبة السودان ودعم التدفق العربى من الشمال والشرق بدلاً مما ينادى به الوزيران، مضيفاً" مش كفايه اللي حاصل لنا من الجنوبيين "قال ذلك دون أن يتذكر وجود كل من الوزيرين أبل الير وجوزيف قرنق، وقد كان احراجاً واضحاً إنتبه إليه بعد فوات الأوان، ولكن كان الوزيران الجنوبيان على مستوى راق من الأخلاق وضحكنا جميعا على مشاعر مولانا بابكر عوض الله والتى كانت معروفة عنه فى تعصبه العربى المصرى الشديد، بل بصورة أقوى نحو مصر بالذات. وأذكر ايضا ما قاله لى الرائد مأمون عوض أبو زيد رئيس الاستخبارات العسكرية وعضو مجلس قيادة الثورة عندما زرته فى مكتبه بعد اقصاء بابكر عوض الله من رئاسة مجلس الوزراء وتحجيمه ليصبح وزيرا للعدل فقط بعد غضب العسكر لتصريحاته التى اطلقها فى برلين عند زيارته لالمانيا الشرقية، أن قال لى مأمون "لقد خرج من مكتبى قبل مجيئك السيد بابكر، هل تعرف ماذا قال لى؟ "لقد قال لى بأنه سيبقى معنا مهما حدث، مؤكداً لى بأنه يمثل مصر ويتحدث بأسمها وليس أحمد عبد الحليم (الضابط بالمعاش). ولا مانع لديه حتى ولو أصبح قنصلاً للسودان فى الاسكندرية". تطوع

مأمون نفسه بإخباري ذلك بدافع الاستغراب والتعجب من تفاني بعض السودانيين في خدمة مصر والإنتماء اليها باكثر من تحمسهم للسودان وترابه. وفي هذا الأطار أذكر ما قاله الدكتور محي الدين صابر عندما أدخل سلمه التعليمي في السودان والذي خرب الكثير في التعليم ومستواه في بلدنا، عندما قيل له بانك تخرب التعليم بسلمك الذي جئت به الينا قال: "طالما كان هناك تعليم جيد في مصر فلماذا أنتم خائفون؟".

زيارتي إلى ليبيا لحضور احتفالات الفاتح من سبتمبر ١٩٧٠:

تقرر سفري إلى ليبيا مع الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر ممثلين لحكومة السودان للمشاركة في احتفال العيد الأول بثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩. وقبل سفرنا عن طريق القاهرة حملنا رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر من النميري مضمونها أنه يشدد عليه المشاركة في اجتماع القمة الافريقي الذي كان مقررا عقده في أديس آبابا في تلك الفترة لأهمية المواضيع المطروحة ولمكانة عبد الناصر بين الزعماء الافارقة وذلك لتمرير قرارات كان السودان متحمساً لإجازتها. ولهذا عند وصولنا للقاهرة، وعمل الترتيبات اللازمة علمنا بأن الرئيس جمال عبد الناصر سيستقبلنا في منزله في المنشيه في العصر لنشرب الشاي معه. وبالفعل ذهبنا إلى هناك واستقبلنا بدون بروتوكول، وكان يلبس قميصا وجلسنا في جلسه عائلية ودية. إذ كان رحمه الله يعرفنا من زياراته للخرطوم. فقد كان كما جاء ذكره من قبل الأب الروحي لثورة مايو، كما كان ايضاً بالنسبة لثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا، وتحدثنا معه عن موضوع إعلان الوحدة بين مصر والسودان وليبيا والذي كان يردده القذافي في كل مناسبة كلما جاء إلى الخرطوم أو حلَّ في القاهرة أو خطب في طرابلس. وكان حماس القذافي شديداً جداً في قضية الوحدة. وذكرنا لعبد الناصر بأن تلك البيانات والتصريحات تسببُ لنا إحراجاً كبيراً خاصة ونحن لازلنا نحاول حل مشكلة الجنوب. وأذكر حديث عبد الناصر ونحن نشرب معه الشاي إن قال لنا

بالنسبه لحضوره لمؤتمر القمه فأنه لا يستطيع أن يغادر مصر فى تلك الظروف أذ أنهم كانوا مشغولين فى بناء قواعد الصواريخ على الجانب الغربى من قناة السويس وأن تلك العملية الضخمة تنفذ أثناء الليل حتى يتم تغطيتها قبل شروق الشمس. وقال أنهم يصبون مئات الأمتار المكعبه من الخرسانة أثناء الليل لينتهى العمل قبل شروق الشمس. وكان يقول لى أنك مهندس وتعرف ضخامة هذه العملية فى المدة الوجيزه التى لابد من إنهاء العملية فيها، وفى حديثه عن موضوع الوحدة قال لنا ما أذكره بالحرف على النحو التالى: "لما كنت وياهم فضلوا يتكلموا عن الوحدة، ماخلونيش أنام، وحاولت اقولهم بأننا جربنا الوحدة مع سوريا ومانفعتش. الوحدة مش ممكن تيجى من فوق، خلوها تيجى من الشعوب نفسها بعد ما تعرف بعضها، وتطور علاقاتنا مع بعض. برضو ما سمعوش، فقلتلهم"طيب السودان المسكين ده ما تخلوه لوحده، دول عندهم حاجة اسمها الجنوب، دول مش عرب، ولسه عندهم مشاكل مع الشماليين" فقالو لى "طيب ما يفصلوا الجنوب، قلتلهم، إزاى بأه، ده كلام ده، ده الجنوب مياه النيل، ده حياتنا كلنا فى مصر والسودان". امشيلهم إنت بتاع مياه النيل، وفهمهم إيه مياه النيل، وإيه الجنوب، إنت قدهم، وده تخصصك، تقدر تقنعهم. فاندهشت أن أعلم بأن عبد الناصر لم يستطيع أن يردهم إلى الحق والتوجه الصحيح، وكنت أعرف بأن القذافى وزملاءه معجبون بعبد الناصر ويحبونه جداً وهو مثلهم الأعلى، فقلت معلقاً "ياريس، ديل يحبوك، إزاى ما يسمعوا كلامك ياريس نحن تقول لينا قبلوا كده نقبل كده". فإبتسم ضاحكاً وقال "ديل إنتو، إنما دول صعبين جدا" وهكذا قضينا أمسية ممتعة مع الرئيس جمال عبد الناصر طلب فى نهايتها المصورين لأخذ صور تذكارية لنا معه. وفى اليوم التالى سافرنا لطرابلس مع الوفد المصرى برئاسة السيد حسين الشافعى لحضور إحتفالات الفاتح من سبتمبر.



فى منزل الرئيس جمال عبد الناصر فى منشية البكرى عام ١٩٧٠.

سفرنا لطرابلس لحضور احتفالات العيد الأول للثورة الليبية:

قمنا من القاهرة فى نفس الطائرة التى كان فيها الوفد المصرى برئاسة السيد حسين الشافعى لحضور احتفالات العيد الأول لثورة الفاتح من سبتمبر. وهناك أُستقبلنا ونزلنا فى الاستراحة التابعة لمجلس قيادة الثورة. وفى اليوم التالى كان الإحتفال فأخذونا للساحة حيث سيلقى معمر القذافى خطابه بعد إستعراض الفرق العسكرية وآلياتها وجلسنا فى المقدمة خلف المنصة الرئيسية التى سيلقى منها القذافى خطابه. وكان اليوم شديد الحر والشمس ساطعة ترسل اشعتها الحارقة. ووقف العقيد القذافى بعد إستعراض الفرق والآليات العسكرية التى مرت أمامه رافعة الأيادى محنية الرؤوس نحوه فى تحية وإجلال. وبعدها بدأ القذافى يرتجل خطابه إذ كان يحاول أن يكون كمثله الأعلى الرئيس جمال عبد الناصر. وكان الخطاب طويلاً ومملاً وركيكاً لغة ومعنى. لم يراعى فيه

الظروف القاسية التى كانت تعانى منها الجماهير والضيوف. ثم إلتفت نحونا وتحدث عن الوحدة بين مصر وليبيا والسودان وقال للجماهير بأنه يدعو الوفدين المصرى والسودانى ليوقعا معه إعلان الوحدة التى ظلت الشعوب العربية تنادى بها. فإلتفت نحو زميلى الرائد زين العابدين هامساً بأن الرجل مجنون وفجأة خر أمامنا السيد حسين الشافعى مغمى عليه من أثر ضربة شمس، ومن ثم أخذ للاسعاف. وبعد إنتهاء الخطاب عدنا لدار الضيافة، وهناك وبعد فترة وجيزة جاءنا رسول من مجلس قيادة الثورة يقول لنا بأن العقيد ورفاقه فى انتظارنا فى مقر المجلس وتوجهنا إلى هناك ودخلنا عليهم ووجدناهم جالسين فى إسترخاء من أثر الحر الشديد فسلمنا وجلسنا. وكان العقيد يتحدث إلى قائد الجيش العقيد يونس محتجاً على تخريب الآليات للطريق مطالبا دفع تكاليف الاصلاح من صندوق مال القوات المسلحة. وكان العقيد يونس يحتج قائلا بأن صندوق مال القوات المسلحة ليس فيه ما يكفى لإحتياجاتهم. وبعد ذلك إلتفت العقيد إلينا وسألنا عن رأينا فيما جاء فى خطابه لدعوتنا للتوقيع على إعلان الوحدة. فردينا بأن ذلك ليس من سلطتنا إذ أننا جئنا للمشاركة فى الإحتفالات.وبعد ذلك قدموا لنا شرابا باردا وكان حليب الأبل فإعتذرت لأنى لا أشربه وأعلم أنه سيؤدى إلى اسهال لاؤلئك الذين لم يتعودوا عليه. ذلك من تجربتى فى قرية القطينة حيث أهل والدى. ونصحت الزين بأ لا يشرب ولكنه أضطر للشراب تحت إلحاح العقيد وزملائه، الأمر الذى أدى لمعاناة الزين بعد أن عدنا لمقر ضيافتنا. وقلت للزين بعد عودتنا معلقاً على حديث العقيد عن إصلاح الطريق بأنه يريد أن يلمح لنا بأنهم ليس لديهم المال الكافى إذ كنا قد حملنا طلباً من وزير المالية منصور محجوب بسلفة تبلغ حوالى ٧ مليون دولار امريكى. وحتى نهاية زيارتنا لم نتلق رداً على الطلب.

لقائى مع سفير مصر فى طرابلس:

أثناء إقامتنا فى طرابلس زارنى سفير مصر هناك وأخبرنى بأنه تلقى دعوة لى من وزير الرى المصرى لزيارتى مصر وتفقد أعمال الرى فى القطر الشقيق بعد عودتى من ليبيا. فشكرته على الدعوة وطلبت اليه أن يخبر وزير

الرى بأنى بعد عودتى للخرطوم سأحدد له ميعاد الزيارة. ففاجأنى السيد السفير بأن الوزير يتوقع بدء زيارتى عند وصولى للقاهرة من ليبيا. فقلت وكيف يجوز ذلك؟ فأنا هنا فى زيارة رسمية أجازها مجلس الوزراء. ولابد أن أعود إلى الخرطوم ثم أرفع أمر دعوة السيد وزير الرى المصرى لمجلس الوزراء ليقرها ومن ثم أحدد ميعادها كما إنتقى الوفد الذى سيصحبنى فى الزيارة. وكان واضحاً أن توقعات السفير لم تكن كما شرحت له، وشعرت بخيبة أمله. وانتهى الموضوع.

وبعد عودتى إلى الخرطوم، إستدعانى النميرى وأخبرنى بأن المصريين زعلانين منى وعلى الأخص وزير الرى المصرى ويعتقدون بأنى من الوزراء الذين لا يحبون مصر. ولذلك أمر أن أصحبه ضمن الوفد الذى سيسافر للقاهرة برئاسته قريباً. وهكذا سافرت بعد أيام مع النميرى يصحبنى وكيل الوزارة المهندس يحيى عبد المجيد والمهندس صغيرون الذين وبعض المهندسين. وكان الدكتور محيى الدين صابر ضمن الوفد الوزارى المصاحب للرئيس النميرى. وفى القاهرة قابلنا الرئيس جمال عبد الناصر فى المطار وكذلك وزير الرى المصرى، الذى اتفق معى أن أبدأ زيارتى لوزارة الرى فى اليوم التالى حيث أزوره فى مكتبه فى العاشرة صباحا مع زملائى من الوزارة.

هفوة وزير الرى المصرى وردى عليه:

فى اليوم التالى عندما التقيت بوزير الرى المصرى فى مكتبه بوزارة الرى وبعد جلوسنا معه يصحبنى الوفد المرافق لى وبوجود وكلاء الوزارة والدكتور خليل ابراهيم رئيس الجانب المصرى فى هيئة مياه النيل، تحدث الوزير مرحبا بنا ثم قال لى "يا معالى الوزير نحن مسرورون لقبولك دعوتنا لزيارة مصر وكنا قد سمعنا بأنك يعنى ما بتحبناش خالص". وبالطبع كنت أعلم بأنه لم يكن راضيا على ما قلته للسفير المصرى فى طرابلس عندما رفضت الدعوة لزيارة مصر فى طريق عودتى من طرابلس بعد احتفالات الثورة الليبية دون إتباع الإجراءات الرسمية. فرددت عليه على الفور قائلا: "أهذه هى المعلومات التى تأتيكم من تقارير الخرطوم؟" قلت ذلك بصوت عال وفى انفعال، ففوجئ الوزير ولم يعلق. وبعد تلك المقابلة لم ألتق به إلى أن عدت للخرطوم إذ صحبنى

فى زياراتى الدكتور خليل ابراهيم الذى علق لى فيما بعد منتقداً الوزير وعدم حنكته وكياسته، وفى البشر فاضل ومفضول.

محى الدين صابر وبقائه فى القاهرة ليشرف على طباعة الكتب المدرسية:

كان محيى الدين صابر وزير التربية والتعليم ضمن وفد النميرى للقاهرة. وبعد إنتهاء الزيارة حيث كنا فى مطار القاهرة فى قاعة كبار الزوار قبل أن نستقل الطائرة عائدين إلى الخرطوم. وكان فى وداعنا الرئيس جمال والوزراء المعنيون. وكنت أجلس على مسافة من محيى الدين صابر. وعلمت بأن محيى الدين سيبقى فى القاهرة وأنه غير عائد معنا فى ذلك اليوم فسألته لماذا تخلف عن السفر؟ فرد بأنه سيبقى فى القاهرة ليشرف على تعجيل طباعة الكتب المدرسية المقررة فى سلمه التعليمى الجديد والتى كانت تطبع فى القاهرة. فدهشت لذلك إذ أن هذه المهمة ليست مهمة الوزير وعلقت بصوت مرتفع قائلا "يامحيى الدين أصلك أنت وزير ولا مخزنجى". فضحك الحاضرون. وبالطبع كرهنى السيد محيى الدين ولم يعجبه تعليقى. فإذا كان الوزير بنفسه يتصدى لمثل هذه المهام فماذا يترك لمسؤولية الصغار وماذا يفعل بمسؤولياته الكبيرة؟ ولهذا فامثال محيى الدين من المثقفين الذين هيأت لهم الظروف ليكونوا فى قيادة الوطن. ولم يقدموا له سوى الخراب والدمار.

عودة منصور خالد من وظيفته كممثل للسودان فى هيئة الأمم المتحدة ليضطلع بتأسيس الإتحاد الاشتراكى السودانى:

بعد إبعاد الشيوعين الموالين لعبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعى وإجراء التعديل فى مجلس قيادة الثورة بإعفاء كل من العقيد بابكر النور والرائد هاشم العطا والرائد فاروق حمد الله. أصبحت سيطرة النميرى والموالين له والمطبِّلين مستحكمة فى كل من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة. وبدأت القوى الخفيه صاحبة المصلحة فى التغير فى خلق جهاز جماهيرى

لدعم سلطة العسكر. وفجأة فى عصر يوم من الأيام جاء فى أخبار أذاعة أم درمان بأن مجلس قيادة الثورة قد إستدعى الدكتور منصور خالد من عمله فى الأمم المتحدة ليضطلع بتكوين الإتحاد الإشتراكى السودانى. وبعد إذاعة الخبر إتصل بى النميرى تلفونياً بمنزلى وقال لى "سمعت الأخبار" قلت نعم. قال لى "فما رأيك؟". قلت له "لا داعى لأن أقول لك رأى. فربما تزعل باريس" قال لا. "قلت له. يعنى ما لقيت ليك إسم لحزبك من الأسماء السودانية حتى تلجأ للنقل من التجربة المصرية؟ وما لقيت ليك خبير تكوين أحزاب فى السودان كله حتى تضطر لإحضار منصور خالد". فلم يعجبه تعليقى ورد قائلا" دائما عندك كلام. وما فى حاجة عاجباك"، وقفل الخط. وفى الحقيقة إذا عرف السبب بطل العجب. فإن القوى الخارجية التى كانت تعمل فى الظلام منذ الأيام الأولى لإنقلاب مايو والتى كانت وراء كل التغييرات التى حدثت فى مسيرتها والتى جاءت بمنصور خالد ليصبح وزيرا للشباب لكى يقوم بأدواره التى خُططت له. فقد كان إبعاد منصور خالد مفاجأة غير سارة لهم ولم تكن متوقعه. الأمر الذى اضطرها لتكثيف جهدها وتآمرها لتعيده مره أخرى ليكون بالقرب من النميرى. ليعمل على توجيهه وقيادته إلى حيث يريدون. إذ كانوا يعرفون النميرى جيدا ويعرفون عقده النفسية وضحالة فهمه وإدراكه ويدركون مواضع ضعفه وتوجهات تطلعاته. وكان منصور خالد خبيراً محنكاً فى تخطيط البرامج ووضع الأساليب التى تهئ للنميرى ما يحب ويبتغى. ولهذا عاد منصور خالد مرة أخرى إلى الخرطوم لتكوين الإتحاد الإشتراكى السودانى. تنظيم "جماهيرى" "وإشتراكى" يكوّنه من دون جميع السودانيين منصور خالد ولله فى خلقه شؤون.

مشروع النميرى والقذافى لتحويل مياه النيل لتصب فى طرابلس:

فى زيارة للقذافى إلى السودان وقد كان العقيد يزور الخرطوم كثيراً كلما أراد وكلما نزل عليه هاجس الوحدة بين ليبيا ومصر والسودان. وفى إحدى تلك الزيارات، وكنت خارج الخرطوم، سمعت فى الإذاعة تصريحاً للنميرى أنه إتفق مع العقيد على شق قناة من منطقة المستنقعات فى جنوب السودان وحتى طرابلس فى ليبيا لتصبح الاسكندرية الثانية. وأن ليبيا ستمول ذلك المشروع

العظيم. وهكذا يستفيد السودان من تجفيف المستنقعات وإستصلاح اراضيها وتستفيد ليبيا من إستغلال تلك المياه فى الزراعة ومياه الشرب. تعجبت لذلك الخبر الذى لم يعرض عليّ بوصفى وزيراً للرى. ولم أعرف من الذى سقى الرئيسين القائدين العظيمين بتلك الخزعبلات. فذهبت للنميرى فى اليوم التالى إستوضح الخبر. فقال لى ما يلى". نعم هناك مشروع مدروس. والكونتور لحد طرابلس يساعد". قلت من الذى عمل المشروع؟ قال لى مش حاكلمك. قلت: "ولكن وزارتى هى المسئولة عن مياه النيل وعن مشاريع الرى. ولابد لى أن أتعرف على الأمر باكمله."قال لى: "لما يجى الوقت سنخبركم". قلت: "إذا سالنى أحد عن المشروع ساقول له بأن الوزارة لا علم بها بالأمر وسأحيله اليك" قال. نعم قُلت – وأنا خارج من مجلسه: "لك أن تعلم ياريس، أن مياه المستنقعات جزء من مياه النيل. وكمياتها محسوبة. ومخصصة. واستغلالها محكوم باتفاقية مياه النيل. إذا افترضنا جدلاً بأن مشروعكم هذا قابل للتنفيذ. "هكذا إنتهى اللقاء بيننا فى جفوه ورسميات. ولم يسمع أحد بعد ذلك الإعلان فى الأذاعة عن المشروع وأصحابه. ولم أتوصل لمعرفة مخطط المشروع ومن أوصى به لاولئك الأصنام. خاصة والنميرى لا يعرف ما هو الكونتور، بل هو مصطلح فنى فى علم المساحة لإيضاح مستوى الأرض، سقاه له صاحب المشروع أثناء الشرح. وتكون الكلمة قد لاقت هوى فى نفس الرئيس فأعجبه ترديدها كالببغاء. وبعد أكثر من عام بعد أن تركت الوزارة وبدأت أعمل مهندساً فى شركة المقاول المهندس سيد عبد الله السيد وشركاه، عثرت ذات يوم بمحض الصدفة فى مكتب سيد عبد الله على تقرير مطبوع أعده المهندس السودانى هبانى عن ذلك المشروع الخيالى. وهبانى هذا لم يكن فى يوم من الأيام مهندساً للرى ولا هو خبير فى مياه النيل. بل كنت اسمع أن له تقارير عن المطر الصناعى وكان يعمل مهندساً فى مصلحة المياه الريفية. فكيف وصل هذا المهندس إلى النميرى والقذافى ليحدثهم عن مشروعه هذا حتى يعلنا عنه دون إستشارة أو فحص، خاصة ولم يكن هبانى فى ذلك الوقت يشغل أى وظيفة ذات وزن، فعلم ذلك عند الله. ولكنها طبيعة العسكر عندما يصلون إلى السلطة يفتحون القنوات لكل مغامر وصاحب مصلحة ليستمعوا إلى كل ما كانوا غير دارين به من دروب الحياة ومشاكل الناس واحتياجاتهم، إذ كانوا يعيشون فى معسكراتهم بعيداً عن الناس وبعيداً عن

مناهل العلم والمعرفة. وفجأة نزلوا من بروجهم العاجيه يحملون سلاحهم ويستولون على السلطة والحكم، وليقرروا فى أمور الناس وهم أجهل الناس بها.

الدكتور جعفر بخيت حبّه وزير الحكومة المحلية:

كان رجلا متسلقاً وبلا كرامة للأسف. حاول الاستيلاء على نصيب قريب له ولى، نصيب متواضع ثم أراد صاحبه وهو رجل بسيط يعمل ملاحظ مبانى أن يشترى أرضا يبنى عليها بيتاً، فأعطاه شيكات بلا رصيد وقد أتصل صاحب الحق بمحام. ولكن هذا نصحه بحل الأمر عائلياً، فالدكتور شخصية لها مكانتها فى المجتمع وسيجد العامل البسيط من الصعب تصديقه بأن الدكتور حاول سرقته لاسيما وثمة صلة عائلية قوية. فما كان منى إلا أن ذهبت عند عودتى وزيراً فى حكومة مايو إلى مكتب الدكتور فى الجامعة كنت أعرفه منذ أيام الدراسة وقلت له بعد السلام والمجاملة: ثق يا أخ جعفر، إن لم ترد للرجل حقه فى ظرف إسبوع واحد فوالله إن كان لى فى الوزارة التى قدمت لى وليس لى فيها أى منفعه خاصه بل فيها سلطة واسعه. فساستغلها كاملة فى وضعك فى السجن حتى ترد ما أخذته بغير وجه حق. أننى إذ أذكر هذه الواقعة فلأن لها دلالتها، حيث توكل المسؤولية لمن لم يكن جديراً بتحمل ما هو أقل قدراً من المسؤولية العامة.

الدكتور/ بخيت وتطهيره من وزارة الحكومة المحلية:

عندما تسلم الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم وزارة الحكومة المحلية وكان فى ذلك الوقت شديد الصلة بى ويودنى كثيراً. ومعجب بى. طلب أن أترأس لجنة تطهير الحكومة المحلية وعلى الرغم من اعتذارى إذ أنى لا أعرف عن الوزارة شيئاً ولا عن العاملين فيها، إلا أنه أصر أن أترأس اللجنة فقط لإدارة جلساتها وضبط أعمالها، فقبلت. ولم اتدخل فى أعمالها سوى إدارة الجلسات والأستماع لما يقوله أعضاؤها. ولكن عندما جاء ذكر الدكتور بخيت طلبت من اللجنة أن يوضع اسم الدكتور فى قائمة المطهرين من الوزارة. فعندما سألونى عن السبب ذكرت لهم ما حدث واخبرتهم بعلاقتى العائلية معه. كذلك ذكرت قصة سمعتها فى أوساط

الجامعة عن علاقة الدكتور مع طالبة لم تكن تشرف استاذاً فى الجامعة، ولكن اللجنة رفضت اقتراحى. وأخذوا الأمر على أنه خلاف عائلى. ولكننى مرة أخرى عندما جاء موضوع تطهير وزارة الحكومة المحلية فى مجلس الوزراء، ذكرت للمجلس ما أعرفه عن الدكتور بخيت ومرة أخرى رفض النميرى حديثى قائلا لى دى مشاكل عائلية وإنتهى الأمر.

جعفر بخيت والحكم الشعبى المحلى:

مرت فترة قصيرة وأُجرى تعديل وزارى دخل بموجبه جعفر بخيت الوزارة وأصبح وزيراً للحكومة المحلية بأختيار النميرى شخصياً. وكان واضحاً أن النميرى فى سعيه لتركيز السلطة فى يده، أراد أن يجمع حوله وزراء، يكون الواحد منهم قد إرتكب امرأً فاضحاً، أو هو معروف بنقص ما. يقوم بتعيينه فى وظيفة هامة متى ما جاءت الفرصة لذلك. وهكذا كان الأمر بالنسبة لتعيين الدكتور بخيت وزيرا للحكومة المحلية.

جاء بخيت لينضم لفريق المثقفين الذين يعرفون جيدا كيف يطبِّلون ويعظِّمون العسكر، مستغلين علمهم وما تحصلوا عليه من معرفة وخبرة فى الحياة ودروبها، ليوهموا أصحاب السلطة الجدد بأنهم رسل العناية الآلهية لإنقاذ الشعب وتحقيق المعجزات والتغيرات التى تفتح للمجتمع آفاق التقدم والرفاهية. فيأتون اليهم بمشاريع الفيلة البيضاء، والمخططات الخيالية، والنظريات غير الواقعية، ليأمروا بتنفيذها دون إستشارة أو فحص، ودون تدقيق أو مراجعة، ومهما كانت تكاليفها ومهما كانت إحتياجاتها ومشاكل تشغيلها. فالحكام الجدد الذين أتت بهم فوهة البندقية، والبيان رقم واحد، ليس لديهم معرفة أو تقدير لما يسميه المدنيون بموارد الميزانية وأوجه الصرف وبنوده. ولم يسمعوا فى حياتهم فى المعسكرات، وفى ساحات ضرب النار والمناورات، بشئ أسمه الجدوى الاقتصادية أوالضرورة الاجتماعية أو الحل الأقل تكلفة. بل تربوا وتدربوا على مبدأ الوصول إلى الهدف مهما كانت العواقب. وهزيمة العدو وتحقيق النصر مهما بلغت التكاليف. فالمنتصر فى عقيدتهم لا يحاسب ولا يخضع لمساءلة بل يستقبل بالهتافات والتكبير والتأليه. أما الحساب والعقاب

فللمهزوم، حتى ولو كان يدافع عن المبادئ والحق والقانون. ومصيره الاعدام والسجون. وهكذا جاء الدكتور بخيت بمشروع الثورة فى الحكم الشعبى المحلى، الذى لم يراجعه أحد ولم تتم مناقشته فى الأجهزة ذات الاختصاص، ولم ينشر على الشعب صاحب المشروع، بل وزع على مجلس الوزراء ليقرره فى جلسة واحدة، والوثائق لم تكن قد وصلت للوزراء إلا قبل الجلسة ببضعة ساعات.

إقرار الحكم الشعبى المحلى:

وأذكر ذلك الاجتماع جيدا، والذى عقد فى الصباح من أجل مناقشة المشروع وإقراره، ولم تكن هناك أجندة أو مواضيع أخرى للبحث. واتيتُ لذلك الاجتماع ولم اتصفح الوثائق التى أرسلت لمكتبى، لأنى كنت أعلم أن الأمر كله مسرحية، وأعلم أن الجميع من الوزراء لا يعرفون مضمون تلك الوثائق. وجلست بعيدا عن مقعد الرئيس، وبدأت الجلسة ولم تكن هناك مذكرة عن المشروع ولم يطلب الرئيس من بخيت أن يقدم المشروع، بل سأل هل هناك أى تعليق؟ ولم يتحدث أحد. ومرت فترة والصمت مطبق على القاعة وفجأة طلب السيد/ حسن عبد الجليل وزير الدولة وممثل المزارعين الكلمة، وتحدث فى هدوء وأدب ناقداً الطريقة التى قُدم بها المشروع وتمنى لو أن الأمر قد أعطى فسحه أكبر من الوقت للدراسة وللمناقشة فى الأقاليم حيث أصحاب المصلحة الحقيقية فى المشروع. ثم علق على بعض جوانبه ناقداً ما هو مقترح من الوزير ثم أنهى حديثه. ومرة أخرى ساد الصمت القاعة، ولم يرد الوزير وكأن الأمر لا يعنيه وفجأة سأل النميرى موجهاً حديثه إلىّ: "أيه يا مرتضى ما عندك تعليق؟" فابتسمت قائلا "لا ياريس معقول أنا أعلق" فسألنى فى استغراب "لماذا" فرديت ساخرا. "أنا خائف منك" قال فى دهشة واستغراب "ما معقول! إنت خائف منّى؟؟" قلت ساخراً مرة أخرى "أنا لوحدى، كل الجماعة ديل خايفين منك." "فانفتحت أسارير وجهه فرحاً كالطفل وإنتفخ يتلفت يمنة ويسرة سائلا "صحى الكلام ده؟؟ انتو خايفين منى؟؟" وجاءه الرد من هنا وهناك " أيوه. ياريس خايفين" فانفجر النميرى يقهقه ضاحكاً مسروراً لما سمع. ودوت القاعة بالضاحكين وإنتهى الاجتماع والكل مسرور وهكذا أصبح حال وزراء الشعب المسكين. وهكذا أُقر نظام الحكم فى الأقاليم وهكذا هو حكم العسكر فى كل مكان وحين.

أحزان عائلية:

في شهر يونيو من عام ١٩٧٠ وفي صباح ذلك اليوم إتصل بي أهلي من أم درمان ليخبروني بأن والدتي مريضة وحالتها تستدعي آخذها للمستشفى. وكانت زوجتي ومعها أولادي في إجازة في فيينا. كنت وحدي في منزلي في إمتداد الخرطوم الجديد. فأتيت فورا بسيارتي إلى منزلنا بحي العباسية بأم درمان، وأخذت والدتي إلى مستشفى الشعب التخصصي وقام الأطباء المختصين بالعناية بها، إذ أتضح أنها تعرضت لنوبة قلبية حادة. ولم تمضي ساعات حتى فارقت الحياة في هدوء وسكينة وكان رحيلها وغيابها عنا فاجعة كبرى وفقداً عظيماً، إذ كانت اماً ومربية ومعلمة ومرشدة وناصحة لي ولإخوتي ولكل من عرفها ولكن في تواضع ومحبة.



الوالدة الحاجة عائشة محمد أحمد فضل - ١٩٠٦- ١٩٧٠.

تفاقم الأزمة بينى وبين النميرى:

وبحلول أوائل عام ١٩٧١ وبإقتراب نهاية عامى الثانى بالوزارة تفاقمت الأزمة بينى وبين النميرى وأصبح واضحاً لى بان البقاء فى الوزارة لم يعد منه اى نفع إن كان من أجل المصلحة العامة أو من أجل مصلحة خاصة. فقد أصبح النميرى دكتاتوراً جاهلاً يفعل ما يريد ويأمر بما يلقى هوى فى نفسه حتى لو كان مخالفاً للنظم والقوانين أو كان مضراً بمصلحة البلاد وأهلها. وأصبح كل الذين من حوله عاجزين عن توجيه النقد أو النصح. حتى زملاؤه فى مجلس قيادة الثورة أصبحوا يخشون بطشه، ولا يستطيعون نقده كما كان الحال فى الشهور الأولى. وقد سمعت القصة التالية من لسان السيد بابكر عوض الله فى الأيام الأولى من مايو.

التآمر لقلب نظام الحكم فى أوائل عام ١٩٦٩:

سمعت من السيد بابكر عوض الله ونحن نجلس معه فى ذات يوم فى الشهور الأولى لإنقلاب مايو، إذ قال أنه كان فى إتصال سرى مع الضباط الذين كانوا يخططون للإنقلاب وكان حلقة الوصل معه هو الرائد فاروق حمد الله الذى كان آنذاك خارج القوات المسلحة بسبب إحالته للمعاش لأسباب سياسية. وذكر السيد بابكر بانه كان يجتمع مع حمد الله فى مكان ما فى الخرطوم بحرى. وأنه فى ذات مساء وهو ينتظر لقاء حمد الله أن هجم عليه رجل وضربه بعصى ظناً منه أنه فى انتظار لقاء مع فتاة. وذكر أيضا أن حمد الله جاءه قبل وقت قصير من ميعاد تنفيذ الإنقلاب وأخبره بان الضباط قرروا أن يكون هو قائد الثورة بعد الإستيلاء على السلطة. فرفض بابكر وأشار عليه بان يجدوا ضابطاً كبيراً ليقود الإنقلاب والثورة لأن الجيش لن يقبل بقيادة مدنى لعملية عسكرية ولا يمكن أن يكون زعيماً لهم. وعاد حمد الله مرة أخرى وأخبره بانهم يقترحون الضابط محمد الشريف الحبيب فقال له ما لقيتم واحد أحسن من الشريف الحبيب إذ أنه متهم بإستغلال مركزه والحصول على أموال وذهب عندما كان قائداً للقيادة الجنوبية.

وفى أوائل مايو أى قبل الإنقلاب ببضعة أسابيع جاءه حمد الله ليخبره

بأن إختيارهم وقع على العقيد جعفر نميرى الذى جاء إلى الخرطوم فى إجازته السنوية من مدينة جبيت فى شرق السودان حيث كان قائداً للمدرسة الحربية هناك، وأن النميرى معروف بأنه مستعد لينضم لأى مجموعة تخطط لإنقلاب ولا تهمه مبادئ أو أفكار فهو رجل مشاغب بطبعه وتستهويه أى مطاحنة أو عراك. فوافق بابكر على الاختيار. وهكذا قاد النميرى إنقلاب مايو. إذ أن الذين كانوا من وراء التخطيط هم خالد حسن عباس وأبو القاسم محمد ابراهيم وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر وآخرين وكان هؤلاء قادة القوات التى كانت تعسكر فى خور عمر خارج مدينة أم درمان حيث جاء النميرى فى ليلة ٢٥ مايو ليقودها إلى الخرطوم للإستيلاء على السلطة.

رواية النميرى عن ليلة ٢٥ مايو:

سمعت من النميرى وهو يحدثنى عن عبد الخالق محجوب أنه ذهب اليه نى بيته فى أم درمان بعد منتصف ليلة ٢٥ مايو واخبره بانه ذاهب إلى خور عمر ليقود القوات التى ستدخل الخرطوم فى الساعات الأولى من الصباح لاستيلاء على السلطة وإبعاد الأحزاب الرجعية التى أطاحت بثورة أكتوبر ,مبادئها قائلا: "وبهذا فأنا اعطيتك الخيار إذ بأمكانك أن تبلغ الحكومة وتقضى على الثورة أو تحضِّر الحزب الشيوعى لكى يدعمنا لأننا قادمون لنحقق مبادئ لاشتراكية والعدالة الاجتماعية". حدثنى بذلك عندما اشتد الخلاف بين الحزب ,حكومة مايو وقبل اعتقال السيد عبد الخالق وابعاده لمصر منفياً هناك.

وقد كان الإتفاق بعد إنتصار الثورة أن تكون رئاسة مجلس الثورة دورية شهرية بين اعضائه ولكن بعد نجاح الإنقلاب وبعد أيام إتفقوا على بقاء رئاسة لنميرى بصورة مستديمة. وبعد التغيرات والتعديلات التى حدثت فى السنة لأولى ومطلع السنة الثانية للإنقلاب حين بدأ النميرى يدعم قبضته على السلطة ,يتخذ القرارات دون مشورة من مجلس الثورة أو الوزراء؛ بدأ التذمر يظهر بين عض أعضاء مجلس الثورة وعلى الأخص الفرسان الثلاثة أصحاب القوات التى عققت الإنقلاب والذين كانت تربطنى بهم صلات ود واحترام وزمالة فى دعم كلمة لحق والعدل.

ولما بلغت الأمور إلى حد اتضح لى فيه أنه لم يعد لى مكان مع النميرى، قررت تقديم استقالتى وإنهاء صلتى بالنظام وبدأ الكثيرون ممن لهم صلة بى يحسون بموقفى ويتوقعون بأنى مقدم على عمل ما فى وقت قريب.

دعوة النميرى لى للمصالحة:

فجأة فى مساء يوم فى حوالى شهر ابريل من عام ١٩٧١ جاء إلى فى بيتى حرس النميرى ليقول لى أن الرئيس يطلب مجئ اليه في منزل فاروق أبو عيسى. وذهبت معهم إلى هناك حيث وجدت الرئيس وفاروق يجلسان معاً. ولم يكن منزل فاروق فى إمتداد الخرطوم الجديد يبعد كثيراً عن منزلى فى شارع ٢٥ من نفس الإمتداد. وهناك وجدت النميرى وجلسنا نحن الثلاثة. كان النميرى شرهاً فى احتساء الخمر. وكان يملأ كأسه نقياً بالوسكى خالياً من أى إضافات، ويحتسيه كأنه ماء عذب. وعلى الرغم من ذلك لم تكن تبدو عليه علامات السُكر وآثاره مما شرب من كميات. وربما كان ذلك بسبب ضخامة جسمه وعمق بطنه. وكان له لسان كبير وعريض يملأ كل فمه بصورة ملفته للإنتباه.

بدأ النميرى يعاتبنى قائلا بأننا كنا أصدقاء وكانت صلتنا وعلاقتنا قوية وحميمة. وكنت من أقرب الناس اليه أيام الثورة الأولى. "ولكنك يا مرتضى تغيرت الآن وأصبحت لى خصماً. تهاجمنى وتنتقدنى كلما وجدت فرصة لذلك. وابتعدت عنى، وناصبتنى العداء. ولهذا جئت اليوم هنا لفاروق. فهو صديقك وصديقى وأرسلت لك تحضر لنتصالح." قلت له: "ياريس لست أنا الذى تغير. ومن أكون أنا لكى أخاصم وأعارك رئيس دولة وقائد ثورة. فما أنا ياريس إلا حتة باشمهندس. ومازلت إلا حتة باشمهندس. وكما قلت لك فيما مضى لو تذكر. إنها مهنتى وشرفى الذى حصلت عليه بكدى وعقلى وعرق جبينى. أما الوزارة والأستوزار فإنها منح توزعها أنت من مخزنك لمن تشاء. ولكل من هب ودب أن أردت أنت ذلك، لهذا فالمنحة التى تفضلتم بها على لا يمكن أن تدفعنى للتكبر والتغير واللهم إلا إذا كنت من أصحاب المصالح أو صغار العقول والتافهين. وأحمد الله فأنا لست واحداً من هؤلاء. أما أن كان فينا من تغير، فهو أنت ياريس" فسأل مستغربا: "أنا؟" قلت: "نعم أنت وسابرهن لك كيف تغيرت.

فى الأيام الأولى لما كنت على سجيتك وكنت تقول عن نفسك أنك حتة عسكرى. ويوم كنا فى جامعة الخرطوم فى صباح يوم جمعة فى قاعة الامتحانات حيث عقد مؤتمر للاقتصاديين وحين وقف أحدهم يطبل لك قائلا النميرى الكساء. نميرى الدواء. نميرى الغذاء. "أردت أن تقوم لتطلع دينه كما قلت فاوقفتك وقمت نيابة عنك وطلعت دينه. أتذكر تلك الحادثة؟؟ ايامها كنت بسيطا. تلمح الإفك والتطبيل ولا تحبه. أما الآن فدعنى اقص عليك ما حدث قبل بضعة اسابيع عندما كنا فى حفل عيد العلم أمام مبنى وزارة التربية والتعليم. وهناك كنت أجلس خلفك مباشرة. وهناك قال لك الأفاق محمد التوم التجانى مساعد الوكيل فى نهاية كلمته التى القاها فى الحفل. النميرى الملهم. نميرى الملهَم". نظرت اليك من الخلف وقلت فى نفسى. هل ستلتفت إلىّ لتقول لى قوم طلع دينه. ولكن هيهات والله يعلم رأيت بعينىّ رأسك يتضخم ويكبر. ورأيت بعينىّ أذنيك تتحركان إلى أعلى واسفل. وانتفخت تتلفت يمنة ويسرة. وأنت مبتسم فرح لأنك صدقت ما قاله عنك العالم المنافق. وبدأت تصفق مع المصفقين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد. بل بقيت الفرحة فى نفسك إلى اليوم التالى حين وقعت على ترقية محمد التوم التجانى إلى درجة وكيل الوزارة بأثر رجعى لأكثر من سنة، مخالفا بذلك قرار مجلس الوزراء الذى الغى أى ترقية فى الخدمة بأثر رجعى حتى لو ظل الموظف يباشر أعمال الوظيفة خالية الانشغال. فهل بعد ذلك تظن أنى أنا الذى تغيرت. أم أنت ياريس؟" لم يرد النميرى بل ظل صامتاً يحتسى كأسه، وأنا وفاروق ننظر اليه. وفجأة قال لى "يادنقلاوى. أنت ابن كلب". فرديت مبتسماً: "وأنت يادنقلاوى ابن ستين كلب" وضحكنا نحن الثلاثة. ثم قال لى. طيب أيه رأيك نفتح صفحة جديدة، قلت موافق وكيف لى لا أفتح صفحة جديدة معك ياريس. أتمنى أن تكون فاتحة خير لى ولك وللبلد. ثم شربنا الانخاب. وساد الود والأنس الرفاقى جلستنا وبانتهاء جلستنا عرض النميرى على أن يأخذنى فى سيارته إلى بيتى. وأشار على حرسه أن يعودوا إلى سكناتهم وانطلق بى فى سيارته إلى بيتى. ولكنه ضل الطريق ودخل فى شارع، سار فيه وفجأة إعترضتنا خيمة مأتم منصوبة على عرض الطريق بأكمله فحاول النميرى تفادى الدخول فى الخيمة حيث يرقد أعداد من الرجال النائمين. وانحرف نحو الحائط حيث الاوتاد والحبال. فانهارت الخيمة واستيقظ النائمون

يصيحون. ويسبون ويلعنون. وتأكد لهم أن المعتدى لابد وأن يكون غائب العقل وزائغ البصر. من تأثير ما احتسى من خمر. فما كان أمام النميرى سوى أن يهرب مسرعاً تفاديا لما سيفعله فينا اولئك الناس وواصل ضغطه على أبنص البنزين إلى أن عاد إلى بر الأمان حين طارت السكرة وجاءت الفكرة فاوصلنى إلى دارى وودعنى وذهب.

أرادة الله فى المزيد من الأسى والمعاناه للسودان وأهله:

ظلت ذكرى تلك الليلة عالقة بفكرى ووجدانى لسنوات طويلة إلى يومنا هذا. والله يعلم كم تمنيت لو كان قد لحق بنا أولئك القوم. وكم تمنيت لو كانوا من طائفة أنصار المهدى الذين كانوا فى ذلك الوقت أشد أعداء النميرى وثورته. وكان لهم ثأر فى مقتل زعيمهم الهادى المهدى. وكان لهم الحق كل الحق فى قتلنا والقضاء علينا إذ تعدينا ونحن سكارى على حرمة مأتمهم وعرضنا حياتهم إلى الخطر. وأن كان ذلك قد وقع ليلتها لأنقذ الله السودان وأهله مما حل به من المصائب والكوارث التى سببها النميرى وأتباعه عبر خمسة عشرة عاماً عجافاً، لن يستطيع أحد أو جماعة أو نظام أن يزيل آثارها المدمرة عبر مائة سنة قادمة. إلا لعنة الله على النميرى وعلى كل من أيده وساعده فى الإستيلاء على السلطة وفى الابقاء عليها وأنا واحد منهم.

إيقاف العمل فى مشروع الرهد الزراعى:

بعد لقائى مع النميرى فى منزل فاروق لم يتغير الحال ولم تتحسن الأمور بينى وبين النميرى بل إستمرت الجفوة ولم يكن هناك من شئ يقربنى منه لأن النميرى لم يكن صادقاً فى مصالحته. بل ظن أن محاولة منه لأيهامى بأنه صادق فى طلب تعاونى معه ربما دفعتنى للانصهار فى جماعته ومؤيديه، لأنه لم يدرك ما اتصفت به من أخلاقيات وتربية لا يمكن أن تسمح لى بتغيير مبادئى، مهما كانت الإغراءات والضغوط والمحاولات. ولهذا استمرت الحملة الشعواء ضدى من ازلام النظام وعلى رأسهم وزير الإعلام عمر الحاج الموسى وصحفى مأجور

يدعى عجيب وغيرهم من الحاقدين ولم تمضِ أسابيع على شهر العسل القصير بينى وبين النميرى حتى أتصل بى السيد وزير التخطيط الضابط بالمعاش أحمد عبد الحليم يعلمنى بقرار النميرى بإيقاف العمل فى تنفيذ مشروع الرهد، فحاولت الإتصال بالنميرى ولم أوفق.

واخيرا تمكنت من تحديد ميعاد لمقابلته مساء ذلك اليوم فى منزله. وبالفعل أتيت إلى هناك وكان معه عدد من أعضاء مجلس الثورة من بينهم الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والرائد أبو القاسم محمد ابراهيم. وهناك سألته عن السبب الذى قرر بموجبه إيقاف العمل فى مشروع الرهد فرد بأنه علم بأن المشروع المعدَّل تحيط به شكوك كثيرة من النواحى الفنية ومن الاحسن التريث حتى تتم مراجعته. فدهشت لذلك ولو أنى كنت أعلم بأن هناك جهات خارجية خاصة تلك الشركات التى كانت تتطلع لأخذ حصة من أعمال مشروع السوكى ولم تجد لها فرصة بعد قيام الوزارة وأجهزتها بالتنفيذ. فكان حقدهم علىَّ وعلى العاملين فى الوزارة وأوحوا لنميرى وغيره بأنى اعتمد على أولاد صغار قليلى الخبرة. فقلت له ومن اخبرك بهذه المعلومات؟ فرفض أن يفصح عن مصدره. فقلت له ياريس ده عمل كبير جدا ومتعدد ومتنوع الجوانب الهندسية والتخصصات وقامت به مجموعة من المهندسين ذوى الخبرة والتخصص. فدعنى أحضرهم إليك ليحدثوك عن المشروع وتفاصيله وما قاموا به من دراسات وفحوص فنية ومقارنات للبدائل المختلفة وتكاليفها وما تنطوى عليه من مخاطر وإحتمالات. وبعد أن تستمع إليهم يمكنك بعدها أن تتخذ ما تشاء من قرار وفى نهاية الأمر فأن هذا العمل الكبير يخص العاملين الذين قاموا به ويخص البلد كلها وليس الأمر نتاج من حماسى ومبالغاتى كما يحلو للبعض أن يصوره لك. فانسانى أنا وأعطى أولئك المهندسين الخبراء الفرصة ليقابلوك ويتحدثوا إليك وبعد ذلك أفعل ما تشاء. كان لحديثى الذى قلته - فى ثقة وإيمان وبأسف وحزن شديد، وأنا افكر فى السودان المسكين الذى أصبح فيه ذلك الضابط ناقص الخبرة والتعليم والفهم صاحب القرار فى أمور لا يفهم فيها شيئا وما هو إلا إداة لجهات خفية توجهه حيث تشاء. كان لحديثى وقع طيب على الجالسين من زملائه وهم يستمعون إلى - فتدخلوا جميعا راجين من الرئيس أن يقبل إقتراحى فوافق على الاجتماع باؤلئك المهندسين الذين قاموا بتخطيط المشروع. وهكذا اتصلت

فى اليوم التالى بالسيد يحيى عبد المجيد وكيل الوزارة وطلبت اليه أن ينظم الفريق ويعد الأدوار للقاء النميرى منبهاً بأن ذلك سيكون قريباً بعد اعدادى لذلك مع الرئيس.ولم يمر يوم أو يومين إلا ووصلنى مكتوب السيد وزير التخطيط الذى يحوى التوجيه بإيقاف الأعمال فى مشروع الرهد. فأتصلت فوراً بالسيد الضابط بالمعاش وزير التخطيط أحمد عبد الحليم وأخبرته بلقائى مع النميرى وإتفاقنا لوقف القرار حتى يجتمع الرئيس مع المسئولين عن مشروع الرهد لبحث الموضوع ورجوته الإتصال بالسيد الرئيس لتأكيد ذلك.

مرت فترة وجيزة بعد محادثتى الهاتفية مع وزير التخطيط وإذا به يطلبنى فى التلفون ليقول لى بأنه اتصل بالرئيس وأخبره بما قلت. ولكن الرئيس أكد له ما قلت موجهاً أياه بأن القرار سيظل ساريا بغض النظر عن نتائج اللقاء. فتعجبت لذلك وشككت فى الموضوع خاصة وقد كنت أعلم أن أحمد عبد الحليم واحد من المجموعة التى كانت تعمل على تغييرمسار الحكومة إلى حيث يريدون. وقلت له بأنى سأتصل فوراً بالرئيس وبالفعل إتصلت بالنميرى وأخبرته بما سمعت من وزير التخطيط. فرد على بكل بساطة: "طبعاً يا مرتضى أنا سأقابل جماعتك وأسمع كلامهم زى ما اتفقنا. لكن طبعاً القرار أنا عملته وما بتغير." فلم أصدق ما سمعت. والله يعلم شعرت فى تلك اللحظة بأنى أتعامل مع معتوه متخلف العقل والنمو. ورديت عليه بالفور "أنت فاكر الحكاية مهزلة ولعب" ورميت السماعة بعنف وقطعت المحادثة. وهكذا أنتهت المسرحية. وأتصلت بالسيد يحى عبد المجيد وأخبرته بما حصل وطلبت منه إيقاف العمل فى المشروع وإخطار المسئولين بما حدث.

غضب المهندسين لما حدث وسفرى لمدنى لإحتواء الموقف وإيضاح الحقائق:

تفشى الخبر فى أوساط وزارة الرى وبدأ الإحباط والغضب يدب بين المهندسين، خاصة وارهاصات الهجوم على الوزارة وإنجازاتها قد بدأت تظهر فى الصحف ومجالس العاملين فى الامسيات. وبدأ واضحاً بأن وزير الرى والرئيس أصبحا على طرفىّ نقيض. ولم أعد أتحدث معه وابتعدت عنه حتى فى مقعدى فى

مجلس الوزراء. وتحت هذه الظروف سافرت لمدنى للإجتماع بالمهندسين وإيضاح الحقائق. وهناك فى إجتماع عام ضم المسؤولين عن مشروع الرهد. أخبرتهم بإن كل ما يجرى من هجوم على الوزارة وإنجازاتها ما هو إلا حملة تستهدفنى شخصياً. لأن النميرى وبطانته، وبعد التعديلات المتلاحقة لتصفية كل من لا يتماشى مع مخططهم لم يبق لهم واحد يخافون منه سوى شخصى الضعيف. فأنا رجل متمرد بطبيعتى ولا يستطيع أحد أن يجرنى خلفه تابعاً أو مطبلاً أو منافقاً ولهذا فأنهم أوقفوا العمل فى الرهد الجديد ظناً منهم أنه طفلى ونتاج فكرى فأرادوا وأده قبل أن يرى النور بدوافع الحقد ومن أجل مصالحهم ومصالح أسيادهم فى الشركات الأجنبية والمحلية التى بدأت تحس بالخطر على مصالحها فى مشاريع الرى الكبرى. سيعطلون العمل فى الرهد ولكنهم لن يستطيعوا أن ينفذوا المشروع القديم الذى خططته بيوت الخبرة الأجنبية، طالما بقيتم فى هذه الوزارة. فأصبروا وأصمدوا وسيأتى يوم قريب تبدأون مرة أخرى فى إعداد المشروع للتنفيذ. وعدت بعد ذلك للخرطوم. وهكذا تم إيقاف العمل فى مشروع الرهد السودانى، وهكذا زادت الشقه بينى وبين النميرى. وبدأت أشعر بأن أيامى معه ومع نظامه أصبحت معدودة.

البنك الدولى ومشروع الرهد:

جاء إلينا المستر مارلون مندوب البنك الدولى، الذى كان يتردد علىّ من وقت لأخر، وكان رجلاً صريحاً وكنت أتحدث إليه دائماً بصراحة ناقداً موقف البنك من مساعدتنا فى تنفيذ المشروع. وفى آخر زيارة له قال لى: "ياسيدى الوزير سأكون معك صريحاً كعادتى معك وعادتك معى، أنهم لا يريدونك وهذه المرة أشعر بإنهم ضاقوا ذرعاً بك. (وكان يعنى أولئك الذين يقابلهم، ومنهم النميرى ووزير التخطيط). لو كنت أتمنى لهذا البلد أى خير. أتمنى أن أجدك فى هذا المقعد فى زيارتى المقبلة. على أى حال سنطلب منكم أن ترسلوا وفدا من الوزارة إلى واشنطون، ليشرح لمسؤلى البنك الفنيين مشروعكم الجديد، عسى أن توفقوا بإقناعهم بجدوى المشروع الفنية والاقتصادية حتى يمهد ذلك الطريق لمساهمة البنك فى تمويل المشروع. وبعد ذلك يمكن استئناف العمل فى المشروع من جديد". وكان ذلك آخر لقاء بينى وبين المستر مارلون وأنا أشغل حقيبة وزارة الرى.

تقديم إستقالتى:

إستقر رأىّ على إنهاء صلتى بالنميرى وحكومته. فكتبت إستقالتى وسلمتها لأمين عام مجلس الوزراء لتسليمها للنميرى عند عودته إذ كان فى زيارة للأقاليم. وعلم الكثيرون بها. وفجأة إتصل بى بمكتبى أبو القاسم محمد إبراهيم وسألنى عن حقيقة الأمر فاكدت له ذلك. أخبرنى بأنه قادم إلى مكتبى للحديث فى الموضوع. وما أن مضت فترة إلا وكان بمكتبى كل من خالد حسن عباس وزير الدفاع وأبو القاسم محمد إبراهيم والزين محمد أحمد عبد القادر، جاءوا ليقنعونى بسحب إستقالتى. فقلت لهم بأنه لم يعد لى مكان وها أنتم ترون أن الرئيس أصبح دكتاتوراً يقرر فيما يشاء بما يشاء دون مشورة من أحد ودون إحترام للنظم والقانون. ثم سردت ما فعله بالنسبة لمشروع الرهد خاصة وكانوا عالمين بالإتفاق الذى تم لإحضار المهندسين للإستماع لوجهة نظرهم. وسردت مخالفته فى ترقية محمد التوم التجانى لقرار مجلس الوزراء وغير ذلك مما يثبت أن النميرى قامت له قرون وبدأ يعتقد بأنه الكل فى الكل وبات قريباً جداً من أن ينفرد بالسلطة كلها فى يده ليفعل ما يشاء. ولهذا فلم يعد لى مكان بالقرب منه وأنا لن أقبل أن يتسلط على أحد وعلى الأخص فى وزارتى وأنتم تعرفون ذلك. وسردت لهم العديد من سلوكيات النميرى فى إتخاذ القرارات والتى لم تكن غائبة عنهم. بل كانوا هم أنفسهم متضايقين منها وغير راضين عنها. ولكنهم كانوا يخففون علىّ قائلين أن الأمور ستتغير وعلىّ أن أصبر. ولكنى ظللت أتساءل كيف ستتغير الأمور والنميرى هو رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء ومفجر الثورة ومهندسها. قلت لهم ذلك بقصد إغاظتهم. ودون أن يفصحوا لى بوضوح بدأت أفهم منهم أن النميرى سيذهب. قالوها عدة مرات. وما أن وضح لى ما كانوا يريدوننى أن أفهمه. إلا وبدأت سائلا مستسفراً متمنياً "يعنى النميرى حيروح؟؟ "قالوا" نعم بس عليك أن تصبر وعليك أن تسحب أستقالتك" قلت "طالما أنتم واثقون بأن النميرى سيذهب فأنا سأسحب الاستقالة". وفى الحقيقة فرحت إذا أدركت أيضاً أنهم كانوا غير راضين على مسار الأمور. وغير راضين على تسلط النميرى ودكتاتوريته. وبما أنهم فى حقيقة الأمر - وعرفت ذلك منهم - مسيطرون على القوات المسلحة وليس النميرى. وأنهم الذين خططوا ونفذوا الأنقلاب وليس

النميرى. وهم أيضاً يسيطرون على مجلس قيادة الثورة وكانوا قبل الانقلاب وبعده عصبة واحدة فباستطاعتهم إعفاء النميرى من جميع مناصبه بإسلوب قانونى بقرار من مجلس قيادة الثورة. أو لم يكن الاتفاق فى بادئ الأمر رئاسة شهرية دورية بين اعضائه. كما أن قراراً بإعفاء النميرى فى تلك الفترة سيلقى مباركة وتأييدا من كثيرين خاصة القوى التى بدأت تتذمر من تصرفات النميرى وهى قوى ذات شأن وذات كلمة نافذة وسط العاملين والنقابات. أو لم يعفى المجلس من قبل ثلاثة من أقوى أعضائه، وهم هاشم العطا وفاروق حمد الله وبابكر النور وثلاثتهم مثل النميرى لم تكن لهم قوات؟ فودعونى وطلبوا منى الصمت والصبر إلى أن يصبح الصبح ويأتى الفرج.

أفتتاح مشروع السوكى الزراعى:

ونحن فى تلك الظروف الحبلى بالحوادث والتغيرات والانفجارات حلّ علينا شهو يونيو ١٩٧١ حين أكملنا البرنامج السريع لأعمال مشروع السوكى. وحان افتتاحه لتشغيل المضخات وتدفق المياه فى القناة الرئيسية لرى محصول الفول السودانى فى أول يوليو. فاتصلت بمكتب النميرى طالباً أخطاره بيوم الافتتاح فى السوكى وداعياً له القيام بأفتتاح المشروع وكنت يومها فى خصام تام معه. ولم يكن بيننا سلام أو كلام. وتلك طبيعتى وإسلوبى فى التعامل مع من أختلفت معهم. لو كانوا فى مراكز أعلى منى أو كانوا رؤساء لى. ورد علىّ مدير مكتبه بأن الرئيس لن يفتتح المشروع بل سيوكل المهمة لأحد أعضاء قيادة الثورة. فلم أقبل وطلبت الحديث معه. ولما جاءنى صوته فى التليفون سألته لِمَ لا يريد أن يأتى شخصياً لإفتتاح المشروع؟ فرد فى إقتضاب بأنه مشغول. قلت. "أن المشروع من أكبر ما حققته الثورة حتى الآن. وهو مصدر خير للبلد كلها. وخططه ونفذه مهندسون وفنيون من خيرة أبناء شعبنا. والأمر لا يخصنى شخصياً ولست أنا المعنى بالتقدير والتكريم، فحضور الرئيس للحفل سيعنى إحتراما وتقديراً للعاملين الذين قاموا بالجهد وحملوا المسئولية فى مقدرة وكفاءة. ثم أن المناسبة أعلان للسودان بأكمله أن الثورة قد أوفت بما وعدت فى تحقيق التنمية ورفع مستوي الحياة فى الريف. أما ما بينى وبينك من خلاف.

وما بينى وبينك من عدم إستحسان وإستلطاف باريس فذلك أمر لا دخل لاولئك الناس به ولا ذنب لأحد منهم فيه. وفى نهاية المطاف فالمشروع ملك للدولة وليست مزرعتى الخاصة. ولابد لى أن أعلن اليوم أنتهاء العمل فى المشروع وبرنامج مراسيم حفل الافتتاح" فصمت قليلاً ثم رد بالموافقة.

كلمتى فى حفل أفتتاح مشروع السوكى فى موقع العمل:

كان واضحاً من محتوى خطابى فى الحفل أننى ذاهب،، وأنها خطبه الوداع. خاصة والناس قد علموا بإيقاف العمل فى تنفيذ مشروع الرهد. وكثيرون يعرفون ما حدث بينى وبين النميرى فى أمر إيقاف العمل فى المشروع. وأدرك الكثيرون بأن السوكى أصبح آخر الإنجازات فى فترة وزارتى التى دخلت فيها فى معارك عديدة مع دوائر داخل النظام وخارجه. وكان المسئولون فى الوزارة والعاملون فيها يعرفون حق المعرفة تفاصيل الخلاف بينى وبين النميرى وبطانته. وكانوا واثقين بأننى ذاهب ولا يهمنى إن جاء الطوفان من بعدى. ولهذا جاءنى إخوة كثيرون يستفسرون عن ما يشاع عن استقالتى وإنهاء صلتى بمايو. وأجبت بأننى خارج. وقد أكملت مهمتى ولم يعد لى ما أفعله. ولم تكن الوزارة والاستوزار فى يوم من الأيام هدفى أو غايتى. وكما أكدت فى كلمتى بأن الوزارة والعاملين فيها قادرون على المضى قدما فى تحقيق التنمية الزراعية فى السودان أن كنت أنا فى قيادتهم أو ذهبت. والجدير بالاشارة أن النميرى قلدنى وشاح النيلين من الطبقة الاولى تقديراً للخدمات التى أديتها للدولة، بوصفه رئيس مجلس قيادة الثورة وذلك فى ٧ / ٧ / ١٩٧١ ولسان حاله يقول "هذه مكافأة خدماتك لثورتى، فأذهب الآن إلى الجحيم".

زيارة الشفيع لى فى بيتى لوداعى:

جاء الشفيع لوداعى إذ كنت قد أخذت إجازة لأول مرة منذ أن توليت وزارة الرى قبل سنتين. وكانت زوجتى وولدى سامى وحسن فى فيينا منذ شهر أبريل. وقررت اللحاق بهم وقضاء إجازتى هناك. وكان الشفيع يعرف أننى

قدمت إستقالتى وأننى فى خلاف وعراك مع النميرى. وظل يعاتبنى على موقفى. وردد بأننى يجب ألا أخرج وعلى أن أبقى وأكافح للأصلاح من الداخل وأن النميرى دمية فى أيدى أصحاب المصالح والأغراض يوجهونه حيث يريدون طالما عرفوا كيف يشبعون غرائزه بالتطبيل والتكبير والتأليه. وليس للنميرى مبادئ أو أهداف أو توجهات يؤمن بها أو يعمل من أجلها أنما هو شخص يمكن أن يسير فى أي إتجاه ويدعو له طالما إطمأن بإنه القائد وأنه الرئيس وأنه فوق الكل. وأن هناك عدداً كبيراً من أعضاء مجلس الثورة رجال خيرون ويمكن التعاون معهم لدفع النميرى للسير فى الطريق الصحيح. وذكر لى منهم الزين محمد أحمد عبد القادر وأبو القاسم هاشم وأبو القاسم محمد إبراهيم وبابكر عوض الله. وأكد لى بإنه يعلم بأن الجميع يحترموننى ويقدروننى وبإمكانى أن ألعب دوراً كبيراً فى تحسين الأوضاع. وخاصة وأننى رجل معروف بشجاعته وصراحته والخنافس من أمثال منصور خالد وعمر الحاج موسى وجوقتهم لا يستطيعون مجابهتى لأنهم متعودون على العمل والتآمر فى الظلام. ورجانى أن أبقى فى الوزارة. وكان رحمه الله يؤكد لى بأن الأوضاع مهما كانت بتلك الصورة السيئة فهى أحسن بكثير مما كان عليه السودان قبل مايو من عبث واستهتار الاحزاب وسيطرة الطائفية الملعونة وإستغلالها للجهلة والمساكين. قلت له أننى أتفق معه فى الكثير ولكنى أعرف الناس بنفسى. فأنا لست سياسياً أجيد المداورة والمراوغة وأخفى غضبى ومشاعرى وأبتسم فى خبث وأنا أنوى شراً. وثانياً جئت للوزارة لأنى مهندس رى أجيد مهنتى واتقنها. وجئت لأودى مهمتى فى قيادة التطوير الزراعى. وإذا قفلت أمامى الأبواب لتحقيق ذلك أعود من حيث أتيت وليست هى مسئوليتى أن يحكم النميرى أو غيره بهذا الأسلوب أو ذاك فتلك مسؤلية التجمعات السياسية والنقابية. وأولئك لهم قادة وبينهم خبراء فى تلك الشئون. وأنت واحد منهم. أما أنا فلم يعد طريق النميرى وأسلوبه فى التعامل يناسبنى. وأنا ذاهب اللهم إلا إذا ذهب النميرى وعادت الأمور كما كانت من قبل. فضحك الشفيع. وأطل علىّ بوجهه الباسم دوماً وقال "إياك مرتضى. وتلك طريقتك واخلاقك. على أى حال إن شاء الله تمشى وتجى بالسلامة. وإن شاء الله ترجع وتلقى الأحوال تحسنت". وكان ذلك آخر لقاء بينى وبين الشفيع أحمد الشيخ أخى وصديقى ومن خيرة من عرفت فى حياتى.

سفرى لفيينا فى أول إجازة لى وأنا وزير للرى:

كعادتى منذ أن كنت موظفا فى الخدمة المدنية تركت عنوانى بالأجازة مع أمين مكتب وزير الرى وأمين مكتب رئيس الوزراء وقمت بكتابة تقرير تسليم مهام وزير الرى إلى من سيخلفنى فى الوزارة أثناء غيابى أن كان النميرى كما جرت عادته أو أن كان وزيراً آخر. واشتريت تذاكر سفرى من الخرطوم إلى فيينا على الدرجة السياحية إذ لم أكن أستطيع تحمل تكاليف السفر فى الدرجة الأولى. وسافرت بالسودانية إلى روما. وهناك استقبلنى السفير أحمد صلاح بخارى على سلم الطائرة وأندهش وأحرج لخروجى بعد فترة مع ركاب الدرجة السياحية وكان يرافقه أحد رجال وزارة الخارجية الايطالية. وبعد التحية والسلام سألنى فى إستغراب لماذا أنا فى الدرجة السياحية؟ قلت لأنى دفعت الثمن من جيبى، ومرتبى كوزير لا يكفى لتحمل نفقات أكثر مما تحملت. وإذا كنت قد أحرجتك بخروجى من الطائرة بالباب الخلفى فأعذرنى ولو أنى شخصيا لا أرى فيها أى إحراج. وبعدها أخذنى لمنزله وأحسن ضيافتى فهو صديق قديم وقضيت معه وقتاً طيباً إلى المساء حين رافقنى إلى المطار من حيث واصلت رحلتى إلى فيينا.

إنقلاب هاشم العطا:

كنت أقضى إجازتى خارج فيينا فى مدينة صغيرة تسمى كلوسترنيو برج فايدلنج حيث كان والد زوجتى يملك حديقة جميلة أقام فيها منزلاً من الخشب بناه بنفسه. وهناك كنت بعيداً عن المدينة وأضوائها. وكل سبل الإتصالات والمواصلات. ولم يكن لدينا سوى راديو صغير يستمع إليه الرجل من حين لآخر. وفجاة أخبرنى بأخبار إنقلاب فى الخرطوم وإلقاء القبض على النميرى، وظننت فى بادئ الأمر أن خالد حسن عباس وزملاءه نفذوا العملية كما كانوا قد أوحوا إلىّ واطاحوا بالطاغية كما كنت أتوقع، ولكنى لم أفهم لم تم ذلك عن طريق إنقلاب. وبعد قليل وضحت الحقائق وعلمت بأن هاشم العطا وعسكريين من مؤيديه قد نفذوا الإنقلاب وأعتقلوا جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة بما فيهم النميرى. وحزنت إذ تبين لى أنها لعبة أخرى للعسكر من العابهم المفضلة

فى الإستيلاء على السلطة دون واعز من ضمير ودون أهداف أو مبادئ سوى أنها لعبة الكراسى بينهم للجلوس على كرسى الرئاسة والسلطة للتحكم فوق أقدار البشر والوطن كما كانوا يفعلون فى وحداتهم وتجمعات جنودهم. فلم أعد أهتم بعد ذلك بأخبار السودان. ولكن لم تمضى أيام حتى علمت بعودة النميرى وزملائه فبعثت إلى النميرى فى القصر الجمهورى ببرقية أهنئه بعودته وعودة زملائه ومعرباً عن أسفى وحزنى لما تبع ذلك من قتل وإعدام بالنسبة للمدنيين والذين لا ناقه لهم ولا جمل فى لعبة الكراسى. وأشرت بأنى عائد إلى الخرطوم. بعثت بالبرقية من مكتب البريد فى تلك المدينة. بعد ذلك تواردت الأخبار من الإذاعات ومن مصادر أخرى بأن هنالك وزراء حكم عليهم بالإعدام كذلك قادة نقابيين. وإتصل بى الصديق يوسف عبده تادرس من أثينا يخبرنى ألا أعود وأنه سمع بإن هناك حكم بإعدامى وأخبرنى بإن هناك خبراً بإن الشفيع قد أعدم أو حُكم عليه بالإعدام. كذلك طلب منى والد زوجتى وأهلها ألا أعود إلى الخرطوم. ونصحونى بالبقاء فى النمسا والعمل فيها، ولكنى رفضت.

عودتى إلى الخرطوم:

قلت لزوجتى أنا عائد إلى الخرطوم، فإن بقيت هنا لظن الناس أنى قد ارتكبت ذنباً أو أننى خنت وطنى أو أننى رجل جبان. ولا أريد لولديّ أن يقول لهما أحد عنى ما ليس فىّ. وإذا كان قدرى ومصيرى أن أُعدم أو أن أُسجن وأنا برئ؛ فليس لى ولا بإمكانى أن أغيّر من ذلك. ولهذا فأنا عائد. وأن شئت أن تبقى هنا مع الاولاد فلك ذلك. قالت لى: لا يا عزيزى أنا ذاهبة معك والاولاد، إذ مكانى بجانبك وهناك وطنهم. فإذا قتلوك فسأعود بأولادى إلى بلدى ولن تكون لى رغبة في تربية أبنائى فى بلد لا يعرف أهله الخبيث من الطيب. وإن سجنوك فسأبقى هناك بالقرب منك إلى أن يفرج عنك وتعود الأمور إلى مسارها الصحيح. وهكذا توكلنا على الله وشددنا رحالنا وسافرنا إلى الخرطوم عن طريق روما.

وفى روما حيث ركبت الطائرة السودانية التى جاءت من لندن فى طريقها إلى الخرطوم. قابلت الصديق العزيز عابدين إسماعيل المحامى الذى كان سفيراً للسودان فى لندن وأُستدعى إلى الخرطوم مغضوباً عليه لعقده مؤتمراً صحفياً

فى لندن تحدث فيه العقيد بابكر النور والرائد فاروق حمد الله اللذين كانا فى لندن واصبحا أعضاء فى مجلس قيادة ثورة هاشم العطا. قبل عودتهما إلى الخرطوم حيث اعدمهما النميرى بعد عودته إلى السلطة بمساعدة صديقه العقيد القذافى الذى إعترض الطائرة البريطانية التى كانت تقلهما إلى الخرطوم وأخرجهما بالقوة ثم سلمهما فيما بعد للنميرى ليقضى عليهما.

قال لى عابدين متسائلاً: لماذا أنت عائد إلى الخرطوم؟ قلت لأرى ما هم فاعلون بى. قال لا أظنهم سيفعلون فيك شيئاً، ربما وضعوك فى الحبس المنزلى. أما أنا فليس لى منزل حتى يحبسوننى فيه.

وهكذا وصلنا مطار الخرطوم فى صباح اليوم التالى ولم يعترضنى أحد وأخذت أولادى وأغراضى وخرجت من المطار وإستأجرت سيارة تاكسى ووصلت إلى منزلى فى شارع ٢٥ فى إمتداد الخرطوم الجديد حيث أجريت بعض الاتصالات الهاتفية مع الأهل والاصدقاء ثم أخذت أولادى إلى شقيقتى فاطمة زوجة الشهيد الشفيع أحمد الشيخ فى منزلها فى برى.

حديث فاطمة عن الحوادث وإستشهاد الشفيع:

ذهبت لمنزل الشهيد الشفيع أحمد الشيخ فى برى حيث كانت شقيقتى فاطمة فى الحبس المنزلى هناك. وبعد اللقاء الحار المفعم بالمشاعر العميقة الهادرة على ما وقع علينا من الظلم والتعدى فى حقد وكراهية من النميرى وبطانته الجبناء. حدثتنى فاطمة الحبيبة قائلة:

"كنا فى البيت وجاءنا الاستاذ غازى سليمان المحامى وأخبرنا بإن إنقلاباً يقوده الرائد هاشم العطا قد نجح وتم أعتقال النميرى واعضاء مجلس قيادة الثورة. كما تم إطلاق سراح عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعى. وأنهم يطلبون حضور الشفيع ليعد بياناً يذاع معلناً إنتصار ثورة العمال الكادحين. فرفض الشفيع وأخبر الرسول بان يخبر من أوفده بأنه لا دخل له بالانقلابات والعسكر الذين يخططونها فليذيعوا هم للناس ما يرونه. وهكذا عاد الرسول من حيث أتى، وبقينا فى بيتنا. وكان الشفيع يعتقد بإن بعضا من

الشيوعيين من جناح عبد الخالق وعسكريين منهم قد خططوا هذا الاسلوب من المطاحنات بين اليسار. وهو مدخل خطر سيؤدى إلى عواقب وخيمة وضياع كل ما تحقق من المكاسب لجماهير العاملين، وكان واثقاً من أن العملية لن تنتهى على خير. وهكذا ابتعدنا عن مجرى الحوادث ومظاهرات الابتهاج التى أعقبت نجاح إنقلاب هاشم العطا. وظللنا نتابع الاخبار مؤكدين لكل من يتصل بنا أنه لا دور لنا فى لعبة الكراسى بين العسكر وما هى إلا أيام معدودة. ولم تدم الفرحة إلا ساعات وإنقلبت الأمور. وبدأت إعتقالات جديدة ومظاهرات. ومرة أخرى جاء إلينا من ينصح بأن يختفى الشفيع كما فعل الزملاء وعلى رأسهم الامين العام للحزب. فرفض الشهيد مؤكداً بأنه طول حياته النضالية من أجل العمال لم يمارس لعبة التخفى فهو نقابى فى المقام الأول وعمله بين العاملين ومنظماتهم فى العلن تحت جميع الظروف والحالات. وليس لديه سبب واحد يدفعه للاختفاء. فهو لم يَعِد ولم يشارك فى هذه العملية. ولم يكن من مخططيها أو المتآمرين فيها. كما لم يشارك فى الابتهاج بها. ومن أراد منه أمراً فليأتى إليه فى مكتبة فى اتحاد النقابات وهناك أعتقله العسكر وذهبوا به إلى جلاديه. ولم يعد بعد ذلك وقد تأكد لى فيما بعد بأن الشهيد قد أقتيد إلى مقر القيادة العامة للجيش حيث تعاقب العسكر فى ضربه وركله وشتمه وعلى رأسهم الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم حتى أوصلوه ميتاً إلى المشنقه دون محاكمه أو مساءله قانونية أو إنسانية. كما جاء أيضاً فيما تسرب من أخبار تلك الايام السوداء بأن من بين الذى شاهدوا التعذيب والركل والشتم فى نشوة وبهجة وسرور فى غرف ودهاليز القياده العامة للجيش فى الخرطوم، الرفيق والمناضل الشيوعى الكبيرصاحب الشرف الماركسى الرفيع المحامى وعضو المكتب السياسى واللجنة المركزية للحزب الشيوعى المدعو أحمد سليمان. الذى كنت أعرف عنه الكثير فى بهجته ونشوته عندما كان يحتسى الوسكى البلاكليبل أو عندما يحكى عن ممارساته الجنسية. وكان من بينهم أيضاً الدكتور الشهير "المنظر الاشتراكى الكبير" صاحب الثور الابيض وأحاديث الصفوه ومخطط المناهج والتنظيم.

مقابلتى للنميرى وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة فى القيادة العامة للقوات المسلحة:

عدت من منزل فاطمة إلى بيتى وإتصلت بزين العابدين محمد أحمد عبد القادر وأخبرته بوصولى. فحضر إلىّ بسيارته وأخذنى للقيادة العامة للقوات المسلحة لمقابلة النميرى، وهناك وجدته وبعض اعضاء مجلس الثورة. وبعد التحية قال لى النميرى "احسن الله عزاءكم فى الشفيع. وفى الحقيقة كان قد اتصل بى الرئيس السادات والرئيس برزنيف يطلبان إيقاف تنفيذ حكم الإعدام على الشفيع. ولكن كان قدر الله قد نفذ." ولكنى ظللت صامتاً إستمع إليه. ثم واصل حديثه قائلاً "لم نكن نعرف عنوانك ولما لم يصلنا منك أى خبر أجرينا التعديل الوزارى وأعفيناك".

قلت له: "أنك تعرف عنوانى فهو موجود فى مكتبك وموجود فى مكتب وزير الرى. أما أن تقول بأنه لم يصلك خبر منى. فهذا غير صحيح. فقد أرسلت إليك برقية من النمسا بعد أن علمت بعودتكم". قال لم تصلنا أى برقية. قلت – وكنت أعرف أنه رجل كاذب – نعم استلمت برقيتى. فقد أرسلتها بإسمك إلى القصر الجمهورى – وأنا واثق من إستلامك لها. قال. "لم استلمها". قلت فى إنفعال "لقد إستلمتها". فصمت، وواصلت حديثى قائلاً. "لم يكن صحيحاً ولا لائقاً أن تعفينى وأنا فى إجازة خارج البلاد. ولكنك تعلم بإنى لن أعمل معك بعد أن قتلت أخى الشفيع فدربك ليس دربى. وكنت تعلم ذلك من قبل". قال "لقد وجدنا إسمك ضمن وزراء هاشم العطا". قلت "ليس فى ذلك غرابه. فقد كنت ضمن وزرائك عندما عملت أنقلاب ٢٥ مايو. ولم أكن متامراً معكم ولم تستشيرونى عندما وضعتم إسمى فى قائمتكم". فصمت وظل ينظر إلى فى حقد. فوقفت وقلت "عاوز منى حاجة ثانى" قال لا قلت "إذاً مع السلامة" وخرجت وتبعنى الزين. وكان ذلك آخر لقاء لى مع جعفر النميرى حتى يومنا هذا. جعفر النميرى الأكذوبة الكبرى فى تاريخ السودان.

وبعد فترة من هذا اللقاء. علمت بإن الرائد الزين قد بحث عن البرقية التى أرسلتها من النمسا والتى أدعى النميرى أنه لم يستلمها. ووجد أنها أستلمت فى القصر وتأكد له أن النميرى قد أطلع عليها. فأخذها وذهب بها

للنميرى فى مكتبه. ورماها أمامه قائلاً. "ها هى البرقية التى ارسلها لك مرتضى. وقلت أنك لم تستلمها". فنظر إليه النميرى وصمت.

منذ تلك المواجهة لم التقى مع أحد من اعضاء مجلس الثورة. حتى أولئك الذين كانت بينى وبينهم مودة وصداقة. إذ آليت على نفسى ألا أعاشر عسكرياً حتى أفارق هذه الدنيا. وحتى اقربائى وهم المرحوم الفريق محمد توفيق خليل إبن عمى الشقيق الوحيد لابى. واللواء عباس محمد عبد العال واللواء الفاتح محمد عبد العال. ابنىّ خالتى وشقيقة والدتى وتربيت معهما تحت سقف واحد. لم أعد اثق فى توجهاتهم أو فيما يبطنون من أذى وتسلط. أذ مسخت أدمغتهم فى الكلية الحربية وفى معسكرات التدريب والمناوارات لإتقان القتل والضرر والفتك بالآخرين. فالعسكرى خبيث فى الأذى فطن كأن أبليس فى الطغيان رباه.

ولم أعد أثق فى تقدير العسكر أو تقييمهم للإمور العامة أو إستيعابهم لمشاكل الناس واحتياجاتهم أو تفهمهم لدروب حياتهم وبواعث تطلعاتهم. وحتى زملاء مهنتى من المهندسين العسكريين، إكتشفت أن منهج تدريبهم وأساليب إعدادهم للعمل فى وحدة الهندسة العسكرية تخلق منهم نوعية خاصة من المهنيين. لهم طابع خاص فى ممارسة المهنة. ويصبح المؤشر الأساسى لديهم فى تنفيذ الأعمال الهندسية هو عامل الزمن وسهولة التنفيذ وليس عامل التكلفة والإتقان. وقد لاحظت ذلك عندما ذهبت فى أحد الايام لوادى سيدنا شمال مدينة أو درمان لتقييم أعمال الانشاء التى كانت جارية آنذاك لأقامة مطار حربى وسرادب لإخفاء الطائرات الحربية فى الشهور الأولى لمايو. ومن مهازل القدر ومظاهر الاستهتار بالقيم والقوانين أن يكون الضابط :مصطفى جيش" كما كانوا يسمونه مديراً للأعمال هناك، المسؤل الأول عن تلك المهام ليس ذلك فحسب بل أعتبر أنه نجح نجاحاً كبيراً أهله فيما بعد أن يعينه النميرى وزيراً للأشغال العامة. وقد كان مصطفى هذا فى حقيقة الأمر وحسب المفاهيم العسكرية رجل يجيد الضبط والربط. لديه قدرة فائقة فى حث العاملين ودفعهم للعمل والانتاج مثله كمثل معاونى تجار الرقيق الذين كانوا يقودون الرقيق لشحنهم فى السفن لتنقلهم إلى حيث المشترين الذين دفعوا الثمن.

من كل هذا، فإن كان إى بلد فى العالم يطمع أن يجنى أى فائدة من جيشه

وعسكره فليس هناك مفر من وضع العسكر تحت قيادة وتوجيه المدنيين. فالعسكري دُرِّب وأعد وأهل لتنفيذ الأوامر والتعليمات ممن هو أعلى منه مرتبة. وإذا كانت المهمة المطلوبة هدفها مصلحة الناس وفائدة البلاد فلابد أن يصدر الأمر والتوجيه من سلطة مدنية. وحتى في أمر إعلان الحروب. وتلك ولاشك عملية عسكرية خالصة أساسها ودعامتها هو القتل والدمار وسفك الدماء، فإن الأمر لا يصدر إلا من السياسيين في أي بلد متحضر في عالم اليوم.

تعيين المهندس يحيى عبد المجيد وزيراً للري:

طوال فترة عملي وزيراً للري كنت دائماً أوضح للنميري وزملائه في مجلس قيادة الثورة، طبيعة العمل في الوزارة. فقد كنت الوزيرالوحيد الذي جاء ليقود وزارة تدرج في سلمها من أسفل الدرج في وظيفة مساعد مهندس حتى وصلت فيها نائباً للوكيل. وكانت الوزارة الوحيدة التي كانت تقودها مجموعة من الاصدقاء والزملاء بدءاً من الوزير وحتى رؤساء الاقسام مروراً بالوكيل ونوابه ومساعديه، وكانت المجموعة مكونة من مهنيين جمعت بينهم روابط أخوية ومهنية ممتازة أساسها الجودة والإخلاص في العمل والأمانة والصدق في المعاملة وأسلوبها الإستشارة والمناقشة للوصول إلى الرأي السديد والحل الأمثل. ولذلك كانت كل القرارات والمسارات التي اتخذتها الوزارة صادرة من تلك المجموعة التي كانت تقود وزارة الري أنذاك. ولهذا أيضاً كنت دوماً أقول للنميري وزملائه بأنه من السهل الاستغناء عني كوزير في أي لحظة ويستطيع الوكيل يحيى عبد المجيد أن يقود السفينة كأن شيئاً لم يكن إذ ليس هناك أمر أو قرار لم يكن هو شريك فيه. ولهذا كانوا يسموننا "العصابة" وكنا حقاً عصابة. إذ كانوا يسمعون نفس المنطق ونفس الكلام والحجج ممن يقابلون من مجموعتنا. ولهذا ما أن قرر النميري اعفائي من الوزارة إلا وطلب المهندس يحيى عبد المجيد ليعرض عليه قيادة الوزارة.

قال لي المهندس يحيى عندما جاء لزيارتي في منزلي مساء يوم وصولي إلى الخرطوم. أنه عندما طلبه النميري ليعرض عليه تولي مهام الوزارة بعد اعفائي رد يحيى قائلاً: "يا ريس. إن كنتم غير راضين عن مرتضى لأي شئ فعله

فى الوزارة فأنا شريك معه فى كل شئ." فرد النميرى "ليس لنا شئ ضد مرتضى ولكنه صديقك وأنت تعرفه. فأما أكون أنا الرئيس أو يكون مرتضى". هكذا كان رأى النميرى عني. فحسب عقله البسيط وحسب فهمه وإدراكه فطالما لم أكن اطبل له وطالما لم أقبل الركض من ورائه فى أى توجيه أو قرار يتخذه، وطالما ناقشته أو رفضت رأياً منه فذلك يعني بالنسبة له أنى أريد مشاركته فى القيادة، هكذا مفهومية وعقلية العسكر. إطاعة الأوامر والقرارات من القائد. لا سؤال ولا حوار ولا مناقشة مع القائد. تنفيذ التعليمات والتحرك للأمام فى صفوف ونظام يمين - شمال - خلف القائد.

مرت أيام وأسابيع ثم جاءنى يحيى ليقول لى أن النميرى سأله عنى فأخبره يحيى بحالى. فتكرم النميرى قائلاً ليحيى بأنه سيعينني سفيراً إذا كنت أرغب فى ذلك. ضحكت لقلة عقل العسكر الذين لا يمكن لهم فهم الأمور ومعرفة الاشياء على حقيقتها. بعد كل ذلك يظن النميرى أننى من اولئك المثقفين الذين يجرون وراء الوظائف والمناصب. قلت ليحى مستهزئاً. "إذا قابلته بلغه شكرى على إهتمامه بى. وأخبره بأن لى مهنة. وهى مصدر رزقى ومجال عملى الذى أجيده. ثم يا يحيى، هل يعقل أن أكون أنا دبلوماسى؟" إبتسم وأضحك وأنا أغلى من الداخل؟ أجامل وأنافق حفاظاً على الروابط وحماية لمصالح حتى ولو كانت لبلدى؟ ما كنت كذلك يوماً فى حياتى".

مشروع الرهد مرة أخرى:

كما اشرت من قبل فإن البنك الدولى كان قد إستقبل وفداً من المهندسين السودانيين الذين خططوا مشروع الرهد الجديد لبحث ومناقشة الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع مع خبراء البنك فى واشنطون. وكان السبب الذى دفع النميرى لإيقاف العمل فى المشروع الجديد هو ما سقى منه وصب فيه من فهم وتضليل من أصحاب المصالح والأغراض الذين كانوا يشيعون بأن المهندسين الذين يعتمد عليهم وزير الرى ويتباهى بمقدرتهم وكفاءتهم ما هم إلا مهندسون حديثو التخرج وليس لهم خبرة فى تخطيط وتصميم مشاريع الرى الكبرى. وكيف لهم أن يغيروا ويخطئوا فى تصاميم وضعها خبراء عالميون وراجعها

وإعتمدها خبراء البنك الدولى. وقد كانت الوزارة فى إتصال مع البنك قبل إعفائى وبعده، فى شرح ومداولات مع خبرائه. ولهذا وبعد فترة من إعفائى عاد إلى الخرطوم المستر مارلون مندوب البنك الدولى حاملاً للحكومة رأى خبراء البنك فى المشروع السودانى. وتم عقد اجتماع حضره النميرى ووزير تخطيطه ووزير الرى المهندس يحيى عبد المجيد ووكيل الوزارة الطيب عبد الرازق وآخرون ليستمعوا لرأى البنك. وبعد إنتهاء الاجتماع زارنى فى بيتى السيدان يحيى عبد المجيد والطيب عبد الرازق وقصا على ما يلى:

أخبر المستر مارلون الإجتماع بأن المشروع الجديد هو الحل الأمثل من جميع الجوانب الفنية والاقتصادية لرى أراضى الرهد الزراعية الشاسعة. وأنه يهنئ المهندسين الذين قاموا بتخطيط وتصميم المشروع على ما أدوه من عمل جيد. ثم إضاف قائلاً مخاطباً النميرى – وفى اعتقادى أنه قد قصد بلفتته تلك أن يرد على النميرى شخصياً لهجومه علىّ إبان زيارة المستر مارلون السابقة – :يا سيدى الرئيس، لابد لى أن أشيد بموقف الوزير السابق، وثقته القوية فى المشروع المعدّل، وإصراره على المضى قدماً فى تنفيذه. وبالطبع صمت النميرى كعادته عندما لا يعجبه الحديث. خاصة وإنه شخصياً وبمؤزارة وزير تخطيطه ووزير إعلامه أوقف العمل فى المشروع دون مشورة من الخبراء السودانين وإعتماداً على ما سمعه من الجهلاء والحاقدين. فهو كالإنسان الآلى يتحرك ويعمل بجهاز تحكم بعيد المدى وقد زارنى المستر مارلون فى بيتى قبل مغادرته وقص على ما حدث. وعندما علم بإنى أعمل مهندساً فى شركة مقاولات سخر قائلاً "يا خسارة . WHAT A WASTE" وطلب منى أن أعطيه "سجل سيرتى الذاتية" لكى يقدمها للمسئولين فى البنك الدولى عسى أن يكونوا فى حاجة لخدماتى. وشكرته على زيارته ومشاعره نحوى. وهكذا وافق البنك على المساهمة فى تمويل المشروع السودانى.

قصة صديقى الدكتور عوض محمد أحمد رضوان:

بعد عودتى من الخارج بأيام قليلة وبعد أن علم الكثيرون من الذين لهم صلات بى أتصل بى الصديق العزيز الدكتور عوض من القضارف حيث كان يعمل مهنئاً بعودتى وشاكراً لى لأنى تسببت فى كسبه رهاناً ماليا كبيراً. فلما أستفسرت قال لى أن الكثيرين من الذين يسمعون عنى ولا يعرفونى قد ظنوا أنى لن أعود إلى الوطن بعد تلك الحوادث المشؤمة والاعدامات خوفاً على نفسى لأنى كنت محسوبا مع الانقلابيين الذين اطيح بهم. وكان يقول لهم أن صديقه سيعود فقد عرفه منذ الصغر ولم يكن جبانا أو هارباً. ولما إحتدم الخلاف بينه وبين عدد من زملائه هناك تحداهم بالرهان وقبلوا. وظل يتعقب أخبارى وأخبار عودتى من أهلى وأصدقائى. وهو مصر على تحديه على الرغم من تأخرى فى العودة وتعاظم ثقة أولئك بانتصارهم. وكان له يوم حفل وفرح عندما جاءه الخبر بعودتى إلى الخرطوم. وكسب رهانه فى أمسية صاخبة فى نادى مدينة القضارف حيث جرى التحدى.

الفصل الخامس
العمل الحر والخبرات الجديدة

الفصل الخامس
العمل الحر والخبرات الجديدة

مراقبة الإستخبارات لمنزلي وتحركاتي:

إن الحياة تجارب والأيام تقلبات. والإنسان بين هذا وذاك عرضه للخير والشر والفرح والنصر والهزيمة والحظ والفشل. ومن تفكر أبصر ومن فتح عينيه وعقله لأدرك أن الناس ومعاملاتهم تتغير وتتبدل حسب الظروف والأحوال. فالعاقل من أتعظ بما رأى وجرب. وأحمد الله أنى مررت بظروف فى حياتى تعلمت الكثير ومارست بعدها حقى ونصيبى دون مجاملة لأحد ودون خشية من أحد ودون خجل من أحد. فبعد إعفائى من الوزارة. وبعد أن عدت إلى الخرطوم ولزمت دارى، وأبتعدت عن السلطة والاضواء وقطعت صلتى بالسياسة والحكام وأنظمتهم لاحظت أن الكثيرين ممن كانوا يلتفون حولى، ودوماً فى مجلسى أو على صله بى إختفوا فجأة ودون تمهيد أو تدرج ولم يعودوا يسألون عنى وعن أحوالى وأحزانى. إذ أعدم أخى وزوج شقيقتى الشهيد الشفيع أحمد الشيخ وأصبحت أنا عدوا للنميرى ونظامه.

وهكذا حال الناس الذين يلتفون حول أى شخص ويعاشرونه لحاجة فى نفس يعقوب. وما أن تقع المصائب وتهبط المآسى إلا وينفضون ويبتعدون حماية لأنفسهم إذ يظنون أن القرب سيجر عليهم المتاعب. كما لم يعد يتوفر لهم ما يبتغون. وهكذا خلى منزلى وإنفض مجلسى وخليت مقاعدى ودارى ولم يبق معى لمواساتى ودعمى سوى أهلى وعشيرتى وأصدقائى المخلصين. وفى هذا الأطار أسوق حدثين وقعا لى من صديقين كنت أعزهما وكانا شديدى الالتصاق بى. ولا داعى لذكر الأسماء. إتصل أحدهم بى تلفونياً ليقول بإنه كان يود زيارتى ولقائى ولكن صديقه الضابط مأمون عوض أبو زيد رئيس الإستخبارات العسكرية وعضو مجلس قيادة الثورة قد نصحه إلا يقدم على ذلك إذ أن منزلى مراقب ودارى مرصود. ولهذا يستسمحنى فى عدم المجئ والإتصال. فشكرته ونصحته أن يبتعد عنى حتى لا يصيبه مكروه فأنا لست من الذين يحبون تصدير المشاكل للآخرين وهكذا إنتهت محادثتى معه. وآخر وهذا أسوأ من زميله إذ بلغ الجبن به أن قابل

زوجتى الأجنبية فى دكان فاروق فى سوق الإمتداد فى الخرطوم وعندما نظرت إليه وهى باسمة مسرورة بلقائه وهمت بالتقدم نحوه للسلام والكلام التفت جانباً عنها وهرول سريعاً خارجاً من المكان. وكم كان فيما مضى كثير التردد على دارنا وكم تناول من الطعام والشراب الذى قدمته له فى ترحاب وحسن ضيافة. وعادت زوجتى تحدثنى محتارة فى تلك الاخلاقيات والمعاملات قائلة إنها لم تكن تظن أن لدينا جبناء من الرجال لهذا الحد خاصة وأنها أجنبية وليست معنية بالمراقبة والمساءلة من الإستخبارات السودانية. وما هكذا عرفت السودانيين.

عملى مع شركة سيد عبد الله السيد:

جاء الىّ المهندس والصديق المرحوم سيد عبد الله السيد فى دارى ليخبرنى بإنه قد فاز بعطاء تشييد محطة تنقية مياه الشرب لمدينة الخرطوم بحرى، وأن هناك شرطا فى العقد أن يكون مهندس الموقع الذى يقوم بتنفيذ العمل مؤهلاً تأهيلاً عالياً وخاضعاً لموافقة الإدارة المركزية للمياه والنور صاحبة المنشأة قبل توقيع العقد وبدء النفاذ. ولهذا فقد جاء يطلبنى أن إنضم لشركته وأقوم بتنفيذ العقد فوافقت وسلمته سجل تعليمى وتأهيلى وخبرتى لتقديمها للإدارة. ولم يفصح لى عن شروط عملى معه ولم يعرض على مقدار المرتب الذى سإستلمه. ومن جانبى أيضاً لم اجرؤ أن أستفسر عن هذا الموضوع المحرج والذى أخجل وأتردد فى فتحه. فالحديث فى مثل هذه الأمور إذا كانت تخص المتحدث تكون مصدر عيب له. ولهذا فهى تترك للآخرين من الاصدقاء ليقوموا نيابة عنه فى الاستفسار والمطالبة بما يجب أن يعطى له من حقوق ومرتب فالشخص الكريم لا يتكلم فى الفلوس إذا كان الأمر يخصه إذ أن ذلك عيب. وهكذا بدأت العمل فى شركة سيد عبد الله السيد وشركاه بدون توقيع عقد عمل ودون أن أعرف قيمة راتبى وهل لى حق فى علاوة أو مكافأة أو تنقل. أما واجباتى ومسئوليتى فتلك أعرفها جيداً من سابق خبرتى وتأهيلى. وهكذا ذهبت لموقع العمل أقود سيارتى الخاصة وبدأت مباشرة مسئولياتى فى تشييد محطة المياه تحت إشراف مهندس الإدارة المركزية المهندس سيد أحمد. وأذكر أن التقيت بالمهندس المرحوم محمد

عبد الله قلندر الذى سألنى ساخراً إن كنت قد وقعت عقد العمل مع سيد عبد الله. فرديت فى ثقة وتحدٍ قائلاً "لا حاجة لى لتوقيع عقد عمل مع سيد. فأنا أعمل فى شركتى وفى حقى." قلت ذلك لأنى كنت أعلم أن قلندر كان فيما مضى يعمل فى شركة سيد وأختلف معه. وثانياً لأن سيد كان صديقاً لى حسب إعتقادى ومبادئى. وثالثاً لأن سيد كان مهندساً فى الرى وإستقال لينشئ شركته للمقاولات. وكنا ندعمه كلما إحتاج لعون أو مساعدة منا. إذ كنا نرى فى نجاحه نجاحاً للمهندس فى مجال مقاولات الإنشاءات. إذ كان جميع مقاولى الإنشاءات فى ذلك الوقت لاصلة لهم بالهندسة وكانوا أصحاب أموال أو تجارة. وكان من يريد أن يعمل فى هذا المجال لا يحتاج لأى مؤهل سوى الحصول على رخصة تجارية من الحكومة المحلية بعد دفع أربعة جنيهات سودانية. وهكذا وبحسن نية وسذاجة مارست عملى فى شركة سيد عبد الله.

وفى الحقيقة. كان الواجب والقانون يقتضى أن يقوم المهندس سيد عبد الله بإعداد عقد عمل لى يحوى جميع حقوقى والتزاماتى ومدة سريان ذلك العقد وشروط الغائه من الطرفين وأسس تجديده. فشركة سيد عبد الله كانت مؤسسة للمقاولات يعمل فيها إعداد كبيرة من العمال والفنيين. وكان الواجب والقانون يقتضيان أن تكون هناك نظم وقواعد للعاملين فى الشركة وعقود عمل لكل فئة تحفظ حقوقها وحقوق الشركة وتحمى مصالحهم ومصالحها المشروعة. ولكن لم تكن هناك مؤسسة على هذا المستوى من التنظيم والانضباط، بل لم تكن هناك أى عقود للعمال أو الفنيين أو المهندسين. ولم تكن لهم حماية وحقوق محددة وواضحة وهذا ما حدث لى عندما التحقت بالشركة. استلم راتباً فى نهاية الشهر يبلغ ٢٥٠ جنيه هو كل ما أتقاضاه مقابل عملى فى الشركة. فلا حق لى فى إجازة سنوية ولا حق لى فى إجازة مرضية ولا حق لى فى علاوات أو فوائد ما بعد الخدمة وليس لى عقد يقنن إنهاء خدمتى ولا إمتياز فى النقل إلى موقع العمل ولا ساعات عمل محددة فى اليوم. هكذا بدأت عملى فى الشركة وهكذا خرجت منها. كان المشروع الذى اضطلعت بتنفيذه يحتوى على إنشاءات خزانات أرضية ضخمة للمياه ومعالجتها مبنية من الخرسانة المسلحة وكذلك خزان على إرتفاع حوالى ٤٠ متر من سطح الأرض لمد المياه المعالجة إلى شبكة توزيع المياه للمدينة. وقد قمت بتخطيط المنشآت وتحضير المواد والعاملين وإعداد حديد التسليح وتصميم

وإقامة قوالب صب الخرسانة (الفرم) والأشراف على خلط مواد البناء وصبها فى أماكنها حسب الخرائط والمخططات، كما أشرفت على معمل تحليل المواد وضبط المواصفات. وكان يشرف على مراقبة التنفيذ المهندس سيد أحمد من قبل الإدارة المركزية للمياه والنور وكان مهندساً ذا خبرة عملية متواضعة لحداثة تخرجه من الجامعة، وعلى الرغم من ذلك أحترمته وأوفيته حقه كاملاً وحق معاونيه من الفنيين كما تقتضى بذلك شروط العقد. إذ هو ومن معه أصحاب السلطة فى الإشراف والتوجيه ومراقبة تنفيذ العمل ليكون مطابقاً للمواصفات. وشروط العقد فتلك قواعد ونظم وحدود معروفة تحكم العمل فى قطاع الإنشاءات وتحدد العلاقة بين المهندس المشرف وجهازه وبين وكيل المقاول وعماله فى موقع تنفيذ المنشأة. وهكذا سار العمل على حسب المخططات والبرامج على أساس ثلاث نوبات يومية. كل منها ثمانية ساعات.

زيارة المهندس محمود جادين لموقع العمل:

محمود جادين وكيل الرى السابق والذى كان قد أحيل إلي المعاش بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لما إرتكبه من مخالفات وتجاوزات لمسئوليات وظيفته. عاد من الخارج حيث كان يعمل مع البنك الدولى. وعينه النميرى وزير دولة للأشغال والنميرى كما جاء ذكره من قبل شغوف بتوزير كل من له ضعف أخلاقى أو من كان له سابقة غير كريمة. وهكذا قرر وزير الدولة للأشغال زيارة موقع أعمال محطة مياه الخرطوم بحرى وهو يعلم بإنى أقوم بتنفيذ المشروع لشركة سيد عبد الله، وصحبه مدير عام الإدارة المهندس زين العابدين مصطفى. وعندما علمت بالزيارة أخبرت السيد المهندس سيد أحمد بأنى سابقى بمكتبى فى الموقع وإذا أراد الزوار الكرام مقابلتى فسأتى اليهم. فمسئولية الأعمال تقع على المهندس المقيم السيد سيد أحمد وما أنا إلا وكيل المقاول ومنفذ العمل. وعند وصولهم استقبلهم سيد أحمد وبدأ يقودهم لمعاينة الأعمال شارحاً لهم ما لزم شرحه. وفجأة سأله جادين عنى. فاخبره بأنى موجود بالموقع بمكتبى فطلبه أن يرسل أحدا ليحضرنى إليه. فجئت وأنا حذر محدثاً نفسى بأن أعطيه ما يستحقه من الاحترام. وإذا شعرت بأنه ينوى أن يتحرش بى لما وقع بيننا فى

الماضى من خلاف فسأرد الصاع صاعين. وكم فوجئت بحرارة إستقباله لى فى ود ومحبة. وسألنى عن أحوالى وأحوال زوجتى وأولادى، فاكبرت ذلك منه خاصة وأنا فى ذلك الوقت معتبر من المنبوذين والمكروهين من السلطة وأعوانها. ثم بدأ يسألنى عن العمل وخصائصه الفنية مهملاً المهندس سيد أحمد فتوقفت عن الأجابة وقلت له يا سيد محمود أنا مهندس المقاول والسيد سيد أحمد هو المسئول الفنى عن الأعمال وهو المهندس المقيم وأنا أعمل تحت أشرافه وتعليماته فعليك توجيه هذه الاسئلة إليه، فرد محمود موجهاً حديثه للمهندس سيد أحمد "اسمع يا سيد أحمد. مرتضى ده يعرف الشغلانه ده أحسن منك. وعليك أن تسمع كلامه وتتعلم منه". وبالطبع لم يرضى هذا الحديث المهندس سيد أحمد. ولا شك أن له حق فى ذلك. فوضع التوجيه من المسئول الأول فى تلك الصيغة خطأ كبير ويخالف النظام وشروط العمل وتسييره. وتلك كانت طريقة السيد محمود وأسلوبه فى خلط العمل الرسمى بالعواطف والمجاملات. وهذا كان ضعفه الاساسى والذى سبب له الكثير من المعاناة. واستغلته البطانة الفاسدة إلى أن "ودته فى داهية" وبعد أن ودعنا الضيوف الكرام. وواصلنا عملنا كان المهندس سيد أحمد أكثر بعداً وجفوة منى.

اصلاح علاقتى مع المهندس سيد أحمد ونصحه لتغير تعامله فى مزاولة مهنته:

كانت مواصفات عقد إنشاء محطة المياه توضح نسب عناصر المواد لكل جزء من المبانى بما يناسب مقتضيات تصميمها. وكنت حريصاً أن أسجل تلك النسب لكل جزء قبل البدء فى تنفيذه وأسلمه لرئيس العمال الذين يقومون بخلط تلك المواد وصبها فى مواقعها حسب الرسومات التنفيذية موقعة بأمضائى. وذات يوم كنت فى موقع العمل فى الوردية الثانية التى تبدأ من الساعة الثانية بعد الظهر وتنتهى فى العاشرة مساءً حين تبدأ الوردية الثالثة إلى السادسة من صباح اليوم التالى. وسلمت إرشاداتى لرئيس العمال (الملاحظ) للوردية الثالثة موضحاً كميات الأسمنت والرمل والحصى والماء المطلوبة لذلك الجزء من المبانى وذهبت لبيتى. وعندما أتيت فى صباح اليوم التالى. وتفقدت ما إنجز فى وردية

الليل لاحظت أن كمية الأسمنت أكثر مما كنت قد أشرت به. وبعد البحث والمراجعة علمت أن المهندس سيد أحمد قد جاء للموقع بعدى وأمر ملاحظ الوردية بزيادة كمية الاسمنت مدعياً بأنى قد اخطأت فى المواصفات. ولما أصر الملاحظ على موقفه عارضاً عليه تعليماتى المكتوبة لم ينظر إليها بل أبعدها بيده مصراً على موقفه وعند ذلك طلب الملاحظ أن تكون الأوامر مسجلة وموقعة من الباشمهندس سيد أحمد وتم له ذلك.

فأخذت دفتر التعليمات وذهبت لسيد أحمد فى مكتبه وسألته عن أسباب تغيير تعليماتى فرد ببساطة دون أى أهتمام قائلاً بأنى كنت مخطئاً فى المواصفات. فقلت له وهل راجعت أنت كراسة المواصفات قبل أن تصدر تعليماتك بالتغيير؟؟ رد فى استهزاء ودون إكتراث بأنه واثق مما فعل ولا يحتاج لمراجعة. فوضعت أمامه كراسة المواصفات فاتحاً الصفحة المعنية وقائلاً خذ أقرأ. وما أن وقعت عيناه على الصفحة إلا وإضطرب وبدأ يقلّب فى صفحات الكراسة منزعجاً. ولما تأكد له خطأه انهار وأخذ ينظر إلى فى توسل وانهزام. ثم أخذ الكراسة ووقف من الكرسى الذى كان يجلس عليه قبل قليل فى كبرياء وعظمة وجاء إلى جانبى كالطفل الخائف الذى يلتصق بثياب أمه ملاذاً للحماية والأمان. فقلت له عد إلى مقعدك واجلس حيث كنت. فاطاع أمرى وجلس يتطلع اليّ. فقلت له مشكلتك أنك رجل مغرور وجبان. وهذه أول مسئولية ذات أهمية تضطلع بها. ومن حسن حظك أنك وجدت مجموعة من ذوى المعرفة والخبرة تقوم بتنفيذ العقد الذى أنت المسئول عن الاشراف على تنفيذه. وبدلا من التعامل معهم بإحترام وود والإستماع لارائهم، كنت تجئ إلى الموقع تجوب أجزاءه هنا وهناك آمراً هذا أو مؤنباً ذلك لا تحترم الكبير ولا تعطف على الصغير، كأنك سيد فى معسكر لرقيق. ولهذا لم تحظ باحترام أحد ولم تكسب عطف أحد. وبالأمس عندما أخبرت بمضمون تعليماتى لم يدفعك ضميرك ولم يهتد عقلك لتراجع الوثائق قبل أن تتهمنى بالإهمال والخطأ. وحتى بعد أن سجلت تعليماتك دفعك الغرور لتظن فى نفسك أنك منزه عن الخطأ ولا تحتاج لمراجعة وثائق العقد لتتحقق من خطئى، بل لم تصغ لتوسل الملاحظ لتراجع العقد لتتأكد من حقيقة الأمر بل طردته من مكتبك وذهبت لبيتك لتنام هادئاً. والآن أتعرف كمية الأسمنت الإضافية التى أمرت بها وكم ثمنها؟؟ فظل ينظر ليّ ولا ينطق

بكلمة. فواصلت حديثى. قائلاً "أن ثمن الأسمنت الاضافى يبلغ حوالى مئتين جنيهاً. أكثر من راتبك فى الشهر فأما أن أبعث إلى السيد مدير عام الإدارة المركزية تقريراً يفصل ما حدث مع شكوى منى لمعاملاتك غير الكريمة وغير اللائقة معى ومع عمالى وأنت تعرف مكانتى مع الأخ المهندس الزين مصطفى. ويمكنك أن تتخيل ما سيحدث لك ولمستقبلك فى الإدارة. وأما اتغاضى عن اخطائك واطلب من المهندس سيد عبد الله المقاول وصاحب الحق فيما وقع من أذى راجياً منه أن يتكرم بتحمل التكلفة الاضافية بأسقاطها من شهادة الصرف حماية لك ولمستقبلك. ولكنى لن اخطو هذه الخطوة إلا بعد أن تقبل شروطى. ثم سكت ونظرت إليه. وأخيراً فتح فمه سائلاً عن شروطى فقلت "عليك من هذه اللحظة أن تعود إلى نفسك، تحملها على التواضع ومعاملة الناس فى إحترام وأدب مهما كانت أوضاعهم المهنية والإجتماعية ومهما كان نوع العمل الذى يؤدونه. وأن تستمع لرأى الآخرين إن كانوا عمال تشييد أو عتالة أو كانوا فنين أو مهندسين. فهكذا تعلمنا مهنة الهندسة وهكذا عشنا حياتنا فى مواقع البناء والتشييد". وكان ذلك درساً للمهندس سيد أحمد وبعدها تحسنت علاقتى معه وسار العمل فى المحطة على خير إلى أن تم إستلام الأعمال.

أحزان عائلية مرة أخرى:

فى يوليو ١٩٧٢ جاءنى خبر من مدنى بأن محمود محمد على زوج شقيقتى التومة، ونائب المحافظ لمشروع الجزيرة. قد اصيب بمرض فى كليته بسبب الملاريا وقرر الأطباء سفره عاجلا لبريطانيا للعلاج. وهكذا ودعناه تصحبه زوجته وترك أولاده مع أهلهم فى بيتنا فى أم درمان، وتمنينا له الشفاء العاجل والعودة سالماً معافاً. ولم يمضى على سفره بضعة أيام. إلا ودق تليفون مكتبى وتحدث إلىّ موظف مسئول فى وزارة الخارجية ليقول أنه يأسف إذ يخبرنى بوفاة أخى محمود محمد على صباح ذلك اليوم فى مستشفى لندن كما جاء فى رسالة عاجلة للسفارة السودانية هناك. وأن الجثمان بصحبة زوجته سيصل إلى مطار الخرطوم فى اليوم التالى. ومن ثم كان على أن أبلغ الخبر المحزن لأهلى ولابنائه. والقيام بالترتيبات اللازمة لحمل الجثمان من مطار

الخرطوم رأسا إلى مقابر أهله فى مدينة مدنى. وأذكر أننى كنت فى حاجة لبعض المال لمقابلة نفقات المآتم. فأستدنت مبلغاً من أحد الأصدقاء وحملته فى جيب جلبابى وذهبت مصاحباً جثمان الفقيد إلى أن وصلنا لمقابر مدينة مدنى حيث وجدنا جمعاً غفيراً من الناس من المدينة ومن العاملين فى مشروع الجزيرة وبعد الإنتهاء من الدفن إحتشد المعزون من حولى. وأنا غارق فى حزنى لفقدى العظيم. كان هناك من بين الناس من جاء إلى هذا المكان الحزين. بغرض النهب والاحتيال والكسب الحرام مدعيا أنه واحد من المعزيين لينشل من الجيوب كلما سمحت له الفرصة بذلك. وما أن ركبت السيارة عائداً إلى منزل العزاء إلا وافتقدت محفظتى وكل ما فيها من مال. وقد عرفت فيما بعد بأن هناك عصابات متخصصة فى النشل فى المقابر. تتربص بالمعزيين وأصحاب العزاء فى ظروف ومكان لا يخطر على أى شيطان أن يفتك بأى إنسان. ولكنه الإنسان.

وفاة العاقب محمود زوج شقيقتى نفيسة فجأة وبطريقة مفزعة:

فى الربع الأخير من عام ١٩٧٢، ونحن فى بحر من المتاعب والأحزان أتصل بى فى منزلى زوج شقيقتى الكبرى نفيسة من مدنى حيث كان يعمل محاسب فى شركة مطاحن النيل الأزرق التابعة لمؤسسات شرف لمؤسسها السيد فتح الرحمن البشير. وبعد التحية والسلام طلب أن يتحدث لزوجتى ليهنئها بسلامة عودتها فى ذلك اليوم من فيينا بعد غيبة طويلة. ولم تمضى على هذه المحادثة سوى ما يقرب من نصف الساعة إذ دق جرس التلفون مرة أخرى وعندما رفعت السماعة وجدت المتحدث شقيقتى فاطمة من بيتنا فى أم درمان تقول لى أن شخصاً أتصل بها يقول لها بأن العاقب محمود قد توفى. فقلت لها أنهم أولئك الأوغاد من مخابرات النميرى يريدون أن يفزعوها ويحطموا أعصابها. إذ أننى وإنجا زوجتى قد تحدث الينا العاقب قبل بضعة دقائق فأصرت فاطمة أن المتحدث لم يكن من أولئك النوع من البشر. وهى تعتقد أن هناك شيئا فى الأمر ولابد من التحقق والتأكد. فأتصلت بالمهندس سيد عبد الله السيد ليتصل بقريب له يسكن فى جوار مسكن العاقب ويعرفه جيدا ليتحقق من الأمر. ولم تمضى دقائق إلا واتصل بى سيد عبد الله. وأكد لى فى حزن بأن العاقب قد

توفى قبل ساعة بسكته قلبية. وكانت الحقيقة الفاجعة أن العاقب بعد إنتهاء محادثته مع أنجا وقف يصلى فريضة العصر. وما أن إنتهى من الصلاة وهو لازال جالسا على مصلاته. إتكأ على الحائط الذى بجواره وأغمض عينيه وهو يسبح وفارق الحياة دون أى حركة أو ضوضاء ولهذا ظن أولاده بأنه نام بعد الصلاة ولما أرادوا إيقاظه لينام فى سريره إكتشفوا الحقيقة المفزعة. ولم يصدقوا بانه فارق الحياة. وتحت إصرار زوجته وعدم تصديقها للأمر اضطر الحاضرون لأخذه للمستشفى حيث تأكد لهم موته قبل أكثر من ساعة. وهكذا تقبّلنا ما كُتب علينا وواجهنا مسؤولياتنا نحو أنفسنا ونحو أهلنا وعشيرتنا. وهذه سنة الحياة يوم لك ويوم عليك.

المهندس مزمل عبد الرسول ورفعه لشكوى للنميرى ضدى:

كما يقولون عندما يقع الثور يكثر حوله حاملو السكاكين كل يريد أن يظفر بقطعة من لحمه. وهكذا ظن أخونا وزميل المهنة والعمل فى وزارة الرى. الذى قدمت له الكثير من المساعدة والتأييد كما جاء ذكره من قبل فى هذا الكتاب وكان آخرها عندما جئت وزيراً وانقذته من العقاب على ما إرتكب من مخالفات وفساد إبان عمله كنائب لوكيل الرى. فما أن سمع بانى أبُعدت من الوزارة إلا وظن أنها فرصته لكى يحصل على غنيمة ليست من حقه. فكتب خطاباً للنميرى بوصفه رئيساً للجمهورية يشتكى من ظلم "الشيوعى" مرتضى الذى أبعده من الوزارة دون ذنب أو سبب. وبالطبع كان يعلم أن النميرى أصبح يكره الشيوعيين الذين كانوا وراء إنقلاب هاشم العطاء فإذا وصفنى بأنى "شيوعى" فذلك يكفى لأن يستدر عطف الرئيس فيعيده مره أخرى لمنصبه فى الوزارة، ولما تسلم النميرى الخطاب أحاله للسيد يحيى عبد المجيد وزير الرى ليحقق له فى الأمر. وكان يحيى يعلم بالقصة كاملة. وكانت الوثائق التى إعترف فيها مزمل من قبل على ما إقترفه من ذنوب موجودة فى خزينة الوثائق السرية فى مكتب وزير الرى. فرفع يحيى الحقائق كاملة إلى نميرى. وكان رد النميرى بأن لا يسمح لمزمل بالعمل فى أى مرفق من مرافق الدولة. قائلا لإجتماع مجلس الوزراء كما أخبرنى بذلك السيد يحى: "أنه رجل يعض اليد التي أحسنت اليه".

التحقيق معى لاخطاء أرتكبت فى مشروع السوكى:

بعد أن بدأ تشغيل مشروع السوكى، إنهار جزء من جسر إحدى القنوات وتدفقت المياه من القناة إلى الحقول، وهذا يحدث فى المشاريع الزراعية فى السنة الأولى من التشغيل نتيجة لعدم كفاية دك طبقات الردمية الترابية فى الجسر كما تقتضى بذلك المواصفات. ولما كان أصحاب المصالح الموتورون لازالو يلعقون جراحهم من هزيمتهم النكراء فى بناء مشروع السوكى دون أن يجدوا ثغره لينفذوا منها ليسرقوا ويفسدوا ويرتشوا. فقد ظنوا أن فرصتهم قد عادت فراحوا يشيعون بأن هناك أخطاء فى التصميم وأخطاء فى التنفيذ. وصدرت الصحف بالعناوين الكبيرة مضخمة ما حدث من إنهيار فى الردميات مؤكدة أن المياه قد ضاعت وأن المحصول قد فقد، مطالبة بالتحقيق مع المسئولين وعلى رأسهم الوزير السابق ومساعديه. وهكذا ومره أخرى وجد النميرى فرصته فكوَّن لجنة للتحقيق برئاسة المهندس محمود محمد جادين وزير الدولة للإشغال العامة والمهندس الرشيد سيد أحمد مهندس رى بالمعاش والاستاذ المهندس الدكتور دفع الله بدوى استاذ الهندسة المدنية فى جامعة الخرطوم. وبدأت لجنة التحقيق أعمالها بإستدعاء مهندسى الرى الذين قاموا بتصميم المشروع والذين قاموا بالتنفيذ، وعندما سألنى بعض الصحفين إن كنت سأمثل أمام اللجنة. قلت بأنى لن أحضر للمساءلة للجنة حكومية. وإذا كانت الحكومة تعتقد بأنى مذنب فعليها أن ترفع قضية ضدى فى المحكمة. وعند ذلك فسأحضر للاستجواب. وأعلنت أيضا بأنى لا أعتقد بأن اللجنة لها المقدرة الفنية للتحقيق فى أمور هندسية قام بها مهندسون لهم من الخبرة والكفاءة العلمية ما يفوق كفاءات وخبرة أعضاء اللجنة الموقرة.

وبعد أن باشرت اللجنة أعمالها وإستدعت عدداً من المهندسين وعلى رأسهم المهندس يحيى عبد المجيد وزير الرى آنذاك ووكيل الوزارة آبان تنفيذ المشروع جاءنى مساء يوم فى بيتى الدكتور دفع الله بدوى عضو اللجنة وقال لى ما يأتى:

أنه قد شعر من مجرى التحقيق بأن زميليه فى اللجنة لهما تحيز لإلصاق التقصير بجهات معينة. فالمهندس محمود جادين يرى أن المسئول الأول هو

المهندس يحيى عبد المجيد بوصفه وكيل الوزارة إبّان تنفيذ المشروع ولابد أن يتحمل كل الأخطاء. أما المهندس الرشيد سيد أحمد فهو يميل إلى تجريم المهندسين الذين قاموا بالتصميم والتنفيذ لنقص فى خبراتهم. وذكر لى بأن المهندس يحيى عندما إستجوبته اللجنة كان كل همه هو الدفاع عن نفسه لإبعاد المسئولية عنه، ولهذا فقد جاء الأستاذ بدوى إلىّ لكى أقبل أن أقابل اللجنة للدفاع عن المهندسين الذين كان من بينهم عدد من زملائه فى الدراسة وهو واثق من كفاءاتهم ومقدراتهم فيما أدوه من خدمات، ويخشى أن تساء سمعتهم المهنية نتيجة لمعركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل". ولهذا عدلت عن قرارى وقبلت أن أقابل اللجنة للرد على تساؤلاتهم خاصة وأنا أعرف جيدا ما ينطوى عليه كل من السيدين جادين والرشيد. فالأول له مصلحة فى إبعاد يحيى عن الوزارة لأنه يظن أنه سيكون المرشح الأول لها بعد إبعاد يحيى. ولهذا فهو سيسعى لالصاق التهمة بالمهندس يحيى عبد المجيد، وأخونا الرشيد يعمل وكيلاً لشركات تعمل فى مجال أعمال الرى والإنشاءات. فإذا أثبت أن الذنب يقع على المهندسين لعدم خبرتهم فأنه يفتح بذلك الباب الذى أغلق أمام الشركات التى يمثلها لأخذ نصيبهم من أعمال الوزارة. وهكذا قبلت المجئ لمقابلة اللجنة الموقرة. وأتيت اليهم بمكتوب موقع بامضائى. وإحتفظت به فى جيبى ثم أجبت على جميع أسئلتهم، وفى نهاية الاجتماع سلمتهم مكتوبى الذى إعترفت فيه بأننى المسئول الأول عن كل خطأ وقع إن كان فى التصميم أو التنفيذ. وأننى على إستعداد لتحمل أى عقاب تراه اللجنة أو النميرى نكاية وتحدياً لوضعهم فى مأزق وكشف نواياهم الخبيثة، إذ كنت فى تلك الفترة كالميت لا مصلحة لأحد فى ايذائى. وبعد فترة سمعت بأن اللجنة رفعت تقريرها إلى النميرى وأدانتنى بأنى كنت السبب فيما وقع من أخطاء فى تنفيذ المشروع إذ كنت أدفع المهندسين والمسئولين فى الوزارة للإسراع فى تعجيل البرامج وكان الجميع يخشون بطشى وعقابى فسايرونى فيما كنت أطلبه وعجلوا بالتنفيذ الأمر الذى أدى إلى إرتكاب الأخطاء. وسمعت بعد ذلك أن النميرى غضب لنتيجة التحقيق وقال فى تعليقه عن تقرير اللجنة. "إذا كان مرتضى يدفع المهندسين للتعجيل فى برامج العمل والإنتاج فهذه ليست خطيئة". وهكذا مات تقرير اللجنة ولم يسمع أحد بعد ذلك عن أخطاء مشروع السوكى، ومن إرتكبها وماذا كان مصيره. وأنتهت

المسرحية الهزلية وأسدل الستار دون تصفيق أو توبيخ من الجماهير.

شقيقي صلاح يرفض التعاون والعمل مع نظام النميري:

بعد الكوارث والمحن التي ألمت بنا، أصبحت وأخي صلاح مسئولين عن العائلة والإضطلاع بمسئوليتنا إذ أن والدنا كان في ذلك الوقت قد شارف على السابعة والسبعين من عمره. وكنت وصلاح ممتلئين بالنقمة وعدم الرضا من نظام النميري ليس فيما إقترفه من ظلم ضد الشهيد الشفيع بل لما كنا نراه من تغير في توجهات النظام بقيادة منصور خالد وغيره من أصحاب المصالح والإنتهازيين. ولهذا كنت دائماً أذكّره بمسؤوليته نحوي ونحو أخوته في أن لا يرتكب أية حماقة ويترك وظيفته دون أن نتشاور في الأمر ونعد لكل طارئ الحلول والترتيبات المناسبة. وكان يرسل لي شهريا ما عليه من إلتزام. وفجأة ودون ايه مقدمات جاءني خبر إستقالته وهو سفير للسودان في الجزائر في أوائل عام ١٩٧٦، وخرج من السفارة ليشن حملته على المنافقين والإنتهازيين والنظام كله من باريس. فعل ذلك وترك حقوقه في خدمته الطويلة في حكومة السودان بدءاً من وزارة المالية في قسم الضرائب وإنتهاءاً بدرجة سفير في وزارة الخارجية. وأذكر أنني عاتبته على عدم إستشارتي في قراره الخطير، وتضحيته بحقوقه الشرعية في نهاية الخدمة. بل أخذ على عاتقه إصدار جريدة في باريس باسم "البديل" يحارب بها النميري ونظامه بددت ما عنده من مدخرات وما كان يصله من إشتراكات من أصدقائه ومؤيديه. ولكنها الجينات في تكويننا. المحرك الذي يدفعنا إلى الوقوف في جانب ما نؤمن بأنه الحق، حتى وأن سقطت على رؤوسنا الكوارث أو غضب علينا الحكام وأصحاب الجاه والسلطان.

إنتهاء عملي مع شركة سيد عبد الله السيد وشركاه:

عندما شارف إنتهاء العمل في محطة تنقية مياه الخرطوم بحري في أوائل عام ١٩٧٣ بدأت ألاحظ بأن الأخ المهندس سيد عبد الله السيد يعاملني بصورة تتسم بالجفوة والأبتعاد وكان عندما يلتقي بي في موقع العمل الذي شارف

نهايته أو يلتقى بى فى الورش التابعة لشركته فى المنطقة الصناعية بالخرطوم بحرى يحدثنى فى إقتضاب وجفوة ولم أعرف السبب فى ذلك. فسألت شقيقه وصديقى أحمد عبد الله السيد عن ما بدا لى من تغيرات فى علاقة سيد عبدالله معى وفى معاملاته غير الودية ولم يستطع أحمد أن يمدنى برد مقنع. ولما شعرت بتفاقم الأمور إتصلت بالصديق الزميل المهندس الطيب عبد الرازق بوصفه صديق الطرفين بالإضافة لصلة النسب بينه وبين الأخ سيد عبد الله، وبالصديق المهندس عبد الله محمد ابراهيم ليتوسطا فى الأمر لإزالة الجفوة المفتعلة التى بدأها الأخ سيد عبد الله. وعلى ذلك اجتمعنا بدار الأخ الطيب فى أمسية بغرض إزالة سوء التفاهم. وفى ذلك الاجتماع إتضح بأعتراف الأخ سيد عبد الله فى نهاية الأمر بأنه لا يستطيع أن يقدم لى عمل يناسب مؤهلات مركزى خاصة وأن عقد محطة المياه فى بحرى قد شارف نهايته. فقلت للأخ سيد ليلتها وأنا حزين لمعاملته غير الكريمة. ما كنت لتحتاج أن تفعل بى فعلتك هذه. فأنا رجل له كرامة وعزة نفس لا يمكن أن أضع نفسى عالة على أحد وقد بدأت بالفعل أبحث عن عمل وكان كل همى أن أجد الطريقة المثلى لمفاتحتك فى أمر إستقالتى من مؤسستك عندما تغيرت معاملتك لى. ومن تلك الليلة إنتهى عملى فى شركة سيد عبد الله السيد بنفس الطريقة التى التحقت بها فى العمل معه. لا عقد يعطينى فوائد ما بعد الخدمة ولا مرتب ثلاثة أشهر مثلا بل كان آخر ما استلمته هو ما استحقيته من راتب عن تلك الأيام من الشهر حتى اليوم الذى توقفت فيه عن العمل فى الشركة وكان راتبى الشهرى ٢٥٠ جنيها فقط وهو نفس مرتبى الذى كنت أتقاضاه من الوزارة وشتان بين المهمتين.

بداية عملى كمهندس استشارى وفتح مكتب باسمى:

كنت أبحث عن عمل عندما بدأت أعمال محطة تنقية مياه بحرى تشارف نهايتها. وأثناء ذلك التقيت بالمهندس تاج الدين عبد الرحمن الخزين المهندس الميكانيكى القائم بأعمال مؤسسة الصناعات الغذائية التابعة لوزارة الصناعة. وكانت المؤسسة قد تعاقدت مع شركة بلجيكية لتوريد معدات لمصنع بيرة فى مدينة واو فى جنوب السودان. وشجعنى المهندس تاج الدين أن أتقدم اليه

بعرض للقيام بالخدمات الهندسية الاستشارية للأعمال المدنية الخاصة بالمصنع وملحقاته - وهكذا بدأت أول خطوة لى فى مجال الهندسة الاستشارية. وكان لابد لى من الحصول على ترخيص قانونى لمزاولة مهنتى فى السوق كمهندس استشارى. وعلمت لأول مره بأن ممارسة العمل الهندسى الخاص يتم عبر استخراج رخصة تجارية تكلف أربعة جنيهات من سلطات البلدية التى سيعمل فيها المهندس. وآليت على نفسى ألا أفعل ذلك إحتراما لمهنتى خاصة وقد علمت أن الأطباء والمحامين يحصلون على الترخيص لمزاولة مهنتهم عبر مجالس نقاباتهم كما هو مكفول فى القوانين. أما مزاولة مهنة الهندسة فلا تحتاج لشهادة من نقابة أو هيئة علمية بل يمكن لأى شخص أن يفتح مكتباً هندسياً ويمارس إعداد التصاميم ورسم الخرائط وتخطيط الأساسات والإشراف على تنفيذ المنشآت الهندسية، مساكن كانت أو عمارات. ولم يكن صاحب الرخصة فى حاجة لشهادة فى علم الهندسة أو أجازة من جهة متخصصة.

شرف أن أكون أول مهندس سودانى يمارس مهنته كمهندس إستشارى دون رخصة تجارية:

إحتراما لشرف مهنتى وبدافع من شعور قوى بالظلم وعدم الإنصاف بدأت جهدى من أجل كسب العيش فى السوق عبر ترخيص يحترم المعرفة ويشرف المهنة. فسعيت إلى كل مرفق حكومى اعرض تظلماتى واؤكد إصرارى على ولوج العمل الاستشارى من المدخل الصحيح إلى أن علمت بأنه من الممكن إستخراج ترخيص تحت قانون الشركات من وزارة التجارة. شريطة أن أحصل على إقرار من مصلحة الأشغال العامة يثبت أنى مهندس ولى من المؤهلات ما يمكننى من الإضطلاع بمهام الخدمات الهندسية الاستشارية. وتعجبت مره أخرى إذ أن شهاداتى العلمية من جامعة الخرطوم ومؤهلاتى المهنية من جمعية المهندسين البريطانية وجمعية المهندسين الألمانية قاصرة عن أثبات مقدرتى لمزاولة مهنتى فى السوق، وحتى وزارة الرى حيث مارست العمل الهندسى فى وظيفة مساعد مهندس وإلى أن أصبحت نائبا لوكيل الوزارة للإنشاء والتعمير غير مؤهله حسب القانون أن تثبت للسلطات المرخصة بأنه مجاز لى مزاولة مهنتى فى

السوق، وكان لابد لى أن أحصل على وثيقة التأهيل كما تنص القوانين من وكيل وزارة الأشغال العامة بوصفه راعى مهنة الهندسة فى البلاد، وبالفعل تم لى ذلك وذهبت لوزارة التجارة التى أصدرت الترخيص تحت قانون الشركات. وأصبحت بذلك أول مهندس استشارى فى السودان يزاول مهنته فى القطاع الخاص تحت ذلك الترخيص الذى أصبحت أعتز به وهو معلق فوق مقعدى فى المكتب الذى فتحته تحت الاسم مرتضى أحمد ابراهيم مهندسون استشاريون ٢٨ شارع البلدية الخرطوم قرب تقاطع شارع الملك نمر - ص.ب: ٦١٦٧ الخرطوم.

بعض ما إضطلعت به من خدمات هندسية إستشارية وما حققته من سمعة وما جنيته من مال ١٩٧٣ - ١٩٧٦:

كان عملى فى مشروع مصنع البيره فى واو فاتحة خير وبدء صفحة جديدة فى مسيرة حياتى العامرة بالتجارب والتغيرات. وبدأ يعمل معى بعض الزملاء المهندسين والفنين على اساس "بعض الوقت" وكاتب لكل الوقت - وكانوا خير عون وسند لى فى تلك المرحلة الصعبة إن كان فى جودة أدائهم وأن كان فى صبرهم لعدم حصولهم على مرتباتهم فى أوقاتها. وكان يعمل بمكتبى المهندس حسام الدين محمد حسن بشير والمهندس أحمد ابراهيم حسنى والمهندسة سعاد الدسوقى والرسيم قمر الدولة المشرف والرسيم كمال عبد الرحيم والرسيم موسى سعيد. وهكذا وبفضل هؤلاء الاخيار وغيرهم ممن عملوا فيما بعد معى. وبفضل المؤسسات والعملاء الذين احتاجوا لخدماتى. والذين أخص منهم المهندس تاج الدين عبد الرحمن الخزين مدير مشروع مصنع بيره النيل الأبيض والأخ الصديق فتح الرحمن البشير والسيد محمد البشير الوقيع مدير مؤسسة السكر. اولئك الأخيار الذين تقدموا إلى طالبين الاستفادة من خدماتى على الرغم من معرفتهم بأن هناك مسؤلين فى مراكز عليا غاضبين وحاقدين علىّ لن يسرهم أن يصل إلى مسامعهم بأنى لازلت حياً أعمل وأعيش فى كرامة وعزة نفس. وأنه لشرف لى عظيم أن أسجل فى الملاحق نص الخطاب الذى بعث به إلىّ المهندس تاج الدين الخزين والمؤرخ ١٩٧٣/١١/٣ شاهد فيه على كفاءتى وأمانتى المهنية.

هذا وقد اضطلعت بالخدمات الهندسية للمشاريع التالية: مشروع مصنع

بيره النيل الأبيض بواو. مكاتب مؤسسة السكر فى الخرطوم. مصانع شركة نسيج واد مدنى. سينما الصبابى المكيفة لشركة النيل الأزرق للغزل والنسيج المحدودة وأعمال أخرى لنفس الشركة. مركز التدريب المهنى بواو التابع لقسم المساعدات الألمانى. مشروع مبانى مكافحة أعشاب النيل "الهايسنت" لشركة الحفريات المائية والهندسية المحدودة بجبل الأولياء وبعض المنشآت لمصنع بيره النيل الأزرق فى الخرطوم بحرى. ومشروع مركز التدريب المهنى بالقسم الألمانى وقاعة كروب بمدينة الخرطوم. كما قمت بتوفير خدمات استشارية متخصصة فى منازعات فنيه لكل من شركة الحفريات الألمانية ومؤسسة محمود بكر قاسم بالخرطوم. والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية فى الكويت ولابد لى أن أذكر بأنه على الرغم من الحرب غير المعلنة التى كانت تشنها ضدى فى الخفاء جهات معينة لحرمانى من الحصول على الخدمات التى كان أصحابها يرغبون فى إسنادها إلى، وآثروا أن يحرمونى منها حماية لمصالحهم، إلا أننى وبهذا القدر القليل الذى هيأه الله لى تمكنت من تحقيق دخل يفوق جملة ما حصلت عليه من مرتبى الحكومى عبر عشرين عاما فى الخدمة العامة من وظيفة مساعد مهندس فى مصلحة الرى إلى وظيفة وزير الرى.

انعزالى الكامل عن المجتمع وإبتعادى عن سماع أخبار الحكومة وما يدور فى المجالس والدواوين:

فى هذه الفترة توقفت عن سماع إذاعة أم درمان أو مشاهدة التلفزيون إن كان فى بيتى أو فى أى مكان فى الخرطوم أو كان فى دار العائلة فى العباسية بأم درمان إحتراما لذكرى شهيدنا الشفيع أحمد الشيخ. وحماية لمشاعرنا من الاصغاء إلى أحاديث الإفك والتطبيل والكذب والنفاق التى كانت تبثها أجهزة إعلام حكومة النميرى وصحافته. ورو ضت نفسى على الأنغماس فى شئون بيتى وأهلى وعملى. وكان أصدقاؤنا الخلص القلائل الذين كانوا يتفقدون أحوالنا بزياراتهم من حين لآخر. لا يتحدثون إلا فى الشئون العائلية وما يتصل بالعمل وإحتياجات المعيشة والحياة. ولا يتعرضون لأخبار الدولة وما يدور من حولها إحتراماً لمشاعرنا وعطفاً على مأساتنا. لذلك لم تجد إستخبارات النظام وأزلامه

أى مبرر لها فى إلحاق الأذى بى أو بشقيقتى فاطمة أرملة الشهيد إلا عندما كانت تخرج للشارع للتظاهر مع النساء ضد النظام حين كانت تعتقل فى الحبس التحفظى لفترة أو أخرى.

قصة الدكتور أحمد نجيب عن النميرى:

زارنى فى بيتى الصديق الدكتور أحمد نجيب فى مساء يوم بعد أن حضر دعوة عشاء فى منزل الاستاذ أحمد عبد الحليم فى سماية ابن له. وكان الأستاذ أحمد عبد الحليم مسئول ما يسمى بالفكر والتوجيه فى الإتحاد الاشتراكى بدرجة وزير دولة. وحضر ذلك الحفل كبار رجال الحكومة والمجتمع وعلى رأسهم النميرى. وكان الدكتور أحمد نجيب اخصائى جراحة أشتغل سابقاً فى السلاح الطبى للقوات المسلحة وتعرف بالنميرى عندما كان ضابطاً فى الخدمة فى جنوب السودان. وبعد إنقلاب مايو كان أحمد نجيب محسوباً على اليسار وعندما إنقلب النميرى من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ووقعت مذبحة المماليك فى القلعة وقتلة البرامكة فى بغداد، إبتعد الدكتور أحمد نجيب من النميرى وأصحابه ومرت سنوات لم يقابل فيها النميرى حتى تلك الليلة وجاء بعدها لبيتى ليقص على القصة التالية:

"يامرتضى. البلد دة حتجيها مصيبة كبيرة. امبارح قابلت النميرى فى بيت أحمد عبد الحليم. وبعد السلام والمجاملات قال لى نطلع من هنا سوى أمشى معاك لبيتك. عندك وسكى؟ قلت له ما عندى. قال لى طيب أنا بجيب الوسكى وأنت جهز المزه. قلت له ياريس أنا عزابى أولادى مع أهلهم. ما عندى إلا جبنة. كل ده علشان أتخلص من المصيبة ده، ولكنه أصر، وجاءنى فى البيت. وجلسنا نشرب. وبعد شويه قال لى. يا أحمد أنت بتعرف السودان بيحتاج إلى كم من كميات الشاش واشرطة جروح العمليات؟ فقلت له لا أعلم. فذكر لى رقماً وهو منتشى. ثم استطرد يحدثنى عن إحصائيات فى شتى الاحتياجات، وهو مخمور ومسرور بما يقول. وفجأة قال لى. يا أولاد الكلب تغشوا فى الناس أنا خريج كلية الطب وأنا خريج كلية الاقتصاد ده أنا علمكم كله شربته فى كأس، يا مرتضى والله البلد ده حتقع فيها مصيبه طالما المجنون ده عامل فيها ريس"

وبالفعل وقعت المصائب التى لايزال السودان المسكين يعانى منها.

قصر ود النميرى فى دنقلا:

جاءنى فى مكتبى ذات يوم الصديق الاستاذ عبد الكريم ميرغنى الذى شغل منصب وزير التخطيط فى حكومة مايو الأولى يصحبه صديقه أحمد سنجر وأخبرانى بأنهما يعلمان أن المؤرخ السودانى المشهور المرحوم محمد أفندى عبد الرحيم والذى تربطنى به صلة عائلية والمؤلف لعدة كتب عن تاريخ السودان، كان قد كتب فى أحدى مؤلفاته عن جد جعفر النميرى. وقد جاءا يطلبان منى البحث فى مكتبة المؤرخ الموجودة فى داره فى شارع العرضة فى مدينة أم درمان، والحصول على ما كتب عن جد النميرى. إذ كانا يتذكران أن تعليق المؤرخ الكبير فى انطباعه عن ذلك الرجل لاذع ومثير وبالفعل قمت بالبحث مستعيناً بإبن المؤرخ الزين محمد عبد الرحيم وهو إبن خالتى وأخى بالرضاعة ووجدنا الكتاب والفقرة الخاصة بذلك النميرى. وقد جاء فيها أن المؤرخ قد سمع بقصر ود النميرى فى دنقلا، فشدّ رحاله وسافر إلى هناك ليكتب عن قصة القصر. فالتقى بذلك الرجل وعلم منه أن القصر كان ملكاً لأحد الباشوات المصريين وكان النميرى يعمل حارساً فيه. ولما توفى صاحب القصر ترك القصر تحت رعاية الحارس. وهكذا صار الناس يشيرون للقصر "بقصر ود النميرى" وكتب المؤرخ عن لقائه بذلك الحارس حيث جاء فى الكتاب بالحرف "وجدته رجلاً تافهاً". وهكذا يشاء القدر أن يشتهر اسم ذلك الرجل التافه بسبب القصر الذى لم يكن له فيه شأن سوى أنه حارسه.

وتدور الأيام والزمان وتأتى مجموعة من الضباط لم يكن من بينهم حفيد الحارس، يسابقون ساعة الصفر فى شهر مايو ١٩٦٩ ليحركوا قواتهم المرابطة فى خور عمر شمال مدنية أم درمان لتغزو فى جنح الظلام عاصمة البلاد للإستيلاء على السلطة. ولم يكن بين المتآمرين ضابط كبير يقدمونه للجيش والشعب إذا نجحت المغامرة وإذا هم هكذا فى قلقهم يبحثون وينقبون، علموا أن العقيد جعفر النميرى فى عطلة فى الخرطوم وسيجدون فيه ضالتهم، فهو معروف بولعه فى الدخول فى أى هرج ومرج، وهو مغامر بفطرته وليس له شرط أو مطالب أو

توجهات إلا التصدر، وليس هو مع اليمين أو اليسار أو له فكر محدد . هكذا ظنوا أنه إذا كتب لحركتهم النجاح، فبإمكانهم أن يفعلوا به ما يشاءوون محتفظين به كواجهة. وهكذا شاء القدر أن تؤول الصفقة إلى العقيد ودخل الخرطوم في مقدمة المتآمرين، ونجحت المغامرة وإشتهر بين الناس بوصفه الرئيس القائد، صاحب الفضل في التدبير، ومحرّك الفكر في التغيير، وياليته كان كجده حارساً لمتاع، لخفّ الضرر وصغرت الكارثة، بل شاء القدر أن يجعله ثوراً هائجاً في مستودع للخزف هو هذا السودان المفترى عليه.

الإتحاد الاشتراكى للنهب والسلب:

إنتشرت أجهزة التنظيم السياسى المسمى بالإتحاد الاشتراكى فى كل دواوين الحكومة والوزارات وفى المدن والأحياء وأصبح لكل حى فى المدينة لجنة شعبية مسئولة عن بيع المواد الغذائية والتموينية لأهالى الحى. وكان أعضاء لجان الأحياء من الإتحاد الاشتراكى أى أولئك الانتهازيون والمطبلون من أصحاب المنافع الذين يهرولون للركوب فى شاحنات السلطة بهدف الحصول على المغانم والاسلاب. ويمكن للمرء أن يتصور مدى إستغلال السلطة وتفشى الفساد والعبث بحقوق الناس ومصالحهم وما يتبع ذلك من ظلم للكثيرين من المواطنين الذين لا يقبلون أن تجرح كرامتهم أو ينكسون رؤوسهم لهؤلاء الطفيليين. وأذكر فى إحدى المرات حيث عدت لبيتى بعد العمل فى يوم شديد الحر وقابلتنى زوجتى محتجة بأنى لا اساعدها فى الحصول على إحتياجات البيت من المواد الضرورية التى لا يمكن الحصول عليها إلا من لجان الإتحاد الاشتراكى. وقالت بأنها ذهبت ذلك الصباح لإستلام حصتها من الفحم وأخبرها المسئول بأنها تستحق نصف شوال وعليها أن تحضر جارها لأخذ شوال كامل إذ أن حصة كل بيت هى نصف شوال. فخرجت دون أى شئ فى إنتظار عودتى للذهاب للجار. فتعجبت لهذه الشروط الغريبة. وذهبت فورا لمكتب اللجنة الشعبية. وهناك وفى المدخل وجدت ازدحاما من مواطنى الحى يقفون فى ذلك الحر الشديد فى أنتظار الدخول لأخذ حصصهم. فزادنى ذلك عجباً وغضباً ووجدت بين الواقفين الدكتورة السيدة نعمات زوجة صديقى وزميل دراستى المرحوم الدكتور الهادى الزين النحاس فسلمت عليها

وعلمت منها أنها عادت من العمل إلى البيت. وعلمت أنه لابد لها من الحضور شخصيا للحصول على نصيبها. فزادني ذلك غضبا ودون تردد إقتحمت الباب ودخلت إلى القاعة المكيفة التي كان يجلس بداخلها السادة الكرام أعضاء لجنة الإتحاد الاشتراكي المسئولون عن تلك المهمات. وبصوتي العالي قلت لهم، "طبعا أنتم الاسياد وأصحاب السلطة تأخذون ما تريدون وتوزعون لمن تريدون، وبقية البشر المساكين يقفون في الحر ويطلب منهم إحضار الجار لأخذ نصف شوال. طيب مادام الكمية المقررة للبيت هي نصف شوال فلماذا لم توزعوا الكميات على قدر الحصص ليأخذ كل مواطن حصته ويذهب دون الإساءة إليهم ودون خلق المصاعبأمامهم".

وكما هي إخلاقيات هذا النوع من الناس. لاذوا بالصمت وبدأ بعضهم يتحدث في همس يتساءلون عن شخصية هذا الذي تجرأ وإقتحم معقلهم، وكشف عورتهم في جلوسهم المترف في القاعة المكيفة بينما المواطنون أصحاب الحق يعانون من الأنتظار تحت أشعة الشمس بعد منتصف النهار. وفجأة وقف واحد منهم وهرول نحوي معتذراً. وموافقاً على نقدي لإجراءاتهم وأمر عامل نقل الشوالات بأخذ شوال كامل لعربتي بالخارج وسمح بصرف شوال لكل منزل كما أمر بفتح الباب على مصراعيه ودخل كثيرون إلى القاعة. فدفعت قيمة الشوال وخرجت. وعند لقائي مرة أخرى بالأخت الدكتورة نعمات قالت لي شاكره على ما تمخض عنه إقتحام معقل سادة الإتحاد الاشتراكي ومعجبة بجرأتي في مخاطبتهم قائله: " والله يا مرتضى أنتو البتعرفوا ليهم. لأنكم بتاعين سجون وما يتخافوا منهم زينا" فرديت عليها مستغرباً" والله يا نعمات أنا بالذات ما دخلت السجون زي فاطمة أحمد ولكن هؤلاء الجبناء ما ينفع معهم إلا العنف والتحدي".

كنت أعلم بأن مخابرات النظام تراقبني في حلي وترحالي ولكني لم أكن أمارس أي نشاط سياسي. أنني أصلا لا أعرف العمل في الظلام. ولست من المغرمين بالعمل أو النشاط السياسي. وإذا كان لي موقف من أي قضية عامة، فانني لا أتردد في إشهار موقفي لا يهمني إن كان يغضب زيداً أو يسر عمراً. وأذكر أنني كنت اتردد على بائع "أناتيك" في عمارة أبو العلا الجديدة بالخرطوم. وفي آواخر أيامي في الخرطوم قبل هجرتي إلي الكويت، ذهبت اليه لشراء هدية

لأحد الاصدقاء الأجانب. وعندما اخبرته بأنى سأترك البلد. لم يرضه ذلك وقال أنه يعرف الكثيرين من أفراد الاستخبارات السرية. وقد حدثوه بأنه وصلتهم تعليمات بمراقبتى وتجريمى بأية ذريعة كانت، بغرض القاء القبض علىّ. ولكنهم لم يفعلوا لأنهم يعلمون بأننى لا أقوم بأى نشاط سياسى لا مع النظام ولا ضد النظام. إضافة إلى أنهم يعلمون بأنى كنت وزيراً سمعته طيبة، أدى خدمة ممتازة لبلده، يعرفها الناس جميعا. ولهذا لم يقدموا للنميرى ومن معه ما يطلبون. وهكذا حمانى الله من خبث النظام وحقده.

لجان الإتحاد الاشتراكى فى الوزارات والمؤسسات الحكومية:

انتشرت لجان الإتحاد الاشتراكى فى الوزارات والمؤسسات الحكومية وبالطبع تكونت من المطبلين والانتهازيين وذوى الأغراض والمصالح. فعضو لجنة الإتحاد الاشتراكى كان الآمر الناهى فى كل شئ. وكان يخشاه ويخاف منه كل العاملين حتى أولئك الموظفين الذين هم فى مرتبة أعلى منه فى السلم الوظيفى. وكانت هذه اللجان تمارس إجتماعاتها فى المكاتب الحكومية وأثناء ساعات العمل، ولا يجرؤ رئيس المكتب أو المدير أو الوكيل أن يتدخل فيما يقومون به من توجيهات وإجتماعات للعاملين فى المرفق الحكومى. وعلى الرغم من أن هذه اللجان كانت تنتخب من العاملين فى المرفق الحكومى إلا أن الغالبية منهم كانوا يبتعدون عن إنتخاباتها أو الحضور إلى إجتماعاتها كراهة فى النظام الشمولى بأكلمه. ولهذا كان أعضاؤها المتحمسون هم فئة الانتهازيون وأصحاب التطلع للسلطة وإستغلالها. وأذكر بعض القصص التى سمعتها أو شاهدت فصولها أثناء عملى كمهندس إستشارى، أروى منها ما يلى:

لجنة الإتحاد الإشتراكى فى مؤسسة السكر:

كنت قد اضطلعت بالتصميم والأشراف على بناء مكتب مؤسسة السكر فى الخرطوم. وكنت من حين لآخر أذهب للإجتماع بالمسئولين فى المؤسسة لمناقشة بعض الأمور التى تخص سير العمل بوصفهم أصحاب العمل. وكنت فى

بعض الأحيان لا أجدهم فى مكاتبهم لأنهم مشغولون فى إجتماع للجنة الإتحاد الاشتراكى فى المؤسسة وكان ذلك فى بعض الأحيان يسبب تأخيراً فى تنفيذ العمل نسبة لعدم صدور قرار صاحب العمل فى أمر ما يستلزم قراراً منه. وكان ذلك التأخير يؤدى حسب شروط العقد إلى تعويض للمقاول للأضرار التى تقع عليه من صرف أجور لعمال غير منتجين بسبب الإنتظار لأمر بدء عمل جديد أو مواصلة عمل توقف. وفى ذات مره كهذه تحدثت لأحد المسئولين قائلا أن هذا إستهتار وعدم مسئولية وإهدار للمال العام إذ أن وقت أولئك الموظفين الذين يقضونه فى أمور الإتحاد الاشتراكى أثناء ساعات العمل يدفع تكاليفه جميع الموظفين من كان منهم مع النظام ومن كان ضده. وإذا كانوا حقا مخلصين للحكومة وحزبها فلماذا لا يعقدون إجتماعات الحزب بعد ساعات العمل حين يكون الوقت ملكاً لهم وبذلك يثبتون للناس بأنهم مخلصون للنظام والحزب. فضحك قائلا "يا أخ مرتضى. أنت عارف الجماعة بتاعين الإتحاد الإشتراكى هم منو. والله ديل لو لقوا يأكلوا الحكومة وحزبها ما يترددوا لحظة".

لجنة الإتحاد الإشتراكى فى وزارة الرى بمدنى:

كونت لجنة للإتحاد الإشتراكى بوزارة الرى بمدنى. وفى ذات يوم علمت بأن الملاحظ البنا عضواً فيها فإستغربت من ذلك لأن الصديق الملاحظ البنا وهو إبن الشيخ عبد الله البنا الأستاذ المشهور فى التعليم والذى درسنى اللغة العربية فى المرحلة الثانوية عمل معى كثيرا فى مجال البناء والتشييد فى الوزارة وكنت أعرف فيه الخير والأخلاقيات الحميدة ولهذا فلما قابلته عتبت عليه إشتراكه مع تلك الفئة الضالة. فضحك وقال لى " أنا لست منهم. ولكنى دخلت اللجنة أولاً لأبعد شرهم عنى وثانياً ليخشانى ويخاف منى الحاقدون والواشون. فأنا اليوم أغدو وأروح ولا يجرؤ أحد من رؤسائى أن يفعل بى شيئاً. فمثلاً إذا تأخرت عن العمل لأمر طارئ أو ذهبت لقضاء حاجة. وسألوا عنى تأتى إليهم الأجابة بأنى فى الإتحاد الاشتراكى. فهل تصدق لا يجرؤ رئيس أن يستجوبنى أو يسألنى عن غيابى. دعك من أن يجرأ على عقابى أو إلحاق ضرر بى "وإنفجر ضاحكاً. وهو يعلم أنى أبغض هذه الأخلاقيات. فواصل حديثه" يامرتضى. البلد

أتغيرت مش زى زمان. والماسكين فيها الأمور أولاد حرام. والواحد علشان يأمن شرهم ويقدر يطعم أولاده لازم يبعد شرهم بأساليبهم وأسلحتهم. إلى أن ناخذ حقوقنا ونمشى المعاش". وحدثنى الصديق والزميل المهندس صغيرون الزين. وقد كان وزيراً للرى بأنه عندما تقرر أن يرُشح النميرى ليصبح رئيساً للدولة طُلب من لجان الإتحاد الاشتراكى إجراء التصويت السرى بين قوى الشعب العاملة كما كانوا يسمونها وأن تؤيد ترشيحه لرئاسة الجمهورية. وبالفعل أُجرى التصويت سراً فى الوزارة وجاءت النتيجة "لا" أغلبية. فرفع صغيرون نتيجة التصويت للسيد بدر الدين سليمان أمين عام الإتحاد الاشتراكى ولكن بدر الدين سليمان رفض هذه النتيجة وطلب من صغيرون إعادة التصويت مرة أخرى وأن يكون التصويت علناً برفع الأيدى. وبالفعل قام صغيرون بتوجيه المسئولين فى الإتحاد الاشتراكى فى الوزارة باعادة التصويت. ومرة أخرى جاءت النتيجة بالأغلبية "لا". فما كان من صغيرون سوى إخطار أمانة الإتحاد بالحقيقة المرة مؤكدا أن إجراءات التصويت كانت علنيه وقانونية. ومرة أخرى لم يقبل الأمين العام للإتحاد الاشتراكى هذه النتيجة. وقفل الخط غاضباً وفى اليوم التالى جاء إعلان أمانة الإتحاد الاشتراكى فى الأذاعة أن جماهير قوى الشعب العاملة فى وزارة الرى أيدت بالاجماع ترشيح الرئيس القائد لرئاسة الجمهورية.

المهندس معاويه صديق الشيخ وغضبه علىّ:

تعرفت على معاوية صديق الشيخ فى لندن أثناء بعثتى هناك فى أوائل الخمسينات - وتعرفت على زوجته الألمانية. وكانت تربط بينه وبينى صداقة وود وكذلك بين زوجتينا الأجنبيتين - وكنت أعلم ما وقع من خلاف بينه وبين زوجته الأمر الذى دعاها لأخذ أبنائها والهروب بهم من الخرطوم إلى ألمانيا. وكنت أعلم بأن الطلاق قد وقع بينهما، وعندما كنت وزيراً جاءنى الصديق معاوية فى منزلى يطلب منى التوسط لدى المسئولين فى توزيع شقق للسكن الحكومى للموظفين المستحقين. وعلمت منه أن لابد أن يكون الموظف متزوجاً ولهذا فهو يطلبنى أن اؤيد إدعاءه بأنه متزوج من أجنبية موجودة فى ذلك الوقت فى بلدها المانيا. خاصة وأن أحدا لا يعلم بما وقع من طلاق بينهما. فتعجبت لما كان يظنه

بى. وقلت له أمام زوجتى بأنى لا أستطيع أن أساعده فى ذلك. لأنى أعلم بأنه لا يستحق الحصول على شقة لأن الشروط لا تنطبق عليه. فغضب يومذاك منى وخرج. ومن يومها لم ألتق به. وجاء يوم بعد أن تركت الوزارة لسنوات أن ذهبت للإدارة المركزية فى الخرطوم لتسديد ما علىّ من فاتورة الماء والنور لمنزلى ولمكتبى. وهناك وقفت مع الواقفين أمام شباك مكتب دفع إستحقاق فواتير الإدارة المركزية للمياه والنور. وعندما جاء دورى رأيت المهندس معاوية صديق الشيخ يجلس بالداخل مع العاملين فى ذلك المكتب بوصفه أما صديق لواحد منهم أو بوصفه شخصية ذات مكانة وأولئك الموظفون يعرفونه. فسمحوا له أن يجلس بينهم حتى تتم معاملته دون تعرضه للوقوف فى الصف كما هو الحال بالنسبة للمواطن مجهول الهوية والمكانة. وبكل حسن نية وبكل صدق ومشاعر حقيقية هتفت بأعلى صوتى فى إبتسام وسرور لرؤيته قائلا "إزيك يا معاوية". وكم صدمت وفوجئت برده بصوت سمعه جميع الحاضرين. "دلوقت عرفتنى؟؟. ولما كنت وزير تغابيت فينى العرفه ونسيتنى". وكان رده بمثابة طعنة خنجر فى صدرى. خاصة وقد توجهت أنظار الواقفين والجالسين إلى لترى ذلك الشخص الذى كان وزيراً وتغابى العرفة فى أصدقائه أيام العز حسب المفهوم العام. فما كان منى سوى أن تلفت يمنه ويسرة وأنا أنظر فى الوجوة والعيون التى تحدق فىّ. وقلت له فى تحدى قوى وثقة مفرطة قائلا "اتحداك أن تقول لهؤلاء الناس ماذا فعلته بك أيام كنت وزيرا. فأنا واثق من نفسى وواثق مما فعلته لك يومذاك ولكنى لا أذكره. ولكنى واثق بأنه سيشرفنى. فقله أنت لهؤلاء الحاضرين ولاصدقائك. الذين أجلسوك معهم بالداخل تكريما لك. ولكنه صمت. وظللت أكرر طلبى له متحدياً وهو صامت. والناس تنظر الينا. فقلت له وللحاضرين. سأذهب فورا لبيتى لاعرف الحقيقة وما وقع بينى وبينك وأعود فوراً فلا تتحرك من مكانك حتى أعود. وخرجت مسرعا نحو سيارتى وذهبت لبيتى. وهناك التقيت بزوجتى وقصصت عليها القصة لأنى كنت أعلم أنها تعرف كل شئ عنى وعن علاقاتى مع أصدقائى ومعارفى، وسألتها، فزودتنى بما حدث بينى وبين معاوية. صديق الشيخ إذ كانت تلك آخر مرة دخل فيها بيتى وخرج منه غاضباً. وهرولت عائداً فوراً إلى مكتب الإدارة المركزية. ووجدت بعض الناس لازالوا موجودين. ولكن كان السيد معاوية قد هرب. فحدثت أصدقاءه الجالسين فى المكتب

والمواطنين الذين لازالوا ينتظرون دورهم لسداد فواتيرهم بالقصة كاملة. هكذا هو حال بعض الناس عندما يظنون أنك لم تعد ذا منفعة أو مصلحة لهم.

إنهاء عقدى مع شركة بيرة النيل الأبيض:

فجأة ونحن فى قمة تنفيذ الأعمال المرتبطة بفابريقة بيرة النيل الأبيض بواو تقرر إنهاء عقدى للاضطلاع بالخدمات الهندسية الاستشارية دون أخذ المصلحة العامة فى الحساب. بل كانت الدوافع كما كانت دائما من الحاقدين وأصحاب المصالح الذين جاء بهم نظام النميرى. فأمر السيد وزير الصناعة بدر الدين سليمان الذى كان أميناً للإتحاد الاشتراكى بإنهاء عقدى والتحقيق معى بالنسبة للمشروع. ومن بين المسائل التى يشملها التحقيق موضوع التعاقد وكيف حصلت عليه. وهنا اترك للقارى أن يتصفح الوثائق التى ارتبطت بهذا الموضوع ليقف بنفسه بمدى الاستهتار وعدم المسئولية التى كان يتصف بها بعض وزراء النميرى وسدنته. كذلك ألفت نظر القارئ إلى مدى العبث بالقرارات التى كانت تصدر من النميرى نفسه. إذ سيجد القارئ أن المهندس مزمل عبد الرسول الذى جاء عنه الكثير فى هذا الكتاب أصبح بأمر حُكّام نظام النميرى مديراً للشئون الهندسية فى إدارة التنفيذ والمتابعة بوزارة الصناعة. وعين رئيساً للجنة إستلام الأعمال من مكتبى. كما ألفت نظر القارئ بأن الذين كانوا من وراء إبعادى عن العمل سعياً وراء إلحاق الأذى بى خابت آمالهم عندما جاءتهم الحقائق البينة تثبت أمانتى المهنية وخدماتى المميزة. ولم يجدوا ثغرة واحدة لينفذوا منها لتطليخ سمعتى وشرفى. فدفعهم حقدهم الأسود إلى حرمانى من حقوقى المشروعة التى كفلها عقدى الموقع بينى وبين المؤسسة. وأوعزوا للمسئولين بعدم دفع ما تبقى لى من أتعاب وهكذا ظللت أطالب بحقى إلى أن أبعد المدعو بدر الدين سليمان وجاء بعده الزميل المهندس بشير عبادى الذى تكرم وأمر بصرف استحقاقى بعد مضى أكثر من عام كما تشهد بذلك المكاتبات المنشورة فى هذا الكتاب.

إنهاء أعمالى فى السودان والهجرة إلى الكويت

فى أوائل عام ١٩٧٦. وصلتنى رسالة من السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد مدير عام الصندوق الكويتى للتنمية العربية يطلب إلى الإضطلاع بمهمة إستشارية لمشروع رى وادى أبين فى اليمن الجنوبى. فسافرت إلى الكويت ومن ثم إلى عدن وبعد أداء مهمتى عدت إلى الكويت حيث قضيت بضعة أيام فى مقر الصندوق لكى أقدم تقريرى عن المهمة التى أوكلت إلىّ وأثناء ذلك عرض على السيد عبد اللطيف أن أعمل فى مؤسسته مستشاراً هندسياً للسدود والرى ووعدته أن أفكر فى الموضوع بعد أن أستلم عرضه وبعد أن أشاور زوجتى. وبعد فترة من عودتى للخرطوم إستلمت العرض وقررت إنهاء أعمالى فى السودان وقفل مكتبى فى الخرطوم والهجرة إلى الكويت ورحلت إلى هناك فى الثالث من سبتمبر ١٩٧٦ وفى الكويت بدأت حلقة جديدة من حياتى وجهدى ستكون موضوع كتابى المقبل إن شاء الله وهنا فى الختام أود أن أذكر بأن النميرى لم يعد يهتم بأخبارى ونشاطى إلى أن جاء يوم بعد عام من هجرتى. حينما كان النميرى مدعواً فى نادى الإداريين بالخرطوم وكانت الميكروفونات تلعلع بفضائله وعبقريته وإنجازاته. وكانت شقيقتى المناضلة "فاطمة" معتقلة فى منزل بجوار النادى تحت ذمة التحقيق معها. فما كان منها إلا أن وقفت على طربيزة بقرب الحائط وأطلت على الحفل وتحدثت إليهم مهاجمة النميرى وتنابلته، فهرول رجال المباحث والشرطة وأنزلوها بالقوة. وألقوا بها فى غرفة وأقفلوا عليها الباب. وفى اليوم التالى تحدث النميرى مع المهندس يحيى عبد المجيد وزير الرى – كما روى لى "يحيى" – قائلا له "كلم صاحبك مرتضى يمسك أخته منى". فرد يحيى مستغربا "ياريس ده مرتضى ترك البلد ليهو سنة" إلا لعن الله النميرى. ولعن اليوم الذى قدر له أن يتربع على رأس الحكم فى السودان.

الملاحق

المقالة الأولى

تنهار بيارة السوكى الأولى والثانية - وتبقى الحقيقة فهى أجدى وأنفع لشعبنا

لقد إطلعت على المقال (حتى لا تنهار بيارة السوكى الثانية) بقلم السيد حمد على بقادى بعدد الأيام الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧١ ولكم سررت جانب آخر وبعد تفكير إستقر رأىّ أن أكتب ما جال بخاطرى وأنا أقرأ المقال. قد يكون ذلك فى مقالة واحدة أو عدة مقالات وقد يكون متصلاً بموضوع البيارة و لم يكن وأن كان صادرا من تدريبى كمهندس أو تركيبى النفسى والإخلاقى. آمل أن يتسع صدركم وتفسحوا مجالا لما اكتب...

وكما يبدو مما كتب السيد أحمد على بقادى بأن سيادته صحفى يسعى لى الحقيقة ويجرى ورائها ويبحث عنها حتى توفرت لديه من أمر بيارة السوكى ‌ يقول سيادته:

"والآن دعونا نستعرض حقاً ما جاء فى بيان السيد الوزير لنر كيف ختلف مع الحقائق التى توفرت لدينا.."

ومن أجل الحقيقة التى ظل يبحث عنها كل أمين ومخلص فى هذا البلد بدأ بتسجيل سرورى لأن اقرأ نقدا علىّ كوزير فى الحكومة وكم تمنيت أن أقرأ ل يوم نقداً لما يستحق النقد فى أقوال وأفعال الدولة والمسئولين ابتداءً من لأخ الرئيس وأنت نازل على أن يكون فى أسلوب ومنهج يختلف عن الذى نتهجه السيد أحمد على بقادى. فكم من الإنجازات والأعمال والقرارات تحققت كم من بيانات وخطابات وأقوال صدرت منذ فجر الخامس والعشرين من مايو ما أثر ويؤثر على حياة الكثيرين من الناس ولا أظن أنها خالية من النواقص العيوب وكم صدرت عنها من بيانات ولم يسعدنى الحظ أن أقرأ الجملة التى سررت لها وهى (دعونا نستعرض ما جاء فى بيان السيد الوزير (أو السيد رئيس) أو (الحكومة) لنر كيف يختلف مع الحقائق التى توفرت لدينا).

وحسب إعتقادى فأن الصحافة والصحفيين يبحثون دائما عن الحقائق حتى

ولو كانت يسيره دعك من أن يسعدهم الحظ حتى تتوفر لديهم. وكم وددت فى هذا العهد الثورى أن اقرأ ما قلّ من الاشادة والتطبيل للأشخاص والأفعال وكم تمنيت أن استمتع كل صباح بما يكتب فى الصحف من نقد بان وقولة الحق فى شجاعة وإقدام حتى لو اصابت من قريب أو بعيد ذوى المراكز والسلطة، فالسلطة تفسد: بهذا فقط يشعر القارئ بأن تأميم الصحافة قد أحدث تغييراً وجاء بفجر جديد وبأن الصحف المؤممة لم تصبح صحفاً للحكومة والحاكمين بل الصحافة للشعب ومن أجل الشعب والحقيقة. وكما ذكرت لم يسعدنى الحظ أن اقرأ مقاله واحدة كتبت عن بيان أو خطاب أدلى به مسئول فى الدولة تتناوله بنقد أو تصحيح اللهم إلا ما كان يصدر من المسئول نفسه.

لقد كنت فى الماضى أرى بأن زيدا وهو شخص كسائر الناس فى فئته إن كان مثقفاً أو عاملاً أو مزارعاً أو تاجراً أو ضابط يصبح عبقرى زمانه عندما يحتل مركزاً فى السلطة ويصبح كل ما يقوله أو يفعله معجزة أو أمر لم يفطن له أحد من قبل وكم كنت اتسائل اللهم هل المراكز تخلق الرجال؟ وتفتق فيهم العبقريات؟

وعندما أراد الله لى أن أصبح وزيراً لم أجد ذلك ولم أشعر بهذا التغيير لا فى تركيبى العقلى ولا الجسمانى ووجدت نفسى والله على ما أقول شهيد كما كنت.... أخطئ وأصيب أثور وأغضب واضحك وأفرح وملابسى لم تضيق علىّ إذ ظل ما تحتها كما كان لم يتغير أو يتبدل ولم يزيد ولم ينتفخ لأن المهندس قد صار وزيراً.

وأذكر فى أول اجتماع لى كوزير فى مجلس مديرية النيل الأزرق أن وجدت نفسى بين الكثيرين من زملائى وأساتذتى وبدأت أسمع كلاماً كالذى سمعته وأنا فى حضرة وزير فى العهود البائدة. سمعت بأن سيادتى سيوجه المجلس ويصحح الاخطاء وينطق بما خفى على الآخرين من الآراء الصائبة وسينظر لى الجميع للعون والإنقاذ كل ما يختلط الأمر وذلك بما تجود به عبقريتى. سألت نفسى وقتها هل أصبحت شخصاً آخر. ينصح فينتصح الجميع ينطق بالآراء الحكيمة الصائبة يحل العقد والمشاكل عندما يفشل الجميع. وكان من بينهم كما ذكرت من كان فى الماضى يجادلنى ولا يقبل كل ما أقول وكان من

بينهم من علمنى وكان أستاذى اللهم هذا إفتراء على نفسى قبل أن يكون على الآخرين فأنا واحد منهم. فلماذا أقبل لنفسى ما ليس لى. وأحمد الله أن تحدثت وقتها وقلت لهم فى امانة وصدق جئت اليكم كواحد منكم ليس لى حق أكثر من غيرى ورئيس المجلس بوجودى لا زال هو السيد المحافظ.

وعندما أدلى برأى فهو ليس منزلاً، أصيب وأخطى كسائر الاعضاء أقول كلاماً فارغاً أو مليانا لمن أراد أن يأخذ برأى إذا وافق عليه ولمن أراد أن يفنده أن لم يوافق عليه. وحكاية الوزير بتاعة زمان دى أحسن نسيبها. حمدت الله ولازلت أحمده على ذلك فراحة ضميرى أولى عندى قبل إراحة ضمائر الآخرين.

وسرنى أيضا فى مقالة السيد بقادى ذلك الـ (شيئا ما) الذى آمل ألا يكون وقفا على شخصى الضعيف - والذى أثار اهتمامه بالمعلومات التى وردت ودفعه دفعاً للبحث وتجميع المزيد من المعلومات حول ما اسماه حقيقة ما جرى فى السوكى).

ذلك الـ (شيئا ما) الذى لم يعرّفه السيد أحمد بقادى للقراء ولم يكن فى ذلك صريحاً وواضحاً كما ذكر فى صدر مقاله - ذلك الـ (شيئا ما) هو ما يطلبه شعبنا فى جميع الصحفيين أو المهتمين بالمسائل العامة فى هذا العهد حتى يحركهم ويثير اهتمامهم بالمعلومات المتصلة بكل أمر يصدر من المسئولين لكى يصلوا إلى الجانب الآخر من الموضوع أن كان هنالك جانباً آخر لم يكشف لقرائهم خاصة فى ما هو أكبر وأهم من بيارة السوكى. وسرنى أيضا أن السيد أحمد على بقادى قد أكد أن ما شجعه على الكشف عن المعلومات التى إستقاها حول ما أسماه حقيقة ما جرى فى السوكى أمران كلاهما هام وواجب وطنى فى إعتقادى فأولهما وهو (السكوت على الخطأ ومحاولة مداراته فى المسائل المتصلة بالمصالح الوطنية مسالة لا تجوز) خاصة فى هذا العهد وفى هذه المرحلة منه بالذات حين لا توجد رقابة شعبيه لها الصلاحيات الدستورية لممارسة ذلك الحق وحين لم يقم تنظيم سياسى قادر على الرقابة والمتابعة وحين لم يصدر الميثاق بعد وحين لا يزال الكثيرون من الناس يخشون توجيه النقد علانيه لكى لا يدفعوا بأنهم ثورة مضادة فيصيبهم الأذى.

(فقد يؤدى) كما قال السيد أحمد بقادى (هذا السكوت فى المستقبل إلى

تكرار الخطأ الأمر الذى يكبدنا خسائر فادحة سواء بحساب الزمن أو التكاليف).

وأما ثانيهما وهو (أن السيد مرتضى قد عرف صريحاً وواضحاً فى معالجة المسائل الوطنية ولا أظنه قط إلا مرحباً بصراحتنا ووضوحنا فى معالجة واحدة من المسائل التى تهم وزارته فى المكان الأول)، فهذه الصفات التى تكرم السيد بقادى ونعتنى بها مشكوراً غير واردة ولا يقبل أن تكون سبباً أو دافعاً لتشجيعه أو غيره من الصحفيين أو غير الصحفيين لتوجيه النقد. يجب أن يصدر النقد البانى ضد أى مسئول مهما كان مركزه ومهما كانت صفاته الشخصية. إن كان صريحاً وواضحاً وإن كان غامضاً متعسفاً إن كان مرحباً بصراحتكم ووضوحكم فى معالجة الأمور العامة وإن كان سينزل عليكم غضبه أو عقابه بحالة من حماية وسلطان.

وفى رأىّ أن الشخص الذى لا يرحب بالنقد الخالى من الإثارة أو الإساءة ومن هو غير صريح وواضح أى غير أمين وصادق وشجاع فى المسائل الوطنية أو فى معاملات الناس عليه أن لا يتصدى لقيادة الناس وقيادة الناس يا سيد بقادى تنطبق على من فى السلطة أو من يكتب فى المسائل العامة أو من يحتل مركزاً فى نقابة أو هيئة أو يتصدى لتوعية الجماهير وقيادتها فذلك ليس من شيم القادة فشيمة القيادة هى رحابة الصدر وعدم الانفعال والتشنج وإحترام آراء الغير ومناقشتها فى موضوعية هادفة والتواضع والاعتراف بالخطأ وإصلاحه فلا تجعل ذلك سبباً لتشجيعك على النقد أو عدمه وليكن شعارك وشعار غيرك النقد البانى. النقد البانى. وكثرة النقد لا تضر وقلته ضارة. وكثرة الثناء مضرة وقلته لا تضر فمن قبل منكم فى رحابة صدر نقدكم البانى فى صراحة ووضوح فى معالجة المسائل العامة فهذا واجبه وما يقتضيه مركزه ومن لم يقبل فليتنحى أو فليذهب إلى الجحيم لأن تلك المسائل ليست هى ملك خاص أو ورثة عائلية لأحد بل هى أمر هذا البلد وامر أهله الطيبين وما نحن جميعا إلا زائلون وسيبقى العمل الصالح والمقالة الصادقة للأجيال القادمة أمانة فى عنق التاريخ وثق يا سيد بقادى بأنها لو كانت دائمة لأحد لما كنا نحن فيها اليوم.

مرتضى أحمد إبراهيم

وزير الرى والقوى الكهربائية المائية

نشرت فى جريدة "الأيام" الجمعة ٢٦ فبراير ١٩٧١

المقالة الثانية

لتنهار بيارة السوكي الأولى والثانية وتبقى الحقيقة فهى أجدى وأنفع لشعبنا.

اتابع حديثى اليوم عن الجانب المؤسف من مقال السيد بقادى وهو ليس قليل. فابدأ أولا لا بلومه وحده بل اعاتب الأخوة المسئولين عن جريدة الأيام لتغاضيهم عن التجريح الذى جاء فى المقال فحذف ما يسئ ويجرح ولا ينفع الناس ولا يكشف حقيقة واجب الجريدة المؤممة.فالسيد بقادى قد أعطى القارى عن قصد أو دون قصد ما يوحى له بأننا لم نسكت على الخطأ فحسب فى المسائل المتصلة بالمصلحة العامة بل حاولنا مداراته. فالخطأ ليس عيباً وكشفه ليس جنحة ولكن العيب كل العيب هو السكوت عليه دعك من مداراته فذلك يصبح تضليلاً وخيانة يلزم إنزال أشد العقاب ومثل هذا القول والإتهام لا يليق أن يلقى بغير حساب ويسطر فى الجرائد فى أسلوب من الإثارة والتجنى والطعن.

ثانياً: وعلى الرغم من أن السيد بقادى قد ذكر بأنه بحث وتقصى المزيد من المعلومات حتى توفرت لديه الحقائق لم يكن منصفاً لشخصى ولا للمسئولين فى الوزارة. فهو لم يكلف نفسه يسير العناء من أن يتحقق فيما أسماه بالبيان الصحفى إذ لكم يصدر بيان صحفى عن الموضوع فكل ما فى الأمر وكل ما كتب فى الأيام هو ملخص إجابات تلفونية على أسئلة معينة صاغها محرر الأيام فى كلماته وأسلوبه ولو تحقق السيد بقادى من ذلك لما أشار فى عدة مواقع من مقالة عن ما اسماه بالبيان ولما كتب (أن السيد الوزير لم يذكر فى بيانه الصحفى السبب الفنى الاساسى الذى أدى إلى إنهيار البيارة).

ولو كان السيد بقادى دقيقاً فى تقصى الحقائق لكان من المنطقى عندما تقمصه ذلك الـ (شيئا ما) وآثار اهتمامه بالمعلومات التى وردت أن يبدأ بالإتصال بى بالتليفون فقط دون أن يكلف نفسه عناءً لكى يتحقق من صحة ما ورد فيها وتفاصيلها وتفاصيل أخرى أن وجدت وكان ذلك بالطبع سيساعده أكثر

ويسهل مهمته فى البحث (عن الجانب الآخر من الموضوع).

ثالثاً: وبإفتراض أن دافع السيد بقادى هو الحقيقة والمصلحة العامة فمن المنطقى أيضا أن يتصل بى للتعرف على وجهة نظرى فيما إستقاه من معلومات خطيرة حول ما أسماه ما جرى فى السوكى قبل أن يستقر رأيه لكشفها كحقيقة ثابته لا ياتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها وقبل أن يصل إلى قراره بأن هناك خطأ فى المسائل المتصلة بالمصالح الوطنية تجرى محاولة منا لمداراته.

أما فكر السيد بقادى وهو ليس مهندساً ولا خبيراً بشئون الرى كما ذكر بالإضافة إلى أنه مدفوعاً (دفعاً للبحث وتجميع المزيد من المعلومات حول حقيقة ما جرى فى السوكى). أما خطر له لحظة بأن هذا المرتضى الذى(قد عرف صريحاً وواضحاً) قد يكون لديه معلومات أخرى ربما تدحض أو تزعزع تلك التى إستقاها من الآخرين أو تكون تافهة وغير مقنعة تؤكد اكتشافاته وتزيد مقاله دعما وقوة؟ أما خطر له بأن هذا (المرتضى الصريح الواضح) ربما تم تضليله فنطق بما أوعز اليه من أولئك الذين أرتكبوا الأخطاء الفنية التى لا تغتفر) وهو بعد لا علم له عما (أجمع عليه كل المهندسين) وحتى أولئك (الذين اشرفوا على عمليات حفر البيارة) ولا يعلم عن المعلومات والحقائق الوفيره التى تحصل عليها السيد بقادى فاقنعته ودفعته لهذا الحد فيقنع هذا (المرتضى الصريح الواضح) أيضا ويعلن الحقائق التى كانت غائبة عنه ويصحح أخطاءه ومعلوماته وينزل العقاب على مرتكبيها ومحاولى مداراتها. وهذا بالطبع ما يهدف اليه السيد بقادى إذ أنه قال (السكوت على الخطأ ومحاولة مداراته فى المسائل المتصلة بالمصالح الوطنية مسألة لا تجوز).

وكما يبدو أيضا مما كتب تحت عنوان (كان إنهيار البيارة محتما) بأن كل المهندسين الذين سألهم وحتى الذين اشرفوا على عمليات حفر البيارة كانوا يعلمون سلفا بأن إنهيار البيارة أمر محتما طالما لم تستعمل الستاير الحديدية ولم تغيب عنهم هذه الحقيقة الأولية، كتب السيد بقادى (يقول المهندسون أنه كان يجب عند حفر تلك البيارة الكبيرة فى وقت فيضان النهر وعلى مسافة لا تبعد

عنه سوى ١٠٠ متراً أن تقام حواجز من الحديد) أما يوحى هذا بأنى شخصيا أو المسئولين فى الوزارة هم الذين أصروا على عدم استعمال الستاير الحديدية، ألا يعنى هذا تجريح واساءة لأولئك المهندسين وإتهامهم بالعمل على تخريب اقتصاديات البلاد مع سبق الأصرار إذ هم قد سكتوا عن القرارات الخاطئة حتى قبل بدء العمل أما عن رهبة أو خوف وأما عن المبالاة إذ أن صاحب الزبده قد قال اشوها أن سخنت أنا صاحب الزبدة أو المسئولون الفنيون فى الوزارة.

واسوأ من ذلك وما هو أشد وأعظم الاساءة البالغة للمهندسين الذين اشرفوا على العمل فهم كما كتب السيد بقادى (لم تغيب عنهم هذه الحقيقة الأولية) فصورهم بأنهم نوع من الموظفين يشرفون على تنفيذ عمل كبير يرتبط بمواعيد محددة وهم يعلمون سلفاً بأنه خاسر وليس بذى فائدة وعلى الرغم من ذلك يقبلون تنفيذه وتحمل مسئولياته لأن كبيرا قد أصر على تنفيذه. هذا الحديث يا سيد بقادى ليس فقط طعن فى امانتهم المهنية بل إتهام خطير لهم بخيانة الأمانة التى حملها لهم الشعب كله. أن لم تستطع أثباته عليهم فسيجلب عليك المتاعب والمشاكل.

لم تقف عند هذا الحد يا سيد بقادى بل واصلت تجنيك عليهم وطعنت فى كفاءتهم ومقدرتهم إذ ابحت لنفسك أن تكتب فى نهاية العمود الأول من المقال (ولكنهم عجلوا بإنهيار البيارة عندما حاولوا شفط المياه التى تسربت اليها بالطلمبات فاتسعت المسام الرملية وزاد تدفق المياه بدلا من أن يتوقف).

لمعلوميتك ومعلومية القراء المحترمين أقرر لك حقيقة طبيعية وعلمية بأن تسرب المياه من طبقات الأرض لا يوقفه الشفط بالطلمبات.

وإتهام آخر كبير وخطير لى شخصياً يوحى به مقالك أيضا وهو أنى قد كذبت وضللت عمداً فيما ذكرته من أسباب إنهيار البيارة فيما جاء فى (بيانى) فى جريدة الأيام بعدد الخميس ١٩٧١/٢/١١ (وواضح أن تسرب المياه إلى الحفرة الرئيسية جاء نتيجة لظاهرة غير متوقعه ونتيجة لوجود مجرى قديم منذ آلاف

السنين ولم تكن طبقاته قوية مما أدى إلى تسرب أكثر من ١٠٠ ألف متر مكعب فى حوالى نصف ساعة) إذ تقول فى مقالك (ومما يزيد من مخاوفنا من تكرار الخطأ أن السيد الوزير لم يذكر فى بيانه الصحفى السبب الفنى الاساسى الذى أدى إلى إنهيار البيارة) فأنا قد ذكرت السبب الاساسى الفنى من قبل ولكنك لا تقبل بأن هذا كل ما اعمله بل إزدادت مخاوفك لأننى أخفيت السبب الفنى الاساسى الحقيقى ولم أذكره.

هذه اسئلة يطرحها على ما جاء فى مقالك - اسئلة وتحليلات وإستنتاجات شرعية سيصل اليها كل من هو فى المستوى العادى من الفهم والاستيعاب وأنا لازلت افترض حسن نيتك ونبل مقصدك.

وإلى اللقاء

يتبع....

مرتضى أحمد إبراهيم

وزير الرى والقوى الكهربائية المائية

جريدة "الأيام" الأحد ٢٨ فبراير ١٩٧١

المقالة الثالثة

لتنهار بيارة السوكي الأولى والثانية - وتبقى الحقيقة فهى أجدى وأنفع لشعبنا

واليوم أواصل مناقشة مقال السيد بقادى فيما جاء فيه عن المهندسين الذين سألهم وتكرموا عليه بشرح الأسباب الفنية الحقيقية التى أدت إلى إنهيار البيارة فالم بحقيقة ما جرى فى السوكى وزودوه بالمعرفة عن منشآت الحواجز الحديدية. وكيفية ومتطلبات استعمالها وشفط المياه المتسربة من طبقات الأرض عند حفر بيارات طلمبات الرى مفترضا افتراضا شرعيا الآتى:

أولاً:- أنهم ليسوا من البيوتات الهندسية الأجنبية أو سماسرة البنك الدولى أو شركات المقاولات العالمية التى لم تظفر بالعمل فى وزارة الرى كما كان سابق حالها قبل الخامس والعشرين من مايو عام ٦٩. فآراء هؤلاء تثير إهتمامى ولا أنا داخل معهم فى مناقشات فنيه لعدم خلوهم من الغرض.

ثانياً: أنهم مهندسون يحملون مؤهلات فى الهندسة جامعية أو فوق الجامعية ولهم الخبره فى تنفيذ أو الأشراف على تنفيذ بيارات طلمبات الرى ولهم الخبرة فى إستعمال الستائر الحديدية. وسيشرفنى أن أتعرف بهم وأقضى معهم الساعات الطوال بمكتبى فى الخرطوم أو فى مكان العمل بالسوكى لمناقشة هذا الموضوع والوصول إلى النتائج العلمية والمنطقية. وأرحب بهم ترحيباً حاراً بل أنى بهذا أدعوهم باسم المهنة والزمالة فى حرارة وصدق وأمام سمع وبصر كل فئات شعبنا وبأسمها وباسم الثورة والحكومة أن يتقدموا اليوم إلى وليس غد. ومن أجل بلادنا وأهلها الطيبين الذين ما بخلوا علينا بشئ ليعلمونا ويؤهلونا لخدمتهم وخدمة وطننا. وليعتبروا ندائى هذا بطاقة دعوة خاصة لأى منهم رسمية ووطنية وأؤكد لهم من هذا المنبر بأن دافعى هو الوصول إلى الحقائق العلمية والنتائج العلمية فى موضوع إستعمال الستائر الحديدية فى بيارة السوكى والأسباب التى أدت إلى إنهيارها.

وبعد هذا النداء الوطني الحار أتوجه إلى السيد بقادي - وأنا لا زلت أفترض حسن نواياه ونبل مقاصده - فهو الصحفي الصريح الواضح في معالجة واحدة من المسائل التي تهم وزارتي كما قال - أدعوه مخلصاً ليتصل بأولئك المهندسين الذين جلس اليهم الساعات ليستمع إلى شرحهم وأفكارهم في المسائل الهندسية المعقدة وشباكها ومتطلباتها حتى تمكن من كتابتها في إسلوب مبسط للقارئ السوداني. وهو ليس مهندساً ولا خبيراً بشئون الري كما قال. أدعوه ليحثهم على الإسراع لمقابلتي بمكتبي أو بيتي لا كوزير له النفوذ والسلطة ولكن كزميل مهنتهم أنشد العلم وزيادة المعرفة وأتوق للمناقشات وشرح المسائل الهندسية.

وطالما كان هدفه وهدف أولئك المهندسين بل هدفنا جميعنا هو الحقيقة والمصلحة العامة. فانى أعده أمام جميع القراء المحترمين وبضمان السلطة الثورية في أعلى قمتها وعد الحر الأمين أن أصرح ببيان صحفي موقعا بامضائي معترفا بخطأى وخطأ زملائي الذين اقنعوني بتلك الأسباب والعوامل في إنشراح وطيب خاطر وبروح رياضية ورفاقيه لا تعرف الحقد أو التشفي. أن ثبت ما قالوه له من أسباب إنهيار البيارة وإستعمال الستائر الحديدة وشاكراً ومقدراً للسيد بقادي شخصياً جهده الكبير في خدمة وطنه ومواطنيه.

وإن كنا على حق واثبتنا بكل سهولة ووضوح لاؤلئك الأخوة الزملاء المهندسين الذين سألهم، خطأ تحليلاتهم واستنتاجاتهم، وبكامل اقتناعهم أعدهم وعد الحر الأمين وبضمان السلطة في أعلى قمتها إلا يصيبهم أذى من قريب أو بعيد في الحاضر أو المستقبل ولا يُشّهر بهم أو يقلل من قدرهم حتى لو كانوا من العاملين بهذه الوزارة.

وساغفر للسيد بقادي كل ما ورد من إتهامات وقذف وطعن في حقي وحق غيري في مقاله الذي نشره في الأيام واعتبر الأمر كما لم يكن.

بهذا قد وضعت صراحتي ووضوحي وتفاني وإخلاصي وثوريتي وحماسي

وعلمي ومؤهلاتي وكفاءتي وتجاربي وسمعتي وتاريخي. وضعتها كلها في الميزان وهي كل ما املك ويستحق أن يمتلك. وضعتها معك ومع الذين من ورائك من مهندسين وغير مهندسين. أن كانوا في السلطة أو من اخرجوا منها. أن كانوا مغرضين أو خالين عن الغرض في تحدى كبير واضح. لا معتمداً على نفوذ أو سلطان ولا محتميا بالأوامر الجمهورية ولا ملوما بتهديد وإتهام. ولا مستعرضا عضلاتي. سلاحي العلم والمعرفة والأمانة في العمل والصدق في القول.

كل هذا لكيلا يضلل شعبنا بما يكتب في جرائدة المؤممة أن كان صادرا من السلطة أو من خارج السلطة. أن كان من اصدقاء الثورة أو من اعدائها المستترين. وغدا سترجح كفة الحق كما كانت عبر التاريخ. وسيظهر الصالح والطالح. وها أنا والقراء لمنتظرون.

وإلى اللقاء في المقال الرابع

يتبع...

مرتضى أحمد إبراهيم

وزير الرى والقوى الكهربائية المائية

جريدة "الأيام" الأحد ١ مارس ١٩٧١

المقالة الرابعة

لتنهار بيارة السوكى الأولى والثانية وتبقى الحقيقة فهى أجدى وأنفع لشعبنا.

يسرنى أن أقدم اليوم للقراء المحترمين زميلى السيد المهندس يحيى عبد الحميد وكيل الوزارة والمسئول الفنى الأول فيها والذى أصر على كتابة هذا المقال متصديا بالرد على المسائل الفنية التى جاءت فى مقال السيد بقادى بوصفه المسئول الأول عنها. وإنتهز هذه الفرصة لانبه بأننى حتى كتابة هذا لم يتصل بى كاتب المقال ولا المهندسون الذين سألتهم تلبية لندائى الذى وجهته لهم بالأمس.

وإلى اللقاء فى المقال الخامس

مرتضى أحمد إبراهيم

مقال السيد/ يحيى عبد المجيد

بالأشارة لما ورد فى مقالة السيد بقادى (حتى لا تنهار بيارة السوكى الثانية) والتى تعرض فيها إلى مسائل فنية فى أمر تلك البيارة وأن إنهيارها كان حتميا بسبب خطأ فنى وأن الدراسات كانت مرتجلة وغير مستوفاه كما تعرض للخسارة والتى قدرها بـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه لحفر البيارة الأولى والثانية.

كنا نرجوا أن يكلف السيد بقادى نفسه وهو يسعى وراء الحقائق أن يتصل بالمسئولين فى هذه الوزارة للحصول على تلك الحقائق قبل أن يتصدى للكتابة فى مثل هذه الأمور الفنية موجها اتهامات خطيرة إلى مهندسى هذه الوزارة بالوقوع فى خطأ فنى ومحاولة مداراة هذا الخطأ.

وحتى لا نثقل على القارى الكريم بمسائل فنيه معقدة سنحاول شرح الظروف التى أدت إلى إنهيار البيارة فى إسلوب مبسط كرد على الإتهامات التى وردت فى المقالة.

هل كانت الدراسات مرتجلة وغير مستوفاة؟؟

إن مشروع السوكى هو أحد المشروعات التى قام مهندسون إستشاريون بدراستها قبل عدة سنين ضمن مشروعات إستغلال خزان الروصيرص وقد درس من كل النواحى الهندسية والزراعية والاقتصادية وقدم تقرير كامل عنه عام ١٩٦٧ وقد تقرر تنفيذه قبل الثورة بعد اجتماعات بين المسئولين فى وزارة الرى والزراعة والتخطيط كما تم الإتفاق قبل الثورة أيضا مع شركة يابانية لتمويله وتنفيذه ووافقت الحكومة آنذاك على ذلك وبعد الثورة مباشرة وبعد الدراسة التى شملت النواحى المالية والمتطلبات الاقتصادية وإمكانات وزارتى الرى والزراعة تقرر تنفيذ المشروع فى عامين ليكون معدا للزراعة فى يوليو ١٩٧١ أى سنتين لتعمير ٨٥,٠٠٠ فدان تروى بالطلمبات وهو مضمن كأحد مشروعات الخطة الخمسية ومعتمد بواسطة التخطيط ومجلس الوزراء.

وبعد أن تسلمت هذه الوزارة الخرائط الأولية لمحطة الطلمبات فى شهر أغسطس ١٩٧٠. من الشركة الموردة للطلمبات بدأت فى تصميم الأعمال المدنية لمبنى الطلمبات وأجرينا دراسات ميدانية حدد فيها الموقع على بعد ١٠٠ متر من النهر وكان هذا تقديرا لأبعاده من النهر لتفادى مشكلة المياه أثناء الحفر وللمبنى نفسه. وأجريت المساحات الطبغرافية وقامت مصلحة الجيولوجيا لحفر الثقوب الاختبارية للموقع لتحديد طبقات الأرض وموقف المياه بها كما وضعت برامج دقيقة بمل العمليات الهندسية من الحفر وحتى إدارة الطلمبات.

وقد أثبتت الثقوب الاختبارية أن الطبقات تتكون من مواد طينيه وطينيه رمليه حتى منسوب الاساسات كما أثبتت إسلوب العمل على عمق ستة أمتار من سطح الأرض وقد عقدت العديد من الاجتماعات لبحث إسلوب العمل فى الحفر وكان من الأساليب التى بحثت استعمال الستائر الحديدية. أو حفر أبار حول الموقع وشفط المياه عن طريق الطلمبات لخفض منسوب المياه. أو احاطة الحفر بمصرف لتجميع المياه المتسربه وشفطها بواسطة الطلمبات وكلها أساليب هندسية معمول بها واختيار أى إسلوب فيها يتوقف على طبيعة الموقع الجيولوجية وطريقة الحفر والإمكانيات المتاحه من المعدات والنواحى المالية

والاقتصادية.

وتجدر الأشارة هنا إلى أن عملية الاساسات العميقة هى من أصعب العمليات الهندسية لما فيها من مفاجآت يعجز العلم عن اكتشافها بواسطة الثقوب الإختبارية اللهم إلا أن يلجأ إلى تكثيف الثقوب بدرجة تكشف عما فى باطن الأرض شبراً فشبراً وهذا غير عملى بالطبع. وكم من موقع حددت الثقوب الاختباريه مستوى الصخور فيه كانت النتيجة غير ذلك عند إجراء حفر الاساس. حدث هذا ويحدث فى بلاد العالم وفى بلادنا والأمثلة كثيرة.

وقد استبعد الستائر الحديدية فى مشروع السوكى للأسباب التالية:-

أولاً: كان لابد من أحاطة الموقع من كل جوانبه بواسطة الستائر الحديدية ودفنها لعمق يصل إلى الطبقات الصماء لمنع تسرب المياه. وقد أثبتت الثقوب الاختبارية أن العمق لتلك الطبقة يصل إلى أعماق بعيدة من سطح الأرض لا يمكن الوصول اليها بواسطة الستائر.

ثانياً: ولو فرض مثلا أن الطبقة الصماء تقع على بعد ٢٠ مترا من سطح الأرض يقدر العدد المطلوب من هذه الستائر بـ ٢٥٠٠ وحدة. وأتضح من الدراسات والإمكانيات المتاحة فى البلاد من هذه الستائر وعدم وجود هذا العدد المطلوب وأن جلبها من الخارج يكلف كثيراً ويحتاج إلى وقت لا يمكن معه إنهاء العمل فى وقته المحدد ناهيك عن أن الطبقة الصماء أعمق من عشرين متراً.

ثالثاً: وحتى ولو وجدت تلك الستائر واحيط الموقع بها فأن المعدات التى جهزت للحفر كالكراكات سوف لا تتمكن من العمل وكان هذا يعنى أن يحفر بالأيدى العاملة مما يكلف كثيرا وفى وقت أكبر.

رابعاً: وحتى لو عملت تلك الستائر فأنها إذا لم تكن قد وصلت إلى الطبقة الصماء الغير قابلة لتسرب المياه بالشكل الذى حدث فى البيارة سيحدث فيها أيضاً وأن الستائر سوف لا تقيها من تلك المياه. كما أن وضع الستائر من جانب واحد من جهة النهر سوف لا يؤدى الغرض حيث أن المياه تتسرب من كل الجهات.

خامساً: ولو فرضنا أن تأخر العمل أمر مقبول ولا مانع فيه فأنه من

الإمكان فى هذه الحالة حفر البيارة بدون إستعمال الستائر وذلك عند إنخفاض منسوب الخزان فى شهور التحاريق.

ومن هذا يتضح أن الدراسات لم تكن مرتجلة وغير مستوفية بل أن هذا الموقع قد نال من الدراسات مالم ينله أى موقع آخر سواء فى الطلمبات التى شيدت بواسطة وزارة الرى أو مئات الطلمبات المقامة على النيل والتى أقيمت بواسطة الجهات الأخرى.

هل أدى شفط المياه التى تسربت للحفره بالطلمبات لاتساع المسام الرمليه وأحدث شقاً بين النهر والبيارة تدفقت منه المياه وبالتالى عجل بإنهيار البيارة..

(١) أن هذا الزعم من الناحية الهندسية والواقعية غير صحيح وغير وارد ولم يحدث إطلاقا. ودعنا الآن نسرد الذى حدث بالتفصيل.

لقد بدأ حفر البيارة من سطح الأرض واستمر لعمق ستة أمتار وفى هذا الأثناء لم تكن هنالك مياه متسربة من النهر إلى داخل الحفره. وعندما استمر الحفر لأكبر من عمق سته أمتار بدأت المياه تتسرب من حوالى الحفرة بكميات قليلة. وكان هنالك عدد من الطلمبات تقوم بشفط هذه المياه المتسربة كلما استمر الحفر إلى أدنى. وهنا يجب أن يعلم القارئ أن مقدار التسرب كان أقل من واحد متر مكعب فى الثانية وأن كفاءة الطلمبات المتوفرة لشفط هذه المياه أيضا أقل من متر مكعب فى الثانية وبالرغم من ذلك كانت الطلمبات أكثر من العدد المطلوب لشفط التسرب مما يؤكد أن مقدار المياه المتسربه كان قليلا وأن المياه استمرت تتسرب والحفر مستمر إلى أن بلغ الحفر من سطح الأرض ١٤ مترا ولم يؤثر الشفط فى كل هذا العمق لما اسماه الكاتب بإتساع المسام الرمليه التى قيل أنها عجلت بإنهيار المياه. وثمة ظاهرة أخرى تؤكد أن أتساع المسام الرملية لم يؤدى للذى حدث وهى أن المياه المتسربه من حوالى الحفرة كانت مياه صافية وخالية من ذرات الرمل والطين وخلافه ويجب علينا أن نذكر القارئ أيضا أن مقدار التسرب كان كما قلنا أقل من متر مكعب فى الثانية بينما كان إندفاع المياه التى أدت لإمتلاء الحفر عند عمق ١٤ مترا والتى تدفقت بقوة من المصرف

الأرضى هو خمسين مترا مكعب فى الثانية.

(٢) هذا جانب والجانب الآخر هو أن طبقة الأرض التى كان يتسرب منها الماء بمعدل أقل من متر مكعب فى الثانية تتكون من طين ورمل وأن هذه الطبقة مستمرة حتى مستوى حفر الاساسات وإلى عمق أكثر منه ولذلك كان معروفا أن مقدار التسرب سوف لا يزيد كثيرا عن هذا القدر حتى نهاية الحفر الذى يبلغ عمقه فى النهاية كما ذكرنا ١٥ مترا ونصف.

(٣) لو كان تدفق المياه التى أدت لامتلاء البيارة ناتجاً من إتساع المسام الرملية تحت تأثير الشفط بالطلمبات لحدث هذا التدفق فى شكل ماء منساب من النهر من كل الجوانب وعلى طول الطبقة بأكملها ولكن الذى حدث أن الماء تدفق من فتحة صغيرة للغاية فى شكل نافورة أفقية طولها حوالى ٣٠ مترا بقوة دافعة وعندها امتلات البيارة من ذلك فى نصف ساعة...

(٤) مما تقدم يتضح أن شفط المياه التى تسربت لم يؤد إلى إتساع المسام ولم يؤد إلى حدوث ما اسماه الكاتب شق بين النهر والبيارة.

(٥) إن تفسيرنا للظاهرة التى حدثت هو أن هذه الفتحة التى أنفجرت منها المياه هى عبارة عن مصرف أرضى طبيعى ظل موجودا منذ تكوين طبقات الأرض المتاخمة للنهر ونسبة لصغر حجمه فأنه لا يمكن اكتشافه مسبقا إلا بالصدفة أو إذا وقع أحد الثقوب بالصدفه فى هذا المصرف وفى هذه الحالة بالذات لم يظهر هذا المصرف الأرضى فى الثقوب الاختبارية التى عملتها مصلحة الجيولوجيا وأنه لو كان هنالك مقاول فى أى بقعة من بقاع العالم يقوم بحفرمثل هذه البيارة وتدفقت فيها المياه بهذا الاندفاع الهائل نتيجة لهذا المصرف الغير متوقع فأنه يعتبر غير مخطئ وغير مدان ولا تحتسب عليه تكاليف الخسارة الناجمة من تدفق المياه بهذه الصورة وذلك وفقاً لقوانين وشروط العطاءات العالمية المعمول بها ومثل هذا البند يشار اليه فى القوانين العطاءات بالمخاطرة الغير مرئية وغير منظورة وغير متوقعة والناتجة من أسباب طبيعية.

(٦) ينبغى أن يعلم أيضا أنه لا يمكن التكهن أو القطع بأن هنالك مصرفاً

أرضياً مماثلاً لهذا فى الموقع الجديد الذى يجرى فيه حفر البيارة الثانية وإذا حدث أن كان هنالك مصرف غير منظور فأن البيارة الجديدة سوف يحدث لها ما حدث للبيارة الأولى ويكون السبب فى ذلك هو ظاهرة طبيعية غير متوقعه وغير قابلة لأن يتحكم فيها.

ورغم ذلك أننا نعتبر أن حدوث مثل هذه الظاهرة أمر بعيد الاحتمال وقد اجرينا دراسات على الموقع الجديد الذى اختير على بعد ٧٥ مترا من الموقع القديم واجريت عليه اختبارات جيولوجية اثبتت أن طبقاته ذات نفاذية ضئيله كما أن موقف مستوى الماء للنهر أقل مما كان عليه أثناء حفر الموقع الأول. كما أبعد من خط سير المصرف المقدر من الموقع الأول. ويسير فيه العمل بطريقة مطمئنة.

إن البرامج التى وضعت لإنهاء العمل فى هذا المشروع فى آخر شهر يوليو بإذن الله لم تكن ارتجالية بل كان نتيجة لدراسات دقيقة إتخذت فيها كل الاعتبارات وتؤكد أن المشروع سيكون جاهزاً للزراعة فى هذا التاريخ.

وعندما تحدث السيد بقادى عن الخسارة لم يكن على علم ايضا بالحقائق فالمصدر الذى حصل منه على تلك المعلومات لم يوفق فى إعطائه المعلومات الصحيحة ونود أن نوضح الحقائق التالية:

أولاً: إن تكاليف حفر بيارة السوكى لا يشكل أكثر من ١٪ جملة تكاليف مشروع السوكى البالغة ٢.٥ مليون جنيه وأن العمليات الهندسية يكون فيها دائما بند لمقابلة المصروفات الغير منظورة تتراوح بين ٥٪ إلى ١٠٪ من تكاليف أى مشروع. ووضع هذا البند عند وضع تقديرات مشروع السوكى.

ثانياً: أن جملة الحفريات فى مشروع السوكى بما فيه البيارة تبلغ ١١ مليون متر مكعب. وأن مكعبات حفريات البيارة لا تزيد على ١٪ من جملة المكعبات.

ثالثاً: أن بيارة السوكى الأولى ستكون جزء من مدخل الطلمبات ويتبع عن هذا تقليل طول الترعة الرئيسية بنفس القدر وبهذا سيحدث وفراً فى تكاليف حفرها.

رابعاً: أن جملة الخسائر فى البيارة الأولى لم تزد على ١٨,٠٠٠ جنيه وأن حفر البيارة الجديدة سوف لا يزيد على ٢٠,٠٠٠ جنيه وأن مجموع ما صرف وما سيصرف سوف لا يتعدى المبلغ الأول المقدر لحفر البيارة والذى قدر بحوالى ٥٠,٠٠٠ على أساس إستعمال الأيدى العاملة. وكان الوفر نتيجة استعمال الآلات الحافرة.

ويقول السيد بقادى أنه يتمنى أن تحقق تقديرات السيد الوزير المتفائله ويشير إلى ضرورة عدم تكبيد الخزينة العامة مزيداً من الخسائر بسبب الإرتجال وعدم دراسة المشاريع ذات الطابع الفنى دراسة مستوفاة تقلل من الاخطاء ونرجوا أن نبين الحقائق الآتية:-

أولاً: ليس للسيد الوزير دخل فى تقدير المسائل الفنية المتعلقة بدراسة وتصميم وتنفيذ المشاريع فهى من اختصاص الفنيين فى الوزارة وحدهم بالتنسيق مع الوزارات الأخرى كوزارة الزراعة ووزارة التخطيط.

ثانياً: وأن المقصود بأن دراسات مشروع السوكى غير مستوفاة فهذا ليس صحيحاً. فهذا المشروع كما شرحنا من قبل درس منذ سنين عديدة وبدئ فى التفكير فى تنفيذه منذ عام ١٩٦٨ وأن جميع دراساته مستوفاه وكاملة وأن الذى حدث لبيارة السوكى لم يكن نتيجة قصور فى الدراسات.

ثالثاً: اتسعت مقالة السيد بقادى وهو يوجه حديثه كرد على ما اسماه ببيان السيد الوزير بالاساءة والتجريح لمهندسى هذه الوزارة باتهامهم بالوقوع فى خطأ فنى ومحاولة مداراة هذا الخطأ طعنهم فى شرف المهنة وفى وطنيتهم ونقول للسيد بقادى أن هؤلاء المهندسين وطنيون كوطنيته حريصون غيورون على بلادهم وعلى مصالحها العامة. وكانت الامانة تقتضى من السيد بقادى وهو يتعرض لموضوع من صميم اختصاص الفنيين فى هذه الوزارة وهو حريص على جمع الحقائق أن يتصل بهم للحصول على تلك الحقائق ويمكنه بعد ذلك أن يعرضها على من يريد من المهندسين للتأكد من صحتها أو خطأها قبل أن يخوض فى مسائل فنية يجهل ابجديتها ويتعرض للناس بمثل هذه الإتهامات الباطلة... ومن المؤسف أن يفترض كل من يتصدى بالكتابة فى المسائل العامة أنه وطنى أكثر

من الناس الآخرين. حريص على المصلحة العامة أكثر من حرص الآخرين وأنني كوكيل لهذه الوزارة أنفى نفيا باتا ما جاء فى مقالة السيد بقادى من أمور فنية وإتهامات وليذهب السيد بقادى للسوكى ليرى بعينه ما يبذله هؤلاء المهندسين وكل العاملين من جهد وتضحيات.

ويؤسفنا أن يوجه السيد بقادى مثل هذا الذى ورد فى مقاله للسيد مرتضى ولا ندرى دوافعه فالأخ مرتضى مهندس رى قبل أن يكون وزيراً. عمل لأكثر من عشرين عاما فى أعمال الرى المختلفة فمن الإجحاف أن يركز عليه الهجوم والإتهام فى مسائل فنيه. هو كوزير لا دخل له بها ومن الأحرى أن توجه لوكيل هذه الوزارة فهو المسئول الأول عنها - لا الوزير. اللهم إلا أن كان الغرض أمر نجهله.

يحى عبد المجيد

وكيل وزارة الرى والقوى الكهربائية المائية

جريدة "الأيام" ٢ مارس ١٩٧١

المقالة الخامسة

لتنهار بيارة السوكى الأولى والثانية، وتبقى الحقيقة فهى أجدى وأنفع لشعبنا.

وهكذا كفة الحق راجحة كما كانت دائما. والحقيقة باقية ومنتصرة ابداً مهما أثير حولها من هيأ ضباب. ومهما هيأ لبعض الناس أن الباطل قد جاز.

فالسيد بقادى الذى أدعى بأنه يريد أن يعالج واحدة من المسائل التى تهم وزارتى فى صراحة ووضوح مدفوعا لذلك خدمة للمصلحة الوطنية محذرا بأن السكوت على الخطأ فى هذه المسائل أمر لا يجوز سكت ولم يحرك ساكنا وندائى المخلص الأمين يجلجل فى أذنيه ويرتفع عاليا فى الآفاق حتى أصبح حديث المدينة كلها. لا ولم يسع إلىّ أو يتصل بى واحد من أولئك المهندسين الذين سألهم. والذين وجهت لهم دعوتى العاجلة وندائى الحار.

فقد تأكد لى بأن أولئك المهندسين أما أن يكونوا من ذوى المصالح من الأجانب أو ممن يدعون بأنهم مهندسين. فكلمة المهندس فى بلادنا تطلق دون حساب حتى على من تخرجوا من منازلهم.

وأؤكد اليوم للقراء المحترمين بأن زملائى الذين يحملون المؤهلات العلمية والخبرة العلمية والذين اعرفهم جميعا ليس بينهم واحد يسمح لنفسه أن يناقش المسائل الهندسية ويتجنى على زملاء له فى المهنة عن طريق المقالات الصحفية ولاهم من ذوى الأغراض ومدبرى الفتن والمؤامرات. فأولئك طريقهم إلىّ أو إلى زملائى فى الوزارة طريق عديل يسير أن كان لهم نقد أو رأى فى أى عمل هندسى تقوم به وزارتى لحملوه لنا بأنفسهم وناقشوه معنا بروح رفاقيه وديه.

وقبل أن اختم الحديث عن الحقائق فى أمر بيارة السوكى أرى من واجبى أن أضيف لما كتبه زميلى المهندس السيد يحى عبد المجيد أن كلمة (إنهيار) التى اختارها كاتب المقال عنوانا له كلمة قصد بها الأثارة. فكلما حدث فى السوكى أن حفرة محطة الطلمبات قد إمتلأت بالماء للأسباب التى ذكرت. وحفرت للأساسات

واحدة أخرى فكلمة بيارة الطلمبات تعنى الانشاءة الخرصانية والمواسير الموصلة والطلمبات ونحن لم نصل بعد لتلك المرحلة وكنا فى آخر مرحلة الحفر ولذلك فأن استعمال كلمة إنهيار خطأ أزعج بعض القراء الكرام فأتصلوا لى للأيضاح وهذا ما لم يحدث.

وشئ آخر رأيت أن أطلع عليه القراء وهو أننى قد قررت دعوة كبار المهندسين من داخل الدولة وخارجها وكبار الچيولوچيين وإخصائى ميكانيكية التربة وكبار الصحفيين والسيد أحمد على بقادى نفسه للسفر معى للسوكى يوم الثلاثاء القادم على متن طائرة خاصة للوقوف على كل الحقائق ومناقشتها مع كبار مهندسى الرى والمشرفين على التصميم والتنفيذ ومشاهدة كل شئ على الطبيعة بدلا من الجدل من مكاتبنا الوثيره فى الخرطوم والكتابة على صفحات الجرائد عن جهود رجال قاموا بأنفسهم بتخطيط المشروع وتصميم جميع منشأته ووضع برامج تنفيذه وكيفية تنفيذه فى كفاءة ومسئولية وبما تمليه عليهم وطنيتهم وضمائرهم وبعد هذا يقراون فى صحف الدولة نفس الدولة التى حملتهم تلك المسئولية... يقرأون من بعض الناس فى الخرطوم أن المدعو مرتضى أو غير مرتضى هو الذى فعل هذا وذاك وقرر هذا وذاك كأنما عنده عصا موسى وكأنهم سوائم ترعى فى البوادى يهشها ايما شاء ويحركها هذا المرتضى أو غيرها كقطع الشطرنج.

بقى أن يعرف القراء المحترمين بعض الحقائق عن السيد بقادى الموظف بمكتب الأمم المتحدة بالخرطوم وكاتب المقال المشهور.

- فبقادى هو الصحفى الذى هاجم وزارة الزراعة والغابات وفى عهد ثورة مايو فى أعمالها فى الجنوب ورد عليه موظفوها مفندين إتهاماته.

- هو الصحفى الذى كتب وفى عهد ثورة مايو ايضا مقالة (عبد العاطى البيروقراطى يكرر نادرة اليمين فى السودان) الذى جاء فيه: (ورثت شركة التبغ السودانية طيارة وأنها قدمتها هدية لأحدى الوزارات ولكن الوزارة رفضت

لأن فى ميزانيتها ليست هناك اعتمادات لتشغيلها وأنها قدمتها لوزارة أخرى. والأخيرة اشترطت تأمين الطائرة ومصاريف تشغيلها والشركة رفضت وأن هذه الطائرة لا زالت اسيرة بمطار جوبا) وثبت بأن كل هذا غير صحيح.

– فهو كاتب المقال (كل عند العرب صابون) عن وزارة التجارة وأدعى أن مجلس الوزارة قرر أن تحتكر وزارة الزراعة إستيراد المبيدات الحشريه وأن المبيدات معدومه فى البلاد ألخ ما جاء فى ذلك المقال. وكذبت الوزارة على لسان وكيلها فى فبراير الماضى كل المعلومات التى وردت فيه.

ومن المؤسف حقا أن يستمر السيد بقادى فى نشر المعلومات الغير صحيحة فى أعمال الوزارات والمؤسسات دون أن يحاول مرة واحدة من التأكد منها من جهات الاختصاص قبل نشرها على أنها حقيقة واقعة وبطريقة مثيرة مشككة. ليس ذلك فحسب بل أباح لنفسه أن يكيل الإتهامات الخطيرة والإساءة البالغة والطعن لى ولزملائى المهندسين فى الوزارة فى موضوع حفر بيارة السوكى.

وجميع من أطلع على مقالاتى يعلم بأنى قد أعطيت السيد بقادى كل الفرص وهيأت له كل الظروف لكى يصحح موقفه وكنت أمينا وعفيفا فى مخاطبتى له ومناقشتى لمقاله. وتوسلت اليه ليخطو معى لكشف الحقائق التى غابت عنه من أجل المصلحة العامة واعطيته فى ذلك الضمانات كل الضمانات ولكنه أثر السكوت والأحتماء بمكتب الأمم المتحدةبالخرطوم الذى يقع بالقرب من مكتبى ولم يدفعه ضميره حتى لمجرد الإتصال التليفونى ليعتذر عما اقترفه من ذنب فى حقى وحق غيرى.

بعد كل هذا كان فى مقدورى أن أثأر لنفسى ولزملائى المفترى عليهم بما تكلفه لنا القوانين والأوامر ونحن نعمل فى الخدمة العامة ولكنى آثرت الترفع عن ذلك لثلاثة أسباب:–

أولها: أننى فى السلطة ومؤمن بأن الحق معى. ومن كان الحق معه فسلاحه

المنطق والحجة ولا حاجة له بأدوات القمع التى بيده.

ثانيها: أملا فى أن يراجع السيد بقادى موقفه ومنهجه وأسلوبه فى النقد ويفكر مليا فى ماضيه ومستقبله فالحياة قصيرة وغداً ستبقى ذكرى المرء وأفعاله الحسنة فما الداعى لاساءة الناس والتجنى عليهم.

وثالثهما: ليتعلم المسئولون عن صحافتنا المؤممة من اخطائهم فلا يسمحوا لصحفاتها أن تكون ميدانا لنشر المعلومات الخاطئة فى إثارة وتشكيك والمقالات المجرحة التى تضر ولا تفيد. تسئ ولا تقوم تضلل ولا توضح وتخرب ولا تنقد.

بهذا الجهد المتواضع فى خدمة الحق ومن أجل الحقيقة اكتفى وبالله التوفيق.

مرتضى أحمد إبراهيم

وزير الرى والقوى الكهربائية المائية

جريدة "الأيام" الأحد ٧ مارس ١٩٧١

كلمة وزير الرى والقوة الكهربائية المائية
فى افتتاح مشروع السوكى

مشروع السوكى:

تبدأ قصة هذا المشروع فى أكتوبر عام ١٩٦٤ حينما قام المستشارون سير ميردوخ ماكدونالد وشركاه- بتكليف من حكومة السودان - بدراسة لصلاحية المشروع وتقدير العائد المتوقع منه وعلى ضوء تلك الدراسة تم تحديد مبدئى لمساحة المشروع وموقع الطلمبات ونوعية التربة، وقدرت التكاليف الاجمالية للمشروع بخمسة ملايين وستة عشر ألف جنيه بلغت تكلفة المشروع ٣.٥ مليون جنيه (١٩٧١/٧) أى تنخفض بمبلغ ٣٠٪ من التقديرات عام ١٩٦٤. ليقوم على أرض تبلغ مساحتها ١١٣ ألف فدان وقدرت فترة أربع سنوات لاكتمال العمل فيه.

وبعد اكتمال الدراسة بدأت مرحلة جديدة.. مرحلة تمويل المشروع وتنفيذه فتقدمت شركة ماروبين اليابانية عارضة على حكومة السودان تمويل شراء الطلمبات ومعدات الحفر والزراعة واستمرت المفاوضات عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وإنتهت بإتفاق مبدئى على أن تقدم الشركة اليابانية لحكومة السودان قرضا مقداره ١١ مليون دولار واشترطت استخدام مهندسين مستشارين يابانيين لمراجعة تصميمات وتقديرات المشروع التى اعدها المستشارون البريطانيون وقدرت تكاليف الأعمال الاستشارية التى سيقوم بها المستشارون اليابانيون بمليون دولار.

الذين قاموا بالتصميم والإنجاز

الربيع عبد السلام

مساعد الوكيل للإنشاء والتعمير - بكالوريوس هندسة مدنية "لندن" - دبلوم الدراسات العليا علم المياه "لندن" عضو جمعية المهندسين المدنيين وعضو جمعية المهندسين المائيين شهادة أبحاث مبانى المياه (زيورخ).

محمد الهادى عبد الملك

نائب كبير مهندسى المشروعات - بكالوريوس هندسة مدنية جامعة "الخرطوم" دبلوم الدراسات العليا "علم الاساسات".

عثمان مصطفى

كبير المهندسين الميكانيكين - بكالوريوس هندسة ميكانيكية "الخرطوم" ماجستير هندسة ميكانيكية.

كامل الأمين

مساعد الباشمهندس للمساحة - دبلوم كلية غردون.

محمود بشير جماع

كبير مهندسى التشييد - دبلوم هندسة مدنية "الخرطوم" زمالة المهندسين الأمريكيين دبلوم علم الهيدرولجية شهادة تخصص هيدرولچى.

عثمان محمد الخير

مقيم أول بالمشروعات - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم" دبلوم الدراسات العليا علم المياه عضو جمعية المهندسين المدنيين.

الخير حاج الأمين

نائب كبير مهندسى التشييد - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم" دبلوم الدراسات العليا علم الخرصانة.

معتصم الحسن طه

مقيم أول بالمشروعات - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم" ماجستير علوم الرى والصرف.

محمود صالح

مساعد كبير المهندسين - الميكانيكين للإنشاء بكالوريوس هندسة ميكانيكية.

بدوى الفضل المنشد

باشمهندس القنوات – بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم" ماج
المنشئات عضو جمعية المهندسين المدنيين – عضو جمعية المهندسين
عضو جمعية المهندسين الانشائيين – عضو جمعية المهندسين الامريكيين

محمد بدوى جبريل

باشمهندس الصيانة الميكانيكية الشهادة الأهلية العليا "معهد فن

إبراهيم حمد

باشمهندس المنشئات – بكالورويوس هندسة مدنية "الخرط
الدراسات العليا "الخرطوم" ماجستير المنشئات وعضو جمعية ا
المدنين.

محمد الحسن كاروري

باشمهندس الإمدادات والعقودات – بكالوريوس هندسة مدنية "
شهادة الدراسات العليا علم الخرصانة.

عبد الفتاح يوسف

المهندس المقيم لمشروع السوكى – بكالوريوس هندسة مدنية "
ماجستير علم الخرصانة.

فيصل طه الحسين

باشمهندس الرئاسة بالتشييد، بكالوريوس هندسة مدنية "ا
دبلوم الدراسات العليا علم المياه.

أحمد الطاهر النعيم

المهندس الميكانيكى المقيم لمشروع السوكى، شهادة الأهلية العلي
الفنى الخرطوم".

محمد صالح حسن

كبير مهندسى المشروعات – بكالوريوس هندسة مدنية "القاهر

علم إستغلال المياه، ماجستير هندسة ميكانيكية.

محمد حامد أحمد

مهندس قسم المبانى - دبلوم المعهد الفنى.

خميس محمد

مهندس الحفريات - شهادة الأهلية العليا "المعهد الفنى".

يوسف عبد الله

مهندس الرئاسة - الشهادة الأهلية العليا.

محمد سلام محمد

الأمين عبد القادر محمود

مهندس المنشئات الصغيرة - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم"

بابكر أدم بابكر

مهندس الورشة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى"

الضو أدريس جباره

منشئات صغرى - بكالوريوس هندسة مدنية الخرطوم

أحمد الصادق عبده

مهندس الكراكات - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

محجوب محمد الأمين

مهندس محطة الطلمبات - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم"، دبلوم الدراسات العليا علم المياه.

الأمين عبد الرحيم

قسم المبانى - الشهادة الأهلية العليا.

محمد الطيب

محطة الطلمبات - بكالوريوس هندسة مدنية "جامعة الخرطوم".

لورنس أيوب

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

جمعة أدم المكى

قسم الدومر - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

كمال محمد الهادى

محطة الطلمبات - بكالوريوس هندسة مدنية "جامعة الخرطوم".

حفظ الله ميرغنى

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

إبراهيم الخليل

مهندس مساحة - الشهادة العليا "معهد فنى".

أبو بكر أدم محمد

قسم التركترات - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

عبد القادر عبد الفضلى

محطة الطلمبات - بكالوريوس هندسة مدنية "جامعة الخرطوم".

عبد المجيد محمود

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

عثمان أبو زيد

قسم الكهرباء - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

عز الدين القرشى

محطة الطلمبات - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

تاج السر أحمد

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

عبد الجليل

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

كلمة
وزير الرى والقوى الكهربائية المائية
فى أفتتاح مشروع السوكى
١٩٧١/٧/٧

الأخ الرئيس نميرى

الأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزارء

السادة السفراء المحترمين

ضيوفنا الأعزاء

بأسم العاملين فى وزارة الرى والقوة الكهربائية المائية أرحب بكم ترحيبا حارا واشكركم لتلبيتكم لدعوتنا للحضور وتكبدكم مشاق السفر وعنائه للوصول إلى هذه البقعة الطيبة مشاركة لنا فى حفلنا المتواضع ابتهاجا بإنتهاء العمل فى مشروع السوكى.

اسمحوا لى أيها الأخوة الأفاضل والضيوف الكرام أن أعبر عن فرحى وإبتهاجى وغبطتى وسرورى فى هذا اليوم المبارك الذى أصبح فيه مشروع السوكى حقيقة ملموسة يدّر الخير والبركة على أهل هذه المنطقة وعلى أهل السودان جميعا وها هو هدفنا وغايتنا أولا وأخيرا.

وثانيا: لأننا قد أوفينا عهدا قطعناه وأنجزنا وعدا أعلناه ورددنا الأمانة إلى أهلها كاملة غير منقوصة ولأننا ما نطقنا بكلمة أو نشرنا بيانا فى أمر مشروع السوكى إلا وكان صدقا وحقيقة لا كذب فيه ولا تضليل ولم نداري شيئا أو نخفيه عن الناس وها هى الأيام ولله الحمد تثبت ما قلناه وها هو الإنجاز يؤكد ما خططناه وتوقعناه دافعنا فى ذلك، أن ننهى عهدا طويلا شبع فيه شعبنا من الوعود الجوفاء ونفتح صفحة جديدة فى التعامل بين السلطة والمواطنيين عنوانها الصدق فى القول والأعتراف بالخطأ والتمسك بالحقيقة والوفاء بالوعود.

وثالثا: لأننا قد استطعنا أن نؤكد لشعبنا وثورته أن لهم فى العاملين فى هذه الوزارة أبناء بررة قادرون على تحمل المسئوليات الجسام فى وعى وكفاءة دون أرشاد أو أشراف من البيوتات الاستشارية الهندسية ودون عون أو مساعدة من المقاولين الأجانب.

ورابعا: لأننا أثبتنا بالعمل والإنجاز بأنه من الممكن بناء سودان الثورة فى مشاريعه المختلفة دون تهيئة الظروف المثالية ومع وفرة المعوقات والسلبيات التى لابد أن تعترض تنفيذ أى عمل فى بلد نامى كالسودان إذ فى ممارسة العمل والإنتاج يمكن حل المشاكل والتغلب على السلبيات أن كانت فى نقص الكوادر وندرتها أو وقوع الكوارث وأضرارها أو عدم وجود العناية الطبية وأثارها أو غير ذلك مما هو موجود ومتوقع فى أى موقع لعمل وحالم من يظن بأنه لا يمكن تحقيق الإنجازات وإقامة العمران والبناء أن لم تعد الظروف المثالية أولا وأن لم تحسب كل كبيرة وصغيرة وتجهز وتدبر قبل البدء فيه وأن تمسكنا بذلك فأن بلادنا المتخلفة لن تحظ بأى تطور وتقدم وعلينا حينذاك نحن جيل الثورة لعنة الأولين والآخرين.

وخامسا: نؤكد لكم بأن ما ستشاهدونه اليوم من بناء وتشييد لم تحققه الآلات والمعدات ولا السواعد والحوافز وحدها ولكن العملية كلها فى المقام الأول قد تحققت وأكتملت قبل أن يصل إلى هذا المكان رجل واحد أو مكنه واحدة، تحقق هذا العمل الكبير وتأكد لنا وأكتمل هنا هنا فى قلوبنا وضمائرنا ولولا ذلك لما قام مشروع السوكى مهما هئ له من إمكانيات، فمن أراد أن ينجز عملا فليبحث عنه فى داخل نفسه فأن وجده قائما راسخا فأن ذاك العمل قد تحقق وأن وجده سرابا مهزوزا فلن ينقذه الرجال أو المعدات ولن يتحقق له أمل أو ينجز له عمل.

وسادسا: لقد أثبتنا بالممارسة والتجربة بأن قدرات الجماهير العاملة كفيلة بتحقيق المعجزات والتغلب على المستحيلات ولا يمكن وضع حدود لها وقوالب ولا يمكن حسابها والتكهن بمداها إذا وجدت الظروف الطيبة واستظلت برأية الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وخلى لها الجو من الفساد والتسلط، فأن ما وصلناه من أرقام قياسية فى الإنتاج فى مشروع سوبا للتسمين تضاءل وإنتهى

فى مشروع الجموعية الذى نفذناه فى خمسة وأربعين يوما وما كان رقما قياسيا فى مشروع الجموعية نزل إلى المرتبة الثانية بالمقارنة لما برز لنا وتحقق فى مشروع السوكى وها أنا بالأمس قد أعلنت للناس ضرب أول مسمار فى نعش مستويات الإنتاج فى السوكى بما وصل اليه العاملون من رقم قياسى فى صب خرصانة الاساسات فى بيارة مشروع سنار الذى يجرى العمل فيه الآن على الضفة الأخرى من هذا الموقع محطمين بذلك اسطورة السوكى الذى تحتفلون به اليوم.

أخى الرئيس حضرات الضيوف

لابد لى أن اعترف بأنه على الرغم من الجهد الكبير الذى بذله العاملون فى وزارتى فى هذا المشروع إلا أن هناك أخوة لنا لهم الفضل فى كثير من البذل والعطاء مما جعل هذا اليوم حقيقة واقعة ومما أكمل لنا هذا البناء، ولابد لى أن أذكرهم عرفانا بفضلهم علينا وتسجيلا لجهدهم معنا وهم العاملون فى وزارة المواصلات من أوصلوا لنا المعدات والمواد ومن ركبوا لنا خطوط التلفونات والعاملون فى وزارة الأشغال بشقيها من قاموا بتوصيل التيار الكهربائى الذى لولاه لما دارت الطلمبات وللذين امدونا بمواد البناء وشيدوا منازل الزراعة والمرافق العامة ومقاولى القطاع الخاص الذين شيدوا المنازل أو حفروا الأبار أو وردوا الحجر والطوب والرمل والخرصانة ثم الأخوة فى وزارة الزراعة الذين كانوا معنا فى الحقل على الدوام يتسلمون الأرض التى نعدها ونجهزها فيحرثونها تهيئة للزراعة فى تعاون وتنسيق وود وزمالة ثم رجال البوليس والإدارة وشركة اندرتز النمساوية التى وردت وركبت الطلمبات متعاونة معنا فى اللحاق بالبرنامج المعدل بمجهود كبير مقدر من مهندسيها للتركيب الذين معنا هنا اليوم ثم مواطنى السوكى وسنار الذين وقفوا معنا يمدون لنا العون ويجزلون لنا العطاء يتقاسمون معنا الحزن والأسى يوم أن حلت بنا الكارثة وامطرونى فى الخرطوم ببرقياتهم مهنئين بالنصر المبين يوم أن قامت البيارة الثانية، لهم ولغيرهم من المواطنيين شكرنا وتقديرنا ولا اخالنى أنسى زملائى ورفاق الدرب الذين بادروا بالاهتمام والتشجيع وما بخلوا علينا بمساعدة طلبناها أو

باستفسار عما يجرى فى مشروع السوكى فى عطف واهتمام واشادة وتأييد، فأنت على رأسهم أيها الأخ الرئيس وصديقى السيد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر الذى كم وددت لو كان بيننا اليوم والأخ الدكتور سيد أحمد الجاك وزير النقل والمواصلات والأخ السيد أبيل ألير وزير الأشغال والأخ محمد عبد الحليم وزير الخزانة والتخطيط والأخ منصور محجوب الذى كان له قصب السبق فى اقرار المشروع عام ٦٩ يوم أن كان وزيرا للخزانة والأخ عبد الكريم ميرغنى وزير التخطيط آنذاك وكل من تمنى لنا التوفيق وحطانا بالتشجيع والمباركة فى كلمة مسموعة أو مكتوبة أو برقية أو خطاب.

ولابد لى أيضا أن اتقدم فى شجاعة بأسفى العميق وإعتذارى الشديد لكل من ظن أو تراءى له بأنى قد اخطأت فى حقه أو اسأت اليه شفاهة أو كتابة فى السر أو العلن فى داخل الوزارة أو خارجها فيما اتصل بتنفيذ هذا المشروع أو غيره فلم يكن دافعى وغرضى سوى المصلحة العامة أولا وأخيرا وما اعتقدت بأنه الحق والله على ما أقول شهيد.

أخى الرئيس. الأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء دعونى أؤكد لكم لا كوزير معكم فى السلطة ولكن بوصفى مهندس رى عملت فى هذه الوزارة لأكثر من عشرين عاما واشتركت بصورة أو أخرى فى جميع مشاريعها وإنجازاتها فى تلك الفترة بأن هذا المشروع قد خطط وصمم ونفذ بطريقة لم تعرفها هذه الوزارة من قبل من حيث المستوى الراقى فى التخطيط والبرامج والجودة فى الأداء وإستعمال أحدث النظريات الهندسية التى لم يحظ جيلى بدراستها والضبط والربط فى حسم وعدل فى كل أوجه العمل وثقوا بأن لكم فى هؤلاء الرجال كتيبة منظمة ضاربة كتيبة من العلماء والعمال ذوى الخبرة والمعرفة قادرين على إنجاز كل ما تقرره الحكومة من مشاريع زراعية على طول البلاد وعرضها دون تدخل أو فرض وصاية من أحد فى الداخل والخارج، فأعطوهم ثقتكم واستمعوا لنصحهم وخذوا برأيهم فيما تخصصوا فيه لأنهم أصحاب امتياز فى مهنتهم ولأنهم شرفاء فى كلمتهم ولأنهم شجعان فى نقدهم ولأنهم على خلق عظيم، والله يعلم بأنهم قادرون على بلوغ هذا المستوى الرفيع من الأداء، مؤهلون على المضى قدما فى طريقهم ومنهجهم بنفس الروح والأسلوب أن كنت أنا فى قيادتهم أو ذهبت.

أخوتى وزملائى العاملين فى وزارة الرى..

عمال وفنيين ومهندسين كتبة ومحاسبين من اسهموا فى هذا الع
الكبير أو شاركوا فى غيره عبر عامين من بذل فى الجهد مخلص جسور أتو
اليكم فى نهاية كلمتى هذه مشيدا بما قدمتموه لوطنكم وما حققتموه لشعب
فقد كنتم عند حسن ظنى بكم فلست سوى واحد منكم جئت من بين صفو
التى بنيناهابالعرق والنضال عبر عشرات من السنين، اسأل الله لكم ولى ق
له: اللهم أحمنى وإياكم من الغرور والتكبر والتفاخر والتجبر لأنك تعلم بأنن
نأت بأعجاز ولم نبلغ الكمال وكل ما فعلناه هو خطوة واحدة فى سبيل رف
شعبنا وفاء لأمانة فى عنقنا وسدادا لدين علينا تحقيقا للمبادئ والأهد
العظيمة التى حملناها عبر السنين وآمنا بها ليوم الدين رسالة حق فى افكا
وقيما عزيزة علينا، تلك المبادئ والأهداف التى هئ الله لها أن توثق وت
صبيحة الخامس والعشرين من مايو الاغر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فابريقة بيرة النيل الابيض
THE WHITE NILE BREWERY

P. O. Box No 1378 KHARTOUM (SUDAN) Telegrams: "BREW" Khartoum Telephone 81192-81193-81194	WAU واو KHARTOUM OFFICE مكتب الخرطوم	ص.ب ١٣٧٨ الخرطوم ، سودان ، العنوان التلغرافي ، برو ، الخرطوم تلفونات ٨١١٩٢-٨١١٩٣-٨١١٩٤

Your Ref: نمرتكم
Our Ref: نمرتنا ن ب/هـ/ ٤ ــ

Khartoum الخرطوم في ١٩٧٦/٤/٦

السيد / مرتضى أحمد ابراهيم ،
مهندسون استشاريون ،
الخرطوم .

تحية طيبة ،

الموضوع: انتهاء العقد الموقع مع المشروع للاشراف على تنفيذ منشآته

بعد انقضاء الفترة الاساسية من العقد المشار اليه عاليه فى أول فبراير ١٩٧٦ فقد تقرر أن يناط بمسئولية الاشراف على تنفيذ ما تبقى من أعمال الى وزارة التشييد والاشغال العامة وقد تم الان تكوين لجنة للاستلام منكم فى الخرطوم و واو وتشمل هذه اللجنة: كل من السادة:ــ

١) السيد / المهندس مزمل عبد الرسول — م/ المدير للشئون الهندسية ادارة التنفيذ والمتابعة ــ رئيسا
٢) السيد / المهندس عبد القادر يس — رئيس قسم المشروعات ، ادارة التنفيذ والمتابعة
٣) السيد / المهندس على عبد الرحمن صديق — وزارة التشييد والاشغال العامة
٤) السيد / حسين خرطوم — المستشار القانونى ادارة التنفيذ والمتابعة ،
٥) السيد / عمر محمد عثمان — ضابط متابعة ادارة التنفيذ والمتابعة ،

وسوف يتم انتهاء العقد كليا بعد انتهاء استلام اللجنة والتى ستبدأ فى الاستلام منكم خلال الايام القادمة.

سوف ينظر فى أمر استحقاقتكم من الفترة من أول فبراير وحتى اكمال الاستلام على ضوء خطابكم بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤.

لا يفوتنا أن نتقدم الى سيادتكم باجزل الشكر لما لمسناه من تعاون صادق وتفانى مستمر منكم طيلة فترة اشرافكم على تنفيذ منشآت المشروع وتفهمكم الفعال لكل المشاكل التى واجهت التنفيذ ولاجراء كل ما طلب

THE WHITE NILE BREWERY
WAU
KHARTOUM OFFICE

فابريقة بيرة النيل الابيض ـ واو

مكتب الخرطوم

من تعديل أو تغيير سواء فى المراحل الاولى من التصميم أو أثناء التنفيذ بما يتمشى مع أى تعديلات فى المعدات أو متطلبات الانتاج أو ظروف التنفيذ، نكرر شكرنا الجزيل لسيادتكم متمنين لمكتبكم كل تقدم ومزيدا من الاسهام فى بناء هذا البلد.

عادل يوسف سكر
المدير التنفيذى بالانابة

صورة الى :

السيد / كبير المهندسين ـ واو

===

٠٠٠/نعيمة/٠٠٠٠

مهندس مرتضى احمد ابراهيم

دبلوم هندسة (جامعة الخرطوم)، عضو جمعية المهندسين (لندن)، عضو جمعية المهندسين (المانيا) - مهندس استشاري

ص.ب ١٤٥٠
الخرطوم
تلفون : ٧٣٤٧٤ مكتب
٤٥٥٤٣ منزل

نمرتكم
نمرتنا

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. ING. VDI. M.I.C.E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1450
KHARTOUM
TEL. 73474 Office
45543 Res.

Your Ref.
Our Ref.

التاريخ : ٣٠ / ٥ / ١٩٧٦ — النمرة / ١١ / ٧٦ / ١٧

السيد احمد كامل العاصي
رئيس لجنة تقصي الحقائق في مشروع تعلية
خزان جبل الاولياء ...
بحيرة النيـــــــل الابيض

بعد التحيـــــة ،

ارجو ان اعبر لخطابك الشهير مؤرخ ..... ويسعدني ويشرفني ان تهيأت لي الظروف لمعرفة سيادتك ابان رحلتنا الى ..... في مطلع هذا الشــــهر ولك ايضا خالص شكري لاتاحتك الفرصة لنا ، ولاول مرة ان نوضح جـــانبا من الحقيقة في هذا الموضوع .

وقد حاولت ان احصر نفسي بقدر الامكان في حدود الاجابة على الاسئلة وان وجدت اطالة مملة او خروجا عن الموضوع فاغفر لي ذنبي واعذرني لدافعي الا اترك امرا مبهما او غير واضح في هذا الموضوع الكبير والمتشابك التفاصيل .

وقد ظللت اتحمل الاذى والظلم واسمع من هنا وهناك ولا اجـــد من يفتح الله عليه باستدعائي واستيضاح ما خفي عليهم قبل ان تتخذ مـــن القرارات ما يسبب الضرر للاهالي وللمشروع ، واني لواثق بانك بعد الاطلاع على ما كتبته ستجد ان انباء خدماتنا لم يؤذي احدا بقدر ما ادى المشروع والعمل كما جاء في خطابي للسيد مدير المشروع بالانابة رقم CON/F/76/13 of 4.5.76 مرة اخرى لك خالص شكري وعظيم تقديري وتمنياتي لك وللجنتكم الموقرة بالســـداد والتوفيق .

المخلـــــص
(توقيع)
مرتضى احمد ابراهيم

سعادة

مهندس مرتضى أحمد ابراهيم

ص.ب ١٤٥٠
الخرطوم
تلفون : ٧٣٤٧٤ مكتب
٤٥٥٤٣ منزل

نمرتكم
نمرتنا

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. ING. VDI. M.I.C.E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1450
KHARTOUM
TEL. 73474 Office
45543 Res.

Your Ref.
Our Ref.

(١)

(١) على اى اساس اعتمدتم فى وضع التصميم الخاص بالمرحله الاولى ؟
وماهى الكيفيه التى تمت بها مناقشة ومراجعة مع الجهات المعنيه ؟
وما رايكم فى القول بأن مستوى التصميم قد جاء عاليا بالنسبه لماهو
مطلوب فى مثل هذه الحاله مما زاد قيمة التكاليف الى حد كبير ؟

ان طبيعة عمل المهندس الاستشارى هو ان يقوم بتصميم المنشاء المطلوبه حسب متطلبات العميل وبعد مشاورته ثم يقوم بالرسم المبدئى ويطلع العميل عليه وتتم مناقشته فى هذه المرحله وتجرى فيه اى حذف أو تعديلات حسب مايراه العميل وبعد ذلك تتم التصميمات النهائية والرسومات النهائية يتم ذلك فى حدود مهاره المستشار وعنايته وخبرته المعقوله :ـ

" All reasonable skill, care and diligence in the discharge of the services agreed to be performed by him".

و وعلى العميل ان يمد المستشار دون اجر وفى زمن معقول بكل مايحتاج لـــه الاخير من معلومات فى حوزته واى مساعده معقوله يطلبها المستشار لتمكنه من تقديم خدماته المطلوبه فى الاتفاق المادة (٨ ـــ ١) من الاتفاق .
وبناء على ذلك حددت لنا متطلبات العميل بالنسبه للمرحله الاولى فى خــطاب السيد المدير التنفيذى نمرة/ مشروعات/٢/٦ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٨ .

ولهذا قمنا برحله لواو فى الفتره بين ٧٣/٦/٣ و ٧٣/٦/٥ بصحبـــة المدير التنفيذى وهناك اجتمعنا مع المحافظ وباشمهندس الاشغال السيد نوراوى والمهندس المقيم الايطالى لكبرى نهر الجور الذى كان تحت التشييد انذاك وتعرفنا على مواد البناء الموجوده بالمنطقة واساليب المبانى وتقاليدها ومستوياتها وماهى الحسنات والسيئات فى كل نوع وتكاليفه واستمعنا الى نصائحهم وارشاداتهم وبالذات من السيد نوراوى (الذى جاء تصميمنا على حسب توجيهاته) وبعد ذلك قمت بكتابة تقرير مفصل واضح يحدد معالم المبانى المقترحه ومواد البناء الـــتى ستشيد منها فى حدود الاحتياجات التى حددت لنا فى خطاب ٧٣/٥/٨ وبعثت بهذا التقرير للسيد المدير التنفيذى وتمت مناقشته معه ومناقشة خدماتنا المطلوبه .

مهندس مرتضى احمد ابراهيم

دبلوم هندسة (جامعة الخرطوم) ، عضو جمعية المهندسين (لندن)
عضو جمعية المهندسين (المانيا) - مهندساً استشارياً

ص.ب ١٤٥٠
الخـــرطوم
تلفون : ٧٣٤٧٤ مكتب
٤٥٥٤٣ منزل

نمرتكم
نمرتنا

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl.ING. VDI. M.I.C.E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1450
KHARTOUM
TEL. 73474 Office
45543 Res.

Your Ref.
Our Ref.

(٢)

وكان ذلك في شهر يونيو ٧٣ • والمستندات بملفاتنا •

ثم بدأنا بالرسومات المبدئيه على ضوء اتفاقنا مع العميل • وبعد اكتمالها ووضوح معالم تلك المنشآت استدعينا السيد المدير التنفيذي الى مكتبنا في اجتماع ضم جميع المهندسين الذين كانوا يقومون بذلك العمل وتمت مناقشة الرسومات وحذف ماحذف وعدل ما عدل حسب رغبته وتجدر الاشاره هنا بان رئيس تيم المهندسين المعماريين الذين قاموا بالتصميم هو السيد المهندس هاشم عثمان مساعد وكيل وزارة الاشغال الان وقد حضر هذا الاجتماع وقاد كل المناقشات والحوار وبعد ذلك بدأت اعمال التصميمات النهائية •

اما عن مستوى التصميم والذى جاء عاليا بالنسبة لماهو مطلوب في مثل هذه الحاله " فليس هناك قاعده ثابته او مستوى معين للتصميم او مقياس محدد مطلوب في مثل هذه الحاله وان ماتم من تصميم اخذ في الاعتبار المواد المحلية والمستويات المحليه الموجوده هناك ومتطلبات المصنع المزمع انشاؤه كما حددها العميل واؤكد لك بان ما نفذ من مباني في جميع مراحل هذا المشروع لايختلف عما هو قائم في واو كمصنع التعليب او استراحه المديرية او بنك الوحده اوغيرها • والمواد هي الحجر والخشب الموجنى والزنك والخرصانه المستعمله هناك •

اما عن التكلفه الماليه فسببها احجام المقاولين عن العمل في تلك المنطقه النائيه في الوقت الذى يجدون فيه عملا يكفي ويفيض في الشمال • ولتعلم بان هذا المشروع هو اول عمل بهذا الحجم ينفذ في واو بواسطة مقاول من الشمال (مصنع التعليب نفذ بواسطة الروس وكبرى الجور بواسطة الطليان) ويكفي ان تعلم بان الاعلان عن العطاء لهذه المنشآت قد اعيد عدة مرات لعدم تقدم المقاولين لاخذ مستندات العطاء وكم من مره اضطر السيد المدير التنفيذي للاتصال ببعض المقاولين مستجديا لهم ان يتكرموا باخذ المستندات ليشتركوا في المنافسه ولاحياء لمن تنادى • وما حدث بعد ذلك في عطاءات مباني مشروع الكستاف في التونج يعرفه الكثيرون ممن لهم صلة بموضوع العطاءات لاعمال المباني في الجنوب • فاسباب التكلفه الماليه لاعمال المباني في ذلك الجزء من الوطن معلومه ومعروفه •

مهندس مرتضى احمد ابراهيم

دبلوم هندسة (جامعة الخرطوم)، عضو جمعية المهندسين (لندن)،
عضو جمعية المهندسين (ألمانيا) - مهندس استشاري

ص.ب ١٤٥٠
الخرطوم
تلفون : ٧٣٤٧٤ مكتب
٤٥٥٤٣ منزل

نمرتكم
نمرتنا

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. ING. VDI, M.I.C.E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1450
KHARTOUM
TEL. 73474 Office
45543 Res.

Your Ref.
Our Ref.

(٢) اصاب تنفيذ هذه المرحله بعض التعديل كالغاء الاستراحه فكيف تم هذا الالغـــــاء ؟

وما اثره على اتعابكم الخاصه بهذا الجزء فيما يتعلق بالتصميم والتنفيذ ؟

بعد العطاءات مباشرة اتضح للسيد المدير التنفيذي بان التكلفه مرتفعه بالنسبه لما كان يتوقع (وصل عطاءان فقط من جملة ٦ تسلموا المستندات بعد ان اعيد الاعلان عدة مرات) ولهذا راى ان يعدل في منشآت هذه المرحله بغرض تقليل التكلفه . وبالفعل الغيت بعض الاعمال وعدلت بعضها وتم تخفيض حوالي ٧٠ الف جنيه وبدء في العمل على هذا الاساس وحسنت اتعابنا في التصميم والاشراف هـ على التنفيذ على القيمه بعد التخفيض وهكذا سار العمل بخيره وشره حتى جـــاء اجتماع ٧٥/٢/٢ الذي عقد بواو وحضره جميع المسئولين وعلى راسهم السيد مدير المشروع ومندوبي المقاول . ووضح بان العمل لن ينتهي حسب متطلبات العـقد وان المقاول قد فشل في الايفاء بما التزم به وبات من المؤكد ان مدير المشـــــروع قد عقد العزم على استعمال سلطاته في المادة ٢٤ من شروط العقد لنزع ماتبقى من عمل في هذه المرحله . ومنذ ذلك الاجتماع بدات عملية نزع العمل والتي انتهت بالاتفاق بين المقاول ووزارة المالية قسم المشتروات ومدير المشروع والقرارات التي صدرت في هذا الشــــأن .

وفي ٧٥/٣/٢ وصلني خطاب من واو نمرة ف ب ن ب / م ، و / ٤ــ٣ من السيد عبدالله عبدالله سليمان كبير المهندسين في المؤسسه يلغي فيه الاستراحه " بعد التباحث والدراسه مع السيد مدير المشروع تقرر الغاء مباني الاســـتراحه الخ الخ ... "

اولا : ليس من سلطة صاحب العمل ان يقوم باي الغاء لاي عمل تم التعاقد عليه . فسلطة التعديل والاضافه او الحذف في العمل هي سلطة ممنوحه فقط للمهندس وجاءت مفصله في المادة ٢٣ من شروط العقد ولوصدر هذا القرار مني للمقاول لنتج من ذلك اعادة النظر في اسعار العقد بما يكفل مصالح المقاول لانه اجراء يسبب اضرارا بالغه به ولهذا امتنعت عن اصدار هذا القرار للمقاول اذ رايت بانه طالما

مهندس مرتضى احمد ابراهيم
دبلوم هندسة (جامعة الحرطوم) ، عضو جمعية المهندسين (لندن)
عضو جمعية المهندسين (المانيا) - مهندس استشاري
ص.ب ١٤٥٠
الخرطوم
تلفون : ٧٣٤٧٤ مكتب
٤٥٥٤٣ منزل
نمرتكم
نمرتنا
MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. ING. VDI. M.I.C.E.
CONSULTING ENGINEER
P. O. Box 1450
KHARTOUM
TEL. 73474 Office
45543 Res.
Your Ref.
Our Ref.

(٤)

كان صاحب العمل يقوم باجراءاته لنزع ماتبقى من عمل فليس هناك داعيا لاثارة هذا الموضوع الذى سيكون كرتا رابحا فى يد المقاول ؛

ولكن وضح لى بانه بعد نزع العمل ومجيء المقاول الجديد او الجهة التى سيناط بها اكمال العمل المنزوع فان مدير المشروع سيكون من حقه الغاء الاستراحه قبل الدخول فى التعاقد الجديد ويكون عند ذلك اننا وجدنا المضررين بالنسبه لاتعابنا فى الاشراف فى نهاية العمل اما اتعابنا فى التصميم فلن تتاثر اذ ان خدماتنا قد اديت كامله كما جاء فى المادة (٦) والمادة (٩) من الاتفاقيه بيننا وبين العميل وتسلمنا استحقاقنا حسب المادة (١٢-١) والمادة (١٢-٣) ولكن اتعابنا فى الاشراف ستتعرض لتاثير كبير من جراء هذا الالغاء الذى لم يتم قبل البدء فى التنفيذ بل جاء بعد مايقرب من عام والتخفيض او الزيادة التى تعنيها الاتفاقيه والتى ستعرف عند نهاية اكمال العمل ويجرى عليها حسابنا الخاص من السنه الاولى فى الاشراف هى التخفيضات او الزيادات الناتجه من طبيعة الموقع وظروف التشييد كما هو معروف فى اعمال المبانى وذلك لان اتعابنا فى الاشراف وتتضمن على غير المالوف مرتبات ومصروفات المهندسين ومساعديهم وتكاليف ترحيلهم وسكنهم الخ وهذه التكاليف تقع علينا شهريا ان كانت هناك استراحه او لم تكن ؛

ولهذا بادرنا بالاجتماع مع المسئولين فى المؤسسه وقمنا بمناقشة هذا الموضوع ووصلنا الى اتفاق يرضى الطرفين جاء فى خطابى للسيد مدير المشروع رقم بتاريخ ٧٥/٤/٢١ DWMBW/Cons/Accts/75/11 (اتفاقية حول المرحلة الثانية ١ / ٨) وموافقة سيادته بخطابه رقم ف ب ن و / هـ بتاريخ ٧٥/٥/٢٦ .

(٣) **<u>اذا صح ان بعض نماذج وزارة الاشغال قد ضمت الى جداول هذه المرحله</u>**

<u>فما اثر ذلك على الاتعاب الخاصه بالتصميم ؟</u>

ان المنازل الواقعه فى الجداول رقم ١٩ ورقم ٢٠ ورقم ٢١ فى الجزء الثانى من مستندات العقد للمرحله الاولى خاصه بالمؤسسه وحسابات مكمياتها المضمنه فى تلك الجداول ورسوماتها الخ قامت بهم هيئة تنفيذ المشروعات او بعثت بهم الى مدير المشروع (ان كانوا اخذوها من الاشغال) ليتم تضمينها فى مستندات العطاء ؛

١٩٧٨/١/١١

الاخ الفاضل المهندس بشير عبادي المحترم
وزير الصناعة ـ الخرطوم

بعد التحية الطيبة،

ارجو ان اشير لمقابلتي لك في اغسطس الماضي بشأن اتعاب مكتبي ابان عملنا كمستشارين لمصنع بيرة النيل الابيض وطلبي المتواضع في اتخاذ قرار في الامر اما بدفع استحقاقنا أو اللجوء الى التحكيم كما تقضى بذلك الاتفاقية الموقعة بيننا وبين مدير المصنع.

وكم سيحزنني ان تمر ايامك في هذا المركز وانت المهندس الوحيد الذى شغله منذ ان بدأت مظالمنا مع المسؤولين في الوزارة دون ان تتخذ قرارا فيه مما سيعنى ان الموضوع باكمله ما هو الا ظلم المقتدر الذى بيده القانون وارأ بك من هذه الصفه فهل لي ان اطلب اليك ان تفي بما وعدتني يومذاك.

لك مرة أخرى خالص شكرى وتحياتي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المخلص

المهندس مرتضى احمد ابراهيم

العنوان :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
ص.ب ٢٩٢١ ـ الكويت



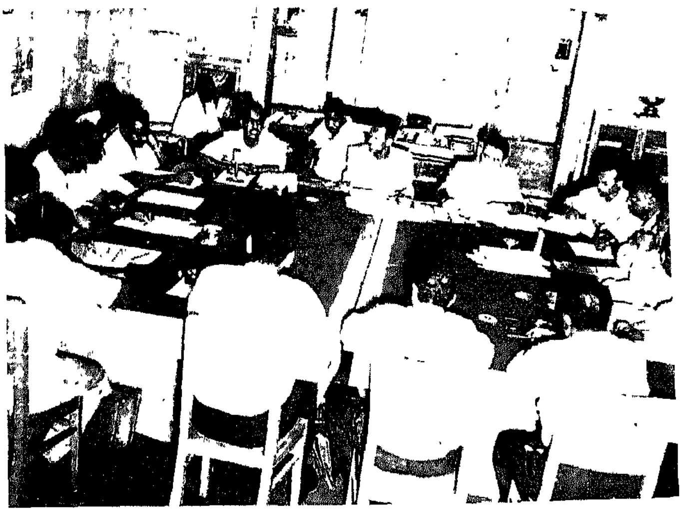
السيدة المناضلة الجسورة فاطمة أحمد إبراهيم وزوجتى الصورة إنجا إبراهيم. وهما السيدتان اللتان كان لهما أكبر الأثر فى حياتى.



مقابلة الزعيم والقائد جمال عبد الناصر فى منزله بالمنشية عام ١٩٧٠ وفى الصورة الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.



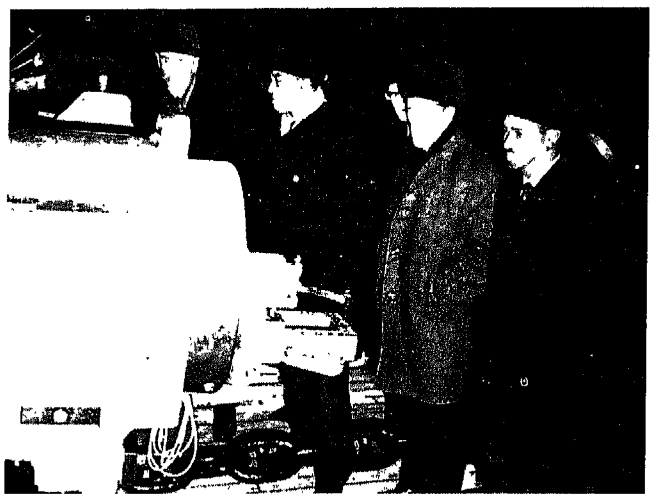
اجتماع فى رئاسة مشروع الجزيرة حيث ترأست الاجتماع ويجلس عن يمينى محافظ الجزيرة السيد حسن متوكل.



اجتماع مجلس محافظة النيل الأزرق فى سبتمبر ١٩٦٩ يتوسطه المحافظ صلاح قرشى.



النميرى وشخصى بجانبه والمهندس سيد أحمد الجاك فى زيارة الاتحاد السوفيتى.



زيارة الرئيس النميرى للإتحاد السوفيتى وترانى فى أقصى اليسار.

الفهــرس

رقم الايداع ٩٩٥٥ / ٩٣

مطبعة الجاولى
٥٩ ش مسجد قباء ـ مدينة قباء ـ القاهرة